



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر، باتنة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة- حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص: إدارة أعمال

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د: علي رحال

إعداد الطالبة :

رقية شرون

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عمار زيتوني	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د. علي رحال	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة	مقررا
أ.د. محمد سحنون	أستاذ تعليم عالي	جامعة قسنطينة	ممتحنا
د. محمود فوزي شعوبي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة ورقلة	ممتحنا
د. فاطمة الزهراء طاهري	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا
د. لعل حناشي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَمَا أُوْنِيْنُمْ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيْلًا) "الإِسْرَاءُ. 85"

إهداء

قد يعجز القلم عن الكتابة ، واللسان عن الكلام ، لكن الجوارح لا تمل عن
الامتنان ، بحركات أناملتي انقش همسات قلبي على الورق لأكتب لنورين أضاءا
دربي ، لأصل لمراتب الشرف
.....لكما أبي وأمي ؛

لأصداف بحر هادئة زينت شاطئ حياتي ، ورددت تراتيل الأمل ، فكانت شقائق
روحي

.....لكم إخوتي: ، مراد ، محمد ، سفيان ، حمزة ، حسينة وزوجها عبد
الحليم ؛

لبراءة تبت ذبذبات الفرح ، وتملأني بالمرح لتنسيني التعب ،

.....لكم لؤلؤات عيني: شهد ، محمد ، زيد ؛

لأرواح صادقتي ، فشاركنتني دموعي وابتساماتي

.....لكم صديقات وأصدقاء ؛

لمن جف القلم ليكتبهم ، فحفظهم القلب في ثناياه ؛

لكم جميعا.....اهدي حصاد سنوات عمري

رقية kika

شكر و عرفان

حمدا لمن بلغنا المرام.....وزادنا من فضله إكراما

ثم صلاة الله بأسرى....برق على طيبة وأم القرى

مع السلام نيشان أحمدا....وآله المستكلمين الرشدا

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون، ولا يحصي نعماه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون. فله افضل والمنة وحده، القائل في كتاب العزيز "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" (إبراهيم، آية 7)، وعملا بقول النبي المبعوث رحمة للعالمين(ص): "من لم يشكر الناس فلم يشكر الله"

ولان الكلمات هي كل ما املك إزاء من غمروني بالجميل، ولان الشكر هو بعض اعتراف بهذا الجميل، أتقدم بخالص امتنان وجزيل شكر، لأستاذ كان نعم الموجه والمفيد، فلم يبخل عليا من نصائحه وإرشاداته ومعارفه ليولد هذا العمل من رحم الصعوبات.....إليك أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور: رجال علي؛ إلى من تحمل أسئتي واستفساراتي بصد رحب ولم يبخل علي بوقته وجهده، فعلمي معنى العطاء، ومعنى واجب الأستاذ.....إليك أستاذي، الدكتور: محمد فوزي شعوبي؛

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما خصصوه من وقتهم الثمين

لقراءة وتقييم هذا العمل، لكم كل الشكر والتقدير؛

إلى الأساتذة الأفاضل: محمود سامي نابي، نبيل غالب، بدوي حسام الدين من

بنك التنمية الإسلامي -جدة- على نصائحهم وتوجيهاتهم المفيدة؛

إلى عمال ومسؤولي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية- جامعة باتنة-، وعمال مكتبة

جامعة باريس "Paris Dauphine" وان لم يروا شكري، فعلي واجب الامتنان؛

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.....شكرا وألف شكر.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرهان	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	XIII
فهرس الأشكال	XVI
فهرس الملاحق	XIX
قائمة المختصرات	XXI
مقدمة	أ- ن
الفصل الأول: المخاطر في محيط الأعمال والقطاع البنكي	41-2
تمهيد	2
I- المخاطر في محيط الأعمال: مفهومها، أنواعها وإدارتها	3
I-1 مفهوم الخطر وأنواعها	3
I-1-1 مفهوم المخاطر	3
I-1-2 أنواع المخاطر	4
I-1-2-1 حسب درجة التغير	4
I-1-2-1-2 حسب درجة التأثير	5
I-1-2-1-3 حسب إمكانية التأمين	5
I-1-2-1-5 حسب درجة التأكد	6
I-2 تسيير المخاطر ومراحله	7
I-2-1 مفهوم تسيير المخاطر	8
I-2-2 مراحل تسيير المخاطر	8
I-2-2-1 تخطيط وتعريف الخطر	8
I-2-2-2 قياس الخطر	9
I-2-2-3 معالجة وتخفيض الخطر	9

10	4-2-2-I مراقبة الخطر
11	II- المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية: مفهومها، أنواعها وإدارتها.
12	1-II مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها
12	1-1-II مفهوم المخاطر البنكية
14	2-1-II أنواع المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية
15	1-2-1-II- المخاطر المشتركة في البنوك التجارية والإسلامية
15	أولا-المخاطر المالية.
15	1- المخاطر الإئتمانية
16	2- مخاطر السوق
18	3-مخاطر السيولة
18	ثانيا- المخاطر التشغيلية
18	ثالثا- مخاطر أخرى
19	II-2-2-1 المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية
19	أولا- عوامل زيادة الخطر في البنوك الإسلامية
21	ثانيا- المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي
21	1-مخاطر التمويل بالمرابحة
21	2- مخاطر التمويل بالمضاربة والمشاركة
21	3- مخاطر التمويل بالسلم والإستصناع
24	II-2 إدارة المخاطر البنكية: مفهومها وأهميتها
24	II-2-1 مفهوم إدارة المخاطر البنكية
25	II-2-2 أهمية وأهداف إدارة المخاطر
26	II-3-2 أهمية إدارة المخاطر في ظل الأزمات البنكية
29	III- النظم الرقابية ونطاق الإشراف البنكي
29	III-1 اتفاقية بازل الأولى
30	III-1-1 التعريف بلجنة بازل وأهدافها
30	III-2-1 مقررات إتفاقية بازل الأولى

32	III-2 اتفاقية بازل الثانية
34	III-3 اتفاقية بازل الثالثة
35	IV- النظم الرقابية ومعايير الإشراف الدولية على البنوك الإسلامية
35	IV-1 أنظمة الإشراف العام
37	IV-2 متطلبات رأس المال في البنوك الإسلامية
37	IV-2-1 معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية
39	IV-2-2 فصل كفاية رأس المال للودائع الجارية وودائع الاستثمار
41	خلاصة الفصل الأول
83-43	الفصل الثاني: البنوك الإسلامية والتجارية ونظم العمل فيها
43	تمهيد
44	I- البنوك الإسلامية والصيغ التمويلية فيها
44	I-1 البنوك الإسلامية ومبادئ العمل
44	I-1-1 نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها
48	I-1-2 مبادئ العمل في البنوك الإسلامية ووظائفها
48	I-1-2-1 مبادئ العمل في البنوك الإسلامية
49	I-1-2-2 وظائف البنوك الإسلامية
50	أولاً- الوظائف التي تعتمد على رأس المال
50	ثانياً- الوظائف التي لا تعتمد على رأس المال
52	I-2-1 المنتجات والصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية
53	I-2-1 المنتجات والصيغ التمويلية المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة
53	I-1-2-1 المشاركة: المفهوم والأنواع
53	أولاً- مفهوم المشاركة
53	ثانياً- أنواع المشاركة
54	1- حسب قيمة التمويل
55	2- حسب محل المشاركة
56	I-1-2-2 المضاربة، المفهوم، والأنواع

56	أولا- مفهوم المضاربة
57	ثانيا- أنواع المضاربة
60	I-2-1-3 الاستثمار المباشر والتمويل المعتمد على تقسيم الإنتاج
60	أولا - الاستثمار المباشر كأسلوب تمويل في البنوك الإسلامية
60	ثانيا- التمويل المعتمد على تقسيم الإنتاج
60	1- المساقاة
61	2- المزارعة
61	I-2-2-2 المنتجات والصيغ التمويلية التي لا تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة
61	I-2-2-1 المرابحة: المفهوم، والأنواع
61	أولا- مفهوم المرابحة
62	ثانيا- أنواع المرابحة
63	I-2-2-2 الإجارة: المفهوم والأنواع
63	أولا- مفهوم الإجارة
64	ثانيا- أنواع الإجارة
65	I-2-2-3 السلم، الإستصناع وصيغ أخرى
65	أولا- السلم
66	ثانيا- الإستصناع
68	ثالثا- صيغ أخرى
70	II - البنوك التجارية: المفهوم والوظائف
70	II-1 ماهية البنوك التجارية
70	II-2 وظائف البنوك التجارية
70	II-2-1 الوظائف التقليدية
71	II-2-2 الوظائف الحديثة
73	III- مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية
73	III-1 خصائص البنوك الإسلامية
75	III-2 أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية

75	III-2-1 من حيث الربحية
76	III-2-2 من حيث حماية الحسابات
77	III-2-3 من حيث السيولة
78	III-2-4 من حيث التمويل والاستثمار
81	III-3 أشكال الشراكة والتعاون بين البنوك الإسلامية والتجارية
83	خلاصة الفصل الثاني
130-85	الفصل الثالث: تقنيات إدارة وقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية
85	تمهيد
86	I- التقنيات المشتركة لإدارة السيولة في البنوك التجارية والإسلامية
86	I-1 مفهوم وإدارة خطر السيولة
86	I-1-1 مفهوم خطر السيولة
89	I-1-2 مصادر خطر السيولة
92	I-1-3 مؤشرات التحذير من خطر السيولة
92	I-2 تقنيات إدارة خطر السيولة
93	I-2-1 إجراءات إدارة خطر السيولة
93	I-1-2-1 ضرورة إنشاء نظام إعلام
93	I-2-1-2 حدود ومعدلات السيولة وحدود التدفقات النقدية
94	I-2-1-3 تركيب الأصول والخصوم وتنوع الخصوم
94	I-2-1-4 مخطط التمويل الطارئ
94	II- المعايير التنظيمية لقياس ومراقبة خطر السيولة
94	II-1 مبادئ السيولة
95	II-2 وسائل الرقابة على السيولة
96	II-2-1 عدم تطابق الاستحقاق التعاقدية
97	II-2-2 مراقبة تركيز موارد التمويل
98	II-2-3 الأصول المتاحة غير المرتبطة
99	II-2-4 الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة

100	III- التقنيات الكمية المشتركة لقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية
100	III-1- التقنيات التقليدية ومعدلات لجنة بازل III الخاصة بالسيولة
100	III-1-1 إدارة الأصول والخصوم
101	III-1-2 طريقة الفجوات
103	III-1-3 معدلات مراقبة السيولة حسب مقررات لجنة بازل III
103	III-1-3-1 معدل تغطية السيولة
104	أولا- مخزون الأصول السائلة عالية الجودة
105	ثانيا- إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة
107	III-1-3-2 معدل صافي التمويل المستقر
108	أولا- التمويل المستقر المتاح
108	ثانيا- التمويل المستقر اللازم
109	III-2- التقنيات الحديثة
110	III-1-2-1 مقارنة الأوراق المالية
110	III-1-2-1-1 معدل التمويل طويل الأجل
110	III-1-2-1-2 وضعية رأس المال النقدي
112	III-2-2 المقاربات على أساس التدفقات النقدية
114	III-2-3 المقاربات الهجينة
117	IV- تقنيات إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية
117	IV-1 طبيعة خطر السيولة ومصادره في البنوك الإسلامية
117	IV-1-1 تعريف خطر السيولة في البنوك الإسلامية
118	IV-1-2 مصادر خطر السيولة في البنوك الإسلامية
119	IV-2 إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية
121	IV-1-2-1 خصائص البنوك الإسلامية في مواجهة خطر السيولة
122	IV-2-2 تقنيات تخفيض خطر السيولة في البنوك الإسلامية
122	IV-1-2-2-1 تقنيات مواجهة الطلب المنتظم للسيولة
122	أولا- تأسيس الاحتياطات وخطة الصندوق المحتمل

122	ثانيا- تنظيم وقت استرداد الودائع
123	IV-2-2-2 تقنيات تنظيم الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة
123	أولا- بيع الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل
124	ثانيا- بيع الأدوات المالية الإسلامية طويلة الأجل
124	ثالثا- الاقتراض من السوق النقدي الاسلامي
126	IV-2-2-3 تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة
129	خلاصة الفصل الثالث
191-132	الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية
132	تمهيد
133	I- النظام المصرفي الجزائري ومعايير قياس وإدارة خطر السيولة
133	I-1 - النظام المصرفي الجزائري
135	I-2 النظم الاحترازية ومعايير السيولة البنكية في الجزائر
135	I-2-1 النظم الاحترازية وأهدافها
136	I-2-2 معايير السيولة البنكية في الجزائر
137	II- دراسة تحليلية للبنوك محل الدراسة
138	II-1 التعريف بالبنوك محل الدراسة وتحليل النشاط الوظيفي فيها
138	II-1-1 البنوك التجارية
138	II-1-1-1 البنوك التجارية العمومية
138	أولا- البنك الوطني الجزائري BNA
139	ثانيا- البنك الجزائري الخارجي BEA
140	ثالثا- القرض الشعبي الجزائري CPA
141	رابعا- بنك التنمية المحلية BDL
142	II-1-1-2 البنوك التجارية الأجنبية
142	أولا- Société Générale
142	ثانيا- PNB Paribas
142	ثالثا- Natixis

142	رابعا- بنك المؤسسة العربية المصرفية
143	II-1-2 البنوك الإسلامية- بنك البركة- الجزائر-
143	II-2 تحليل النشاط الوظيفي للبنوك محل الدراسة
144	II-2-1 تحليل النشاط الوظيفي للبنوك التجارية العمومية
144	II-2-1-1 تطور الودائع في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة
146	II-2-1-2 تطور القروض في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة
148	II-2-1-3 تطور الأصول في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة
150	II-2-2 تحليل النشاط الوظيفي في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة
150	II-2-2-1 تطور الودائع في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة
152	II-2-2-2 تطور القروض في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة
154	II-2-2-3 تطور الأصول في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة
156	II-3-2 تحليل النشاط الوظيفي لبنك البركة الإسلامي
156	II-3-2-1 تطور الودائع في بنك البركة -الجزائر-
157	II-3-2-2 تطور القروض في بنك البركة - الجزائر-
157	II-3-2-3 تطور الأصول في بنك البركة -الجزائر-
158	III- مؤشرات خطر السيولة في البنوك محل الدراسة
158	III-1 تطور الأصول السائلة في البنوك محل الدراسة
159	III-1-1 تطور الأصول السائلة في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة
161	III-1-2 تطور الأصول السائلة في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة
163	III-1-3 تطور الأصول السائلة في بنك البركة الإسلامي- الجزائر-
164	III-2 تحليل نسب ومؤشرات خطر السيولة
165	III-2-1 تحليل النسبة الأولى في البنوك محل الدراسة
166	III-2-1-1 البنوك التجارية العمومية
168	III-2-1-2 البنوك التجارية الأجنبية

170	III-2-1-3 بنك البركة الإسلامي- الجزائر-
171	III-2-2 تحليل النسبة الثانية في البنوك محل الدراسة
171	III-2-2-1 البنوك التجارية العمومية
174	III-2-2-2 البنوك التجارية الأجنبية
176	III-2-2-3 بنك البركة -الجزائر-
177	III-2-3 تحليل النسبة الثالثة في البنوك محل الدراسة
177	III-3-2-1 البنوك التجارية العمومية
180	III-3-2-2 البنوك التجارية الأجنبية
182	III-3-2-3 بنك البركة الإسلامي- الجزائر-
183	III-4-2 تحليل النسبة الرابعة في البنوك محل الدراسة
183	III-4-2-1 البنوك التجارية العمومية
186	III-4-2-2 البنوك التجارية الأجنبية
188	III-4-2-3 بنك البركة الإسلامي- الجزائر-
190	خلاصة الفصل الرابع
258-193	الفصل الخامس: محددات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2002-2011.
193	تمهيد
194	I- نماذج الدراسة
194	I-1- أهمية نماذج البائل
195	I-2- أساليب تحليل البيانات حسب نموذج البائل
196	I-2-1 نموذج الانحدار المجمع
198	I-2-2 نموذج الآثار الثابتة
201	I-2-3 نموذج الآثار العشوائية
202	I-3- المفاضلة بين نماذج تحليل بيانات البائل
202	I-3-1 الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية والآثار الثابتة
204	I-3-2 الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

206	II- العينة وفترة الدراسة
206	II-1 أسباب اختيار العينة
207	II-2 أسباب اختيار فترة الدراسة
207	II-3 تحديد متغيرات الدراسة
216	II-4 خطوات الدراسة ومصادر البيانات
216	III- تعيين نماذج الدراسة
217	III-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة
218	III-1-1 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
227	III-1-2 تحليل التباين الأحادي
213	III-2 تقدير محددات خطر السيولة للبنوك التجارية محل الدراسة
231	III-2-1 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الأول LR1 للبنوك التجارية محل الدراسة
233	III-2-2 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثاني LR2 للبنوك التجارية محل الدراسة
236	III-2-3 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثالث LR3 للبنوك التجارية محل الدراسة
239	III-2-4 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الرابع LR4 للبنوك التجارية محل الدراسة
242	III-3 تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة
243	III-3-1 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الأول LR1 في بنك البركة
244	III-3-2 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثاني LR2 في بنك البركة
246	III-3-3 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثالث LR3 في بنك البركة
247	III-3-4 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الرابع LR4 في بنك البركة

250	IV- تحليل النتائج والمقارنة
252	IV-1 تحليل نتائج التقدير للعوامل ذات الدلالة الإحصائية
252	IV-1-1 تحليل نتائج التقدير في البنوك التجارية
252	IV-1-1-1 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR1
253	IV-1-1-2 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR2
253	IV-1-1-3 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR3
253	IV-1-1-4 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR4
254	IV-2-1 تحليل نتائج التقدير في بنك البركة
254	IV-2-1-1 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR1
255	IV-2-2-1 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR2
255	IV-2-3-1 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR3
255	IV-2-4-1 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR4
256	IV-2 مقارنة العوامل ذات الدلالة الإحصائية المؤثرة في خطر السيولة بين البنوك التجارية وبنك البركة
256	IV-2-1 العوامل المشتركة والمؤثرة في كل مؤشرات خطر السيولة
256	IV-2-2 العوامل المؤثرة في بعض مؤشرات خطر السيولة
258	خلاصة الفصل الخامس
271-260	خاتمة
295-273	قائمة المراجع
322-297	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تلخيص لأهم النقاط التي جاءت في اتفاقية بازل II.	33
02	عدد البنوك الإسلامية حسب القارات.	47
03	الفرق بين الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية والتجارية.	77
04	أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية	80
05	مصادر مخاطر السيولة في البنوك	90
06	المعايير التنظيمية لقياس ومراقبة خطر السيولة	100
07	حدود مؤشرات السيولة في البنوك التجارية والإسلامية محل الدراسة في الفترة (2011-2002)	189
08	متغيرات الدراسة	215
12	نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR1 للبنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002) - (نموذج الآثار العشوائية)	232
13	نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR2 للبنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002) - (نموذج الآثار العشوائية)	235
14	نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR3 للبنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002) - (نموذج الآثار الثابتة)	237
15	نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR4 للبنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002) - (نموذج الآثار الثابتة)	240
16	نماذج تقدير خطر السيولة في البنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002)	242
17	نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR1 للفترة (2011-2002)	243

245	نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR2 للفترة (2011-2002)	18
246	نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR3 للفترة (2011-2002)	19
248	نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR4 للفترة (2011-2002)	20
249	نماذج تقدير خطر السيولة في بنك البركة للفترة 2011-2002	21
257	محددات خطر السيولة ذات الدلالة الإحصائية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2011-2002)	22

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين احتمال وقوع الخطر وأثره	4
02	تصنيفات المخاطر	7
03	مراحل تسيير المخاطر	11
04	أنواع المخاطر البنكية	13
05	علاقة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية	23
06	وظائف البنوك الإسلامية	52
07	مراحل صيغة التمويل بالمشاركة	56
08	خطوات صيغة المضاربة	59
09	خطوات صيغة المربحة	62
10	مراحل الإجارة	63
11	مراحل الإستصناع	67
12	المنتجات المالية في البنوك الإسلامية	69
13	وظائف البنوك التجارية	72
14	أنواع خطر السيولة	88
15	وضعية رأس المال النقدي	111
16	توقعات التدفقات النقدية	113
17	التقنيات الكمية لقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية	116
18	تقنيات إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية	128
19	تطور إجمالي الودائع في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)	145
20	تطور إجمالي القروض في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)	147
21	تطور إجمالي الأصول في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)	149
22	تطور إجمالي الودائع في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)	151
23	تطور إجمالي القروض في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)	153
24	تطور إجمالي الأصول في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)	155
25	تطور إجمالي الودائع في بنك البركة (2011-2002)	156

157	تطور إجمالي القروض في بنك البركة (2011-2002)	26
158	تطور إجمالي الودائع في بنك البركة (2011-2002)	27
160	تطور إجمالي الأصول السائلة في البنوك التجارية العمومية (2002-2011)	28
162	تطور إجمالي الأصول السائلة في البنوك التجارية الأجنبية (2002-2011)	29
163	تطور إجمالي الأصول السائلة في بنك البركة (2011-2002)	30
167	تطور نسبة LR1 في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)	31
169	تطور نسبة LR1 في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)	32
170	تطور نسبة LR1 في بنك البركة (2011-2002)	33
173	تطور نسبة LR2 في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)	34
175	تطور نسبة LR2 في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)	35
176	تطور نسبة LR2 في بنك البركة (2011-2002)	36
179	تطور نسبة LR3 في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)	37
181	تطور نسبة LR3 في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)	38
182	تطور نسبة LR3 في بنك البركة (2011-2002)	39
185	تطور نسبة LR4 في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)	40
187	تطور نسبة LR4 في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)	41
188	تطور نسبة LR4 في بنك البركة (2011-2002)	42
205	أسس الاختيار بين النماذج <i>REM</i> ، <i>FEM</i> ، <i>PRM</i>	43

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
297	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول وبنود خارج الميزانية حسب بازل I	01
298	أوزان المخاطر المرجحة للتصنيفات الائتمانية وشرائح التوريد حسب بازل II	02
300	التعريف الجديد لرأس المال حسب بازل III	03
304	قائمة البنوك في النظام البنكي الجزائري	04
306	تعليمة بنك الجزائر- تعريف، قياس، إدارة ومراقبة خطر السيولة.	05
311	متغيرات الدراسة	06
316	نتائج تقدير نماذج خطر السيولة في البنوك التجارية	07
321	نتائج تقدير نماذج خطر السيولة في بنك البركة	08

قائمة المختصرات

الترجمة باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الرمز
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	Islamic Financial Services Board	IFSB
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	L'Organisation de Coopération et de Développement Économiques	OCDE
معدل تغطية السيولة	Liquidity Coverage Ratio	LCR
معدل صافي التمويل المستقر	Net Funding Stable Ratio	NFSR
التمويل المستقر المتاح	Available Stable Funding	AFS
التمويل المستقر اللازم	Required Stable Funding	SRF
معدل التمويل طويل الأجل	Long Term Financing Ratio	LTFR
وضعية رأس المال النقدي	Cash Capital Position	CCP
إجمالي الخصوم المتقلبة	Total Volatile Liabilities	TVL
الأصول السائلة الإجمالية	Total Liquid Assets	TVA
الالتزامات على الدين	Credit To Liabilities	CTL
احتياج التمويل التراكمي	Cumulative Funding Requirement	CFR
صافي احتياجات التمويل	Net Funding Requirement	NFR
خطر السيولة	Liquidity Risk	LR
الأصول السائلة	Liquid Assets	LA
البنك الوطني الجزائري	Banque National d'Algerie	BNA
البنك الخارجي الجزائري	Banque Exterieur d'Algerie	BEA
القرض الشعبي الجزائري	Credit Populaire d'Algerie	CPA
بنك التنمية المحلية	Banque de Développement Locale	BDL
-	Société Générale	SG
-	BNP Paribas	BNP
-	Natixis	NAT
المؤسسة العربية المصرفية	Arab Banking Corporation	ABC

مقدمة

يمثل النظام المصرفي بمختلف فروعها الركيزة الأساسية في تمويل عمليات التنمية خاصة الاقتصاديات التي تفتقر إلى المصادر التمويلية الأخرى مثل: الأسواق المالية. فهو يعد بمثابة الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، ونظرا لأهميته البالغة فقد أولى خبراء المصارف اهتماما وعناية متزايدة به من أجل الحفاظ على بقائه واستمراره خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية مثل: الاتجاه نحو الخصوصية، تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية... الخ، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين جهازين مختلفين في النظام المصرفي: البنوك التقليدية (التجارية) والإسلامية، هاته الأخيرة التي انتشرت بشكل ملفت للنظر في العقود الأخيرة، ولا يقتصر الأمر على الدول الإسلامية فقط بل حتى الدول الغربية -التي يعتبر فيها معدل الفائدة أساس قيام بنوكها- حيث أصبحت تعتمد بعض الصيغ التمويلية الإسلامية والتي تعتبر فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية متنوعة تخلق في مجملها من التعاملات الربوية التي حرمتها الشريعة الإسلامية، والمبنية أساسا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

وأمام المنافسة الكبيرة في سوق العمل المصرفي بين الصناعتين البنكيتين الإسلامية والتقليدية والتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى: تحرير التجارة، انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية، تكوين التكتلات الاقتصادية وتأسيس العديد من المنظمات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تحرير الخدمات المالية، (كمنظمة التجارة العالمية التي يمكن بموجبها للبنوك العالمية الكبرى أن تفتح فروعها في أي بلد)، الأمر الذي يزيد من شدة المنافسة على البنوك الإسلامية ويجعلها تعمل في بيئة اقتصادية ذات درجة عالية من المخاطر، أصبحت البنوك الإسلامية أمام تحدي كبير يهدف إلى تنميتها وإستمراريتها من خلال تبني استراتيجيات وسياسات صارمة لإدارة استثماراتها، بغرض تحقيق عوائد عالية في ظل درجات المخاطر المتفاوتة في كل أصل من أصولها.

إضافة إلى ذلك فإن الطبيعة المميزة لصيغ التمويل الإسلامية بمختلف أشكالها (مثل: المشاركة، المرابحة، السلم، الإستصناع... إلخ) وسقوط عنصر الربا والفائدة عنها لا يلغي عنصر الخطر، فلكل وسيلة تمويلية خطر خاص يرافق العائد المتوقع منها كما تنص عليه نظرية الثنائية عائد - مخاطرة. وقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك على وجه الخصوص تواجه نوعين من المخاطر: الأول منها تشترك فيه مع البنوك التقليدية (التجارية) على اعتبار أن البنوك الإسلامية هي أيضا وسيط مالي مثل: مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة...، أما النوع الثاني فهو خطر يتعلق بطبيعة الصيغ التمويلية الخاصة بهذا النوع من البنوك والتي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وتعد إدارة وقياس المخاطر من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية بشقيها التجاري والإسلامي، حيث تتنوع المخاطر من: إستراتيجية، نظامية، قانونية، تشغيلية ومالية. وتعتبر المخاطر المالية من أهم الأنواع التي تعنى باهتمام خاص من قبل السلطات والمشرفين على النظام المصرفي، التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع تتمثل في: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، ومخاطر السيولة. ويعد خطر السيولة من بين أهم المخاطر المالية التي تعترض الصناعة المصرفية ببعدها التجاري والإسلامي. فاحتفاظ البنك بسيولة عالية سيجنبه التعرض لمخاطر السيولة، ولكن في المقابل سيقصص أمامه فرص الدخول في مشاريع واستثمارات والحصول على عوائد من خلالها.

وأمام هذا الوضع يجب على البنوك العمل على الموازنة بين السيولة والربحية من خلال الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة الخطر دون التأثير على العوائد.

إشكالية الدراسة:

لقد زاد الاهتمام بمخاطر السيولة بعد أزمة الرهن العقاري الأخيرة 2007 والتي لم تؤثر على الاقتصاد الأمريكي فحسب، وإنما انتقلت إلى كافة النظام المالي العالمي، الذي أصبح يتميز بارتباط شديد. وبما أن هذه الأزمة جعلت البنوك والمؤسسات المالية أكثر

حساسية لإقراض البنوك الأخرى، الأمر الذي زاد من تعرض البنوك لمخاطر السيولة خاصة في البنوك التي تعتمد بصورة كبيرة على السوق النقدي -التمويل قصير الأجل-. وأمام هذا الوضع قامت السلطات الرقابية والإشرافية على المستويين المحلي والدولي على وضع أطر ومعايير رقابية لإدارة خطر السيولة مثل مقررات لجنة بازل III الأخيرة، والتي ركزت على ضرورة إدارة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بنسب ملائمة، وضرورة قيام البنوك بقياس هذا الخطر وتحديد مستوياته بدقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

ويعد هذا الخطر من المخاطر المشتركة التي تواجهها البنوك التجارية والإسلامية على حد سواء، فقد أدت التطورات المالية والاقتصادية الأخيرة إلى ارتفاع هذا الخطر لكل المؤسسات المالية، والبنوك بوجه التحديد التي تحتاج لمراقبة وقياس سيولتها حتى تضمن ملائمتها. غير أن اختلاف مبادئ العمل بين البنوك التجارية والإسلامية واختلاف الصيغ التمويلية فيها يجعل خطر السيولة وإن كان في مفهومه لا يختلف في البنكين إلا أن تقنيات إدارته وقياسه قد تختلف. ويظهر هذا الخطر من عدة عوامل: منها الخارجية المتعلقة بالمحيط الذي تعمل فيه البنوك، ومنها الداخلية المتعلقة بخصائص البنوك وسياساتها الداخلية.

وفي ظل محيط اقتصادي يشهد تغيرات سريعة، تكون البنوك التجارية والإسلامية ملزمة على إدارة سيولتها بشكل فعال وتحديد كل العوامل المؤثرة والمسببة لمخاطر السيولة قصد تجنبها ومعالجتها، خاصة في الاقتصاديات التي لها نظام مصرفي مختلط.

وفي هذا الإطار نجد الجزائر من الدول التي تضم نظام مصرفي متكون من بنوك تجارية (عمومية، أجنبية ومختلطة) وبنوك إسلامية، حيث تعمل كلها في محيط اقتصادي متماثل، غير أن الأطر التنظيمية تختلف فيما إذا كان البنك تجاري أو إسلامي. واختلاف طبيعة البنك وخصائصه بالإضافة إلى العوامل الخارجية تؤثر بشكل مختلف في خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية. وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي:

✓ ما هي مؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية؟ وهل يمكن رصد مجموعة من المحددات الكمية التي تؤثر في خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر؟

واندرجت مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هي أهم مصادر خطر السيولة؟
- ما هي التقنيات المعتمدة لقياس وإدارة خطر السيولة في كل من البنوك التجارية والإسلامية؟
- ما هي المعايير التنظيمية الوطنية والدولية لإدارة خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية؟
- هل يمكن تطبيق التقنيات المعتمدة في البنوك التجارية لقياس وإدارة خطر السيولة، في البنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات المطروحة على مستوى الإشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

- ✓ لا يوجد فرق في التقنيات المعتمدة لقياس وإدارة خطر السيولة بين البنوك التجارية والإسلامية؛
- ✓ تحتفظ البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر بنسب سيولة عالية لمواجهة خطر السيولة؛

كما تم صياغة فرضيات خاصة بنماذج قياس خطر السيولة في البنوك محل الدراسة، حيث تم قياس خطر السيولة بأربعة مؤشرات كمتغيرات تابعة، اما المتغيرات

المستقلة فتتمثل في (حجم البنك، معدل كفاية رأس المال، معدل نمو القروض، نسبة القروض إلى الودائع، معدل العائد على الأصول). وكانت الفرضيات كما يلي:

❖ بالنسبة لنماذج قياس خطر السيولة الخاصة بالبنوك التجارية محل الدراسة:

✓ هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك (إجمالي الأصول) وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة في كل مؤشر.

❖ بالنسبة لنماذج خطر السيولة الخاصة ببنك البركة الإسلامي محل الدراسة:

✓ هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك (إجمالي الأصول) وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة في كل مؤشر؛

✓ هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة في كل مؤشر.

دوافع الدراسة:

هناك عدة دوافع وراء اختيار هذا الموضوع منها:

* أهمية السيولة في القطاع المصرفي وخاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة، وضرورتها في البنوك التجارية والإسلامية خاصة في ظل غياب أدوات مالية إسلامية لمواجهة خطر السيولة؛

* محاولة تقديم تصورات بديلة لنظم التمويل التقليدية خاصة بعد الأزمات المالية التي تشهدها الاقتصاديات العالمية، والتي تستدعي ضرورة التمغن وإعادة النظر في النظام المالي القائم وضرورة إيجاد البديل الذي يعتبر التمويل الإسلامي إحدى أسسه؛

* ضرورة الاهتمام بالصناعة البنكية الإسلامية والتي تعد إدارة المخاطر أهم عناصرها؛

* محاولة إيجاد نموذج لتحديد العوامل المؤثرة والمسببة لخطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في العمليات التمويلية للاستثمارات لتوليد الأرباح، وفي نفس الوقت ضرورة الاحتفاظ بمستويات ملائمة لمواجهة احتياجات السيولة سواء في جانب الأصول (التمويل) أو جانب الخصوم (السحوبات المفاجئة للودائع)، ولما كان عنصر الخطر ملازم لنشاط هذه البنوك، فان ضمان إستمراريتها ونموها يعتمد بدرجة أساسية على تبني استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة، واعتماد طرق متطورة تهدف لتقدير، قياس ومراقبة خطر السيولة، وتحديد العوامل المؤثرة فيه. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة إيجاد صيغة نمطية تسمح للبنوك الجزائرية بتحديد العوامل المؤثرة والمحددة لخطر السيولة قصد معالجتها، وتحديد المؤشرات الأكثر

تعبيراً عن هذا الخطر سواء في البنوك التجارية أو الإسلامية، ومعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في إدارة وقياس هذا الخطر بين البنكين.

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

- * دراسة معمقة لمختلف المخاطر التي تعترض الصناعة البنكية الإسلامية والتجارية؛
- * التعرف على مختلف الطرق والتقنيات المعتمدة في البنوك التجارية والإسلامية لإدارة خطر السيولة؛
- * توضيح النقاط المشتركة بين البنوك التجارية والإسلامية لقياس وإدارة خطر السيولة؛
- * تحليل دور السلطات الرقابية في الإشراف على نشاط البنوك التجارية والإسلامية، ومدى التزام البنوك الجزائرية محل الدراسة بمعايير السيولة؛
- * تحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة في البنوك الجزائرية محل الدراسة؛

المنهج والأدوات المستخدمة:

نظراً لمتطلبات البحث وطبيعة المعلومات التي يتناولها تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بغرض الاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية للدراسة، من خلال عرض لمختلف التطورات التي مرت بها البنوك التجارية والإسلامية، ومختلف استراتيجيات إدارة خطر السيولة، وتوضيح النقاط المشتركة بين البنكين. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل القوائم المالية للبنوك محل الدراسة والبيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس اثر تلك المتغيرات على خطر السيولة، وهذا من خلال الاعتماد على برنامج "Eviews. 7"، باعتباره احد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية والمصمم للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار، مثل الارتباط الذاتي

"heterocedasticity" التباين واختلاف " multicollinearity" والمتعدد " autocorrelation" حيث يعمل على تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة "unit roots" واختبار التكامل المشترك " tests cointegration " إضافة إلى تحليل البيانات من خلال نموذج " Panal Data Analysis".

وإستخدام أيضا المنهج المقارن في عدة مواطن للمقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية سواء في الجزء النظري أو الجزء التطبيقي.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

في حدود المراجع التي تم الاطلاع عليها التي عالجت قضايا الصناعة المصرفية، فقد كانت في مجملها تركز على الجانب النظري لمختلف المخاطر واستراتيجيات إدارتها، بالإضافة إلى الدراسات المقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية، وعليه فإن الإضافة التي يمكن أن تساهم بها هذه الدراسة تتمثل في:

❖ تحليل المخاطر الخاصة التي تواجه عمل البنوك الإسلامية مع التركيز على خطر السيولة؛

❖ تحديد نقاط التشابه والاختلاف في مجال إدارة خطر السيولة بين البنوك التجارية والإسلامية؛

❖ تحديد مؤشر السيولة الأكثر تعبيراً عن خطر السيولة في البنوك الجزائرية التجارية والإسلامية. ومحاولة تحديد أهم العوامل المؤثرة في خطر السيولة.

ومن بين الدراسات التي عالجت الموضوع نذكر:

أ- أطروحات الدكتوراه:

- Ismal Rifki, **The Management of Liquidity Risk in Islamic Banking , the case of Indonesia**, Doctoral Thesis, Durham University, UK, 2010.

كان الهدف من الدراسة تحليل إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية من خلال الموازنة بين الأصول والخصوم، بالإضافة إلى اقتراح سياسات لتطوير إدارة خطر السيولة. وقد شملت الدراسة حالة البنوك الإسلامية في اندونيسيا. حيث تم استخدام طرق كمية وكيفية للوصول لهذه الأهداف، من خلال تحليل أداء البنوك الإسلامية العاملة في اندونيسيا، بالإضافة لدراسة قياسية باستخدام السلاسل الزمنية لتحليل إدارة خطر السيولة في هذه البنوك. كما تم توزيع استبيان لمعرفة الإجراءات المعتمدة لإدارة هذا الخطر (استبيان موزع لأصحاب الودائع، وآخر للعاملين في البنوك محل الدراسة).

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- عدم فعالية الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية لإدارة السيولة؛
- ارتفاع الطلب على السيولة من قبل المودعين، وضعف قدرة البنوك الإسلامية على التخفيض من سحوبات السيولة؛
- تعدد أسباب سحب الأموال من قبل المودعين من البنوك الإسلامية، وعدم وجود إدارة فعالة للأموال فيها؛
- محدودية وسائل السوق النقدي الإسلامي لإدارة طلب السيولة؛

➤ Mihaela Costisor, **Le risque de liquidité dans le système bancaire**, Thèse Doctorat, Sciences Economiques, Université Paris-Est. 2010.

هدفت الدراسة إلى تحليل خطر السيولة وتحديد مدى انعكاسه على سلامة النظام البنكي، حيث تم دراسة مختلف مصادر خطر السيولة، كما تم دراسة قوى التفاعل بين عناصر الميزانية التي يمكن أن تؤدي إلى تحويل خطر السيولة إلى خطر نظامي، بسبب خطر المقابل أو خطر العدوى لارتباط السوق النقدي، لأن خطر العدوى الناتج عن نقص السيولة في سوق ما بين البنوك قد يؤدي لازمة مالية نظامية.

وتم أيضا دراسة اثر أسعار الأصول من خلال نمذجة ميكانيزم إدارة السيولة، على اعتبار أن البنوك تلجأ لبيع جزء من أصولها لمواجهة نقص السيولة، حيث يتعرض البنك لازمة في حالة انخفاض القيمة السوقية لأسعار الأصول.

وقد تم استخدام نماذج كمية أيضا لتحديد مصادر خطر السيولة المتعلقة بعدم تطابق استحقاق الأصول والخصوم، وتذبذب الودائع والقروض.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- عندما تكون نسبة الأصول السائلة ضعيفة تنخفض خسارة البنك، فعندما يستثمر البنك في أصول طويلة الأجل، فانه نادرا ما يقترض من سوق ما بين البنوك أو البنك المركزي، وبالتالي فانه يستطيع تسديد ديونه باستعمال العوائد المتولدة من القروض؛
- هناك علاقة عكسية بين الطلب العام على القروض وانتشار العدوى، لأن وضعيات نقص السيولة تكون نادرة، كما أن هناك علاقة عكسية بين تقلب الودائع وامتانة النظام البنكي، فكلما كان تقلب الودائع كبير، كلما ارتفع إفلاس البنوك، لأن ارتفاع الودائع وتباطؤ القروض يخفض من هامش الفائدة الصافي، وهذه الوضعية تعيق البنوك من الاقتراض من سوق ما بين البنوك أو البنك المركزي؛
- تخفيض هامش الفائدة الصافي يرفع من عجز السيولة ويجبر البنوك على بيع الأصول.

ب- المقالات:

- Viral V. Acharya, Stephen Schaefer, **Liquidity Risk and Correlation Risk: Implications for Risk Management**, IFRI Roundtable on September 29-30, 2005. www.pagesstem.nyu.edu/sternfin/vacharya/public.../acharya_schaefer2.pdf.

حيث كان الهدف من الدراسة تحديد العلاقة بين خطر السيولة وخطر الارتباط وأثر هذه العلاقة على إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. وتم التوصل إلى أنه مع ارتفاع الوساطة المالية وتطورها، فإن خطر السيولة في أسواق رأس المال يرتفع، وبالتالي ارتفاع أزمات السيولة، فأزمات الأصول غير العاملة تخفض من العوائد الحقيقية للمؤسسات المالية (الوسطاء الماليين) وتجعلهم أقرب لعوائق رأس المال التي تواجهها، وتنشأ هذه العوائق عند استجابة السوق لمشاكل الخطر الأخلاقي أو نتيجة المتطلبات التنظيمية وبالتالي

فإن فهم أسباب خطر السيولة وخطر الارتباط يحتاج لتحليل دقيق لمؤسسات الوساطة المالية التي ترفع من هذه العوائق؛

- Romzie Rosman, **“Risk Management and Performance of Islamic Banking: A Proposed Conceptual Framework”**. 2008 EABR and TLC Conferences Proceedings, Rothenberg, Germany.

حيث كان الهدف من هذه الدراسة تحديد العلاقة بين إدارة المخاطر وثلاث عناصر أساسية في عمل البنوك الإسلامية وهي: كفاية رأس المال، الكفاءة التنظيمية، والأداء المالي. وأهم نتيجة تم التوصل إليها: أن الإدارة الصارمة والصحيحة لمختلف المخاطر تؤثر إيجاباً على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مع ضرورة الإشراف والرقابة المستمرة للمخاطر من قبل المشرفين عليها؛

- Sutan Emir Hidayat & Maryam Duaij Al-Khalifa, Alfatih Gressan Pananjung Aryasantana, **A survey on the level of Effectiveness of liquidity Risk Management of Islamic Banks in Bahrain**, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 91 (2012).

حيث تم قياس مدى فعالية إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية العاملة في البحرين من وجهة نظر المودعين وعمال البنك (50 مودع و50 عامل- مدين ومشرفين)، وتم التوصل إلى أن المستوجبين ليسوا متأكدين من فعالية إدارة الودائع فيما يتعلق بالتمويل القائم على السهم حيث يعتبر الجزء الفعال في إدارة خطر السيولة، بالإضافة إلى ضرورة تبني إدارة جيدة للطلب على السيولة من قبل البنوك البحرينية حسب المستجوبين. كما وجد أنه لا يوجد فرق في وجهة نظر المستوجبين (المودعين والعمال) فيما يتعلق بمستوى فعالية إدارة خطر السيولة من ناحية محفظة الودائع وتمويل حقوق الملكية، مع وجود فرق فيما يتعلق بالطلب على الودائع؛

- Muhammad Farhan Malik, Amir Rafik, **Commercial Banks Liquidity in Pakistan: Firm Specific and Macroeconomic Factors**, The Romanian Economic Journal, June 2013.

حيث تم قياس خطر السيولة بمؤشرين: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (L₁) ونسبة الديون بعد خصم المؤونات إلى إجمالي الأصول (L₂)، مع دراسة أثر مجموعة من

المتغيرات المستقلة على مؤشري خطر السيولة تمثلت في: نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، العائد على حقوق الملكية، لوغاريتم إجمالي الأصول (حجم البنك)، معدل التضخم، معدل الفائدة، متغير صوري للآزمة المالية الآسيوية 2008. وشملت الدراسة 26 بنك تجاري للفترة 2007-2011.

خلصت الدراسة إلى أن محددات السيولة حسب المؤشر L_1 تتمثل في نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، حجم البنك، ومعدل الفائدة (بعلاقة طردية)، في حين أن معدل التضخم والآزمة المالية يؤثران سلبا على نسبة السيولة L_1 . أما بالنسبة لمؤشر السيولة L_2 ، فقد بينت الدراسة أن حجم البنك، معدل الفائدة، الآزمة الاقتصادية تعتبر محددات للسيولة حسب المؤشر L_2 (بعلاقة طردية)، حيث دعت الدراسة لضرورة مراقبة الخصائص الداخلية للبنك مثل ضرورة رفع الأصول السائلة كلما زاد حجم البنك، ضرورة مراقبة البنك المركزي لسيولة البنوك التجارية ... الخ.

حدود الدراسة:

شملت الدراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر أربعة عمومية تمثلت في: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، والقرض الشعبي الجزائري. وأربعة أجنبية تمثلت في: Société générale, Natixis, Arab Banking Corporation, BNP Paribas (بالإضافة إلى بنك البركة الإسلامي في الجزائر)، للفترة 2002-2011.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة المطروحة تم تناول الموضوع في مقدمة عامة وخمسة فصول (ثلاثة منها نظرية وفصلين تطبيين)، وخاتمة تضمنت نتائج الدراسة واختبار الفرضيات. حيث قسمت الفصول كما يلي:

الفصل الأول: المخاطر في محيط الأعمال والقطاع البنكي

تم التطرق في هذا الفصل لمفهوم المخاطر، أنواعها ومختلف مراحل إدارتها، بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها القطاع البنكي بنوعيه التجاري والإسلامي، بالمفهوم والأنواع والتطرق لمختلف استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية، مع الإشارة إلى مختلف النظم الرقابية ونطاق الإشراف البنكي الدولي المتمثل في اتفاقية بازل ومختلف التطورات التي مرت بها والمعايير التي حددتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر البنكية.

الفصل الثاني: البنوك الإسلامية والتجارية ونظم العمل فيها

تم من خلال هذا الفصل عرض لأهم مميزات الوساطة المالية التجارية والإسلامية، بالتطرق لمفهوم البنوك الإسلامية نشأتها، مبادئ العمل فيها، إضافة إلى أهم الصيغ التمويلية فيها ووظائفها، كما تم التطرق لمفهوم أهمية وظائف البنوك التجارية، وأوجه الشبه والاختلاف بين هذين النوعين في القطاع البنكي ومختلف أشكال الشراكة بينهما.

الفصل الثالث: تقنيات إدارة وقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية

تم في هذا الفصل عرض لأهم الطرق والتقنيات المشتركة المعتمدة في إدارة وقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية، والتطرق لأهم المعايير التنظيمية والتقنيات الكمية لقياس ومراقبة هذا الخطر، كما تم التطرق لطرق وإدارة وقياس خطر السيولة الخاصة بالبنوك الإسلامية فقط.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية

تم في هذا الفصل التعرف على هيكل النظام المصرفي الجزائري وأهم النظم الاحترازية فيما يخص إدارة المخاطر مع التركيز على خطر السيولة، بالإضافة إلى دراسة حالة عينة من البنوك العمومية التجارية الجزائرية والبنوك التجارية الأجنبية العاملة بالجزائر

بالإضافة لبنك البركة الإسلامي، حيث تم دراسة النشاط الوظيفي للبنوك محل الدراسة مع التركيز على الأنشطة ذات العلاقة باحتمال التعرض لخطر السيولة: الودائع، القروض، إجمالي الأصول، والأصول السائلة. بالإضافة إلى دراسة تطور مؤشرات خطر السيولة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2002-2011.

الفصل الخامس: محددات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2002-2011.

تم في هذا الفصل دراسة مختلف العوامل المؤثرة والمسببة لخطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر منها أربعة عمومية تمثلت في: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، والقروض الشعبي الجزائري. وأربعة أجنبية تمثلت في: (Société générale, Natixis, Arab Banking Corporation, BNP Paribas) بالإضافة إلى بنك البركة الإسلامي في الجزائر) من خلال نموذج الانحدار المتعدد، وفي الأخير تم اقتراح نموذج قياسي للتنبؤ بخطر السيولة في هذه البنوك (نموذج خاص بالبنوك التجارية، وآخر خاص بالبنك الإسلامي- بنك البركة) يضم كل المؤشرات الخاصة بخطر السيولة وأهم العوامل المؤثرة ذات الدلالة الإحصائية.

صعوبات الدراسة:

كانت هناك عدة صعوبات لانجاز هذا البحث ، أهمها صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة للدراسة، بالإضافة إلى التضارب الكبير في الإحصائيات بين المصادر المختلفة، مما تطلب الكثير من الوقت والجهد لاختيار أدق المعطيات.

الفصل الأول:

المخاطر في محيط الأعمال

والقطاع البنكي

تمهيد:

أصبح موضوع المخاطر يحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الأفراد، المؤسسات أو الحكومات. ويستخدم مصطلح الخطر في مجالات عديدة فنجد: المخاطر الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، مخاطر الاستثمار، المخاطر الصحية... الخ. وفي الوقت الذي أصبحت المخاطر أكثر ارتباطا في محيط معقد ومتداخل جعل من الصعب توقعها، صار لزاما على مسيري المؤسسات وكل طرف معرض للمخاطر فهم محيط العمل والاهتمام أكثر بمجال إدارة وتسيير المخاطر، لضمان النجاح والاستمرارية واستغلال الفرص.

وعلى اعتبار القطاع البنكي جزء مهم من محيط الأعمال، فهو أيضا معرض لجملة من المخاطر تهدد سلامته واستمراره ما لم يتم إدارتها ومعالجتها بصورة فعالة. سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف مفاهيم الخطر، أنواعها ومجال إدارتها في محيط الأعمال، بالإضافة إلى أهم المخاطر التي يتعرض لها القطاع البنكي.

I- المخاطر في محيط الأعمال: مفهومها، أنواعها وإدارتها

يتناول هذا الجزء مختلف المخاطر التي قد تواجه مختلف المؤسسات في المحيط الاقتصادي، بالإضافة إلى طرق إدارتها.

I-1 مفهوم المخاطر وأنواعها

I-1-1 مفهوم المخاطر

لا يوجد تعريف موحد وشامل للخطر، حيث يختلف حسب درجته وحسب نتيجته. فيمكن النظر للخطر من عدة زوايا كما يلي:

⊗ **الخطر** هو احتمال الخسارة، وهذا يعتمد على ثلاث عناصر: المخاطرة، الحساسية، والتعرض. حيث إذا ارتفع أو انخفض أي عنصر من هذه العناصر فإن الخطر بالنتيجة سيرتفع أو ينخفض¹.

⊗ **الخطر** هو احتمال لحدث خاص إذا ظهر الحدث بسبب الخطر، وبالتالي فإن الخطر يتكون من عنصرين: احتمال ظهور حدث معين، والنتيجة المرتبطة بذلك الحدث. النتيجة قد تكون مرغوبة أو غير مرغوبة. في بعض الحالات القياس الملائم للخطر يعطى بالعلاقة²: **الخطر = الاحتمال × النتيجة**؛

⊗ كما يعرف **الخطر** حسب معهد المراجعة الداخلية بأنه عدم التأكد من وقوع حدث الذي يكون له أثر على انجاز الأهداف، ويقاس الخطر بالنتائج والاحتمال³؛

⊗ أما حسب معيار ISO3100 فإن **الخطر** يتمثل في أثر حالة عدم التأكد من الأهداف، هذا الأثر يمكن أن يكون سلبياً أو إيجابياً أو انحرافاً عن المتوقع، كما يوصف الخطر بحدث وتغير في الظروف أو النتيجة⁴.

إذن الخطر هو مشكل محتمل يعبر عن وضعية معينة عند حدوثها تؤثر على المشروع. ودرجة الخطر تعتمد على عنصرين: احتمال وقوع الخطر وأثره (النتيجة)، حيث أن العلاقة بين هذين العنصرين تحدد درجة الخطر، كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ Ilan Kelman, **Defining Risk, Flood Risk Net**, News letter, Issue 2, Winter 2003,p:07.

² Sayer. P, J. Hall and I. Medowcroft , **Toward Risk -Based Flood Hazard Management in the U.K.**, Proceeding of the institution of Civil Engineers, Vol: 150, Special Issue 1, 2002, PP: 36-42.

^{3,4} Paul Hopkin, **Fundamentals of Risk Management Understanding, evaluating and implementing effective risk management**, 2nd Edition, The Institute of Risk Management, UK, 2012, P:14.

شكل رقم (01): العلاقة بين احتمال وقوع الخطر وأثره

حدة الخطر			الأثر الاحتمال
منخفض	متوسط	مرتفع	
متوسط	مرتفع	أقصى درجة	مرتفع
منخفض	متوسط	مرتفع	متوسط
متدني	منخفض	متوسط	منخفض

Source : Risk Defining, Risk assessment and Risk management, available at : www.pathwats.cu.edu.eg/risk_chapter_1.pdf.

مما سبق نجد أن الخطر غير مؤكد الوقوع وفي نفس الوقت ليس مستحيل، كما إن حدة الخطر تختلف من وضعية لأخرى ومن مؤسسة لأخرى، فكلما كان الاحتمال مرتفع زاد الأثر.

2-1-I أنواع المخاطر

هناك عدة تصنيفات للمخاطر، بناء على عدة معايير: التغير، التأثير، إمكانية التامين، إمكانية المراقبة، ودرجة التأكد.

1-2-1-I حسب درجة التغير

نجد حسب هذا المعيار نوعين من المخاطر: مخاطر ديناميكية ومخاطر ثابتة

✓ المخاطر الديناميكية هي المخاطر الرئيسية المرتبطة بالتغيرات في الاقتصاد التي تؤثر على المجتمع ككل. من أمثلة هذه المخاطر: التضخم، التغيرات في المستويات العامة للدخول، التغيرات العامة في المخرجات الاقتصادية ... الخ¹.

✓ أما المخاطر الثابتة فتظهر عندما يكون مقدار الخطر متوقع، كمي وقابل للقياس، وبالتالي فإن احتمال الخسارة يمكن توقعه من خلال التأمين، حيث تكون الخسارة بدون تغير من أمثلة هذه المخاطر: السرقة، الحرائق ... الخ.

¹ Jill Booker, Comprehensive Practices in Risk and Retirement Planning, CFTM Education Program-course3, 3rd Edition, CCH Canadian limited, USA, 2007, PP : 16-17.

2-2-1-I حسب درجة التأثير

نجد: المخاطر العامة (الأساسية) والمخاطر الخاصة

- ✓ الخطر الأساسي هو الخطر الذي يؤثر على مجموعة من الأشخاص ويكون نتيجة لأسباب اقتصادية، سياسية أو طبيعية مثل: الحرب، الكوارث الطبيعية ... الخ.
- ✓ في حين أن الخطر الذي يعطي خسارة على المستوى الفردي وليس له أثر على مجموعة فيعرف بالخطر الخاص¹.

3-2-1-I حسب إمكانية التأمين

يمكن تصنيف المخاطر حسب إمكانية التأمين كما يلي²:

- ✓ مخاطر يمكن تأمينها: حيث أن أغلب الأفراد والمؤسسات لا يمكنهم تعويض ودفع الخسائر المالية والاقتصادية فهم يقومون بتوزيع الخطر واقتسامه مع أطراف أخرى، حيث يقومون بشراء التأمين لتوفير الحماية المالية المطلوبة لمواجهة الخسارة المالية.
- ✓ أما المخاطر التي لا يمكن تأمينها، فإذا كان لا يمكن تقدير احتمال وقوع الخطر أو لا يمكن حساب الخسارة المالية المحتملة، فإنه يصبح من الصعب على شركات التأمين توفير التغطية، حيث تكلف هذه المخاطر عالية مما يجعل المؤسسة (الفرد) غير قادرة على التأمين.

4-2-1-I حسب إمكانية المراقبة

حسب هذا المعيار نجد³: المخاطر الممكن مراقبتها والمخاطر التي لا يمكن مراقبتها

- ✓ حيث المخاطر الممكن مراقبتها: هي المخاطر التي يمكن للمؤسسة أن تؤثر في نتائجها حيث يمكن تخفيض هذه المخاطر دون اللجوء إلى طرف آخر.
- ✓ أما المخاطر غير الممكن مراقبتها: فهي المخاطر التي لا يمكن مراقبتها داخليا من قبل المؤسسة، وبالتالي يتم اللجوء إلى أطراف خارجية. من التقنيات المعتمدة لتخفيض هذا النوع من المخاطر نجد:- التأمين ضد الكوارث الطبيعية، توزيع الخطر على شركات التأمين، الاستعانة بأطراف خارجية مثل: مكاتب الاستثمارات.

¹ Ibid, P : 17.

² Dladay, James L. Burrow, Brad Kleindl, **Principles of Business: Finance, Marketing, Operations, Management**, Thomson, South-Western, 2011, P : 360.

³ Marc Lore, Lev Borodovsky, **The Professional's Handbook of Financial Risk Management**, Linacre House, Jordan Hill Oxford, 2000, P : 383.

I-1-2-5 حسب درجة التأكد

يوجد: المخاطر المضاربة والمخاطر البحتة:

✓ المخاطر المضاربة تشمل خطر احتمال الربح أو الخسارة: فمثلا دخول السوق بمنتوج معين يحمل خطرا مضاربا يتمثل على سبيل المثال في عدم تقبل المنتوج في السوق، أو عدم تغطيته لتكاليف طرحه في السوق، إلا أن هذه المخاطر يتم تحملها مقابل إمكانية ربح، فهو رهان إداري قابل للمراقبة المسبقة. من مخاطر المضاربة نجد: التقلبات النقدية، إفلاس الموردين، التطور التقني... الخ¹.

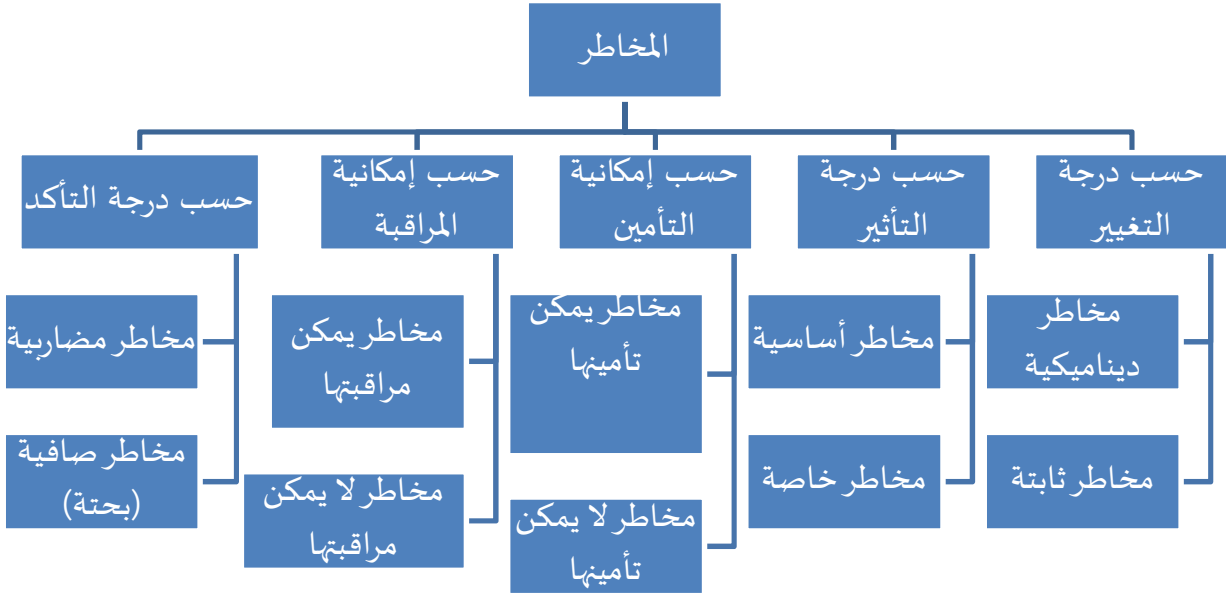
✓ بالعكس من ذلك، فإن هناك حالات يكون غير مؤكد فيما إذا كانت الخسارة ستظهر أولا، ولا يوجد احتمال للربح يعرف هذا الخطر بالبحت "Pure Risk" وهو يمثل خطر يتطلب التأمين. من أمثلة هذه المخاطر: السرقة، الزلازل، الكوارث الطبيعية، الموت... الخ. حيث أن التأمين في هذه الحالة يسمح بتخفيض أو تعويض الضرر المالي المحتمل من خلال توزيع الخطر المحتمل. ويمكن تصنيف هذا الخطر إلى²: خطر الخصوم، خطر الملكية والخطر الشخصي.

ويمكن تلخيص أنواع المخاطر في الشكل الموالي:

¹ فاطمة الزهراء طاهري، تسيير المخاطر الزراعية -دراسة حالة الجزائر، دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص: 10.

² Jill Booker, Opcit, P : 17.

شكل رقم (02): تصنيفات المخاطر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع النظرية.

بالإضافة إلى هذه التصنيفات نجد:

⊗ **المخاطر الاقتصادية:** يتضمن الخطر الناتج عن التغيير في المؤشرات الاقتصادية كالتغيرات التكنولوجية، تغير رغبات المستهلكين، سلوكيات المنافسين، المؤشرات الاقتصادية العامة كالأسعار الأجور... الخ¹.

⊗ **المخاطر غير الاقتصادية:** وتشمل المخاطر الطبيعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، المخاطر البشرية... الخ.

2-I تسيير المخاطر ومراحله

نظرا لكثرة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات وتداخلها وترابطها يجب العمل على إدارة وتسيير هذه المخاطر بطريقة فعالة تتماشى وأهداف المؤسسة من خلال إتباع مجموعة من الخطوات.

¹ Robert. F Bruner, et al, **The Portable MBA**, 4th Edition, John Wiley and Sons, Canada, 2003, P:295.

1-2-I مفهوم تسيير المخاطر

هناك عدة تعاريف لعملية تسيير المخاطر منها:

* يمكن تعريف عملية تسيير المخاطر بأنها العملية التي من خلالها تقوم المؤسسة بتحديد الخسائر المحتملة واختيار الطريقة المثلى لإدارة وتخفيض هذه الخسائر. حيث يتم توضيح نتائج الخطر وتحديد حجم الخسائر ومدى تضرر التزامات المؤسسة، وعليه فإنه يتم تصميم برنامج لتغطية الخسائر المحتملة¹؛

* يعرف أيضا تسيير الخطر بأنه العملية التي من خلالها تعالج المؤسسة بصورة منهجية المخاطر المتعلقة بقراراتها، حيث تحدد العوامل التي يمكن أن تؤثر في تلك القرارات بهدف خلق وضمان أعلى قيمة لكل أنشطة المؤسسة كما تعمل على تخفيض الآثار السلبية لهذه المخاطر².

* ويعرف بأنه فن التعامل مع الخطر، حيث يتضمن تخطيط وتعريف الخطر، تحليل الخطر، تطوير استراتيجيات معالجة الخطر، ومراقبة الخطر والتنبؤ به. كما يجب أن تكون عملية تسيير وإدارة المخاطر مقترنة بشكل كبير مع أنشطة المؤسسة الأساسية لرفع احتمال نجاح المشروع³؛

من خلال ما سبق يمكن القول أن تسيير المخاطر يجب أن يكون وظيفة أساسية في المؤسسة للتنبؤ بها قبل وقوعها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض آثارها السلبية، وهذا من خلال إتباع مجموعة من الخطوات هي: التخطيط والقياس، التحليل، التعريف، والمراقبة.

2-2-I مراحل تسيير المخاطر

قصد تسيير المخاطر وتجنب آثارها السلبية، يتم إتباع مجموعة من المراحل بصورة منهجية كما يلي:

1-2-2-I تخطيط وتعريف الخطر

وهي المرحلة الأولى في عملية تسيير وإدارة الخطر، حيث تشمل تعريف حدود قياس الخطر، تحديد أهداف المؤسسة والقيود التي تعيق تحقيقها، تحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف كما تساعد هذه الخطوة على تحديد مصادر الخطر التي يمكن أن تصيب المؤسسة،

¹ James, F. Broder, Gene Tucker, **Risk Analysis and the Security Survey**, 4th Edition, Butterworth-Heinemann, Elsevier, Inc, USA, 2012, P: 91.

² Dallas. MF, **Value and Risk Management : a guide to best Practice**, Blackwell, Oxford. 2006

³ Horald Kerzner, **Project Management : A systems Approach to Planning, Scheduling and Controlling**, John Wiley and Sons, Inc Hoboken, New Jersey, 2009, P: 746.

تحديد عتبة الخطر ومدى تقبل المؤسسة للخطر، كما تساعد على تسيير وإدارة الخطر بفعالية وكفاءة أحسن¹.

I-2-2-2 قياس الخطر

الهدف من هذه الخطوة هو تحليل أثر الخطر وإعطائه قيمة كمية، في شكل احتمال وخسارة محتملة (أثر)، كما يعرف حسب منظمة الايزو في الدليل رقم 73 (73IEC/ISO) حول إدارة المخاطر، بأنه العملية الإجمالية لتحليل وتقييم الخطر حيث يعرف تحليل الخطر: مستوى التعرض لحالة عدم التأكد، في حين في تقييم الخطر يوضع القرار لمعالجة الخطر. بالنسبة للنتائج المحتملة فإن نطاقها يعبر عنه إما بصورة كمية أو نوعية مثل: لا تذكر، غير هامة، متوسطة، كارثية... أيضا يمكن أن يعبر عن الاحتمال كميا أو كيفيا مثل: أكيد، ممكن، غير ممكن، نادر... الخ². كما يتم تقييم المخاطر من خلال التوقع الرياضي للخطورة بحساب جداء التكرار F والخطورة G. حيث يتم حساب التكرار من خلال ماضي المؤسسة وخبرتها، أو بالاعتماد على طرق استقرائية أو استنباطية من خلال مراجعة كشوف لحالات حدثت وفي ظروف مماثلة³؛

I-2-2-3 معالجة وتخفيض الخطر

في هذه المرحلة يتم تحديد، تقييم، اختبار وتطبيق الخيارات المتعلقة بالخطر، بهدف وضع الخطر في مستويات مقبولة. وهذا بالإجابة على مجموعة أسئلة⁴: ما يجب عمله؟، من هو المسؤول؟، ما هي التكاليف المرتبطة بالخطر وبرامج معالجته؟... الخ. كما تتضمن هذه المرحلة تحليل الخيارات المتعلقة بالخطر التي تشمل: تقبل الخطر، تجنب الخطر، تخفيض أو تحويل الخطر وتقرير كيفية تخطيط واقتراح أنشطة تسيير وإدارة الخطر للمشروع⁵، أو توزيع الخطر من خلال تحويل مسؤولية الخطر لطرف آخر يكون قادر ومؤهل لإدارة الخطر. هذه الخيارات تتم كما يلي⁶:

¹ Denis Vu, Broady, Holly A- Oland, Dan Woods, **SAP. GRC, For Dummies**, Wiley Publishing, Inc, Canada, 2008, PP : 55-57.

² Ralf Antes. Bernard Hansjurgens. Peter Letmathe Stefan Picker, **Emissions Trading : Institutional Design, Decision Making and Corporate strategies**, 2nd Edition, Springer, Heidelberg Dordrecht ,London, 2011, P : 133.

³ فاطمة الزهراء طاهري، مرجع سابق، ص 27.

⁴ Edmund H. Conrow, **Effective Risk Management: Some Keys to Success**, 2nd Edition, American Institute of Aeronautics and Astronautics, Inc, Reston Virginia, 2003, P: 22.

⁵ Keith Robert Molenaar, Stuart D, Anderson Cliff, J. Schexnayder, **Guidebook on Risk Analysis Tools and Management Practices to Control transportation Project Costs**, NCHRP Report 658, National Cooperative Highway Research Program. National Academy of Sciences, Washington DC, 2010, P: 16.

⁶ Jack R. Meredith, Samuel J. Mantel, JR, **Project Management : A Managerial Approach**, 8th Edition, John Wiley and Sons, USA, 2012, P: 253.

- تجنب الخطر: حيث الفكرة الأساسية هنا هي القضاء على التهديد بصورة كلية حسب الحالة، فمثلاً إذا كان التهديد يتمثل في الزبون فإن التجنب يكون بتغيير الزبون، أما إذا كان يخص آجال التسديد، فيمكن إعادة جدولة التسديد لتمديد الآجال، الحل الأخير هو إلغاء المشروع نهائياً إذا كان التهديد كبير لا يمكن تجنبه مثل: الإفلاس؛
- تحويل الخطر: حيث يتم إشراك طرف آخر لتسيير الخطر مثل: التأمين؛
- تخفيض الخطر: حيث يتم تخفيض الأثر واحتمال الخطر؛
- تقبل الخطر: إما بتقبل الخطر دون احتياطات خاصة أو بوضع حالات طوارئ لاحتمال الخطر.

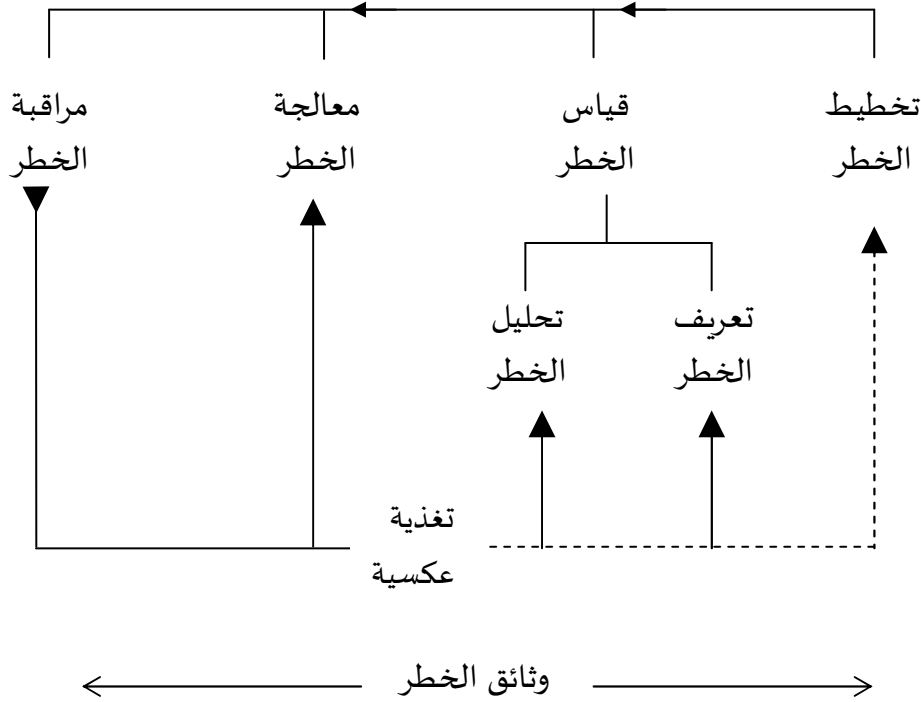
4-2-2-I مراقبة الخطر

الهدف من هذه المرحلة الأخيرة في عملية تسيير الخطر هي ضمان موافقة ما تم انجازه مع ما كان متوقع، بالإضافة إلى تطوير استجابات جديدة وقت الحاجة، كما تساعد هذه المرحلة في تحديد فيما إذا كانت هناك أخطار جديدة ستنشأ في المشروع، وقياس مدى فعالية عملية تسيير المخاطر، حيث يتم ذلك من خلال اجتماعات مراجعة المخاطر. وتتضمن هذه الخطوة إعداد تقارير خاصة بالمخاطر على عدة مستويات تنفع أصحاب المصلحة حيث يتم مناقشة نتائج عملية تسيير المخاطر، كما أن الهدف هو التسيير الفعال لهذا المخاطر. حيث تشكل هذه التقارير قاعدة للعمل ويجب أن تتضمن نتائج واضحة ودقيقة (ما تم الوصول إليه) وتوصيات (ما يجب فعله)¹.

الشكل الموالي يلخص هذه المراحل:

¹ Paul C Dinsmore, Jeannette, Cabanis-Brewin , **The AMA Handbook of Project Management**, 3rd Edition, Amacom Books, New York. 2011.

شكل رقم (03) : مراحل تسيير المخاطر



Source : Paul C Dinsmore, Jeannette, Cabanis-Brewin , The AMA Handbook of Project Management, 3rd Edition, Amacom Books, New York. 2011.

II- المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية: مفهومها، أنواعها وإدارتها.

لا شك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر لا سيما في وقتنا الحاضر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي، وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف البنك. فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

وسيتناول هذا الجزء أهم المخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي وطرق إدارتها.

1-II مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها

تعرض البنوك بمختلف أنواعها إلى العديد من المخاطر خاصة مع انفتاح العمل المصرفي وتداخيات العولمة المالية بالإضافة إلى تطور النشاط المصرفي والمنتجات التمويلية التي تقدمها. وتتفرع هذه المخاطر إلى: مخاطر مالية، نظامية وتشغيلية .

1-1-II مفهوم المخاطر البنكية

لا يوجد تعريف مشترك للمخاطر، فهي مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها مستقبلاً¹، وتعرف أيضاً بأنها فرصة تأكيد أذى أو ضرر أو خسارة². أما عن الخطر البنكي: فهو الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة المحققة فعلياً إما إيجاباً أو سلباً، الفرق الإيجابي في المجال البنكي يسمى "فرصة"، وبالتالي فإن الخطر البنكي يبقى النتيجة السلبية غير المتوقعة³، ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها البنك مما يعرضه لفقد جزء من أصوله، فالنتيجة السلبية تعبر عن خسارة. حيث في المجال البنكي يتم التمييز بين نوعين من الخسائر:⁴

- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل: توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات مما يؤثر على أمان البنك فيتخذ الإجراءات اللازمة؛
 - **الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة مثل: تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق. ويعتمد البنك في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة. كما يعرف أيضاً أنه التغير أو التقلب غير المتوقع في العائد أو النتيجة، ويمكن قياسه بالانحراف المعياري للنتائج السابقة. وتنقسم المخاطر بصفة عامة إلى نوعين: مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية:
- ✓ الأولى تنشأ من عوامل الاقتصاد الكلي مثل: التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، محيط الأعمال، التضخم... الخ؛

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999، ص: 440.

² طارق عبد العال عماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 977.

³ Srend Reuse, The Monte Carlo Simulation in Banks, Simplified Example in MS Excel and Practical Approach in German Savings Banks, Scholarly Essay, Auflage, Norderstedt Germany, 2010, P:2.

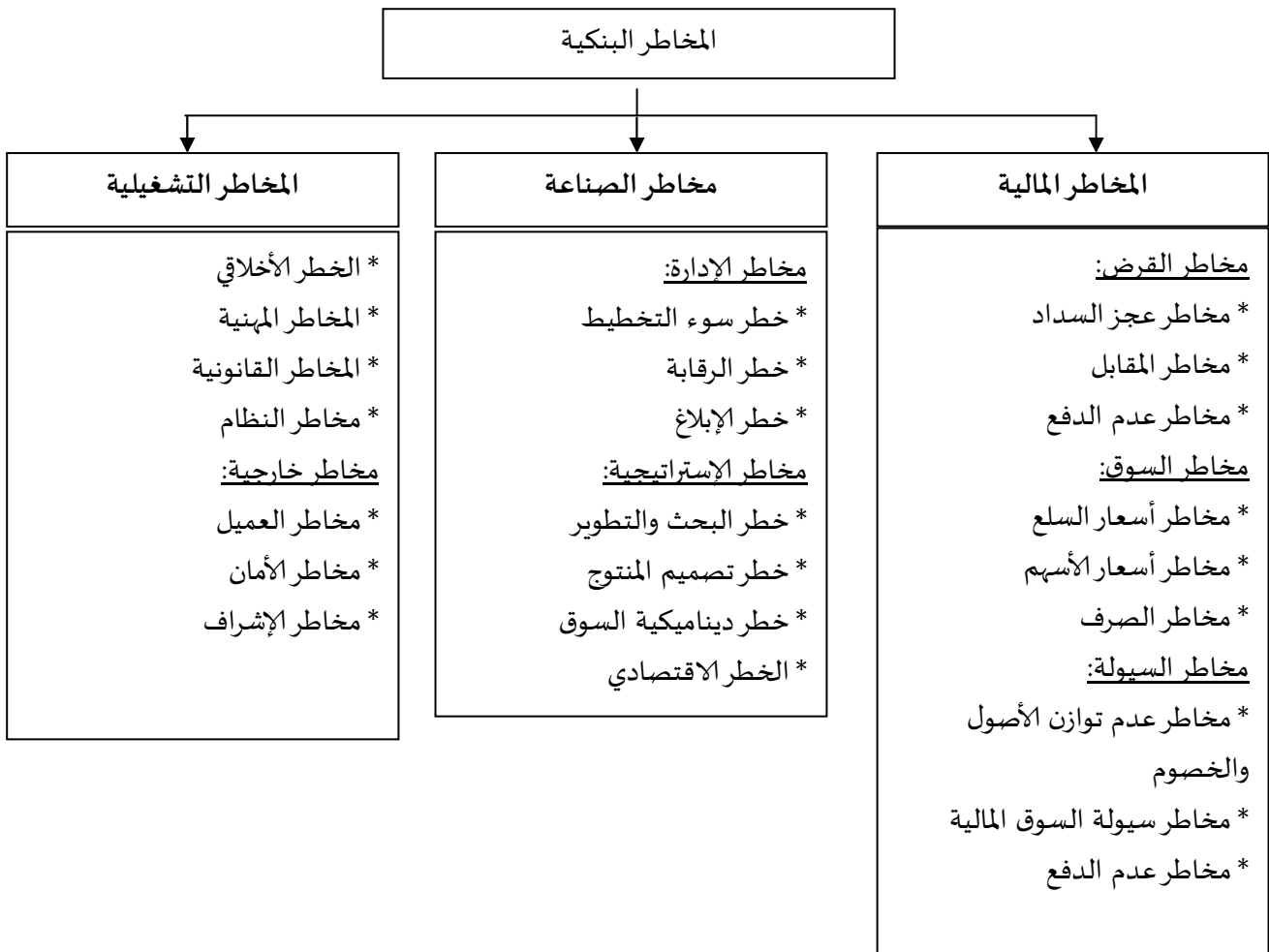
⁴ بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين- دراسة تحليلية، ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية- غزة، 2008، ص: 61.

✓ أما المخاطر غير النظامية: هي المخاطر الخاصة بمؤسسة أو صناعة، وهناك من يصنفها إلى ثلاث أنواع: المخاطر المالية، التشغيلية، ومخاطر الصناعة (سواء البنوك التجارية أو الإسلامية):

* المخاطر المالية: تنشئ من العمليات البنكية ؛

* المخاطر التشغيلية ومخاطر الصناعة ترتبط بالأعمال الداخلية والظروف المحيطة بالبنك. الشكل الموالي يوضح مختلف المخاطر التي تعترض الصناعة المصرفية.

شكل رقم (04) : أنواع المخاطر البنكية



Source :

* Ismail R, **Assessment of liquidity Risk Management in Islamic Banking Industry**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance (Emerald Series Journal), Vol: 3, n:2, 2010, P: 147.

* Iqbal, Z. Mirakhor, A. **An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice**, Singapore: John Wiley and Son, PTe LTd. 2007.

وتجدر الإشارة أن معالجة وإدارة هذه المخاطر تكون بصورة مرتبطة، حيث أنها ذات تأثير متبادل فمثلا: مخاطر القرض والسوق يمكن أن تؤدي إلى مخاطر السيولة. وفي مجال البنوك الإسلامية، يعرف الخطر البنكي بأنه "الأحداث المستقبلية غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على التقدم في أهداف البنك، والتي تتضمن: الأهداف الإستراتيجية، التشغيلية، المالية، والموافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن أن تكون هذه الاحتمالات¹ :

* عدم قدرة العميل على السداد؛

* تقلب أسعار الصرف؛

* الاحتيال، الاختلاس؛

* عدم الموافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

* وعوامل أخرى تؤدي لخسارة البنك.

II-1-2 أنواع المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية

في الأدبيات المالية نميز 4 أنواع من المخاطر: المخاطر التجارية، المخاطر الإستراتيجية المخاطر التشغيلية، المخاطر المالية حيث:²

☒ يتعلق الخطر التجاري فقط بحضور (وجود) منتج في السوق؛

☒ ينتج الخطر الاستراتيجي عن التغيرات الأساسية في المحيط السياسي والاقتصادي (التأميم، الانقلابات...);

☒ يرجع الخطر التشغيلي للتسيير السيئ للإدارة؛

☒ وبالنسبة للخطر المالي فإنه ينتج عن التغيرات في الأسواق المالية؛ ويمكن تقسيم هذا

الأخير إلى: خطر السوق الناتج عن تغيرات أسعار الأصول وخطر السيولة الراجع إلى

عدم قدرة البنك عن سداد التزاماته.

¹ Jeroen P.M.M, Thijs, **Risk Monagement in Islamic Banking**, <http://www.bankislam.com.my/en/Documents/shariah/RiskMgmtinIslamicBkg.pdf>

²K.M.Bensafta, **la gestion du risque de Marché : Application de la valeur -à- Risque** , séminaire national du système bancaire Algérien et les changements économiques, université de Chlef, 2004, P : 76.

1-2-1-II المخاطر المشتركة في البنوك التجارية والإسلامية

تشترك البنوك التجارية والإسلامية في مجموعة من المخاطر التي تعترض الصناعة البنكية في عمومها، كما سيتم توضيحه في الجزء الموالي.

أولاً- المخاطر المالية

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول المتعلقة بالبنك، وفيما يلي المخاطر المشتركة بين النوعين:

1 - المخاطر الائتمانية

يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك كونه يدر عوائد كثيرة ويعرضها لمخاطر في نفس الوقت حيث تتعدد مصادر المخاطر الائتمانية وتتسع لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، إضافة إلى ما قد تطرحه الظروف العامة من مخاطر تؤثر على قرار منح الائتمان¹.

وهناك عدة عوامل تساهم في تحقيق المخاطر الائتمانية²:

❖ عدم وفاء الجهة المقابلة وعجز مصدر السند على تسديد تعهدات والتزامات اتجاه أصحاب السندات؛

❖ ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية؛

❖ تغيرات الأوضاع الاقتصادية كالركود أو الكساد وتغيرات حركة السوق؛

❖ عدم التزام المقرض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض؛

❖ عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقرض؛

❖ عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة؛

❖ خطر القرض من العمليات التجارية... الخ

ويعرف خطر القرض بأنه: "خطر التغير في قيمة محفظة البنك بسبب التغيرات غير المتوقعة لنوعية القروض للطرف المصدر. واحتمال عدم قدرة المقرض، المقابل أو مصدر السند من مواجهة التزاماته لتسديد مستحقاته المالية وأصل الدين³؛

كما يعرف بأنه خطر المقابل في أي صفقة مالية عندما لا يحترم التعهدات الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلى حدوث خسارة مالية للطرف المتضرر (البنك)، ويقوم هذا الخطر

¹ أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مصر، 2002، ص: 68.

² Morrison, C , **The Fundamentals of Risk Measurement** , New York, Mc Grew-Hill, 2002, P:212

³ Hull, J-C, **Risk Management and Financial Institutions**, New Jersey : Pearson, 2007, P :164

على عدة عوامل منها: تركيز العمليات والوسائل المالية على أشخاص محددين¹. في البنوك التجارية فإنها تواجه خطر القرض في كل العمليات البنكية، فالعلاقة بين البنك ومتعامله هي علاقة دائن ومدين، أيضا البنوك الإسلامية تواجه هذا النوع من المخاطر في أغلب منتجاتها المالية خاصة في المرابحة، الإستصناع، البيع المؤجل، فهي بيوع تعتمد على الدفع المؤجل مما يولد ديون في حسابات البنك، وبالتالي فإن الخطر الأساسي في هذه البيوع يتمثل في خطر القرض عندما لا يستطيع أحد الأطراف دفع نقود أو تسليم أصول (مثلا في المرابحة) قبل أن تسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة².

2- مخاطر السوق

يعرف خطر السوق بأنه خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات غير المتوقعة لأسعار ومعدلات السوق، ويعتبر خطر السوق ذو علاقة وثيقة بمخاطر السيولة ومخاطر القرض (العجز عن السداد). يمكن أن يؤدي إلى التغيير في أسعار السوق (فقد يؤثر على أسعار السندات ومشتقات القروض)³، وهناك عدة أنواع من مخاطر السوق هي:

* خطر سعر الأسهم؛

* خطر أسعار الأوراق المالية ذات العائد الثابت؛

* خطر أسعار الصرف؛

* خطر أسعار السلع؛

* أخطار السوق المتنوعة كتلك الناتجة في التغيرات الطبيعية مخاطر الملكية، مخاطر التأمينات.

وقد عرفت IFSB (مجلس الخدمات المالية الإسلامية) خطر السوق بأنه خطر الخسارة في بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية للبنك الناتجة عن تغيرات أسعار السوق مثل (تقلبات قيم الأصول القابلة للتداول، القابلة للتسويق، والإجارة، ومحفظة أصول خارج الميزانية (مثل حسابات الاستثمار المطلقة)⁴، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتقلبات الجارية والمستقبلية

¹ Mondher Bellalah, Gestion des risques et produits dérivés classiques et exotiques, Paris, Edition Dunod, 2003, P : 19.

² Mohamed Ali Al Gari, Credit Risk in Islamic Banking and Finance, Islamic Economic Studies, Vol : 10, N : 2, March 2003, P : 9.

³ Kevin Dowd, Measuring Market Risk, Second Edition, John Willey and Sons, LTd, England, 2005, P:15.

⁴ IFSB, Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) Offering only : Islamic Financial Services, Credit Risk, Kuala Lumpur : Islamic Financial Services Board, 2005.

للقيم السوقية لبعض الأصول مثل: سعر السلعة في صيغة السلم، القيمة السوقية للأصل المشتري في صيغة المربحة بالإضافة إلى معدلات سعر الصرف¹.

وتتضمن هذه المخاطر:

❖ مخاطر سعر الفائدة: تعرف بأنها التقلب في عوائد أو قيم الوسائل المالية المملوكة نتيجة التغيرات غير المتوقعة في معدلات الفائدة إما بالارتفاع أو الانخفاض. وتعتبر إعادة التسعير غير المتطابقة للأصول و الخصوم من أهم مصادر خطر سعر الفائدة ويظهر الخطر باختلاف الفوائد المحصلة من التوظيفات وتكلفة الموارد. أي عندما تكون تكلفة الأسعار المدينة أعلى من الأسعار الدائنة².

❖ مخاطر الصرف: يعرف خطر الصرف بأنه خطر تأثر أداء المؤسسات المالية بتغيرات سعر الصرف³، أي عندما تكون قيمة السوق لوضعية معينة ذات حساسية للتغيرات في أسعار الصرف (هذا في حالة الأصول والخصوم المالية بالإضافة إلى عقود المشتقات المقيمة بالعملة الأجنبية قيمتها تعتمد على سعر الصرف⁴).

❖ مخاطر التسعير: وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وهناك عدة عوامل تؤثر في مخاطر التسعير كالظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد بالسوق وتشمل⁵:

* مخاطر سعر الأسهم: ينتج عن حساسية قيمة الأسهم لأداء سوق الأسهم (المشتقات، المستقبلات... الخ)؛

* مخاطر أسعار السلع: التغير في أسعار السلع (المبيعات والمشتريات الحاضرة والآجلة، المبادلات، خيارات السلع... الخ)؛

وهنا لا يوجد فرق فيما إذا كان البنك تجاري أو إسلامي.

¹ Faridah Najuna, Misman, Ishaq Bhatti, **Risks Exposure in Islamic Banks : A case Study of Bank Islam Malaysia**, unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/.../unpan049142.pdf

² **Understanding and Managing Interest Rate Risk**, Finance and Treasury, CPA, Australia, LTD, 2008, P :03.

³ Padmalatha Suresh, Justin Paul, **Management of Banking and Financial services**, Second Edition, Dorling Kindersley, (India), PVT, LTd, 2010, P : 310.

⁴ Andrea Resti, Andrea Sironi, **Risk Management and Shareholders' Value in Banking, From Risk Measurement models to Capital Allocation Policies**, John Wiley and Sons. LTd, 2007, P: 105.

⁵ محمد داود عثمان، اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q. أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص: مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص:19.

3- مخاطر السيولة

تعني سيولة الأصل إمكانية تحويله إلى نقود حاضرة مساوية لقيمة الأصل، ويعرف خطر السيولة: "على أنه عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزامات البنك في تواريخ استحقاقها والحصول على النقود من المقترضين أو بيع الأصول: أي عدم القدرة على تمويل محفظة الأصول بمعدلات ملائمة وسبيل أصولها بأسعار معقولة¹. (سيتم التطرق لهذا الخطر بالتفصيل في الفصل الثالث حيث سيكون محور هذه الدراسة).

ثانياً- المخاطر التشغيلية.

هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات ونظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية، فهو خطأ مرتبط بالعنصر البشري وليس له علاقة مباشرة مع ظروف الأسواق المالية. وعرف رسمياً من قبل لجنة بازل (2001) كخطر الخسائر الناتجة عن الإجراءات الداخلية غير الملائمة أو غير المطبقة للأشخاص، للأنظمة أو لأحداث خارجية. ويشمل هذا النوع المخاطر التالية:²

✓ الاحتيال المالي والاختلاس؛

✓ الجرائم الالكترونية؛

✓ المخاطر المهنية؛ كالإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية؛

✓ المخاطر القانونية: الناتجة عن عدم توافر رأي قانوني سليم أو كفاية المستندات

القانونية أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم

الالتزام بالعقود والصفقات، وقد تكون خارجية مثل الضوابط الرقابية أو داخلية

كعدم الالتزام بالضوابط والقوانين. وقد اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن

المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل بينما المخاطر الرقابية تنشأ من التغيرات

في الإطار الرقابي للبلد المعني.³

ثالثاً- مخاطر أخرى

إضافة للمخاطر السابقة هناك مخاطر أخرى يمكن أن تتعرض لها البنوك تتمثل في:

1- المخاطر الإستراتيجية: الناتجة عن غياب إستراتيجية مناسبة للبنك؛

¹ Salman Syed Ali, Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks, Conference of Monetary Sector in Iran Structure, Performance and Challenging Issues. Tehran, February, 2004, P : 2.

² مرجع بدون اسم، الإدارة العامة لمراقبة البنوك، إدارة التفتيش البنكي، ص:5.

³ BCBS, Sound Practices For Management Liquidity in Banking Organizations, (Basel:Basel Committee On Banking Supervision). 2000

2- مخاطر السمعة: عند توفر رأي عام سلبي اتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن¹؛

3- مخاطر البلد: هناك مخاطر أخرى تؤثر على النشاط البنكي وتنتج من تعامل البنك مع الأنشطة الدولية، مثل خطر البلد الذي يعرف بأنه خطر عدم الدفع (تأجيل دفع الديون المستحقة نتيجة أزمة اقتصادية، عدم الإقرار ببعض الديون الخارجية...) الناتج عن سلوك الدول المدينة التي قد تحجم عن دفع مستحقات ديونها²، أو عدم قدرة المقترض المقيم في بلد آخر دفع مستحقاته نتيجة أزمة اقتصادية. هنالك أيضا جزء آخر من المخاطر المحلية يسمى (عملية نقل المخاطر) والتي تنشأ عندما يكون التزام المقترض غير محدد بالعملة المحلية، فالعملة الواجب الوفاء بالالتزام بها قد تكون غير متوفرة للمقترض بغض النظر عن ظرفه المالي.³

II-2-1-2 المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية

تتعرض البنوك إلى مخاطر تختلف باختلاف صيغ التمويل التي تقدمها، وهذا ما يؤثر على ربحيتها بدرجات متفاوتة، وعلى اعتبار اختلاف مبادئ العمل في البنوك الإسلامية فإنها تتعرض لمخاطر خاصة إضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، حتى وإن كانت تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي يسمح بتحويل جزء من المخاطر للعميل. فقواعد الربحية ليست قواعد مطلقة وإنما تخضع لاعتبارات المخاطر التي تتعرض لها.

أولا- عوامل زيادة الخطر في البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر خاصة نتيجة الهيكلة الخاصة للأصول والخصوم فيها بسبب متطلبات الموافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁴. وقد تكون البنوك الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر من البنوك التجارية نظرا للطبيعة الخاصة للخطر والعدد اللامحدود للصيغ

¹ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية- منافسة، تقنيات مخاطر- جامعة جيجل 7-6 جوان 2005، ص:8.

² Stephane Gautriaud, **Le risque pays: approche conceptuelle et approche pratique**, Document de travail n°72, ATER :Centre d'economie du developement-Université Montesquien Bordeaux IV, P:3

³ http://www.inciaraq.com/AI-Mutamar/2006/1101_1200/1109/060525_1109_4.htm.consulté le:06/01/2007.

⁴Khan, Tariqullah . Ahmed, Habib . '**Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry**'. Jeddah: Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank Group , 2001. P: 54.

التمويلية سواء التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة أولاً¹. بالإضافة إلى عوامل أخرى:

✓ نقص التنميط (Standardisation) في كل نوع من الصيغ التمويلية يجعل البنوك الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر من البنوك الأخرى؛

✓ نقص وسائل الحيلة، وعدم تطور السوق النقدي ما بين البنوك، وسوق الأوراق المالية الموافقة للشريعة الإسلامية، تجعل البنوك الإسلامية أكثر حساسية وضعف للعوامل غير الملائمة من البنوك الأخرى²؛

✓ كما أن التعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة يجعل البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر من المفروض تنشأ من المستثمرين وليس أصحاب الديون، ويرجع السبب إلى³:

* إدارة الصيغ التمويلية التي تخضع لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة أكثر تعقيداً من صيغ التمويل في البنوك التجارية، حيث تتضمن تحديد معدلات اقتسام الربح/الخسارة في المشاريع الاستثمارية لقطاعات مختلفة بالإضافة إلى المراجعة الداخلية للمشاريع الممولة لضمان الشفافية؛

* نقص وسائل الحيلة من المخاطر، تحريم الربا والغرر يعني إن عدد كبير من وسائل التحوط من المخاطر التي تعتمد على الوسائل التقليدية مثل: الخيارات، المستقبلات، الوعود ... غير متوفرة في البنوك الإسلامية؛

* محدودية اللجوء إلى الاقتراض من الملجأ الأخير (البنك المركزي) بسبب نقص الوسائل المستخدمة في البنوك المركزية والمتوافقة مع مبادئ الشريعة التي تحرم الربا ومعدل الخصم؛
* البنوك الإسلامية ملزمة بالاحتفاظ بجزء كبير من أصولها كاحتياطات في البنوك المركزية وهذا ما يؤثر على ربحيتها وتنافسيتها ويجعلها أكثر عرضة للمخاطر.

¹ Sundararajan. V. Errico. L, **Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges A head**, IMF working Paper, N: 02, 2002, P: 192.

² Akkizidis, I. Khandelwal, SK, **Financial Risk management for Islamic Banking and Finance**, New York: Palgrave. Macmillan, 2008, P: 133.

³ Seyed Nezamuddin Makujan, **Risk Management and Challenges in Islamic Banks**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 2003, PP: 47-48.

ثانيا- المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي

1- مخاطر التمويل بالمرابحة

هناك عموما نوعين من المخاطر التي ترتبط بهذه الصيغة التمويلية

✓ مخاطر القرض: على اعتبار أن العميل غير ملزم بوعدهم الشراء في كثير من الأحيان وبالتالي فقد يتراجع العميل عن الشراء بعد أن يقوم البنك بشراءها (السلع) حتى بعد أن يصدر عنه الوعد، ويقوم بدفع العربون، بالإضافة إلى خطر عدم قدرة العميل تسديد التزاماته¹ أو تأجيل السداد عمدا لعدم وجود عقوبات على التأجيل. بالإضافة إلى مخاطر الضمانات نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء، حيث أن البنوك الإسلامية لا تأخذ ما يزيد عن السعر المتفق عليه للسلعة المباعة ويعني التباطؤ في سداد الالتزامات نحو البنك الإسلامي أنه يواجه خطر الخسارة²؛

✓ مخاطر السوق: ويكون خاصة في عقد المرابحة غير الملزمة، فعند إلغاء العقد من قبل العميل، سيقوم البنك ببيع السلعة في السوق المفتوحة؛
✓ خطر السيولة: ويظهر عند عدم قدرة البنك ببيع السلعة إلا بالقيمة الاسمية في السوق الثانوية.

2- مخاطر التمويل بالمضاربة والمشاركة

تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها.

ويظهر خطر القرض عند عدم قيام الشريك بسداد حصة البنك عند حلول أجله، وتنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها أساس المشاركة/ المضاربة³.

3- مخاطر التمويل بالسلم والإستصناع

عند دخول البنك الإسلامي في عقد السلم فإن المخاطر المالية التي يمكن أن يتعرض لها تنقسم إلى:

¹ Brain Kittell, **The Islamic Banking and Finance Workbook : Step by Step Exercises to help you Master the Fundamentals of Islamic Banking**, Wiley Finance, 2011, P : 48.

² عبد العليم محمد علي، **التحوط لمخاطر صيغ التمويل**، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد: 299، أكتوبر 2005، ص: 57.

³ Mohamed Ali El Gari, Op cit, P : 9.

❖ مخاطر العجز؛

❖ مخاطر تغير الأسعار؛

❖ خطر إعادة توظيف الأصول.

فخطر العجز: يتضمن عدم تسليم البضائع المباعة، أو حدوث اختلاف فيما يخص نوع البضاعة، كميتها أو مكان ووقت التسليم. كما أن تغير الأسعار يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك عندما يرتفع سعر السلعة قبل تسليمها فإن البنك يتحمل الخسارة كما قد يتعرض البنك إلى خطر إعادة توظيف الأصول، خاصة في حالة "السلم الموازي" الذي ينتج عن وعد بإعادة بيع الأصول¹؛

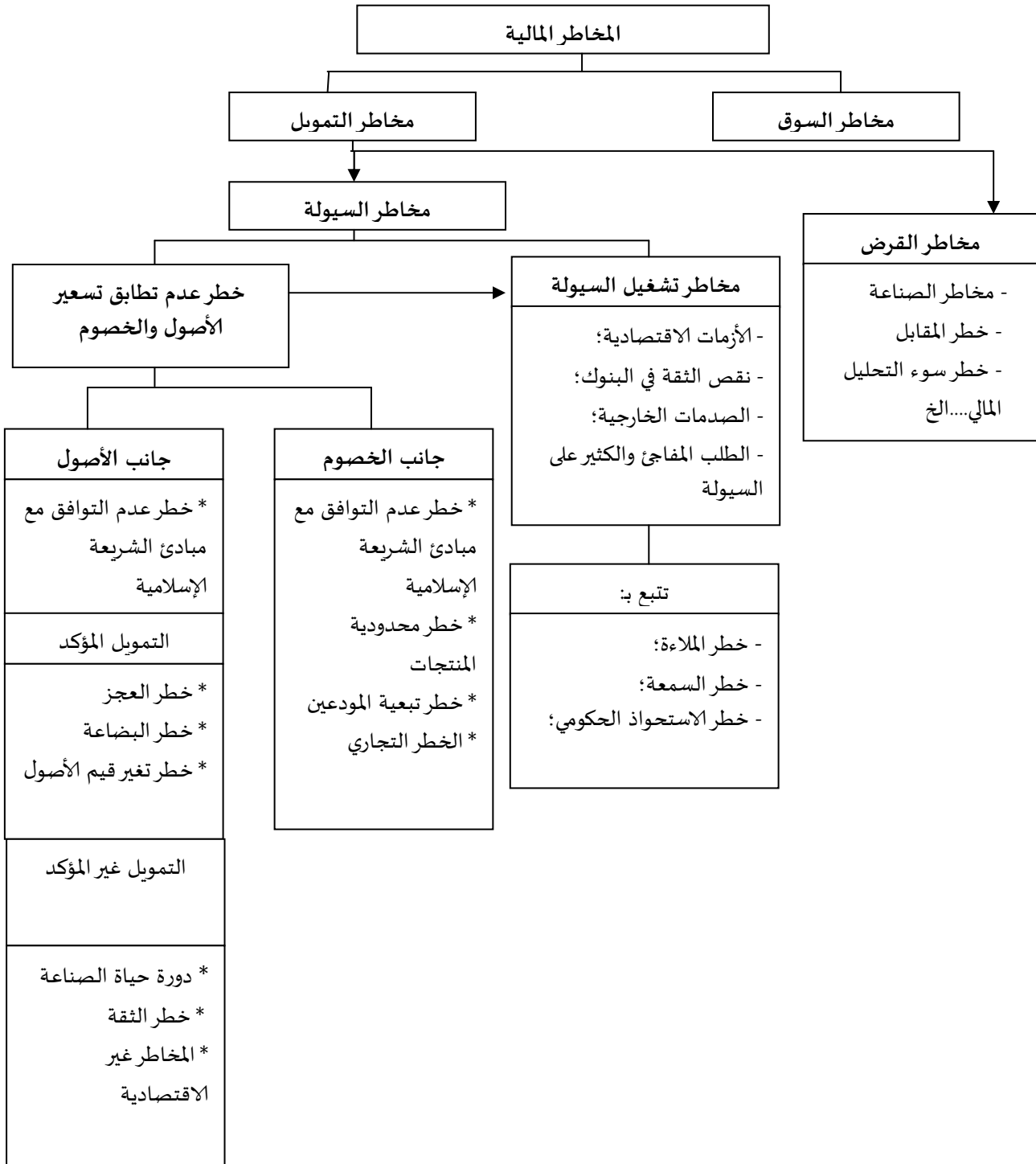
بالإضافة إلى ذلك فإن عقود السلم لا يتم تداولها في الأسواق فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية²؛

أما عن الإستصناع فبالإضافة إلى المخاطر الموجودة في عقد السلم فيما يتعلق بالسلعة ، غير أن السلعة هنا تكون تحت سيطرة الزبون وبالتالي فإن الخطر يكون العجز عن السداد من جانب المشتري، أي فشله في السداد الكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك. وتجدر الإشارة أن كل المخاطر المالية مرتبطة ببعض كما يوضحه الشكل الموالي:

¹ Shafiel A Karim, The Islamic Moral Economy : A Study of Islamic Money and Financial Instruments, Brown Wolker Press, USA, 2010, P : 69.

² Trauqullah Khan, Ahmed Habib, Opcit, P: 69.

شكل رقم (05) : علاقة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية



Source : Ismail R , The Management of Liquidity Risk in Islamic Banking , the case of Indonesia, Doctoral thesis, Durhan University, 2010, P: 63.

من خلال الشكل نلاحظ التداخل بين المخاطر والتأثير الكبير على خطر السيولة الذي ينشأ بسبب مشاكل توازن الأصول والخصوم أو عوامل الصناعة البنكية غير الإسلامية مثل: - العائد المنخفض على الودائع الذي يؤدي إلى مخاطر تجارية؛

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي؛
 - الثقة المنخفضة للمستثمرين في البنك التي تؤدي إلى سحب الودائع؛
 - سلوك السوق المالي غير الطبيعي.
- كما قد ينشأ خطر السيولة عن خطر السمعة الناتج عن فشل الحكومة وعدم التوافق مع مبادئ الشريعة، فشل الإستراتيجية ...، أو قد ينشأ عن مشاكل في جانبي الأصول والخصوم: - كتركيز الموارد المالية على ودائع قصيرة الأجل، الاعتماد على المودعين الكبار (مثلا الحركات متعددة الجنيات، الحكومة ...)، الودائع المحددة تضيق الأنشطة التمويلية للبنك الإسلامي (...)¹.

II-2 إدارة المخاطر البنكية : مفهومها وأهميتها

تطورت إدارة المخاطر مع تغير وتطور المنتجات التمويلية، الأسواق والمهارات ... فقبل تطبيق الرياضيات المالية في بداية السبعينات، كانت إدارة المخاطر البنكية تعتمد على الخبرة والحكم المسبق بسبب غياب طرق رياضية متطورة لتقييم وتحليل المخاطر.

كما أن تغير وتقلب الأصول، العملات، تذبذب أسعار السلع بمبالغ كبيرة بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز (1972)، وتفاقم أزمة البترول التي أدت إلى ارتفاع التضخم، عدم انتظام أسواق السلع والأسواق المالية بما يتضمن إزالة سقوف أسعار الفائدة، تحرير الاستثمار، نزع القيود بين بنوك الاستثمار، تخفيض الحواجز لتحرير التجارة ورؤوس الأموال الذي أدى إلى انتقال مبالغ ضخمة لرؤوس الأموال عبر الحدود وانفتاح الأسواق... الخ كل هذا أدى إلى ارتفاع في تقلبات الأصول والأسعار وبالنتيجة ارتفاع في المخاطر المالية وأدى إلى ضرورة اعتماد طرق وتقنيات كمية لإدارة المخاطر.²

II-2-1 مفهوم إدارة المخاطر البنكية

تعرف إدارة المخاطر على أنها نظام يعتمد لاتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما يوضح كيفية تغيير الإستراتيجية بهدف جعل مفاضلة العائد - مخاطرة حسب أهداف البنك الطويلة وقصيرة المدى، حيث تشمل العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف إستراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستعرض لها مع إعطاء قيم لهذه المخاطر.

¹ Ismal, Rifki, **The management of liquidity Risk in Islamic Banks : the case of Indonesia**, Doctoral thesis Durham University, 2010, PP: 63-64.

² Erik Bauks, **The Simple Rules of Risks, Revisiting the Art of Financial Risk Management**, John Wiley and sons, England, 2002, P: 2.

وفي البنوك يجب أن يكون هناك تداخل في إدارة المخاطر الإجمالية (مخاطر القرض، السيولة، السوق، التشغيل، إدارة الأصول والخصوم ... الخ) وعدم التمييز بين هذه العمليات، حيث لإدارة كل هذه المخاطر يتم اعتماد نفس الطرق والأساليب الرياضية، نفس قاعدة البيانات، نفس التقارير ونفس نظام الإعلام والتكنولوجيا¹ ... الخ، بالإضافة إلى التداخل الكبير والارتباط بين هذه المخاطر.

II-2-2 أهمية وأهداف إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر لا تعمل على إزالة الخطر كلياً، وإنما تعمل على جعل المخاطر بنسب معقولة دون أن تؤثر على العوائد، من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة. جزء من هذه العملية يكون من خلال ضمان أن خطر معين لن يؤدي إلى مخاطر أخرى بسبب ارتباط المخاطر. ويعتبر قياس ومراقبة المخاطر أهم هدف لإدارة المخاطر بالإضافة إلى²:

- ✓ رصد الخطر وتحديده، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك، واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المؤسسة؛
- ✓ قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم بها، ويمكن أن يكون هذا القياس كمياً أو بيانياً، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛
- ✓ تخفيض تقلبات عوائد وأصول البنك؛
- ✓ إدارة الخطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛
- ✓ تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الإستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية، حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطورات في أسواق البنوك، أسعار الصرف ... أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة مختلف التغيرات والخسائر المتوقعة³؛
- ✓ ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وترتب خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود البنك واستمراره.

¹ Donald R. Van Deventer, Kenji Imai, Mark Mesler, **Advanced Financial Risk, Rules and Techniques for Integrated Credit Risk and Interest Rate Risk management**, John Wiley and sons, Asia. 2005, P: 10.

² رانية زيدان شحادة العلوانة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 38.

³ Tahar Musa, **Modern Risk Management in Banking and Finance**, Union of Arab Banks. 2004, P: 31.

بالإضافة إلى:¹

✓ تنفيذ إستراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال، إضافة إلى التحكم والسيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة؛

✓ الميزة التنافسية؛

✓ قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات؛

✓ المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛

✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛

✓ رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها؛

✓ وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛

✓ التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛

✓ استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

ويجب عند تقييم مخاطر أنشطة البنك دراسة العناصر التالية:²

- التطورات التي تطرأ على الصناعة واتجاهات التكنولوجيا والتشريعات والمنافسة؛
- الربحية الحالية والمتوقعة للصناعة الحالية؛
- هيكل إيرادات البنك ومدى تقلبه؛
- الوضع الاقتصادي والمرحلة الحالية ودورة العمل؛
- التوقعات الخاصة بالمستقبل طبقاً لتقارير المؤسسات الدولية مثل Moody's.

II-2-3 أهمية إدارة المخاطر في ظل الأزمات البنكية

هناك مجموعة من المتغيرات في الاقتصاد الكلي المرتبطة بالأزمات البنكية مثل³:

- نمو منخفض للناتج المحلي؛

- معدلات فائدة حقيقية مرتفعة؛

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص:222.

² ماجدة احمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل www.arablowinfo.com/Research_AR/276 consulté le:06/01/2007

³ Asli Demirguç-kunt, Enrica Detragiache, **The Determinants of Banking Crises In Developing And Developed Countries**, IMF Staff Papers, Vol: 45, N:1, March. 1998.

- تضخم مرتفع؛

- الآثار العكسية لصدمات التجارة؛

- حجم العجز الجبائي؛

- محيط اقتصادي ضعيف وخصائص هيكلية ضعيفة للقطاع البنكي؛

- بالإضافة إلى الخطر الأخلاقي الذي يلعب دورا أساسيا في الأزمات البنكية، فمثلا نظام تأمين الودائع إذا لم يصمم بشكل جيد يزيد من احتمال تعرض البنك لآزمات، فحتى الدول التي تطبق نظام تأمين الودائع لم تكن ناجحة في تطبيق التنظيمات الإشرافية والاحترازية.

وتظهر أهمية إدارة المخاطر البنكية مع تزايد الآزمات المالية، لما لهذه الأخيرة من آثار سلبية على النظام المصرفي الإسلامي أو التقليدي. وقد تمت عدة دراسات في هذا السياق حيث يقر العديد من الاقتصاديين بأن النظام البنكي التقليدي غير مستقر بالطبيعة، فحسب De Gramme (2009)، فإن الإصلاحات التي تم تنفيذها منذ 1930 من أجل تعزيز الاستقرار للنظام البنكي مثل (مساعدات البنك المركزية كملجأ أخير، ميكانيزم تأمين الودائع، تعزيز رأس مال البنك... الخ) أبدت هذه الإصلاحات محدوديتها.

كما أن الأزمة المالية الأخيرة لـ 2007-2008 التي بدأت كصدمة قرض سببت مجموعة من الإخفاقات لعدة بنوك تجارية، فحسب OCDE 2010، فإن هذه الأزمة بينت أن هيكل تمويل (أموال) البنك مهم لمرونتها، فالتقرير يؤكد بأن البنوك التي تعتمد بصورة كبيرة على التمويل بالجملة مثل: التمويل من بنوك أخرى، التمويل من السوق النقدي، الصناديق المشتركة والمستثمرين غير البنكيين..) تأثرت بصورة كبيرة من الأزمة، في حين أن البنوك التي اعتمدت كثيرا على التمويل بالودائع كانت لها مرونة اتجاه الأزمة.

وحسب الدراسة التي قام بها Hasan and Dridi (2010) لتحليل آثار الأزمة على: الربحية، نمو القروض، نمو الأصول والتصنيف الخارجي لـ 120 بنك إسلامي وتجاري في 8 دول، حيث وجدوا أن البنوك الإسلامية أبدت مرونة أكبر في المراحل الأولى للأزمة¹، في حين عند انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي لسنة 2009، فإن ربحية البنوك الإسلامية تراجعت مقارنة بالبنوك التجارية وخلصوا في النهاية أن البنوك الإسلامية ساهمت في الاستقرار الاقتصادي

¹ Hasan, Mand. J Dridi, The Effects Of The Global Crisis On Islamic And Conventional Banks: A Comparative Study, IMF, WP10/201. 2010.

والمالي أثناء الأزمة حيث أن نمو أصولها و استثماراتها كان أكبر بالضعف مقارنة من البنوك التجارية.

كما وضح كل من Cihak and Hesse (2008) من خلال الدراسة التي شملت الفترة 1993-2004 أن البنوك الإسلامية أكثر مرونة من البنوك التجارية وقد توصلنا إلى ثلاث نتائج¹:

- البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر قوة من البنوك التجارية الصغيرة؛
- البنوك التجارية الكبيرة أكثر قوة ومرونة من البنوك الإسلامية الكبيرة؛
- البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر قوة من البنوك الإسلامية الكبيرة.

حيث تم التوصل لهذه النتائج من خلال تطبيق نموذج Z-Score وهي نفس النتائج التي تم الوصول إليها في دراسة اخرى لتحليل أثر الأزمة المالية على البنوك الإسلامية والتجارية(وقد شملت الدراسة 407 بنك من 19 دولة)، باستخدام مؤشرات السلامة البنكية (كفاية رأس المال، الأرباح والربحية، نوعية الأصول، الفعالية والسيولة)، فبالإضافة إلى النتائج السابقة نجد بعض الاختلاف²:

- حيث بينت أن البنوك الإسلامية الكبيرة كانت أكثر مرونة للأزمة مقارنة بالبنوك الإسلامية الصغيرة، مما يوضح ضرورة جعل البنوك الصغيرة كبيرة من خلال الاندماج والاستحواذ لتعزيز مقاومتها للأزمة؛

وقد وضحت دراسة صندوق النقد الدولي حول البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، ضرورة الاهتمام بالتحوط من المخاطر لضمان الفعالية، خاصة مع اندماج البنوك الإسلامية الصغيرة، كما بينت أنه نظرا لمحدودية معايير إدارة خطر القرض فإن رقابة مختلف ترتيبات الربح والخسارة تصبح أكثر تعقيدا عند نمو العمليات البنكية، وبالتالي فإن الحوكمة تصبح ضرورة لتجنب المخاطر، كما بينت أن البنوك الإسلامية الصغرى أقوى من البنوك الإسلامية الكبرى بسبب أن البنوك الصغرى تركز على الاستثمارات منخفضة المخاطر ودخول الرسم، في

¹ Cihak, M and H. Hesse, **Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis**, IMF WP 08/16. 2008.

² Khwla Bourkhis, Mohamed Sami Nabi, **Have Islamic Banks Been More Resistant Than Conventional Banks To The 2007-2008, Financial Crisis?** Working Paper 616, Economic Research Forum, Egypt. August, 2011.

حين البنوك الكبرى تعتمد على معاملات المشاركة في الربح والخسارة، وصعوبة تعديل نظام مراقبة خطر القرض للبنوك الإسلامية لأنها أصبحت أكبر¹.

من خلال الدراسات السابقة حول آثار الأزمات المالية على النظام البنكي، يظهر الدور الكبير لإدارة المخاطر في البنوك بتجنب الأزمات، من خلال اعتماد استراتيجيات صارمة لمراقبة والتنبيه بالمخاطر.

III- النظم الرقابية ونطاق الإشراف البنكي

مع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر وفي ظل تصاعد تلك المخاطر البنكية بدء التفكير في البحث عن آليات لمواجهةها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر.

III-1 اتفاقية بازل الأولى

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال حيث يمثل الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطل أموال المدعين، ويؤدي رأس المال سواء على مستوى المؤسسة البنكية أو المستوى الكلي أهداف منها:²

- ✓ امتصاص الخسائر غير المتوقعة التي تكون قليلة الاحتمال؛
 - ✓ طمأننة المودعين والممولين الآخرين؛
 - ✓ القيام بالاستثمارات اللازمة لإطلاق وتطوير نشاطات مربحة لصالح البنك؛
 - ✓ إيقاف انتشار أزمة بنكية؛
 - ✓ إقامة علاقات تنافسية بين المتدخلين على أساس عادل؛
- ونظرا لأهمية رأس المال في المؤسسات البنكية حاول الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال، وجاءت المحاولات من خلال اتفاقية بازل.

¹ Paul Wonters, **IMF On Islamic Banks: Build Skyscrapers, Not The Titanic**, Market Report, Islamic Finance News, 14th March 2008, P: 22.

² Z. Mikdashi , **les banques à l'ère de la mondialisation** , economica , Paris , 1998 , P: 163.

III-1-1 التعريف بلجنة بازل وأهدافها

لجنة بازل للرقابة المصرفية أي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد تشكلت تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية – أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية.¹ وتهدف هذه اللجنة لتحقيق ما يلي:²

- * تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛
- * تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- * تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة؛
- * المساهمة في تعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي.

III-1-2 مقررات اتفاقية بازل الأولى

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال وذلك بعد سبتمبر 1988، وتم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة. وقد قدرت هذه النسبة ب 8 %، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية 1992 ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال 3 سنوات بدءا من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات "COOKE" لذلك سميت بنسبة بال أو نسبة كوك.³ وقد انطوت الاتفاقية على عدة عناصر أهمها:⁴

- ✓ أن الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لبنك ما مرتبط بصيغة المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها وفقا لتركيبه أصوله فكلما زادت مخاطر الائتمان زاد رأس المال المطلوب؛ حيث ركزت أكثر على المخاطر الائتمانية والاهتمام بنوعية الأصول دون الاهتمام بمخاطر السوق رغم تطوير المصارف لنشاطها في الأسواق المالية؛
- ✓ أن حقوق ملكية المساهمين تعتبر أكثر أنواع رأس المال أهمية ولذلك فإن كل بنك يتوقع له أن يعمل بحد أدنى من حقوق الملكية على أساس مقدار مخاطر الائتمان؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص: 80.

² نفس المرجع، ص: 81.

³ Philippe Garsuault et Stéphane Primi, La banque fonctionnement et stratégies, Edition ,Economica, Paris , 1995 , P: 170.

⁴ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، بدون سنة نشر، ص: 60.

✓ أن متطلبات رأس المال قد حددت تقريبا على مستوى الدول وذلك للقضاء على الميزات التنافسية التي قد تحصل عليها البنوك بسبب الفروق التنظيمية أو المحاسبية مع تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب أوزان المخاطر الائتمانية: الأولى¹ متدنية المخاطر متمثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE إضافة إلى سويسرا المملكة العربية السعودية، أما المجموعة الثانية فتضم بقية دول العالم؛

✓ كما أخذت بعين الاعتبار التباين في مخاطر موجودات البنوك وعليه فقد قسمت تلك الموجودات إلى أربعة فئات رئيسية بناء على درجة المخاطر لكل فئة منها حيث أعطت أوزاناً ترجيحية (0%، 20%، 50%، 100%) بناء على درجة مخاطر الموجودات.² وقد عدل المفهوم الخاص بالمجموعة الأولى في سبتمبر 1994 باستبعاد أي دولة من المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها الخارجي.

أما في الالتزامات العرضية - التعهدات خارج الميزانية- فإنه يتم ضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل ترجيح الالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية.³

✓ ربط احتياجات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة وتقسيم رأس المال إلى شريحتين رئيسيتين هما⁴: رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي مع احترام الشروط في رأس المال:

* ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛

* ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي؛

* ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحلياً ثم تحدد ب 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛

* تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة - خصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول (وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم - يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين)؛

¹ Dominique Plihon ; **les banques (nouveaux enjeux nouvelles stratégies)**, notes et études documentaires, N°5078 , la documentation française ; 1998, P: 107.

² انظر الملحق رقم (01)

³ انظر الملحق رقم (01)

⁴ رأس المال الأساسي = حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلن عنها والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة (الشريحة 1)
رأس المال التكميلي = احتياطات غير معلن عنها + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة (الشريحة 2).

* يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن تكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر وأن لا يكون لها صفة المخصص وبعض الدول لا تسمح بها.

III-2 اتفاقية بازل الثانية.

افرز التطبيق العملي لمعيار كفاية رأس المال (بازل I) عدة عيوب ونقاط ضعف دفعت إلى قيام لجنة بازل بالتقدم بمعيار جديد للملاءة (بازل II) ومن بين نقاط الضعف:¹
✓ أعطى بازل I وزنا ترجيحيا لالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك 100% باستثناء القروض السكنية وقد نشأ عن ذلك أمرين مهمين:

* أولهما: عدم التمييز بين البنوك وفقا لدرجة مخاطرتها " عدم الحساسية الكافية للمخاطر" فالتزامات القطاع الخاص تختلف بشكل كبير ضمن البنك الواحد وبين البنوك، فمثلا التزامات القطاع الخاص تختلف درجة مخاطرها بين البنوك حسب السياسة الائتمانية وطبيعة مكوناتها، وضمن البنك الواحد حسب القطاع والظروف الاقتصادية... الخ؛

* وثانيهما: قيام العديد من البنوك بنقل الموجودات ذات درجة المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع درجة مخاطر الجزء المتبقي من محفظة موجودات البنك.

✓ لم يأخذ المعيار الحالي لكفاية رأس المال (بازل I) بعين الاعتبار أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك وهي المخاطر التشغيلية²، خاصة مع تزايد أهميتها بسبب التطور التكنولوجي الكبير والتعقيد في طبيعة وحجم الخدمات كما أنها لم تتضمن قياس مخاطر الدول³ ولم تتضمن أي تحفيزات لتحسين تقنيات إدارة المخاطر؛

✓ إهمال بعض أوجه المخاطر كمخاطر السوق خصوصا في ظل تنامي التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية؛

✓ الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، كما أنها أعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.

لهذا فقد أصدرت اللجنة اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة المتعلقة بمخاطر السوق فقط سنة 1996 وهي مطروحة منذ 1998، وفي جوان 1999 تقدمت اللجنة بمعيار جديد

¹ ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص: 12.

² هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات ونظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية.

³ **Significance Of The New Basel Capital Accord- Basel 2.** Bulletin.Ministry of finance. http://www.l.finance.gov.mk/gb/bulletins/02-05/aneta_i_lila.pdf

الفصل الأول: المخاطر في محيط الأعمال والقطاع البنكي

لكفاية رأس المال يهدف لتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنك وتطوير أساليب قياسها. وفي جانفي 2001 تقدمت اللجنة بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية وطلبت إرسال التعليقات عليها من الهيئات والمختصين قبل نهاية شهر ماي 2001، حيث كان من المتوقع أن تصدر اللجنة الاتفاق قبل نهاية عام 2001 غير أن العدد الكبير من الملاحظات والردود جعلها تؤجل موعد دخول التنفيذ الفعلي لهذا الاتفاق حتى سنة 2003، مع فترة انتقالية تمتد على 3 سنوات حتى 2006 ويتضمن المعيار الجديد ثلاثة أركان¹ هي:

❖ قياس الحد الأدنى لدرجة الملاءة؛

❖ مراجعة السلطات الرقابية؛

❖ مراقبة السوق أو انضباط السوق.

كما هو موضح في الجدول أدناه. وتجدر الإشارة أنه وبالرغم من أهمية مقررات لجنة بازل فهي لا تملك صلاحيات قانونية لفرض توصياتها على الدول وبالتالي فالأمر يتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في الدول للتوصيات الصادرة عن تلك اللجنة.

جدول رقم (01): تلخيص لأهم النقاط التي جاءت في اتفاقية بازل II.

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى: * لا تتغير في المعدل المتمثل 8%، كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. * تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية ² ، كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. * بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى، و هو	عمليات المراجعة الرقابية: * يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، و أن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة * يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.	انضباط السوق: * يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. * هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية. ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية، و هي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، و عمليات تقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال

¹ www.w3c.org/TR/1999/REC-hTm.T401-1999 1224/joose.dTd “،consulté le:12//4/2006.

² انظر الملحق رقم (02).

الفصل الأول: المخاطر في محيط الأعمال والقطاع البنكي

<p>* يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.</p> <p>* يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.</p> <p>* هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية، بمخاطر التركيز مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.</p>	<p>الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم.</p> <p>و هناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك، يتطلب تواجد أنظمة رقابة فعالة، وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات وإدارة المخاطر.</p> <p>* بالنسبة للمخاطر التشغيلية، هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقاً لشروط ومعايير معينة</p>
---	---

المصدر: الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004، ص 18.

III-3 اتفاقية بازل الثالثة

تعتبر اتفاقية بازل III المراجعة الثانية لاتفاقية بازل I منذ 1988، وتعتبر النطاق التنظيمي العالمي للبنوك والمؤسسات المالية، وهي الوثيقة الاستشارية "لتقوية مرونة القطاع البنكي" التي صدرت في 17 ديسمبر 2009 من قبل لجنة بازل لإشراف البنكي (BCBS) وبنك التسويات الدولي (BIS). وهي امتداد ومراجعة للوثيقة الأولى "تعزيز بازل II" المنشورة في جويلية 2009. الهدف من هاتين الوثيقتين هو تحسين قدرة النظام البنكي على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية مهما كان مصدرها¹.

الجزء الأساسي في اتفاقية بازل III² هو تحديد الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي، (حيث كانت البنوك ملزمة (بإهتلاك نسبة احتياطي رأس مال 2% من مختلف أنواع الأسهم

¹ Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking supervision, Consultative Document, **Strengthening the resilience of the banking sector**. www.bis.org/publ/bcbs/164.htm

² انظر ملحق رقم (03).

العادية ليرتفع هذا المعدل إلى 7%¹، بالإضافة إلى متطلبات السيولة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة الخسائر غير المتوقعة رافعة الديون، الشفافية والإشراف في الصناعة البنكية والجهد الدولي لتخفيض الخطر النظامي².

IV- النظم الرقابية ومعايير الإشراف الدولية على البنوك الإسلامية

الانضباط في السوق الذي يعمل به النظام المالي الإسلامي لا يلغي الحاجة إلى الإشراف والرقابة حيث أن البنوك تتعامل بالأموال العامة والودائع التي تملكها تشكل السبب الأكبر في مصادر الأموال أكثر بكثير من رأسمالها. وحتى تضمن حماية للمودعين من الخسائر التي قد تنتج عن الاحتيال، سوء الإدارة، بالإضافة إلى حماية نظام الدفع من عدم الاستقرار وتطوير العمليات الفعالة لسوق رأس المال ومؤسساته فعليها تبني تنظيمات تحويلية وإشرافية.

1-IV أنظمة الإشراف العام

قد يبدو أنه بسبب مشاركة المودعين في المخاطر، فإن البنوك الإسلامية غير معنية بالتدابير الإشرافية التي وضعت في لجنة بازل مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى غير أن هناك مجموعة اعتبارات هي:

✓ هناك اعتبارات تنظيمية: ففي حين إفلاس مؤسسة يمكن أن يؤثر بصورة أولى على ملاكها، فإن إفلاس بنك له انعكاسات على صحة واستقرار نظام الدفع ككل، وعلى التنمية الاقتصادية؛

✓ هناك اهتمام للمودعين حتى يكونوا في حماية، فالمودعين باعتبارهم شركاء في الاستثمار يحتاجون لحماية أكثر من أصحاب الأسهم في المؤسسات غير البنكية؛

✓ بسبب النسبة المرتفعة للرافعة المالية في أعمال البنوك التي تأتي بدرجة أولى من الودائع تحت الطلب، هذا يدعو البنوك لتبني مجموعة إجراءات لمنع العشوائية والتعسف في القرارات الاستثمارية، سوء الإدارة، وعرض المفرط، وإدارة مختلف أنواع المخاطر بحكمة، كما عليها تكوين احتياطات كبيرة لتجنب التآكل المفرط لودائع الاستثمار؛

✓ من الضروري ضمان توافق على البنوك مع الشريعة الإسلامية؛

¹ Graeme Wearden, Guardian.co.Uk. Sunday 12 September, 2010. BST. <http://www.guardian.co.uk/business/2010/sep/12.pdf>.

² Hugo, Nordell, Jens Ronnqvist, **Basel III: Financial Risk** (MVE 220), November,9,2010. at : www.moth.chalmers.se/rootzen/finrisk/Basel III. Ronnqvist. pdf.

✓ هناك حتمية لجعل البنوك الإسلامية مقبولة في سوق ما بين البنوك في النظام المالي العالمي، وهذا لا يتم إلا إذا عملت البنوك الإسلامية بمعايير الرقابة الدولية.

لذا فإن الفرق بين طبيعة البنوك الإسلامية والتجارية لا ينقص في الحاجة إلى التنظيمات الإشرافية والرقابية لضمان التطبيق الفعلي، كما جاء في تقرير "تطوير، تنظيم والإشراف على البنوك الإسلامية" لمحافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) 1981¹، من خلال تبني مجموعة من التدابير لضمان سلامة الودائع كتكوين الاحتياطات، تأمين الودائع... بالإضافة إلى تبني تقنيات تستعمل في البنوك التجارية، وضرورة توضيح دور الهيئة الشرعية، البنك المركزي ومؤسسات المراجعة، مع ضمان ألا تكون هذه التنظيمات الإشرافية مقيدة حتى لا تضر بربحية وتطور البنوك الإسلامية.

وقد بينت لجنة بازل أن البنوك لا يجب أن تملك أسهم في المؤسسات التي تمولها، وهذا يمثل إشكال في البنوك الإسلامية، فصيع المراجعة والمشاركة تعتبر مشابهة لامتلاك أسهم من وجهة النظر التنظيمية لأن الخطر يرتفع عندما تكون الشراكة ومصدر التمويل من جهة واحدة حيث تفرض عقوبات صارمة على البنوك التي تملك أسهم في المؤسسات التي تمولها، فحسب مقررات بازل II فإن المعاملات القائمة على أساس اقتسام الربح والخسارة تحمل وزن مخاطرة 400%².

بالإضافة إلى ذلك فإن المقررات الأخيرة للجنة بازل III، هناك من يرى عدم أهميتها للبنوك الإسلامية على اعتبار أن رفع نوعية رأس المال والشفافية المنصوص عليها في التعديلات الأخيرة لا تؤثر على البنوك الإسلامية، لأن الشريحة الثالثة من رأس المال المعنية بالتغيرات لا تلعب دور مهم في هيكل رأس مال البنوك الإسلامية، غير أن رفع مستوى رأس المال بنفس الدرجة مع البنوك الأخرى؛ كما أن معدل التغطية "تغطية السيولة" لا يعني البنوك الإسلامية بما أنها لا تستعمل حسابات استثمار خاصة بالودائع-بمعنى آخر لا تعطي فوائد على الودائع؛ غير أن جهود بازل III لتخفيض التقلبات الدورية يمكن أن يكون لها اثر عكسي على البنوك الإسلامية وزيادة التقلبات الاقتصادية، لذا سيكون من المرجح على البنوك الإسلامية الاحتفاظ بعازل ضد التقلبات الدورية حسب الركن II.³

¹ Tariquallah. Khan, Umer Chapra, **Regulation and Supervision of Islamic Banks**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute. Occasional Paper: 03, Jeddah- Saudi Arabia, 2000, P: 18.

² Natalie. Schoon, **Islamic Finance: Risk Management and Challenges and the Impact of Basel II**, Global Association of Risk Professionals, July/ August, 7, Issue 37, p:29.

³ Emily Sarah Hersh, **Islamic Finance and International Financial Regulation**, Journal of International Service, Spring 2011, P :60.

2-IV متطلبات رأس المال في البنوك الإسلامية

1-2-IV معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية:

هناك اختلاف في طبيعة الموجودات والمطلوب بين البنوك الإسلامية والتجارية، خاصة فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المشترك، وبما أن تعريف لجنة بازل لرأس المال التنظيمي لا يشمل هذا النوع من الحسابات، فإن لجنة بازل وضعت اتجاه خاص بالبنوك الإسلامية حتى تضع ودائع الاستثمار في قائمة خارج الميزانية لتخفيض رأس مال البنوك الإسلامية. غير أن لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فرضت على البنوك الإسلامية توضيح هذه الحسابات في ميزانيتها بالنسبة للودائع المقيدة (حسابات الاستثمار الخاصة) والودائع المطلقة (حسابات الاستثمار المطلقة)، فحيث أن معالجتها تتم بصورة مختلفة عن الخصوم. فهذه الودائع لا تمثل التزام للبنك الإسلامي، لذا فإنها توضع في وثيقة خاصة منفصلة عن الميزانية توضح دورياً التغيرات الكلية لهذه الودائع، الإضافات والسحوبات، الأرباح والخسائر خلال فترة معينة، وحصة البنك الإسلامي إما كنسبة من المبلغ المستثمر أو نسبة من الربح الصافي أو مبلغ مقدم وهذا غير موجود في مقررات بازل.¹ II

ودائع الاستثمار المطلق يمكن أن يتم إظهارها في جانب الخصوم من ميزانية البنك الإسلامية، إذا تم مزجها مع الأموال الخاصة للبنك والموارد الخارجية في شكل خصوم، لكن يجب أن تأخذ بند منفصل تحت اسم "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة". وقد وضحت كيفية حساب نسبة كفاية رأس مال البنوك الإسلامية كما يلي:

$$\text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطيات} + \text{مخاطر الاستثمار} + \text{احتياطيات التقويم} \times 100$$

الأصول الخطرة المرجحة (الممولة من رأس مال البنكي + المطلوبات باستثناء حساب الاستثمار المشترك) + 50% من حساب الاستثمار المشترك

- الشريعة الأولى = رأس مال البنك الدائم واحتياطياته باستثناء احتياطيات إعادة التقويم التي تتسم بالحذر (احتياطي معدل الأرباح²، واحتياطي مخاطر الاستثمار³).

¹ The Accounting, Auditing and Governance Standards for Islamic Financial Institutions, an AAOIFI Publication, Bahrain, 2003, P: 122 [Section 4/1/3]

² احتياطي معدل الأرباح: هو المبلغ الذي يجنيه البنك من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين في عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية.

³ احتياطي مخاطر الاستثمار: هو المبلغ الذي يجنيه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار.

• الشريحة الثانية = احتياطات إعادة التقويم + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار، شريطة ألا تتجاوز الشريحة الثانية ما نسبته 50% من الشريحة الأولى + المخصصات العامة التي يحتفظ بها البنك لمقابلة مخاطر حالية غير محددة (تحدد بنسبة 1,25% من الموجودات المرجحة حسب درجة مخاطرتها) + الدين الثانوي (لا تقل مدة استحقاقه عن 5 سنوات ولا يتجاوز 50% من المبلغ المشمول في البسط (شريحة 1)

حيث اقترحت هذه اللجنة مخطط لاقتسام المخاطر بين الودائع الاستثمارية ورأس مال البنك، وقد تم إعطاء أوزان مخاطر الموجودات، تنسجم مع أوزان المخاطر التي حددتها لجنة بازل:

* هناك مخاطر غير المخاطر الائتمانية العادية، تنشأ عن إدارة حسابات الاستثمار المشترك؛

* مخاطر إساءة الائتمان: ينشأ عن مخالفة إدارة البنك لعقود الاستثمار المشترك أو حصول تعدد أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين حيث يكون البنك مسؤولاً من الناحية القانونية؛

* المخاطر التجارية المنقولة نتيجة قيام البنك بتعديل العائد على حسابات الاستثمار المشترك، من خلال التخلي عن جزء من العائد على حقوق المساهمين، حتى يتمكن من المنافسة في السوق؛ لذا فإن 50% من مخاطر الأصول الممولة بودائع الاستثمار يتحملها أصحاب هذه الودائع و50% الباقية يتحملها أصحاب الأسهم.

غير أن هناك من يرى استبعاد الموجودات التي يتم تمويلها من حسابات الاستثمار (الجزء من الموجودات الموزونة بدرجة مخاطرتها التي يتم تمويلها من حسابات الاستثمار، لأن الموجودات التي يتم تمويلها من حسابات الاستثمار لا تؤثر في رأس مال البنك المعرض للمخاطر حيث أنها تتحمل المخاطر التجارية الخاصة بها¹.

¹ Karim Rifaat A. A, "The Impact of the Basel Capital Adequacy Ratio Regulation on the financial and Marketing Strategies of Islamic Banks". The International Journal of Bank Marketing. Vol: 14 Nov. 1996. P: 32.

IV-2-2 فصل كفاية رأس المال للودائع الجارية وودائع الاستثمار:

تحتاج وودائع الطلب لحماية أكثر ولرأس مال واحتياطي عالي مقارنة مع حسابات الاستثمار. فنظام كفاية رأس المال يلعب دورا في خلق حوافز للتوريق من خلال وضع رأس مال قليل للعمليات التجارية مقارنة مع العمليات البنكية¹. فمتطلبات كفاية رأس المال المنخفض على حسابات الاستثمار المشترك يمكن أن يوفر حافز قوي للبنوك الإسلامية لتنمية الأموال المستثمرة في صناديق الاستثمار المشترك. لذا فإن البنوك الإسلامية لها بديلين فيما يخص متطلبات رأس المال:

- البديل الأول: الاحتفاظ بالودائع تحت الطلب في السجل البنكي (Banking Book) وودائع الاستثمار في السجل التجاري (Trading Book):
- البديل الثاني: تجميع وودائع الاستثمار في أوراق مالية إضافية مع فصل متطلبات رأس المال من أجل²:

* تعزيز الشفافية وتخفيض مجموعة من الاعتراضات الفقهية على طبيعة وأنشطة البنوك الإسلامية:

* تخفيض صعوبة معالجة الحسابات الاستثمارية أثناء تطبيق المعايير العالمية لكفاية رأس المال؛

* بالإضافة إلى ذلك فإن فصل وظيفة تجميع الودائع في وظيفة الاستثمار في البنوك الإسلامية يجعل هذه البنوك تتميز بمصداقية أكثر وقبول مما يساهم في نمو المالية الإسلامية.

وقد تم إدخال تعديلات على نسبة كفاية رأس المال سنة 2005 حيث تضمنت مجموع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية حيث تم التنسيق بين مجلس الخدمات الإسلامية ولجنة بازل لإصدار معيار كفاية رأس المال المقترح للبنوك الإسلامية كما يلي:

$$\text{حقوق المساهمين} + (\text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{احتياطي مخاطر الاستثمار}) \times 100$$

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

¹ European Commission, (1999). A Review of Regulatory Capital Requirements for EU, Credit Institutions and Investment Firms Consultation Document". Market /1123/99-EN at EC website.

² Umer Chapra, Tarquellah Kham , Opcit. P: 39.

أما فيما يخص أسلوب قياس المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية فمن الناحية النظرية هي نفس المنهجية المعتمدة في البنوك التجارية، أما من الناحية العملية فإن البنوك الإسلامية لا تحتاج لنفس النسبة لأنها تستطيع تحميل جزء من الخسارة للمودعين (أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، من خلال تحميل جزء منها لأرباح العام، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سحبيات تؤدي إلى إعاقة البنك بينما يكون البنك التجاري ملزم دائماً بدفع الفوائد المتعاقد عليها مع المودعين¹.

¹ ماهر الشيخ حسن، مرجع سابق، ص: 22.

خلاصة الفصل الأول

يمكن استنتاج النقاط التالية من خلال هذا الفصل:

❖ يتعرض محيط الأعمال للعديد من المخاطر التي تعيقه على تحقيق أهدافه وتؤثر على عوائده، مما يتطلب تحديدها وفهما جيدا والعمل على إدارتها وتحليلها وفقا لخطوات محددة؛

❖ تتعرض البنوك الإسلامية والتجارية لمخاطر مشتركة تتمثل في: مخاطر القرض، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، الإستراتيجية... الخ، وتندرج تحت كل نوع مخاطر فرعية، وهناك علاقة بين هذه المخاطر، فإحداها يمكن أن يؤدي لظهور بقية المخاطر؛

❖ طبيعة عمل البنوك الإسلامية تجعلها أكثر عرضة للمخاطر المالية حيث تعمل وفقا لقواعد لا تتماشى مع النظام المالي التقليدي الذي يتعامل بالفائدة بالإضافة إلى نقص الأسواق والأدوات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مما يجعل مصادر تمويلها عند تعرضها للمخاطر المالية محدودة؛

❖ إضافة إلى المخاطر المالية المشتركة تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر خاصة تتعلق بكل صيغة تمويلية؛

❖ للحفاظ على سلامة النظام المالي سواء التقليدي أو الإسلامي يتطلب وجود أنظمة إشرافية ورقابية على المستوى المحلي والدولي أبرزها اتفاقية بازل وما مرت به من تعديلات تتماشى مع التغيرات الاقتصادية؛

❖ تميز طبيعة البنوك الإسلامية يجعلها تخضع لمعايير رقابية مختلفة تتوافق مع مبادئ عملها.

الفصل الثاني: البنوك الإسلامية والتجارية ونظم العمل فيها

تمهيد:

تعتبر البنوك بمختلف أنواعها همزة الوصل بين أصحاب الفائض والعجز المالي، فهي بذلك تحقق فائدة للطرفين من خلال تجميع الفوائض المالية في شكل مدخرات وودائع وإعادة استثمارها في شكل قروض تمنح لأصحاب العجز. غير أن هناك اختلاف في مبدأ العمل وكيفية التعامل مع هذه الأموال سواء في الإقراض أو الاقتراض.

وفي هذا السياق يتم التمييز بين التعامل بالفوائد الربوية التي تعتبر أساس عمل البنوك التجارية ومصدر عوائدها، والمنتجات المالية الخالية من الفوائد الربوية كما هو الحال في البنوك الإسلامية التي تعتمد بشكل كبير على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين المقرض والمقترض.

سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لأهم مميزات الوساطة المالية في البنوك الإسلامية والتجارية وخصائص كل نوع بالإضافة إلى وظائف هذه البنوك.

I- البنوك الإسلامية والصيغ التمويلية فيها

ظهرت البنوك الإسلامية وما تقدمه من منتجات مالية ساهمت بشكل كبير في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية في النصف الثاني من القرن الماضي، وقد زاد الاهتمام بها بعد فشل الأنظمة المالية التي تعتمد على الفوائد الربوية وما أحدثته من أزمات اقتصادية أثرت على نظام التحويل الدولي.

يحاول هذا الجزء التعريف أكثر بالبنوك الإسلامية ونشأتها وأهم مبادئ العمل بها التي تميزها عن البنوك التجارية، ومختلف وظائفها.

I-1 البنوك الإسلامية ومبادئ العمل

I-1-1 نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها

تعتبر البنوك الإسلامية أحد أشكال مصادر التمويل التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة. من الصعب تحديد نقطة زمنية لانطلاق نشاط البنوك الإسلامية فقد مرت بعدة مراحل وعدة أشكال قبل أن تظهر في صورتها الحالية التي تميزها عن بقية مؤسسات التمويل، ويمكن إعطاء أهم المراحل التي مرت بها البنوك الإسلامية كما يلي:

❖ في الواقع أن بعض أشكال التمويل الإسلامية المعتمدة في البنوك الإسلامية والتي تقوم على أساس اقتسام الأرباح مثل المشاركة والمضاربة كانت موجودة قبل الإسلام بالموازاة مع القروض الربوية كأداة لتمويل الأنشطة الاقتصادية؛

❖ أول تجربة للبنوك الإسلامية كانت في ملايا [Malaya] في منتصف الأربعينيات وفي باكستان مع أواخر الخمسينيات؛

❖ وبعدها انتشرت البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامية على نطاق واسع في العالم العربي حيث نجد أول تجربة للبنوك الإسلامية كانت في مصر 1963 (Mit Ghamr) التي جمعت بين فكرة بنوك الأنصار الألمانية الموجهة للتنمية الريفية ضمن تعاليم التمويل الإسلامية قصد تلبية حاجات أصحاب العجز، وقد توقف نشاطه في النصف الثاني لسنة 1967 لأسباب سياسية حيث تم إخضاعه تحت إشراف البنك الوطني المصري كبنك عادي¹؛

¹ Mervyn K. Lewis, Latifa M. Algaoud, **Islamic Banking**, Edward Elgar, 2001, P.5

في هاته الفترة كانت هناك حوالي 9 بنوك تعمل بدون فوائد سواء على القروض أو الودائع وتعمل بمبدأ المشاركة في الأرباح من خلال الاستثمار في التجارة والصناعة بصورة مباشرة أو بالمشاركة مع أطراف أخرى.

كما أنشئ بنك ناصر الاجتماعي في مصر سنة 1971 كبنك يعمل بدون فوائد.

❖ وقد تطور مفهوم البنوك غير الربوية في السبعينيات بعدما عرفت الدول العربية ارتفاع في الفوائد المالية المتأتية من المحروقات حيث جزء معتبر من هذه الفوائد استعمل لتأسيس مؤسسات مالية بهدف تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية¹.
ونذكر في هذا الإطار²:

✓ بنك دبي الإسلامي (1975) من طرف منظمة الدول الإسلامية؛

✓ البنك الإسلامي للتنمية (1976) في جدة؛

✓ بنك فيصل الإسلامي في السودان 1977؛

✓ بنك فيصل الإسلامي في مصر 1977؛

✓ بنك بحرين الإسلامي 1979؛

✓ البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار 1978؛

✓ مصرف أبوظبي الإسلامي 1997؛

✓ بنك معاملات ماليزيا برهاد 1999.

وهناك عدة عوامل ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية عالميا نذكر منها³:

⊗ أدائها الربحي المتفوق مقارنة بالأعمال البنكية التقليدية؛

⊗ الإقبال الكبير على التعامل معها مما وفر سيولة كبيرة لديها؛

⊗ يحق للبنوك الإسلامية الاستثمار المباشر وغير المباشر بأموال المودعين؛

⊗ انخفاض نسبة المخاطرة بممارساتها التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يوفر

جزء كبير من الديون المعدومة وتكاليف التأمين المالي.

أما عن الدول غير العربية فإن أول تجربة كانت في ماليزيا من خلال صندوق مدخرات

الحجاج المسلمين Muslims Pilgrims Savings Corporating التي أسست سنة 1963، وتحول

¹ Visser, H, **Islamic Finance**, Amsterdam, 2004, P.18

² G. Shahul Hameed and Fayza Ahmed, **Development of Islamic Banking with reference to UAE**.
http://sukuk.fr/files/20100607_developmentofislamicbanking.pdf. Visited on 1.22nd.2008

³ علي محمد شلهوب، **شؤون النقود وأعمال البنوك**، شعاع للنشر والعلوم، الطبعة الأولى، 2007، سوريا، ص: 407، 408.

سنة 1969 إلى ما يعرف بـ "تابونج حاجي" حيث أصبح يعمل كمؤسسة مالية تستثمر في ادخارات الحجاج بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية. وفي بداية التسعينات بدأت تظهر المنتجات المالية الإسلامية في أوروبا والو.م.أ بسبب هجرة المسلمين لهذه الدول ورغبتهم في التعامل بمبادئهم الإسلامية حتى في المعاملات المالية، فقد أصبحت المملكة المتحدة محور النشاط المالي الإسلامي خارج العالم الإسلامي، وبمساعدة حكومتها تم جعل بريطانيا بوابة للتجارة والمالية الإسلامية، فقد تم إنشاء بنوك مثل: امانة بنك (HSBC)، إيرلندا (BOI)، TSB التي تستعمل على توسيع نطاق منتجاتها¹. الأمر الذي جعل عدة بنوك تجارية تفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية، مثل: البنك الألماني في أوروبا، بالإضافة إلى عدة مؤسسات مالية إسلامية 100% خاصة في المملكة المتحدة، ونذكر في هذا السياق²:

البنك الوطني لباكستان الذي يقدم الرهن العقاري الإسلامي؛

بنك الشرق الأوسط البحري (BMEB)؛

البنك الإسلامي البريطاني (IBB) الذي يقدم منتجات بنكية خاصة بالاستهلاك.

وتجدر الإشارة أن البنوك الإسلامية يمكن أن تظهر في إحدى الأشكال التالية³:

* البنوك الإسلامية التي تعمل في دول نظام مصرفي يخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية وكل عملياته مطابقة لتعاليمها مثل: باكستان؛

* بنوك تعمل في دول إسلامية بالموازاة مع بنوك ربوية؛

* بنوك إسلامية في دول غير إسلامية حيث سلطاتها النقدية لا تعترف بالصفة الإسلامية لهذه البنوك مثل: بنك البركة الدولي في لندن؛

* بنوك إسلامية في دول غير إسلامية وسلطاتها النقدية تعترف بصفتها الإسلامية مثل: بنك فيصل الإسلامي.

الجدول الموالي يوضح توزيع البنوك الإسلامية على القارات ونسبة كل قارة من العدد الإجمالي.

¹ Nasib, H, **Islamic Finance- A Global Proposition**, Capco Institute Bulletin, 26 -July, 2008.

² Bastiaan Verhoef, Somia Azahaf and Werner Bijikerk, **Islamic Finance and supervision: an exploratory analysis**, DNB, Occasional studies, Vol: 6, N°: 03. 2008.

³ Fuad Al-Omar, Mohammad Abdel-Haq. **Islamic Banking: Theory, Practice and Challenges**, Zed Books, Islamic studies/ Economics. P: 22.

جدول رقم (02): عدد البنوك الإسلامية حسب القارات.

القارة	عدد البنوك	%
إفريقيا	32	16.32
آسيا	75	38.26
الشرق الاوسط	75	38.26
أمريكا الشمالية	7	3.58
اوروبا	7	3.58
المجموع	196	100%

Source: Complied from Islamic banks, Global HR requirements, 2009.

حيث يلاحظ من خلال الجدول أن قارة آسيا تضم أكبر عدد من البنوك الإسلامية. وتعرف البنوك الإسلامية تطورا كبيرا بمعدل 29% في السنة خلال السنوات الأخيرة مع ارتفاع حصتها السوقية. أما فيما يخص أصول البنوك الإسلامية هناك عدة تقديرات؛ فحسب تقرير صندوق النقد الدولي بلغ متوسط أصول البنوك الإسلامية 250 مليار دولار في جانفي¹ 2008، وحسب تقرير "THE BANKER" بلغت هذه الأصول 822 مليار دولار سنة 2009² ما يعادل 0.5% من الأصول البنكية في العالم. 2010. حيث تملك ما بين 65% إلى 75% من المؤسسات المالية الإسلامية رأس مال يعادل في المتوسط 25 مليون دولار. وحسب تقرير " Earnst and Young" فقد بلغت أصول البنوك الإسلامية في البنوك التجارية على المستوى العالمي 1300 مليار دولار سنة 2011، بمعدل نمو سنوي 19% في الأربع سنوات الأخيرة (24% سنة 2011)، وبلغت سنة 2013 ما يعادل 1800 مليار دولار، وستفوق - حسب نفس التقرير- أصول البنوك الإسلامية صقف 2000 دولار أمريكي سنة 2014.³

وهناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية تتفق كلها على أن هذا النوع من البنوك يعمل بمبادئ تتوافق مع قوانين وتعاليم الشريعة الإسلامية وتعمل على تحقيق أهداف لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الاجتماعي. من بين هذه التعاريف:

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية، تقدم خدمات مالية وتقوم بتجميع الأموال واستثمارها كما تهدف لتحقيق العدالة في توزيع الثروة من خلال تجنب التعامل بالفائدة الربوية وتمنع أي

¹ Platt Gordon, « **Asia's 1 billion Muslims neckon Islamic bankers** », Global Finance, Feb 2009, P : 8.

² The Economist, « **Shara calling** », Vov12th 2009.
http://www.economist.com/world/europe/displaystory.cfm?story.id=14859353.

³ Earnst and Young, **The World Islamic Bnaking Competitiveness Report** 2012-2013.

معاملة تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية¹ حيث تضمن أن تستثمر الأموال في مشاريع ناجحة مع مقترضين موثوق بهما مع العمل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة حسب طبيعة صيغة العقد والمعاملة المالية التي تم في إطارها المشروع²؛

حيث يمكن استنتاج ما يلي:

✓ البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مثل بقية البنوك؛

✓ يقدم البنك الإسلامي خدمات مالية من خلال تلقي الودائع والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

✓ الميزة الأساسية للبنك الإسلامي هي إلغاء الفوائد في تعاملاته وفي تجميع واستخدام الموارد؛

✓ يهدف البنك الإسلامي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية³.

I-1-2 مبادئ العمل في البنوك الإسلامية ووظائفها

I-1-2-1 مبادئ العمل في البنوك الإسلامية

يختلف عمل البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، حيث تستند كل عملياتها

ومعاملاتها المالية لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن توضيح أهم المبادئ فيما يلي:

◆ كل العمليات والمعاملات المالية التي تقوم على أساس الفائدة محرمة وممنوعة، ففي الفائدة

يكون الاتفاق على استرجاع الأموال محدد مسبقاً، وبالتالي فإن كل المخاطر يتحملها المقترض

فقط دون المقرض (البنك) وهذا يتعارض مع نظرة الإسلام لتوزيع العائد والمخاطر؛

◆ استعمال المنتجات التي تعتمد على عدم التأكد (الغرر)⁴ أو الميسر محرمة مثل شراء منتجات

أو أسهم بأسعار منخفضة بهدف بيعها بأسعار مرتفعة في المستقبل؛

◆ الاستثمارات التي تقوم بها البنوك الإسلامية يجب أن تكون موافقة للشريعة، وتمنع كل

المعاملات التي تقوم على أساس الفائدة مثل⁵: السندات، أو المنتجات المحرمة كالخمر،

بالإضافة إلى منع الاستثمار في المؤسسات التي لا تتوافق مع قواعد الشريعة مثل المؤسسات

المالية التقليدية؛

¹ Mohammed Yahia. Ali – Al – Yahia, **The performance of Jordanian Islamic Banks in Comparison with Commercial Banks during 2000-2006**, Dissertation, Yarmouk University, Jordany, 2008, P: 21.

² The Institute of Islamic Banking and Insurance status of Islamic Banking. at: <http://www.islamicbanking.com/ibanking/statusib>. Php.

³ عبادة ابراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، درا النفائس، الأردن، 2008، ص 27.

⁴ الغرر يكون في المعاوضات المالية مثلاً: التأمين التجاري حيث أن المؤمن يدفع الاقساط دون تأكده من قيمة وقت استرجاعها.

⁵ Zeinab. Mohamed EL Gawady. **Possibility of cooperation between Islamic banks and conventional banks**. at www.must.edu/publications/business_Res4. pdf.

◆ مبدأ تقاسم الأرباح والخسارة، حيث أن البنوك الإسلامية تقاسم الأرباح مع المودعين والمستثمرين على اعتبار أن المودعين يعتبرون ملاك لرأس المال المستعمل لتحقيق العوائد، وبالتالي يجب أن يتحملوا أيضا جزء من الخسارة أن وجدت، وهنا يعمل البنك كمضارب لإدارة أموال المودعين. وتختلف معدلات الربح والخسارة من بنك لآخر ومن وسيلة تمويل لأخرى، ومن وقت لآخر، حسب شروط العرض والطلب. لذا فإن البنوك الإسلامية عادة ما تضع سياسات استثمارية حذرة لتنويع المخاطر¹.

I-1-2 وظائف البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتوفير منتجات خالية من الفوائد الربوية موجّهة لقطاعات مختلفة من الاقتصاد حسب مبادئ الشريعة الإسلامية.

يمكن تلخيص الوظائف الأساسية للبنوك الإسلامية فيما يلي:

■ تنمية وترقية أنشطة التجارة كوسيط وفاعل أساسي بين أصحاب الفائض والعجز في الاقتصاد؛

■ تقديم خدمات إضافية وتسويق المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل؛

■ توفير الاستشارات وخدماتها الاجتماعية لعملائها للتنافس مع البنوك التجارية.

حيث تسهل الوساطة المالية في البنوك الإسلامية للمستثمرين الحصول على التمويل اللازم حسب احتياجاتهم فهناك عدة منتجات مبتكرة، حيث يعمل البنك كمضارب بأموال المودعين من خلال استثمارها أما في استثمارات عامة أو حسابات استثمارات خاصة. أو ودائع تحت الطلب دون فوائد، كما يمكن أن تقوم بدور تسيير الاستثمارات من خلال "الوكالة" وتوليد عوائد في شكل رسوم الخدمات في حين أن البنوك التجارية تستعمل بصورة كبيرة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة على أساس الفائدة مما أدى لعد مشاكل مالية، لذا فإن منتجات البنوك الإسلامية تعد أكثر طلبا بسبب جودة الخدمة ورضا العملاء².

وتقوم البنوك الإسلامية بعمليات التجارة والوساطة المالية للقيام بنشاطات ومشاريع تقوم على أساس تحريم الفائدة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

¹ Vhomoibhi Toni Aburime, Islamic Banking Theories, Practices and Insights for Nigeria. [www.bizresearchpapers.com/ attachments.2009_01_13/26.Toni.pdf](http://www.bizresearchpapers.com/attachments.2009_01_13/26.Toni.pdf)

² Ahmad, A. Rehman, K. and Saif. M.I, Islamic Banking Experience of Pakistan: Comparaison of Islamic and Conventional Banks, International Journal of Business and Management, Vol: 5, N: 2, 2010, p: 137.

وهناك نوعين من الوظائف التي تقوم بها البنوك الإسلامية:

√ وظائف تعتمد على رأس المال؛

√ وظائف لا تعتمد على رأس المال.

أولاً: الوظائف التي تعتمد على رأس المال: تسمى أيضا "الوظائف الأولية" منها¹:

* قبول الودائع من المدخرين وإقراض الأفراد والمؤسسات أصحاب العجز اعتمادا على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة؛

* قبول ودائع حسابات الاستثمار والادخار لتوليد عوائد من خلال حسابات الاستثمار الخاصة أو حسابات الاستثمار العامة حيث يقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مشاريع ربحية مختلفة كمضارب مع تقاسم النتائج ويقوم البنك بتلقي الودائع الجارية أيضا دون تقديم أي فائدة ويمكن أن يأخذ رسوم مقابل خدماته؛

* يقوم البنك بإقراض الأموال للاستثمار للمدى القصير، المتوسط والطويل. من خلال عدة صيغ (مشاركة، مضاربة، إجارة، سلم ...) حيث أن كل من المودعين، البنك والمستثمرين يتقاسمون الربح والخسارة بحسب صيغة وطبيعة المعاملة (سيتم التطرق لهذه الصيغ بالتفصيل في الأجزاء الموالية).

ثانياً: الوظائف التي لا تعتمد على رأس المال:

مثل خدمات الوكالة وخدمات النفع العام، مثل: توفير خدمات الحج، تحصيل فواتير الخدمات والتحويلات بالنقد الأجنبي، تبادل العملات، خدمات الصرف الآلي، تسيير وسائل الدفع، تحصيل أرباح الأسهم، بيع وشراء الأوراق المالية ... بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية؛

* تحويل النقود حيث يتم في هذه العملية تحويل مبالغ مالية من حساب إلى حساب آخر، من بنك لبنك آخر ومن دولة لدولة أخرى²؛

* تحصيل الأوراق التجارية: تمثل الأوراق التجارية حق نقدي يستحق الدفع بأجل معين عموماً قصير الأجل، يتم قبول الأوراق التجارية كأداة للوفاء. وتقوم البنوك بتحصيل قيمة الأوراق التجارية في وقت استحقاقها مقابل عمولة³؛

¹ Ashfaq Ahmed, Asad Afzal Humayon, Uzair ul Hassan, **An Analysis of functions Performed by Islamic Bank: A case of Pakistan**, European Journal of Social Sciences. Vol: 17, November 1, 2010. P: 29.

² بشير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، 1996، ص 277.

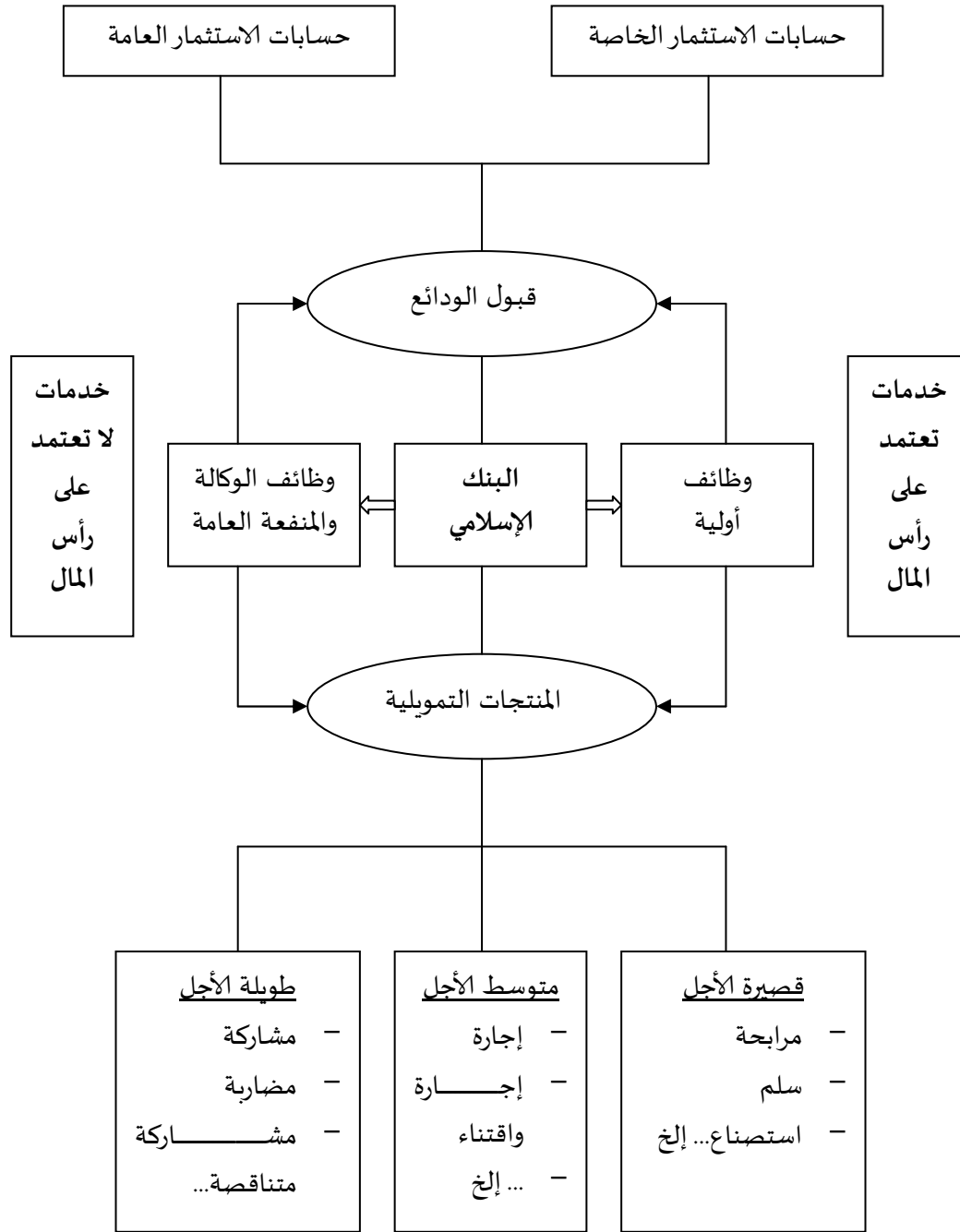
³ وطيان محمد، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، 2000، ص 106.

- * بيع وشراء العملات الأجنبية: حيث يتم تبادل العملة المحلية بعملة أجنبية، أو تبادل عملة أجنبية بأخرى ويجب أن يتم البيع والشراء بسعر الصرف الفوري وليس الآجل؛
 - * التعامل بالأوراق المالية: يمكن للبنوك الإسلامية التعامل بالأوراق المالية التي لا تتضمن الفائدة ولا ترتبط بما هو حرام كالسندات مثلا ويمكنها التعامل بالأسهم بيعا وشراء كما يمكنها حفظ الأوراق المالية، مقابل أجر وتحصيل كبنونات الأسهم مقابل عمولة تحصيل¹؛
 - * تأجير الخزائن؛
 - * خطابات الائتمان؛
 - * الإعتمادات المستندية: هي عبارة عن خطاب يتعهد بموجبه البنك بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالإعتمادات المستندية، وهو أداة تستخدم في المعاملات الخارجية الخاصة بالتجارة الخارجية أي الاستيراد والتصدير.
- وهناك وظائف أخرى تشمل بطاقات الضمان، تحصيل الفواتير، بيع وشراء العملات الأجنبية، خدمات التحويل. عموما الخدمات مثل: خطابات الضمان، بيع وشراء العملات الأجنبية، خدمات التحويل يوفرها البنك لعملائه، مقابل عمولات غير أن هناك بعض المبادئ المعتمدة في البنوك الإسلامية فيما يخص خطابات التسهيلات الائتمانية مثلا: البنك الإسلامي الأردني، بنك دبي الإسلامي، بنك البحرين الإسلامي، البنوك الإسلامية في باكستان تستعمل مبادئ الوكالة والمرابحة لتوفير هذه التسهيلات. في حالة الوكالة يدفع العميل مسبقا القيمة الإجمالية قبل صدور خطاب الضمان والبنك يتحصل على مقابل الخدمة المقدمة للعميل. في المرابحة البنك يستورد أو يشتري السلع ويعيد بيعها للعميل مع إضافة قيمة لسعر الشراء متفق عليه من الطرفين ويتم نقل ملكية البضاعة للعميل عند وصول المستندات المستوردة، إذا كان العميل لا يملك تسهيلات الدفع المؤجل فعليه تسوية سعر إعادة البيع وغيره من الرسوم قبل الحصول على المستندات المستوردة².

¹ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 119.

² Sudin Haron, **A Comparative Study of Islamic Banking Practices**, J-KAU: Islamic Econ. Vol: 10, 1998, P: 31.

شكل رقم (06): وظائف البنوك الإسلامية



Source : Ashfaq, A, Asad, A.H. Uzair, H, **An Analysis of Function Performed by Islamic Bank: A case of Pakistan**, European Journal of social sciences – V. 17, N 1, 2010, P: 9.

2-I- المنتجات والصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بعملية الوساطة المالية من خلال تقديم منتجات مالية متنوعة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتعتمد على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، غير أن

هذا لا يجعلها في معزل عن مواجهة المخاطر فبالإضافة إلى المخاطر المشتركة كما في البنوك التجارية فإن الطبيعة المميزة لصيغ التمويل الإسلامية تجعلها عرضة لمخاطر خاصة.

I-2-1 المنتجات والصيغ التمويلية المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة

تعمل البنوك الإسلامية على تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم عدة منتجات وصيغ تختلف حسب الشروط والطبيعة والهدف (اجتماعي/اقتصادي) وهي بذلك تتحمل مخاطر مالية خاصة بكل صيغة تمويلية.

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى مختلف الصيغ التمويلية التي تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة.

I-1-2-1 المشاركة: المفهوم والأنواع

أولا- مفهوم المشاركة

❖ تقوم صيغة التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية من خلال علاقة تمويل بين البنك الإسلامي والعميل في إقامة مشروع معين أين يقوم البنك بتوفير نسبة من رأس المال مع الاتفاق على المشاركة في الربح والخسارة في نهاية المشروع حسب الشروط المتفق عليها في البداية¹. حيث يساهم العميل في رأس المال والإدارة، ويكون العائد غير ثابت، نسبة الربح لكل شريك يجب أن تكون محددة كما هو في عقد المشاركة، بينما الخسائر تحسب بناء على مساهمة كل شريك في رأس المال²، وعليه هناك ثلاث عناصر يتم اقتسامها بين أطراف المشاركة هي: رأس المال، الخطر، الأرباح والخسائر.

ثانيا- أنواع المشاركة:

هناك عدة أشكال للمشاركة يمكن للبنوك الإسلامية أن توظف أموالها فيها، وهناك عدة معايير لتصنيف المشاركة كما يلي:

1- حسب قيمة التمويل

- المشاركة الثابتة؛
- المشاركة المتناقصة؛
- المشاركة المتغيرة.

¹ Kelly. Holden, **Islamic Finance : « Legal Hypocrisy » Moot Point, Problematic Future Bigger Concern**, Boston University, Low – Journal. Vol: 25, 2007.

² Muhammad Taqui Usmani, **An Introduction to Islamic Finance**, Arab and Islamic laws series:. 37, 2002.

2- حسب محل المشاركة:

- مشاركة في رأس المال التشغيلي؛
- مشاركة بشراء بضاعة وإعادة بيعها.

1- حسب قيمة التمويل

أ- المشاركة الثابتة:

يقوم هذا النوع من التمويل بالمشاركة بأن يقوم البنك الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال مشروع معين، بحيث يكون شريك في الملكية و الإدارة والإشراف، وشريكا في الربح والخسارة، ويبقى حسب رغبة الشركاء في الاستمرار في المشروع¹. ويمكن تقسيم المشاركة الثابتة إلى²:

- ❖ المشاركة الثابتة المستمرة: وفيها يشترك البنك مع طرف آخر أو أكثر دون تحديد مدة للشركة، ويكون البنك شريكاً في المشروع طالما أنه موجود يعمل؛
 - ❖ المشاركة الثابتة المنتهية: وفيها يشترك البنك مع طرف آخر أو أكثر لفترة معينة يتم في النهاية تصفية الشركة وحصول كل طرف على حقوقه. بمعنى أن المشاركة الثابتة المنتهية تكون في ملكية مشروع معين، إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء يتضمن توقيتاً معيناً للتمويل مثل دورة نشاط تجاري أو دورة مالية أو عملية مقاولات توريد أو صفقة معينة بالمشاركة.
- ### ب- المشاركة المتناقصة:

هي عبارة عن قيام البنك الإسلامي بتقديم التمويل اللازم لمشروع معين، ويقوم العميل بتسديد رأس مال المشروع للبنك تدريجياً خلال فترة معينة. ومن مميزات المشاركة المتناقصة ما يلي³:

* العميل (المستثمر) والممول (البنك الإسلامي) يتفقان على إنشاء مشروع بناء على صيغة المشاركة؛

* الممول (البنك الإسلامي) يتعهد ببيع حصته للعميل إما دفعة واحدة أو على دفعات؛

¹ Hans- Perter. Burghof, **Islamic Banking and Finance**, http://Bank-uni-hohenheim.de/uploads/media/Islamic_Bankin_shides.pdf.

² ناصر الغريب، **التمويل المصرفي الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ندوة رقم 43، 2005، ص: 289.

³ Boualem Bendjilali, Tarriqullah khan, **Economics of Diminishing Musharakah**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saoudi Arabia, Research paper, N: 31, 1995, P:20

* يقوم الشريك بصورة طوعية بشراء حصة البنك الإسلامي بالأسعار السائدة في وقت البيع، وبالتالي في نهاية العقد تتحول ملكية المشروع بالكامل للشريك (العميل).

ج- المشاركة المتغيرة:

حيث يقوم البنك هنا بتمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجاته لمشروع معين، ثم يأخذ البنك حصته من الأرباح الفعلية في نهاية السنة وفقاً للنتائج المالية للمشروع¹. ويشترط في هذا النوع من المشاركة أن تقوم الجهة المستفيدة بضبط قيودها المالية وفق الطرق المحاسبية القانونية وتعمل على نشر بياناتها المالية من قبل مكاتب تدقيق حسابات مختلفة بهدف ضبط نتائج المشروع وربحيته، حتى يمكن للبنك معرفة صافي الربح المحقق ومنه تحديد نصيب حصته من الأرباح التي يكون قد اتفق عليها في بداية العقد كنسبة.

2- حسب محل المشاركة

أ- مشاركة في رأس المال التشغيلي

حيث يمكن أن تستعمل المشاركة لتمويل الأصول أو رأس المال العامل، أين يتكفل البنك بتوفير التمويل لشراء احتياجات الإنتاج، وفي نهاية الدورة الإنتاجية، تخصص تكاليف الإنتاج من الدخل المحقق وتخصص نسبة معينة لمصاريف الإدارة، ويقسم الباقي بين الشركاء (البنك والعميل) حسب نسبة المساهمة في رأس المال. إذا كان العميل يدير المشروع بالكامل فإنه يحتفظ بمصاريف الإدارة بالإضافة إلى حصته في الربح أما إذا كان الممول (البنك) يشارك في الإدارة فإن جزء من مصاريف الإدارة تدفع لهذا الأخير²؛

ب- المشاركة بشراء بضاعة وإعادة بيعها

في هذا الشكل يتم الاتفاق بين البنك والعميل طالب التمويل، على المشاركة في تمويل لشراء بضاعة معينة بتكلفة محددة، ثم يفتح حساب في البنك خاص بالصفقة. تورد فيه مساهمة كل من الشريكين وتسجل فيه كل المعاملات المتعلقة بتلك الصفقة وفي هذه الحالة يتم تفويض العميل من قبل البنك لتسويق البضاعة المشتراة، مع تعهد بانجاز الصفقة بما يحقق مصلحة البنك والشريك، ويتقاضى العميل نسبة من الأرباح مقابل التسويق للبضاعة وعرضها في محلاته، ثم يوزع الباقي بينهما بنسبة مساهمة كل منهما³.

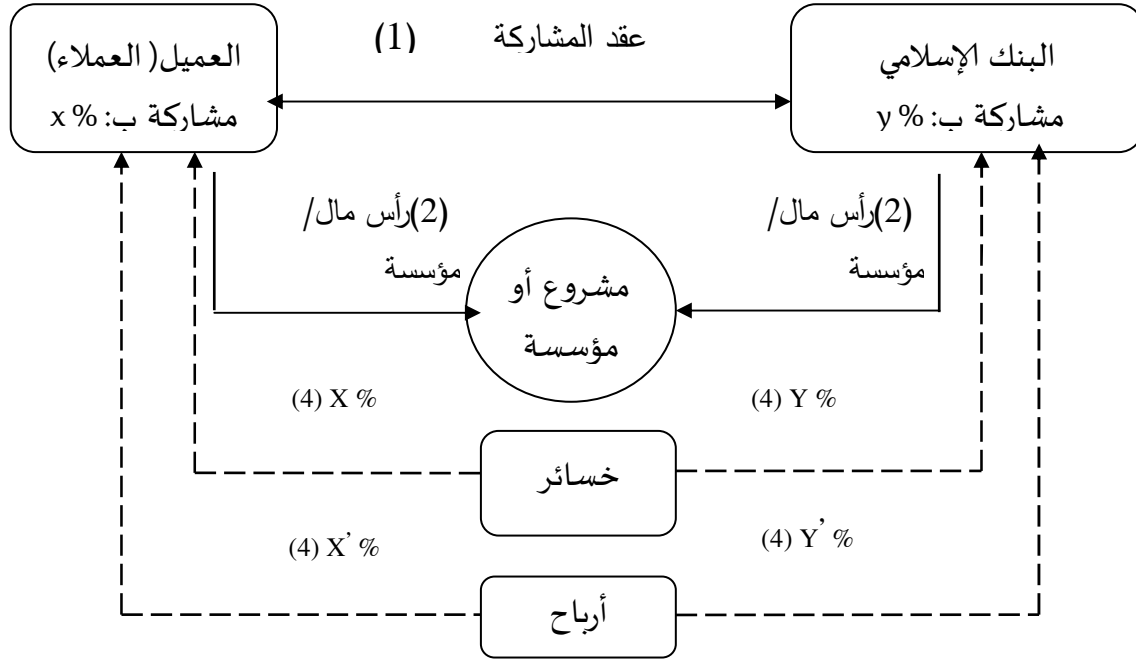
¹ البلتاجي محمد، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية، ندوة ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 3-5 سبتمبر 2005، ص: 554.

² Ajaz Ahmed Khan, Islamic Microfinance, Theory, Policy and Practice, Islamic Relief Worldwide, UK, February 2008. P:13.

³ الياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية (دراسة حالة الأردن)، دكتوراه الاقتصاد والمصارف، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2007، ص: 72.

الشكل الموالي يعطي صورة توضيحية لمراحل صيغة المشاركة.

شكل رقم (07) : مراحل صيغة التمويل بالمشاركة



Source : Causse-Broquet. G, La finance islamique, Marchés finance Collection Marchés/finance, Editions Revue Banque, 2009.p: 35.

2-1-2-I المضاربة، المفهوم، والأنواع

أولاً- مفهوم المضاربة

هناك بعدين لهذه العملية، البعد الأول يتمثل في العلاقة بين عارضي الأموال (المودعين) والبنك، والعلاقة الثانية بين البنك والمستثمرين حيث أن البنك يقوم بتجميع الودائع بأنواعها المختلفة على أساس المضاربة، ويقوم باقتسام الأرباح والخسائر حسب الاتفاق، حيث يدخل البنك الإسلامي كمضارب حسب طبيعة الودائع، فقد يقوم بالمشروع مباشرة أو يقوم بتقديم رأس المال لمضارب آخر¹، فتكون العلاقة ثلاثية مودع - بنك - مستثمر، أي أن المودعين يعتبرون مستثمرين ويقوم البنك بتوزيع الأرباح والخسائر كما يلي:

1- مستثمرين (مودعين) - بنك؛

2- بنك - مضاربين.

¹ Masood Mashkoor, Siddiqui, Abdul Malik, Abdul Ghafar, An Islamic Model of Interest Free Banking, International Journal of Economics and Management Sciences, Vol 1, N 1, 2011, P: 82.

في الحالة الأولى البنك يكون كمقاول (مضارب)؛ كما قد يقوم البنك بالدخول في عقد المضاربة بصفة مباشرة كصاحب المال (رب المال) من خلال أمواله الخاصة¹.

وتعرف المضاربة بصفة عامة على أنها نوع من الشراكة، حيث يقوم الشريك الأول (رب المال) بالتمويل الكلي لمشروع معين. في حين الشريك الثاني (المضارب) بإدارة وتسيير المشروع ويسمى برب العمل، ولا يشترط في هذا إنشاء شركة حيث تقوم المؤسسة المالية (البنك الإسلامي) بتوفير رأس المال والعميل يكون مسؤول على الإدارة. يتم توزيع الأرباح المحققة من المشروع حسب معدل ثابت محدد مسبقاً. أما في حالة خسارة المشروع في الظروف العادية فإن الخسارة يتحملها صاحب المال (البنك الإسلامي) بالكامل، وتكون خسارة العامل بمقدار جهده بشرط ثبوت عدم التقصير في أداء مسؤولياته أو سوء إدارته².

ثانياً- أنواع المضاربة

1- المضاربة المطلقة المختلطة المستمرة

حيث تعطى الحرية للمضارب للعمل باجتهاده، وفيها يوكل رب المال المضارب ويطلق يده في التصرف ولا يقيد به بمكان أو زمان أو نوع عمل³؛

ويعني بالاختلاط أن البنك الإسلامي في محل "المضارب" يتلقى الأموال من العملاء جميعاً وليس من كل عميل منفرداً، وبهذا تخلط جميع الأموال ويعمل البنك فيها مع أمواله دون تمييز⁴. وتوظف في عمليات متلاحقة بعضها ينتهي وبعضها يستمر لذا تسمى بالمستمرة غير أنه كونها مطلقة لا يعطي حرية للمضارب (رب العمل) بإدخال شريك آخر أو "مضارب آخر"، كما لا يمكنه مزج استثماره الخاص بمشروع المضاربة إلا بموافقة رب المال (البنك الإسلامي)⁵.

2- المضاربة المقيدة

حيث يقوم رب المال (البنك الإسلامي) بتقييد المضارب بشروط خاصة مقبولة شرعاً، كأن يحدد المكان، الزمان، نوع التجارة التي يمكنه التعامل بها، أو أشخاص معينين يتعامل معهم المضارب وبالتالي فإن عقد المضاربة يقيد حرية المضارب في الحركة والعمل⁶.

¹ Mahmood Ahmed, **Practice of Mudaraba and Musharaka in Islamic Banking**, www.ibtra.com/pdf.

² محمود عيد الكريم أحمد ارشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص: 41.

³ سمحان حسين محمد، **العمليات المصرفية الإسلامية**، مكتبة اسكندراني، الزرقاء، 2000، ص: 9.

⁴ أحمد عبد الرحمان يسري، **أثر النظام المصرفي التقليدي على النشاط المصرفي الإسلامي**، ندوة التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ندوة رقم 43 - ط1، 2005، ص: 322.

⁵ Ajmal Bhatti, **Aspects of Business Operations in Different Takaful Modalities**, HSBC, Amanah Takaful, 29th March 2007, Kuala Lumpur.

⁶ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات المعاصرة**، مرجع سابق، ص: 96.

ومن بين القيود التي تكون في هذا النوع¹:

* تقييد المضارب بنوع معين من البضاعة، كأن يستثمر في تجارة السيارات أو السلع الغذائية أو خدمات معينة؛

* تقييد المضارب بنوع من البيع كالبيع نقداً أو تقسيطاً أو مقايضة؛

* تقييد المضارب بمكان ما، كأن يشترط البنك على المضارب أن يعمل في مركز البلد أو الأرياف، على أن لا يلحق هذا التقييد بالمضارب مشقة أو تضيقاً عليه.

وهناك أنواع أخرى من عقود المضاربة في البنوك الإسلامية هي²:

✓ المضاربة الثنائية: هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال،

ويقدم الثاني العمل. أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط؛

✓ المضاربة المشتركة أو المتعددة أو الموازية: هي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة،

فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد

أرباب الأموال والمضاربون؛

✓ المضاربة الممزوجة: حيث في هذه الحالة أموال المضاربة المستثمرة تكون من طرفي

العقد في حين العمل يكون من المضارب وحده³؛

✓ المضاربة محدودة الأجل: أين يتم احتساب الأرباح في وقت تصفية العمل وفي حالة

المضاربة المستمرة يتم احتساب الأرباح على أساس دوري خلال فترة المضاربة.

كما يتخذ تطبيق أشكال أخرى منها:

✓ المضاربة المنتهية بالتمليك: حيث يقدم البنك أداة إنتاج لمن يعمل بها على أن يجنب

نصيب العامل أو جزء منه بحسب الاتفاق إلى أن يبلغ قيمة تلك الأداة، ليعطيه الحق

للحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات، وذلك حسب الشروط المتفق عليها.

✓ سندات المقارضة أو المضاربة: هي الوثائق موحدة القيمة بأسماء من يكتبون فيها

مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في الناتج من الأرباح المحققة

من المشروع حسب النسب المعلنة على الشيوخ، مع مراعاة التصفية التدريجية لرأس

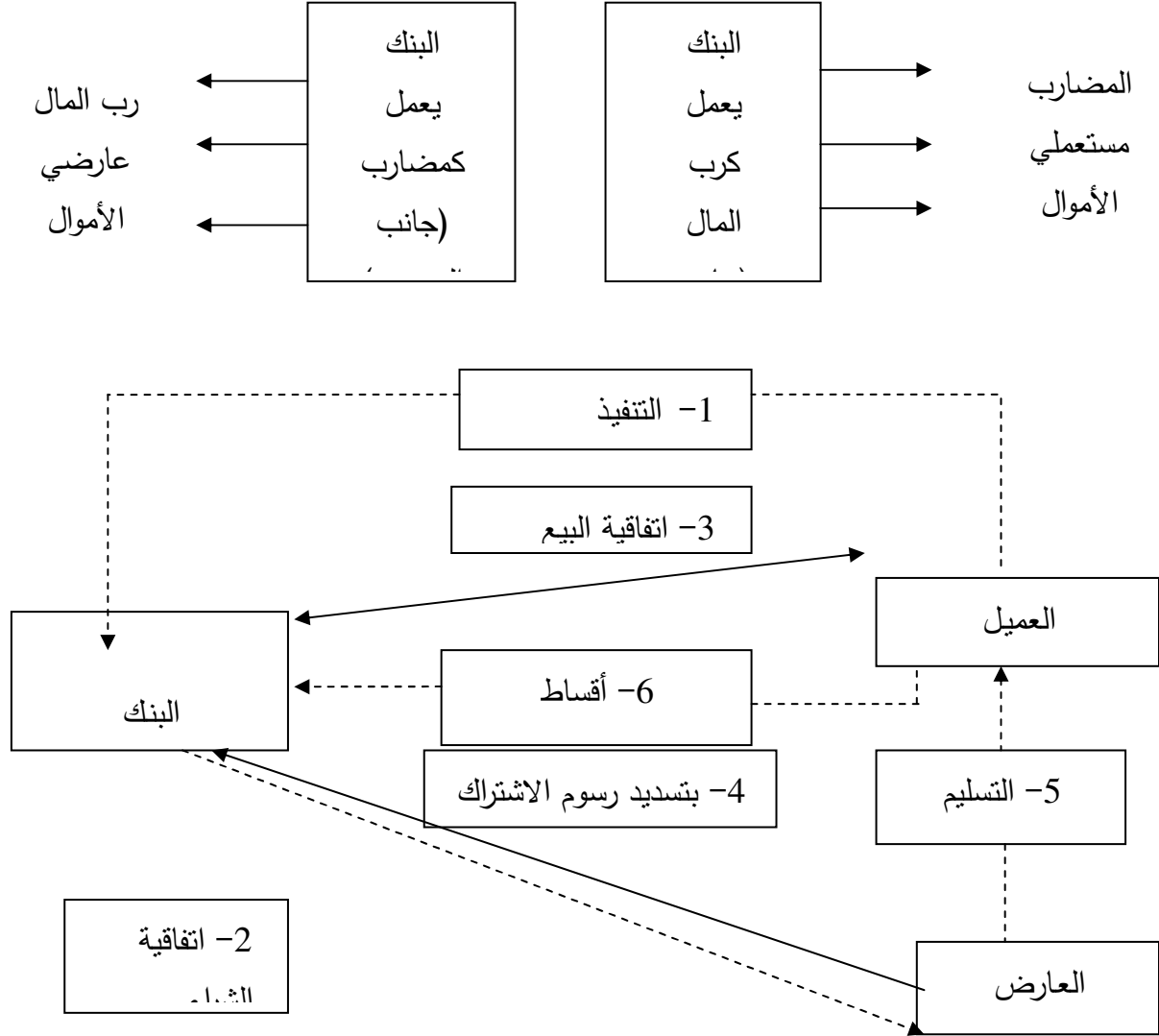
¹ الياس عبد الله أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص: 81.

² سمحان حسين، العمليات المصرفية الإسلامية، المفهوم والمحاسبة، مطابع الشمس، ط1، عمان، 2000، ص 8.

³ Abdul Awwal Sarker, Islamic Business contracts, Agency Problem and the theory of the Islamic firm, International Journal of Islamic Financial Services, 2000, Vol : 1, N :02.

المال المكتسب به عن طريق تخصيص الحصة المتبقية من الأرباح الصافية لإطفاء قيمة السندات جزئياً حتى يتم السداد التام¹.
الشكل الموالي يلخص خطوات المضاربة.

شكل رقم (08): خطوات صيغة المضاربة



Source : Ahmed Abu-Alkheir and Vlli Spankouski, **Islamic Banking and Finance**, http://bank.uni-hohenhim.de/uploads/media/Islamic_banking_shides_copy_bw_pdf.

فتحية حامد سعيد القيسي، تطبيق الجودة الشاملة في البنك الإسلامي الأردني، دكتوراه، اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك،¹ الأردن، 2008، ص: 41.

I-2-1-3 الاستثمار المباشر والتمويل المعتمد على تقسيم الإنتاج

هناك نوع آخر من التمويل تعتمده البنوك الإسلامية حيث يكون الهدف هو تقسيم الإنتاج المحقق من المشروع المشترك ونجد في هذا الإطار: الاستثمار المباشر، المساقاة والمزارعة.

أولاً- الاستثمار المباشر كأسلوب تمويل في البنوك الإسلامية

يعتبر الاستثمار المباشر أهم تقنيات التمويل الإنتاجية في البنوك الإسلامية، حيث يعمل البنك الإسلامي في هذا الإطار كمؤسسة استثمارية أكثر من كونه مؤسسة وساطة مالية، فيستثمر البنك الإسلامي في مشاريع خاصة في قطاعات مختارة.

وهناك عدة طرق من خلالها يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم من خلالها بالاستثمار المباشر، يمكن أن تقوم بتأسيس وإدارة مؤسسات وشركات فرعية في أي تأسيس لشركات التأمين وإعادة التأمين، الاستثمار، التجارة، البناء والعقارات.

كما يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بالاستثمار المباشر من خلال المشاركة في رأس مال مؤسسات أخرى، وفي هذا الإطار نجد شكلين من أشكال الاستثمار المباشر¹:

* تقوم البنوك الإسلامية بتأسيس الشركة ثم تقوم بفتح الاكتتاب للجمهور في أسهم هذه الشركات؛

* تقوم البنوك الإسلامية بالاكتتاب في أسهم شركات مملوكة من أطراف أخرى. وفي كلتا الحالتين يجب أن تكون المشاريع تخدم الصالح العام وفي نفس الوقت تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانياً- التمويل المعتمد على تقسيم الإنتاج

1- المساقاة

هي نوع من الشركة تعتمد على تقديم أحد الطرفين (البنك الإسلامي / المشاركين) عينة من الأشجار / البذور / النباتات لإنتاج محصول ملموس للطرف الآخر بهدف العمل على سقيه، مع الاتفاق على اقتسام المحصول بنسبة معروفة مسبقاً. هذا النوع من التمويل معتمد في القطاع الزراعي بصورة كبيرة وفعالة ويجب أن تكون حصة المنتج محددة مسبقاً في العقد².

¹ Ausaf Ahmed, **Contemporary Practices of Islamic Financing Techniques**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Research Paper, N: 02, Saudi Arabia, P: 48.

² **Guidelines on Islamic financing for Agriculture** : Islamic Banking Department, State Bank of Pakistan, P : 11.

2- المزارعة

هي نوع من المضاربة التقليدية تطبق في تمويل القطاع الفلاحي حيث يقوم البنك الإسلامي بتوفير قطعة الأرض ورأس المال لطرف آخر يقوم بزراعتها، مع اقتسام الربح الناتج عن المحصول¹.

2-2-I المنتجات والصيغ التمويلية التي لا تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة
بالإضافة إلى الصيغ التمويلية التي تعتمد على اقتسام الربح والخسارة، فإن البنوك الإسلامية تقدم منتجات أخرى تهدف من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية، ربحية واجتماعية أيضا.

1-2-2-I المرابحة: المفهوم، والأنواع

أولا- مفهوم المرابحة

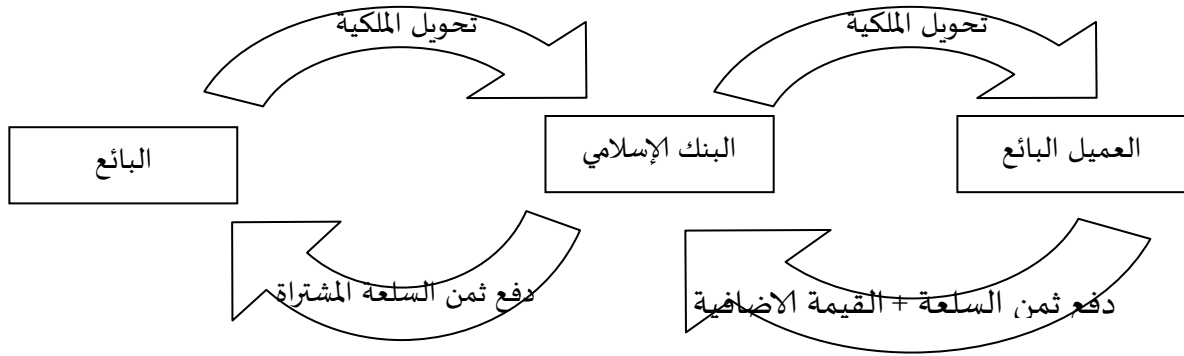
تعتبر المرابحة شكل من أشكال الاستثمار قصير الأجل ومنخفض المخاطر في البنوك الإسلامية لتمويل عمليات التجارة. حيث يقوم البنك بشراء سلعة معينة من العارض وإعادة بيعها للمستهلك (العميل) بسعر يغطي تكاليف البنك، ويجب أن يكون البنك يملك السلعة المراد بيعها ويظهر التكلفة المضافة لسعر الشراء الأصلي قبل تحويلها للمشتري². يمكن أن يتم الاتفاق على دفع ثمن السلعة دفعة واحدة أو على دفعات، ويجب أن لا يخضع سعر السلعة أو الدفعات للزيادة أو النقصان³. كما يمكن للبنك فرض غرامة على العميل في حالة عدم دفعه لتغطية التكاليف على أن لا يتم اعتبارها كدخل للبنك حيث تدفع لجهات خيرية ويتم الاتفاق على كل هذه الشروط في العقد قبل التنفيذ.
يوضح الشكل الموالي خطوات المرابحة:

¹ Martens, André, **La finance Islamique : Fondements, Théorie et Réalité**, Cahier 2001-20, Département des sciences Economiques, Université de Montréal, Canada, P : 13.

² Muhammad Taqui Usmani, opcit, P: 37

³ Md Abdul Jalil, Muhammad Khalilur Rahman, **Financial Transactions in Islamic Banking Are Viable Alternatives To The Conventional Banking Transactions**, International Journal of Business and Social Science, Vol 1, N : 3, December 2010, P : 225.

شكل رقم (09): خطوات صيغة المربحة



Source : Rodney Wilson, Islamic Banking and Finance Key Legal and Regulatory Issues, Durham University, 2007.

ثانيا- أنواع المربحة

هناك نوعين من المربحة: المربحة البسيطة بدون وعد بالشراء ومربحة مركبة بوعد

بالشراء

1- المربحة البسيطة

هي التي تتكون من طرفين هما: البنك والعميل، حيث يشتري البنك السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشراءها، ثم يعرضها للبيع مربحة بالثمن الأول وريح يتفق عليه، أي البيع يمثل الثمن الأول وزيادة في ربح معلوم¹؛

2- المربحة المركبة

هي التي تتكون من ثلاث أطراف: البائع، المشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع والمشتري، حيث لا يقوم البنك بشراء السلعة إلا بعد تحديد المشتري لرغبته، ووجود وعد مسبق للشراء وتسمى "بيع المربحة للأمر بالشراء"، وهي أن يتفق البنك والعميل على أن يقوم البنك بشراء البضاعة عقارا أو غيره، ويلتزم العميل أن يشتريها منه بعد ذلك ويلتزم البنك ببيعها، وذلك بسعر عاجل أو آجل، وتحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقا²

¹ Nuradhi Ridzwan Shah Bin Mohd Dali, Islamic investments and Contemporary issues in Islamic Banking Products, International Journal of Islamic Financial Services, Vol : 5, N : 6, 2004.

² موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه فلسفة، المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

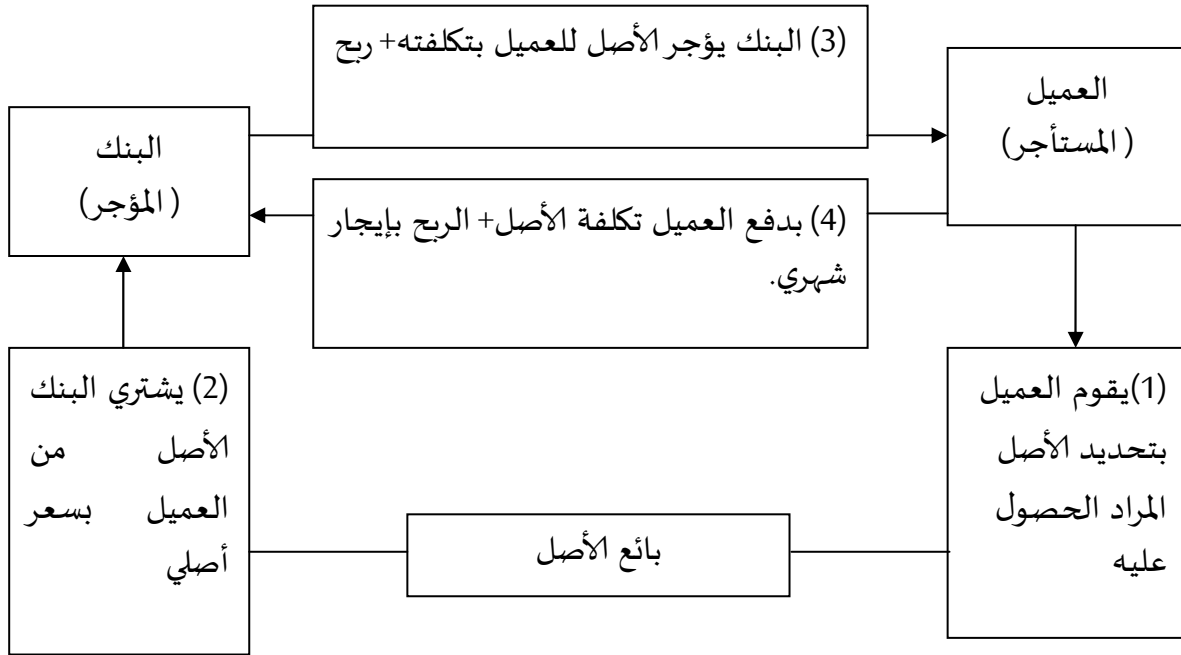
ويعتبر البنك هنا ضامناً للبضاعة فلو هلكت أو تعطلت قبل أن يسلمها البنك للمشتري فإن البنك يتحمل هذه الخسارة وليس المشتري¹.

I-2-2-2- الإجارة: المفهوم والأنواع

نشأت الحاجة إلى الإجارة نتيجة تطور الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء كانوا مستثمرين أو منظمين للمشروعات الإنتاجية أو الشركات المصنعة للأصول الرأسمالية. أولاً- مفهوم الإجارة

يمكن تعريف الإجارة المعتمدة في البنوك الإسلامية كما يلي:

✓ هي قيام البنك بتأجير أصل رأسمالي -يقوم بشرائه وامتلاكه- لفترة محددة، ويتحمل البنك كل الالتزامات فيما يخص الشراء حيث يجب: أن تكون لديه خبرة تسويقية، وتحمل التكاليف المرتبطة بالأصل، والتخلص من الأصل في حالة امتلاكه كلياً، كما يجب أن تكون عملية الإيجار والأصل المؤجر تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية². يمكن تلخيص هذا التعريف في الشكل الموالي الذي يوضح مختلف مراحل صيغة الإجارة. شكل رقم (10): مراحل الإجارة



Source: Brian Kettel, Islamic Finance in a Nutshell, A Guide for Non-Specialists, John Wiley and Sons, UK, 2010, P: 61.

¹ النمري خلف، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 239.

² Seif I. Tag El-Din, N. Irwani Abdullah. Issues of Implementing Islamic Hire Purchase in Dual Banking Systems: Malaysia's Experience, Thunderbird International Business Review, Vol: 49, N:2, March-April 2007, P:235.

ثانيا- أنواع الإجارة

تصنف الإجارة إلى ثلاث أنواع:

1- الإجارة المنتهية بالتمليك

وتعرف الإجارة المنتهية بالتمليك أيضا: كراء واقتناء أو إجارة ثم بيع، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتأجير الأصول بإيجارات تدفع في أوقات محددة وفي نهاية فترة الإجارة له الاختيار في شراء الأصل المؤجر، حيث لا تنتقل الملكية للمستأجر إلا إذا تم بيع الأصل له في نهاية مدة الإجارة أو في أي وقت أثناء الفترة. ويتم البيع في عقد بيع منفصل، ويجب تحديد سعر البيع باتفاق الطرفين¹. وتعتبر من الصيغ السائدة في البنوك الإسلامية، غير انه يجب عند بيع الأصل الرأسمالي أن تؤخذ مجموع قيم الدفعات الإيجارية وتزيلها من الثمن المتفق عليه ليصبح المستأجر مالكا للأصل²، كما يمكن للبنك أن يمنح للمستأجر الأصل كهبة في إطار عقد الهبة³.

2- التأجير التشغيلي

في هذا النوع من التأجير، يقوم البنك بشراء عدد معين من الأصول الاستثمارية المختلفة بهدف تأجيرها للعملاء ذو الحاجة، حيث عادة ما تكون هذه الأصول الرأسمالية عالية التكلفة، حيث يتحمل المؤجر تبعات ملكية الأصل من حيث التأمين والتسجيل والصيانة مقابل قيام المستأجر بدفع الأقساط وتشغيل الأصل، وبعد انتهاء فترة التأجير يتم إعادة الأصل الاستثماري للبنك⁴، وبدوره يقوم البنك بإعادة تأجيره مرة أخرى لعميل آخر حتى يتم الإهلاك الكامل للأصل الرأسمالي أو بيعه كخردة. والفرق هنا أن ملكية الأصل الرأسمالية تبقى دائما للبنك حيث يتحمل البنك كل المخاطر قبل الإهلاك وتناقص الطلب على الأصل الرأسمالي. وينقسم التأجير التشغيلي إلى:

* **التأجير المحدد:** هو تأجير العقارات والأصول الأخرى التي يمكن تحديدها؛

* **التأجير الموصوف بالمسؤولية (دين):** هو تأجير منافع محددة بمواصفات متفق عليها مثل سيارة... ويجب أن توصف بدقة لتفادي النزاع.

¹ Haq. M. Abdelah, **Islamic Banking Theory, Practice and Challenges**, Karachi : Oxford, University Press. 2002.

² Mahmoud Amin El- Gamal, **A Basic Guide To Contemporary Islamic Banking and Finance**, Dissertation, Rice University, June 2000, P : 14.

³ Md, Abdul Jalil, Muhammad Khalilu Rahman, , opcit.

⁴ Ezzedine Mohd. Khoja, Abdul Sattar Abu Ghuddah, **Instruments of Islamic Investments**, Research and Development Department, AL-BARAKA Group Review. 2008.

3- التأجير التمويلي

ويعرف أيضا "بإجارة الاسترداد الكامل للأصل الرأسمالي" حيث تكون هنا فترة التأجير طويلة (عموما طول مدة حياة الأصل الرأسمالي المؤجر) لتمكين المؤجر من إهلاك تكلفة الأصل مع عائد السوق. يقوم البنك بدفع قيمة الأصل للبائع إما مباشرة أو عن طريق المستأجر وأثناء تحديد الإيجار، يقوم البنك بحساب التكلفة الكلية للأصل بالإضافة إلى هامش كمبلغ يطالب به خلال فترة الإيجار، حيث يقسم المبلغ المحسوب على طول مدة الإيجار (مثلا أشهر) ويتم تحديد الإيجار الشهري على هذا الأساس، تبدأ فترة الإيجار مع قيام البنك بدفع قيمة الأصل سواء قام المستأجر بدفع المبلغ للبائع واستلم الأصل الرأسمالي المستأجر أولا. هذا يعني أن مسؤولية المستأجر بدفع مستحقات التأجير حتى قبل استلامه للأصل. يقوم المستأجر باقتناء الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية حيث يشتري الأصل بسعر محدد مسبقا أو بقيمته السوقية في ذلك الوقت وفي معظم عقود التأجير التمويلي يعطي المستأجر حق تملك الأصل بعد انتهاء الفترة المحددة في عقد الإيجار¹. لا يتم إلغاء العقد قبل نهاية فترة التأجير إلا بعد موافقة الطرفين، ويمكن للمستأجر أن يشتري الأصل قبل نهاية الفترة وفي هذه الحالة يتحمل البنك مبلغ إضافي كغرامات تصفية لوقت استمرار الدخل من الأصل المؤجر.

I-3-2-2 السلم، الإستصناع وصيغ أخرى

أولا- السلم

يعرف السلم على أنه عقد بيع حيث يقوم المشتري بالدفع المسبق مقابل السلعة حيث يتم دفع المبلغ كاملا، وعند تاريخ معين يتم تسليم البضاعة للمشتري²، فالسلع هنا يجب ألا تكون حاضرة في وقت إبرام عقد السلم لكن يجب أن يمكن التحقق منها، أي يتم تحديدها ووصفها بدقة من حيث النوع والكم كما يجب أن تكون قابلة للاستبدال، يمكن للطرفين الاتفاق على تأجيل التسليم لموعد آخر، أو أن يقوم البائع بإرجاع التسبيق المدفوع له بدون أي زيادة أو نقصان³.

وهناك عدة أشكال للتمويل بالسلم هي:

¹ Muhmmoud Ayub, **Understanding Islamic Finance**, John Willy and Sons, LTd, 2007, P : 288.

² Adnan Siddiqui, Peter Hrubl, **Islamic Investments Funds versus Hedge Funds**, Diploma Thesis, Auflage, Germany, 2008, P : 48.

³ Hans Visser, **Islamic Finance Principles and Practice**, Edward Elgar Publishing, Uk, 2009, P : 61.

1- بيع السلم البسيط: وهو الذي يتم بموجبه قيام البنك الإسلامي بدفع ثمن السلم للمتعامل معه عاجلا، واستلام السلعة آجلا في موعد متفق عليه، وهو الشكل الأكثر شيوعا للتعامل مع التجار أو الزراع أو الصناع؛

2- السلم الموازي: حيث يبيع البنك كطرف أول إلى طرف ثالث بضاعة من نفس الجنس أو المواصفات، ويكون البيع مؤجلا ويتسلم الثمن مقدما وفي حالة عدم تسليم العميل الثاني البضاعة للبنك عند حلول الأجل، يضطر البنك لتسليم ما باعه للطرف الثالث بعد تحصيله من السوق¹؛

3- السلم بالتقسيط: هو الاتفاق على تسليم المبيع (المسلم فيه) بأقساط أو دفعات وكذلك تسليم الثمن من البنك إلى العميل جزء من دفعة الثمن ويتسلم لاحقا جزءا من المبيع، ثم يسلم المتعامل معه دفعة ثانية ويتسلم لاحقا ما يقابلها من المبيع، وهكذا تستمر العملية بين البنك والعميل حسب الاتفاق².

4- سندات السلم: وهي أن يقوم البنك الإسلامي بطرح سندات سلم عن طريق شركات تابعة له، ويقوم بالشراء على أساس السلم بالجملة ثم البيع بطريق السلم الموازي في صفقات متلاحقة مجزأة وبأسعار ترفع تدريجيا عند اقتراب موعد التسليم واستلام السلع³.

ثانيا- الإستصناع

يشبه عقد الإستصناع عقد بيع السلم، غير أن السلعة المباعة في هذه الحالة يتم تصنيعها (أي هو عقد تكليف بالتصنيع، هو بيع قبلي لاستلام في المستقبل، ويجب تحديد مواصفات السلعة حيث يقوم الصانع بشراء المواد وصناعة السلعة المطلوبة حيث تكون المواد المستعملة في التصنيع ملك للصانع، أما الثمن فيدفع على دفعات حسب مدى التقدم في العمل⁴. الشكل الموالي يوضح مختلف مراحل عملية الإستصناع.

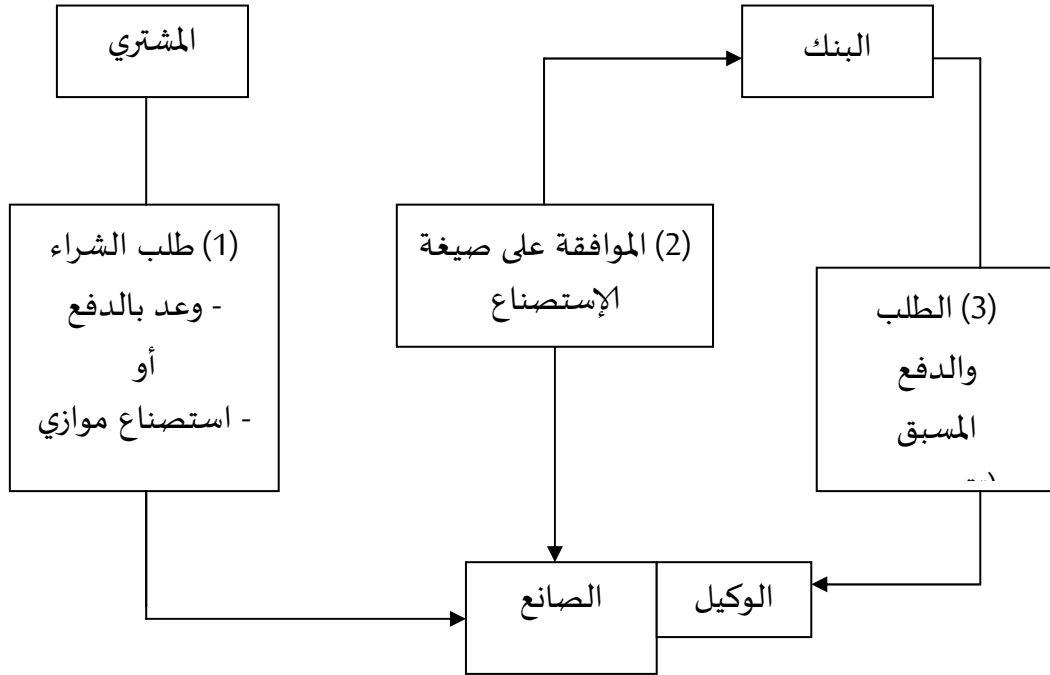
¹ Ali Salehabadi, **Islamic Financial Instrument in Iran (With emphasis on Salam Sukuk)**. Semi-Annual Bulletin of Iranian Islamic Capital Market. Vol.4-N:1/ January- June 2012, P:1.

² فتحة حامد سعيد القسيبية، مرجع سابق، ص: 49.
³ نفس المرجع.

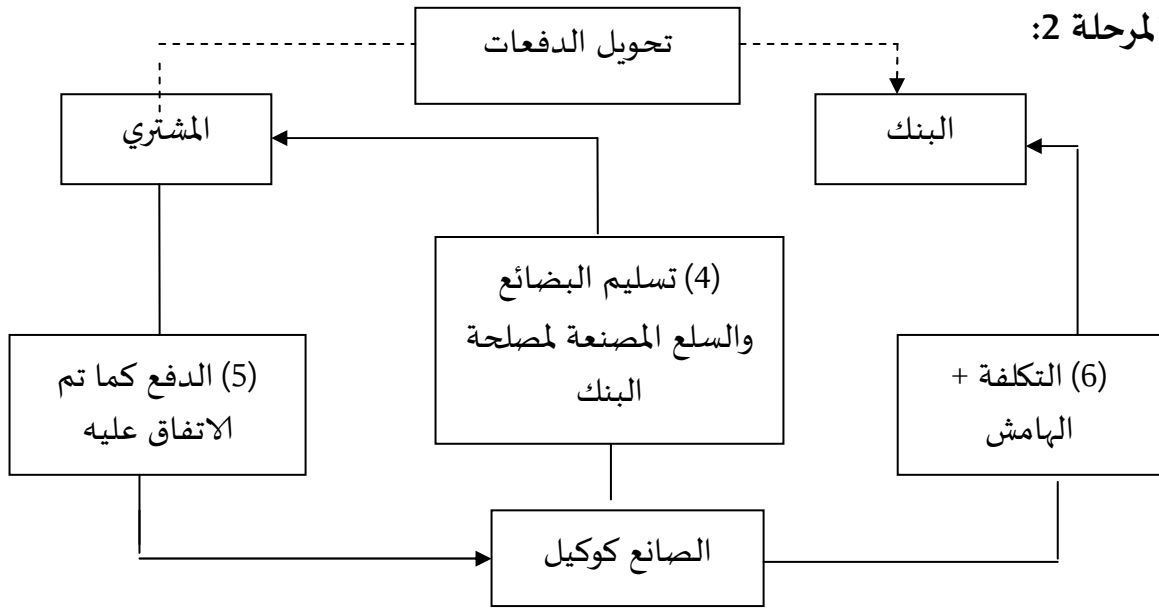
⁴ Imad BENLAHMAR, **La finance islamique est elle un rempart à la finance Conventionnelle face à la crise?**, Mémoire de recherche appliquée, Business School INSEEC, Paris, Bordeaux, 2010. P :25.

شكل رقم (11): مراحل الإستصناع

المرحلة 1:



المرحلة 2:



Source : Abdulkader Thomas, Stella Cox, Bryon Kraty, **Structuring Islamic Finance Transactions**, Euromoney Books, UK, 2005, P : 105.

ثالثاً- صيغ أخرى (القرض الحسن، الجعالة والبيع الآجل)

1- القرض الحسن:

هو قرض يقدم للأفراد المحتاجين لفترة معينة، ثم يقوم المقرض بإرجاع أصل القرض فقط دون فوائد، حيث تقوم البنوك الإسلامية بفتح حسابات خاصة بالقرض الحسن من خلالها يتم تلقي الودائع التي يتم تحويلها إلى الأفراد المحتاجين¹، وفي أحيان لا يتم تحديد فترة لاسترجاع القرض.

2- الجعالة

هي عقد بين طرفين حيث يتعهد الطرف الأول (الجاعل- بنك صاحب العمل) بدفع مبلغ محدد من المال لطرف آخر (العامل) مقابل تقديم خدمة تحت شروط محددة في العقد (يجب تحديد المبلغ المقدم للعامل، وطبيعة الخدمة المقدمة)، وهي تشبه صيغة الإستصناع غير أن الفرق انه في الجعالة يتم تقديم خدمة وليس سلعة، وتساهم هذه الصيغة في الاستفادة من الكفاءات المؤهلة.²

3- البيع المؤجل

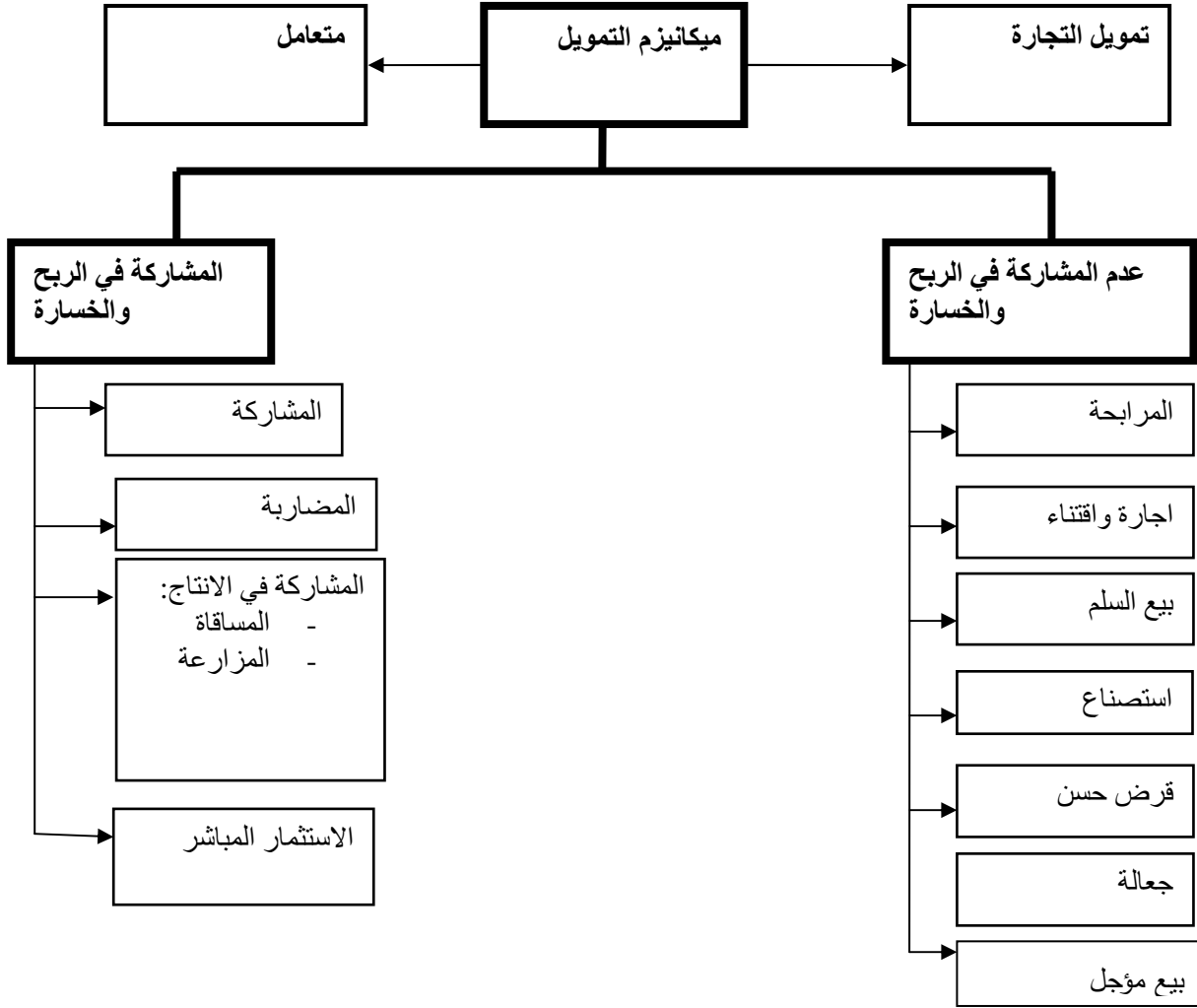
هو وسيلة استثمارية تشبه صيغة المربحة مع الفرق في أن البيع في هذه الصيغة يقوم على أساس الدين وليس الأموال الحاضرة، حيث يقوم البنك بشراء السلع بطلب من العميل وبيعها له مقابل دين آجل.

الشكل الموالي يلخص مختلف صيغ التمويل الإسلامي:

¹ Kabir Hassan, Michael Mahlknecht, **Islamic Capital Markets : Products and Strategies**, Wiley Finance, UK, 2011, P : 82.

² Abdul Awwal Sarker, **Camels Rating in the Context of Islamic Banking: A proposed (S) for Shariaa Framework**, available at: www.ibtra.com/pdf/journal/v2_n2_article4.pdf.

شكل رقم (12): المنتجات المالية في البنوك الإسلامية



Source: Rahul Dhumale, Anela Sabkanine, Application of Islamic banking system principles to microfinance, Technical note, A study by the regional bureau for Arab States, Unites Nations development program in cooperation with the middle East and North Africa Region. World Bank, P:7.

II - البنوك التجارية: المفهوم والوظائف

II-1 مفهوم البنوك التجارية

البنوك التجارية هي كباقي المؤسسات المالية تسعى لتحقيق أرباح عن طريق أصولها (القروض والاستثمارات)، وهذا ما يجعلها أكثر حذرا في اختيار الاستثمارات ومنح القروض، وإن كانت الاستثمارات ذات درجة المخاطرة الأعلى هي التي تحقق أعلى قدر من العوائد.¹ وتتخصص البنوك التجارية في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكتملة مثل: شراء وبيع الأوراق المالية، تحصيل الأوراق التجارية، خصم الكمبيالات، شراء وبيع العملات الأجنبية... الخ.²

II-2 وظائف البنوك التجارية

يمكن تصنيف وظائف البنوك التجارية إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

II-2-1 الوظائف التقليدية

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع بثلاث وظائف هي: قبول الودائع وتسيير وسائل الدفع، ومنح الائتمان.³

☒ قبول الودائع: يتجسد ذلك من خلال اقتراض البنك لأموال المدخرين. ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين؛⁴

☒ منح الائتمان: وهي أهم وظيفة للبنك التجاري منذ ظهوره وتعني تقديم مبالغ نقدية لأصحاب العجز لأجل مختلفة.⁵ إلا أنه مهما يكن فإن الائتمان قصير الأجل هو الذي يكون الجزء الأكبر من الائتمان الكلي الذي تمنحه البنوك؛⁶

☒ تسيير وسائل الدفع: وهذا ما يسمح بتحويل الأموال أيا كانت الوسيلة المستعملة⁷ وهي نتيجة لقيام البنك بالوظيفتين السابقتين، وبالتالي يقوم بخلق النقود الائتمانية عن طريق فتح الحسابات ويقدم العديد من الخدمات المتعلقة بذلك منها:⁸ معالجة

¹ Paul.M. Horvitz , **Monetary policy and the financial system**, fourth edition, Prentice Hall College Div, 1987, P:168.

² أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، 2002-2003، ص: 12.
³ زينب حسن عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بدون سنة نشر، ص: 102.

⁴ Ammour Ben Halima , **Pratique des techniques bancaires** , Edition Dehelb, Alger , 1997, p: 40.

⁵ صالح الأمين الأرباح، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991 ص: 37.

⁶ Sampson Thomas.A, **Money banking and economic analysis** , 2nd édition. Prentice Hall, 1981, P: 123

⁷ Sylvie de Coussergues , **Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie** , 3^{eme} édition , Dunod , 2002, P: 1

⁸ Claude.J.sunon , **les banques** , édition la découverte , Paris , 1991, P: 60.

الشيكات، تحصيل المدفوعات لصالح العميل، تسديد إيصالات العميل... الخ. كما تقوم البنوك إلى جانب ذلك بوظائف أخرى منها:¹

- * التعامل في العملات الأجنبية؛
- * تأجير الخزائن للعملاء؛
- * إصدار خطابات الضمان والأوراق المالية.

II-2-2 الوظائف الحديثة

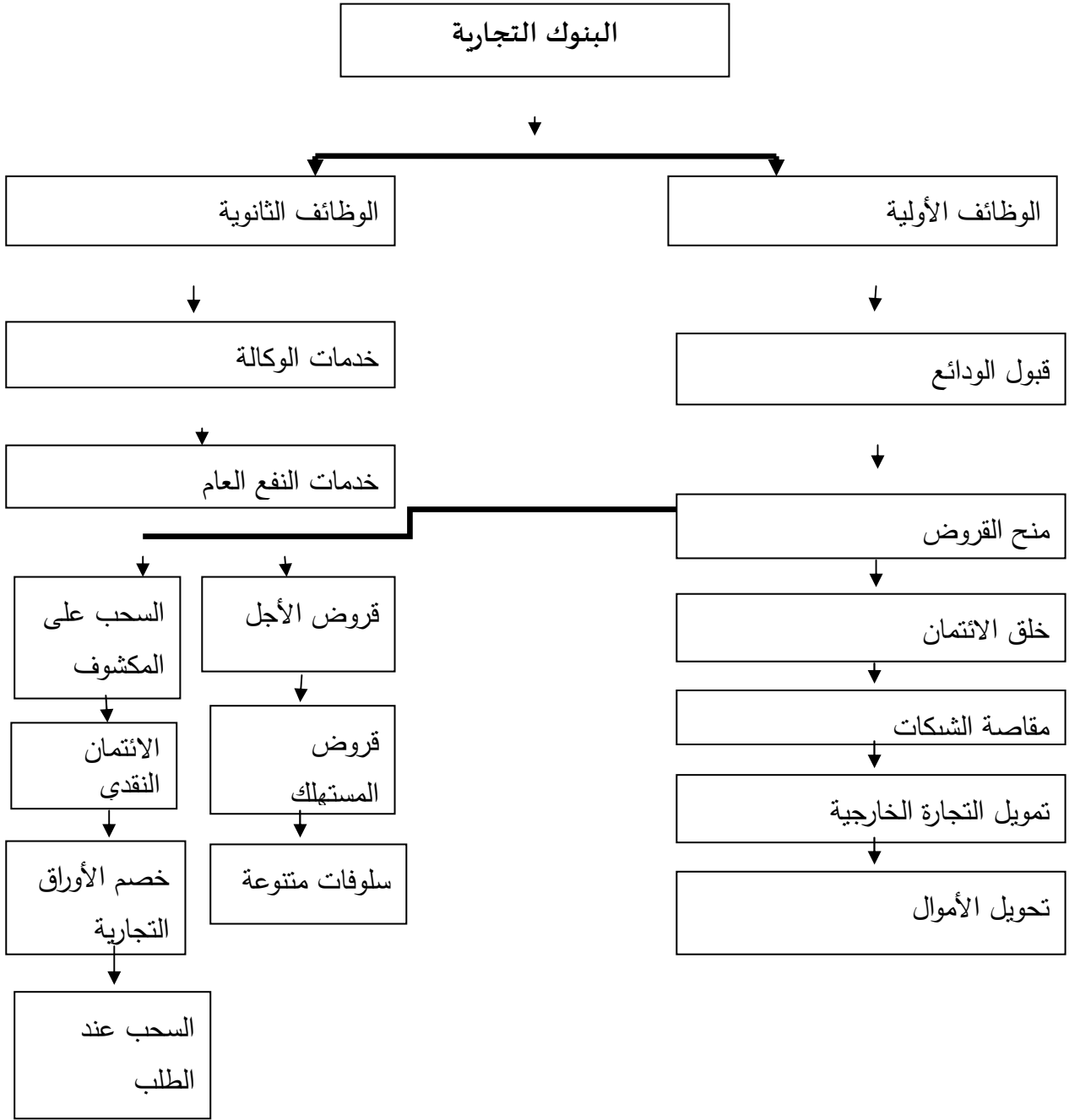
لقد تغيرت نظرة البنك من مجرد وسيط إلى مؤسسة تقوم بوظائف أخرى منها:

- ❖ مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها، حيث تساعد شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتبيين بأسهمها الجديدة عند طرحها للاكتتاب العام لأول مرة²، بالإضافة إلى بيع الأوراق المالية الحكومية مقابل عمولة محددة؛
- ❖ تقديم خدمات استشارية للمتعاملين من خلال إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لمشروعاتهم؛
- ❖ خدمات البطاقة الائتمانية: وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه³ وشراء ما يريد على أن يقوم العميل بسداد بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد؛
- ❖ خدمات الكمبيوتر لتزويد المتعاملين بكشوف توضح أوضاعهم المالية، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات⁴ مثل تحويل الأموال، تحصيل الأموال نيابة عن الغير من بنوك أخرى أو جهات أخرى كتحويل الشيكات، الأجور، المعاشات، الأرباح، الفوائد.....
- ❖ تمويل التجارة الخارجية من خلال خصم فواتير التبادل وإصدار خطابات الضمان؛
- ❖ بالإضافة إلى خدمات في السوق المالية من خلال: تقديم النصيحة، تسجيل الوثائق، وضمان إصدار الأسهم والسندات.

وهناك من يصنف وظائف البنوك التجارية إلى وظائف ثانوية وأولية كما يوضحه الشكل الموالي:

¹ عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص: 432، 443.
² زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 1997، ص: 230.
³ خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2000، ص: 30.
⁴ Mahmood Ibrahim Noor, Adnan Taieh Al-Naim, Financial and Banking Studies in English, Daralmassira, Jordan, 1st edition, 2003, pp: 11-12

شكل رقم (13): وظائف البنوك التجارية



III- مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية

تختلف البنوك الإسلامية والتجارية من حيث الأهداف، القانون، أقسام المخاطر، حيث أن البنوك الإسلامية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، بينما البنوك التجارية تقوم على أساس القوانين الوضعية. البنوك الإسلامية تنتج الدخل والعوائد في شكل أرباح متغيرة. بينما البنوك التجارية كل أرباحها وعوائدها تعتمد على الفائدة التي تحدد بصورة ثابتة مسبقاً.

أما فيما يخص المخاطر، فإن البنوك الإسلامية تقوم على أساس تقسيم والمشاركة في المخاطر بين البنك- المقرض- والمقترض، في حين البنوك التجارية تقوم بتحويل كل المخاطر للمقترضين.

سيتم في هذا الجزء التطرق للخصائص العامة للبنوك الإسلامية وتوضيح أهم الاختلافات بينها وبين البنوك التجارية.

III-1 خصائص البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية على مبادئ اقتصادية مختلفة عن بقية البنوك حيث ينظر إليها كنوع خاص من البنوك تعمل بدون فائدة، وتسعى لتعظيم المنافع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، بالإضافة للخدمات التي تقدمها هذه البنوك، فهي تعتبر مؤسسات استثمارية تعتمد على أساس توزيع الأرباح¹. ويمكن إجمال خصائص البنوك الإسلامية فيما يلي:

✓ هي مؤسسات استثمارية: حيث تقوم بدراسة جدوى المشروع وتبدأ في تمويله، الأمر الذي ينطوي عليه تحمل المخاطر سواء من حيث مدى نجاح المشروعات أو من حيث مدى تأثير السيولة بتدفق هذه الأموال. وتتفاوت درجة المخاطر من صيغة لأخرى من صيغ الاستثمار؛

✓ هي بنوك تنموية: حيث من أهم أسباب إنشاء البنوك الإسلامية حل مشكلة المسلمين الراضين التعامل مع البنوك التقليدية مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع البنوك الإسلامية من خلال المشاريع التنموية، حيث استطاعت هذه البنوك تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها

¹ AL – Hawary, Sayed, "**Economic Philosophic Principles of Islamic Banking**", International Seminar on Islamic Banking , Geneva, January 19 – 21 – 1981.

إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة: تجارية، صناعية أم زراعية، والهدف من ذلك¹:

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- زيادة الطاقات الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها؛
- تقوية البنية الهيكلية الاقتصادية؛
- التصنيع الشامل؛
- تنمية القطاعات بشكل متوازن؛
- تقليل البطالة؛
- الاهتمام بالعنصر البشري.

✓ هي بنوك اجتماعية: حيث تسعى لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع من حيث منح القروض الحسنة، إقامة صناديق الزكاة التي تتولى إدارتها وإيصال هذه الأموال إلى جهاتها المحددة شرعا، بالإضافة إلى المساهمة في نشر فقه المعاملات². بالإضافة إلى ذلك هناك خصائص أخرى تتميز بها البنوك الإسلامية هي:

❖ الغرم بالغنم (العائد المتوقع) غير محدد مسبقا:

تعد هذه القاعدة من أبرز خصائص التمويل في البنوك الإسلامية إذا لا غنم إلا مع توقع الغرم، فلا يجوز الكسب دون مخاطرة مقرونة إما بالعمل من جهة أو باستمرار الملك من جهة ثانية³، فلا يجوز أن يحصل المرء على منفعة (غنم) دون أن يقبل احتمال الخسارة (الغرم)؛

❖ الحصة الشائعة في الربح وعدم تحديدها سلفا:

حيث يتقاسم أطراف العقد نتائج الاستثمار بحصة شائعة بينهما ولا يجوز تحديد هذا المقدر لأن العقد يقتضي تحقيق الاشتراك.

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 92.
² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 49.
³ قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثالثة، 2004، ص 12.

III-2 أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية

تعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في نفس المحيط الذي تعمل فيه البنوك التجارية وتسعى لتوفير كل الخدمات وأدوات التمويل التي يحتاجها الاقتصاد، غير أن هناك اختلاف في المبادئ وطبيعة العمليات.

أي نظام مالي يعمل على تنمية الاقتصاد من خلال توفير مجموعة من الخدمات مقسمة إلى نوعين¹:

- نقل المدخرات من المدخرين إلى المستثمرين؛
- توفير خدمات المنفعة العامة المتضمنة: تحويل رؤوس الأموال، تسهيل عمليات التجارة الخارجية، الخدمات الاستشارية، حفظ الممتلكات، تحصيل الديون بالإنابة عن الدائن، تأجير الخزائن، إصدار الشيكات، وأي خدمات يأخذ عليها البنك عمولة² وهي نفس العمليات التي تقوم البنوك التجارية. غير أن هناك اختلاف في ميكانيزم تحويل المدخرات ويمكن وضع معايير للتمييز كما يلي:

- ✓ الربحية؛
- ✓ حماية الحسابات؛
- ✓ السيولة؛
- ✓ التمويل والاستثمار.

III-2-1 من حيث الربحية

يعتبر العائد أهم معيار لاتخاذ قرار الاستثمار ففي كلا النوعين يتم تجميع المدخرات غير أن الفرق يمكن في الاتفاق على العائد، ففي البنوك التجارية يتحصل المودعون على فائدة ثابتة محددة مسبقا بينما في البنوك الإسلامية يتحصل المودعون على امتياز من خلال حصة المشاركة في الأرباح التي يجنيها البنك عن الاستثمارات. حيث يعتبر البنك الإسلامي وحدة موجهة للتجارة والاستثمار بقبول الودائع من خلال المشاركة أو المضاربة ويكون العائد متغير،

¹ Muhamad Hanif, **Differences and Similarities in Islamic and Conventional Banking**, International Journal of Business and social Science. Vol 2, N:2. February 2011, P: 169.

² محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن. 2010. ص: 112.

بينما البنوك التجارية فإن دورها يقتصر بشكل كبير على الوساطة المالية القائمة على أساس الفائدة¹؛

III-2-2 من حيث حماية الحسابات:

بالإضافة إلى معدل العائد فإن المودعين يجب أن يأخذوا ضمان على ودائعهم، أي بنك تجاري مكيف لتوفير حماية الودائع الموجودة في حسابات الادخار والحسابات الجارية، كما أن بعض البنوك الإسلامية تحتفظ باحتياطي خاص يتكون من 20 % من الأرباح السنوية لمواجهة أي خسارة غير متوقعة². أما فيما يخص أنواع الحسابات فيمكن إدراج أوجه الاختلاف كما يلي³:

✓ بالنسبة للحسابات الائتمانية: البنوك الإسلامية لا تعطي صاحب الحساب الجاري أو تحت الطلب أي عوائد أو أرباح حتى وإن كانت هذه العوائد ناتجة عن استثمار أمواله لأن هذه الحسابات لا تشارك في الاستثمار ولا تتحمل مخاطره، فالبنك الإسلامي ضامن للمال ومالك له، وصاحب المال يمكن السحب من حسابه متى شاء كما يتم الكشف عن الحساب مجاناً. أما البنوك التجارية فهي تفتح مثل هذه الحسابات لكنها تشغل هذه الأموال في إقراض عملائها بفائدة رغم أن صاحب الحساب قد لا يحصل على فوائد لكن الكشف عن الحساب الجاري يكون مقابل فائدة؛

✓ بالنسبة للحساب الاستثماري في البنك الإسلامي يقوم بتوقيع عقد المضاربة حيث يقوم باستثمار الأموال مقابل عمولة على حصة شائعة من الربح (حصة المضارب) أيضاً المودع مع تحمل المخاطر. بينما في البنوك التجارية فإن المودع لا يتحمل أي جزء من المخاطر والبنك التجاري ملزم برد المبلغ كاملاً مضافاً إليه زيادة محددة سلفاً بغض النظر على نتيجة استثمار الأموال. بالإضافة إلى اختلافات أخرى كما يبينه الجدول الموالي.

¹ Ashfaq Ahmad, Kashif. Ur- Rehman, Muhammad Iaqbal Saif, **Islamic Banking Experience of Pakistan: Comparaison between Islamic and Conventional Banks**, International Journal of Business and Management, Vol: 5. N:2, P: 138.

² Kuwait Finance House, Third Annual Report, Kuwait, 2003.

³ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 122.

جدول رقم (03): الفرق بين الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية والتجارية.

المعيار	الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية	الحسابات الاستثمارية في البنوك التجارية
ملكية الوديعة	تستمر ملكية المودع لأمواله مما يحمله مخاطر استثمارها ويجعل من حقه المشاركة في الأرباح	تنتقل ملكية المال من المودع إلى البنك وبالتالي فإن المال يصبح ديناً في ذمة البنك مما يحرم دفع أية زيادة للمودع
الأرباح أو الخسائر	يتحمل المودع الخسائر بنسبة مساهمته في رأس مال المضاربة في حال تحقيق خسائر ويأخذ حصة المتفق عليها من الأرباح في حالة تحقيق أرباح	لا يتحمل المودع أي خسائر في حال حدوثها ولا علاقة له بأرباح استثمار أمواله، بل له عائد محدد سلفاً بغض النظر عن نتائج استثمار ماله
نوع العقد	عقد مضاربة جائز شرعاً	عقد إجارة على النقد غير جائز شرعاً
ضمان العائد	العائد غير مضمون بالنسبة للمودع وغير محدد، فله فقط حصة شائعة من الربح الذي يتحقق أو يتحمل الخسارة في حال حدوثها	العائد مضمون بالنسبة للمودع ومحدد سلفاً بغض النظر عن نتائج أعمال البنك

المصدر: سمحان حسين، العمليات المصرفية الإسلامية، المفهوم والمحاسبة، الطبعة الأولى، مطابع الشمس، عمان، 2000، ص 16.

III-2-3 من حيث السيولة

البنوك التجارية تسعى للحفاظ على السيولة لمواجهة الصعوبات غير المتوقعة للودائع، وتحفظ بجزء من ودائعها كاحتياطي في البنوك المركزية بالإضافة إلى طرق أخرى تتضمن: الاستثمار في السندات الحكومية، القروض قصيرة الأجل، الإشعارات القصيرة، سندات المؤسسات. وكل هذا يتضمن وجود الفائدة، بينما في البنوك الإسلامية فإنها بالعكس عادة تواجه فائض السيولة¹ بسبب الضغوطات المفروضة على الاستثمار حيث لا يمكنها الاستثمار في السندات الحكومية، أو القروض قصيرة الأجل كما لا يمكنها الاستثمار في الأوراق المالية إلا إذا كانت في مشاريع حلال، ويمكنها مواجهة احتياجات السيولة من خلال صكوك الإجارة

¹ Said. S. Martan, A.F. Abdul-Fattah, Islamic vis-a-vis Traditional Banking A "Fuzzy-set" Approach , at : <http://www.philadelphia.edu.jo/courses/banking/Files/Banks/b087.pdf>

[حيث يؤجر الأصل للعميل لفترة محددة بينما الملكية تبقى للبنك] فتعرض البنوك الإسلامية الصكوك للمستثمرين بقيمة الأصل وملكية الأصل تحول لمالك الصك.

III-2-4 من حيث التمويل والاستثمار

كلا النوعين من البنوك الإسلامية والتجارية توفر التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية بهدف الحصول على عائد. لكن الفرق يكمن في صيغة التمويل حيث في البنوك التجارية يتم التمويل من خلال القروض مقابل الفوائد بينما في البنوك الإسلامية لا توجد قروض إلا في حالات خاصة مثل: "القرض الحسن بدون فائدة" وفيما يلي الفرق في المنتجات:

أولاً/ السحب (التسهيلات الائتمانية) Overdrafts/ credit cards

تمنح البنوك التجارية تسهيلات للمدنيين مقابل فوائد، من بين هذه التسهيلات نجد "البطاقات الائتمانية" حيث يحدد البنك مديونية العميل. ومن إيجابيات هذه التقنية أنها توفر للعميل خدمة ثنائية حيث يمكنه تلبية احتياجاته دون حمل النقود في شكل سائل.

أما البنوك الإسلامية فهي تقوم بتسهيل التمويل من خلال المربحة حيث يتم تسليم البضاعة المختارة وليس النقود [هناك شكل آخر معتمد في البنوك الإسلامية يتمثل في " Debit Card" حيث أن العميل يمكنه استعمال هذه البطاقة فقط إذا كان حسابه يحمل رصيداً].

أما في البنوك التجارية فيتحمل العميل دفع فائدة، كما أنه في حالة عدم القدرة على التسديد فإنه يتحمل دفع فائدة للفترة الإضافية. في حين في البنوك الإسلامية في إطار المربحة يستحق الربح عند وصول البضاعة للعميل، وفي حالة العجز فإن البنك الإسلامي يطالب بالمبلغ المستلم الأصلي المتفق عليه في العقد الأساسي. ويقوم البنك الإسلامي بوضع قائمة للمعسرين حيث يقدم تسهيل تمويلي آخر، ويشترط في العقد أنه في حالة عدم القدرة على السداد كل الأقساط تستحق في مرة واحدة كما يفرض عقوبة تعتبر دخل للبنك [هذا حسب صيغة العقد]¹؛

ثانياً/ الائتمان قصير الأجل: تمنح القروض قصيرة الأجل في البنوك التجارية لتمويل احتياجات رأس المال العامل مقابل فوائد بينما في البنوك الإسلامية فيتم من خلال المربحة أو شهادات المشاركة ويجب على العملاء إقناع البنك الإسلامي ببرحية المشروع.

ثالثاً/ الائتمان المتوسط وطويل الأجل: تمنح مثل هذه القروض للمؤسسات لشراء أو بناء الأصول الثابتة لتوسيع أو استبدال الأصول الموجودة. في البنوك الإسلامية تمنح هذه

¹ Usmani, T.S, An Introduction to Islamic Finance, Maktaba Ma' arif Al Quran, Karachi, Pakistan. 2002.

التمويلات في شكل: مرابحة، بيع مؤجل، إستصناع (تمويل متوسط الأجل) أما في التمويل طويل الأجل فيتم من خلال المشاركة والمضاربة كما يلي:

* فيما يخص المرابحة، البيع المؤجل، الإستصناع، فإن البنوك الإسلامية توفر التسهيلات الائتمانية بتوفير الأصول وليس المال كما في البنوك التجارية بالإضافة إلى الربح والخسارة المترتبة في العقد.

* أما فيما يخص الإجارة فإن مبلغ الإيجار لا يستحق الدفع إلا عند وصول الأصل للعميل وفي حالة عدم القدرة على التسديد لا يطلب إيجار إضافي وإن كانت هناك عقوبة مشروطة في العقد الأصلي، يقدمها البنك لأغراض خيرية ولا تعتبر جزء من الدخل. كما أن كل المخاطر مثل: التلف يتحملها البنك. الفرق أن البنوك التجارية لا تقوم بشراء الأصول الرأسمالية أو الأصول الثابتة إلا إذا كانت مستعملة من قبل البنك في حد ذاته¹.

* أما عن الرهن العقاري أو تمويل العقارات فإن البنك التجاري يقدم قروض بفائدة في حين البنك الإسلامي يمنح تسهيلات في شكل مشاركة متناقصة حيث يتم شراء السكن من قبل البنك ويسدد العميل الأقساط للبنك على كل وحدة بالإضافة لثمن الشراء، ومع نهاية تسديد القسط الأخير يتم تحويل الملكية للعميل².

* في البنوك التجارية يتم خلق النقود من خلال القروض دون التأكد من الإنتاج الحقيقي بينما في البنوك الإسلامية يتم خلق النقود فقط عند التأكد من وجود إنتاج حقيقي، وإذا فشل المشروع فإن رأس المال يتناقص بحجم الخسارة لذا فإن الأسعار تكون أكثر استقراراً من البنوك الأخرى³.

يمكن تلخيص أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية في الجدول

الموالي:

¹ Zeineb Mohamed El-Gawady, OPcit.

² Hanif. M and Hijazi. T.S, **Islamic Housing Finance: A Critical Analysis and Comparaision with Conventional Mortgages**, Middle Eastern and Economic Issue 6. 2010, P: 99.

³ Siddiqui, Muhammad Nejatullah, **Rationale of Islamic Banking**, Jeddah, Saudi Arabia: International Centre for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University, 1981.

جدول رقم (04): أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتجارية

البنوك التجارية	البنوك الإسلامية
الوظائف وطريقة العمل في البنوك التجارية يعتمد بالكامل على القانون الوضعي (الربا أساس العمل)	الوظائف وطريقة العمل في البنوك الإسلامية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية (تحريم الربا)
المستثمر يضمن معدل فائدة محدد	تعتمد على مبدأ تقسيم والمخاطر بين المستثمر ومستخدم رأس المال
تهدف لتعظيم الأرباح بدون حدود	تهدف لتعظيم الأرباح، في حدود الشريعة
لا تتعامل بالزكاة	تعمل على جمع الزكاة كوظيفة بالإضافة إلى تأدية الزكاة الواجبة عليها
الإقراض والإقتراض بالفوائد تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية	المشاركة تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك الإسلامية
تفرض البنوك التجارية مبالغ إضافية (بالإضافة إلى فوائد مركبة) في حالة عدم القدرة على السداد.	البنوك الإسلامية لا تقوم بعملية المضاربة لتحصيل أي مبالغ إضافية في حالة عدم قدرة العميل على تسديد الأقساط، في بعض الحالات تفرض مبالغ صغيرة للتعويض توجه إلى الجمعيات الخيرية.
يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة	تدفع مبالغ (مستحقات) للنفع العام بهدف تحقيق التنمية العادلة
البنك التجاري يعطي أهمية للعميل ووضعيته المالية.	البنك الإسلامي يعطي أهمية لربحية المشروع
العلاقة بين البنك والعميل هي علاقة دائن ومدين.	العلاقة بين البنك والعميل شريك، مستثمر، بائع ومشتري
يخضع البنك التجاري لرقابة البنك المركزي وهيئات الرقابة الداخلية	يخضع البنك الإسلامي لرقابة البنك المركزي، وهيئات رقابية أخرى، وجهاز داخلي يهتم بموافقة أنشطة البنك لأحكام الشريعة
	البنك الإسلامي يضمن الودائع الجارية وحسابات الادخار في شكل ودیعة لكن إذا كانت الودائع على أساس المضاربة فإن العميل يشارك في حالة حدوث الخسارة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Conventional vs Islamic banks** : <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/c1010.pdf>
- Fahim Khan, Mario Porzio, **Islamic Banking and Finance in the European Union. A challenge.** Studies in Islamic Finance , Accounting and Governance, Edward Elgar, PL, UK, 2010. P:99.

بالإضافة إلى مجموعة فروقات هي¹:

*الهدف ذو الأولوية للبنك الإسلامي هو أن أخلاقيات التمويل تكون مكرسة لخدمة المجتمع. يهدف تحقيق العدالة الاجتماعية يستند البنك الإسلامي على حقوق المساهمين في حين البنوك التجارية على الأموال؛

*كل أعمال البنوك الإسلامية تستند على أحكام الشريعة الإسلامية. أما البنوك التجارية تستند للعلاقة دائن-مدين بين المودعين والبنك من جهة وبين المقترضين والبنك من جهة أخرى؛

*طبيعة الأصول تختلف في النوعين من البنوك حيث أن البنوك التجارية تميل للإبقاء على دخل ثابت بأوراق مالية ذات خطر قرض منخفض، في حين أصول البنوك الإسلامية تتركز في الأصول الاستثمارية ذات خطر قرض لكن مدعومة بأصول حقيقية وبالتالي فإن قدرة الإقراض في البنوك الإسلامية متوقفة على توفر الأصول الحقيقية في الاقتصاد وبالتالي خلق الائتمان²؛

*الأصول في البنوك الإسلامية تتضمن أصول تمويل بحيث البضائع تباع وتشترى من العميل، في حين أن البنك التجاري يقدم نقود فقط؛

*ضعف الأوراق المالية السائلة في أصول البنك الإسلامي بسبب عدم وجود سوق مالية إسلامية.

III-3 أشكال الشراكة والتعاون بين البنوك الإسلامية والتجارية

لم تصل البنوك الإسلامية بعد لمرحلة التطور التي تجعلها مؤهلة لمنافسة البنوك التجارية ذات الخبرة الطويلة غير أن هناك فرص للتعاون والشراكة بين البنوك الإسلامية والتجارية لإدماج البنوك الإسلامية في الصناعة المصرفية العالمية مع الحفاظ على خصائصها. يمكن أن تأخذ الشراكة بين البنوك التجارية والإسلامية ثلاث أشكال كما يلي³:

¹ Almutairi, Humoud, A comparaisn between Islamic and Conventional Home Financing in Kuwait: Client Perceptions of the Facilities Offered by the National Bank of Kuwait and Kuwait Finance House, Doctoral Thesis, Durham University, 2010, p:39.

² Balance sheet analysis: Islamic Vs Conventional, New Horizon Islamic Banking, Global perspective on Islamic Banking and Insurance, January,1, 2009, www.newharizon-islamicbanking.com.pdf.

³ Mahmoud Ibrahim. M. Adam, (2006), Some Aspects of Islamic Banks Dealing with Conventional Banks Including Suggestions as to Modes of Cooperation.
http://dradanlawoffice.com/pdf/some_asperts.pdf.

- ❖ الشراكة على مستوى المؤسسات المعنية بالرقابة والإشراف، التخطيط، التطوير، بين التشريعات والقوانين والتنظيمات لكلا النوعين من البنوك (مثل: البنوك المركزية، السلطات والهيئات النقدية، هيئات الرقابة على العمليات البنكية والإسلامية):
- ❖ شراكة على مستوى الوحدات البنكية بين البنوك الإسلامية والتجارية على المستوى المحلي والدولي من خلال توفير خدمات بنكية عديدة: مثل تحصيل الشيكات، التحويلات الدولية والمحلية، إصدار وقبول الضمانات البنكية، فتح الإعتمادات المستندية... بالإضافة إلى عدة معاملات بشرط توافقها مع الشريعة الإسلامية. ويمكن توضيح أشكال التعاون فيما يخص العمليات البنكية فيما يلي:
- ◆ يمكن أن يتم التعاون من تمويل التجارة الدولية بصيغة المرابحة حيث يتم جني أرباح معتبرة بأخطار أقل من خلال التمويل المشترك لشراء الأصول الرأسمالية للمشاريع في بعض الدول الإسلامية. يرتبط هذا التمويل بالمباني الصناعية، الآلات، التجهيزات... بالإضافة إلى التعاون في تمويل المشاريع المتوسطة وقصيرة الأجل؛
- ◆ يمكن أن يكون تعاون أيضا في المشاريع طويلة الأجل، حيث أن البنوك الإسلامية تحول جزء من ودائع الاستثمار قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل لتمويل احتياجات المشاريع؛
- ◆ هناك تعاون بين البنوك الإسلامية والتجارية فيما يخص تقديم الاستشارة التقنية، الاستشارات، التدريب، تبادل المعلومات الإدارية المالية في مجال تحليل وقياس المخاطر.
- ❖ أما فيما يخص التعامل مع البنوك المركزية بعض البنوك المركزية تمارس أعمالها الإشرافية والرقابية بمرونة وهذا يعكس تفهم هذه البنوك للطبيعة الخاصة لعمليات البنوك الإسلامية، ويظهر مايلي¹:
- ◆ بعض الدول تصدر تشريعات خاصة للبنوك الإسلامية بجانب التشريعات الخاصة بالبنوك التجارية؛
- ◆ معظم البنوك المركزية لا تتدخل في وضع وتحديد معدل العائد الموزع لأصحاب حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية أو هوامش الربح في مختلف العمليات الاستثمارية.

¹ Zeneb. El- Gwady, opcit, P: 28-30.

خلاصة الفصل الثاني:

- ❖ من خلال ما جاء في هذا الفصل، يمكن استنتاج النقاط التالية:
- ❖ فشل النظام المالي التقليدي عزز فكرة إيجاد بدائل تمويلية لا تعتمد على نظام الفائدة، وهذا ما تقوم على أساسه البنوك الإسلامية؛
- ❖ بالإضافة إلى الأدوار الاقتصادية التي تؤديها البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية فإنها تؤدي دورا اجتماعيا مهما من خلال إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة والقروض الحسنة... الخ؛
- ❖ تقوم البنوك الإسلامية على عدة مبادئ وأسس أهمها المشاركة في الربح والخسارة؛
- ❖ تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية بعدة خصائص أهمها منع التعامل بالفائدة؛
- ❖ تميز طبيعة البنوك الإسلامية يجعلها تخضع لمعايير رقابية مختلفة تتوافق مع مبادئ عملها.

كما تناول الفصل أهم المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية ويكمن تلخيص النقاط التالية:

- ❖ يمكن تقسيم المنتجات التمويلية الإسلامية إلى:
 - ✓ منتجات تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، حيث يتحمل كل من البنك والعميل نتيجة المشروع أما سلبا أو إيجابا، وينسب يتم الاتفاق عليها في بداية العقد وتضم: المشاركة والمضاربة، المساقاة، المزارعة، الاستثمار المباشر؛
 - ✓ منتجات لا تعتمد على الربح والخسارة، حيث يعمل البنك الإسلامي دور الممول وتضم: المرابحة، الإجارة، السلم، الإستصناع والقرض الحسن ولكل صيغة خصائص وشروط؛
- أما فيما يخص البنوك التجارية فيمكن استنتاج ما يلي:

- ❖ تعتبر البنوك التجارية مؤسسات نقدية تتمثل وظيفتها الأساسية في جمع الودائع وتقديم القروض مقابل معدلات فائدة مدينة ودائنة، وقد تطورت أشكال الخدمات المقدمة تماشيا مع التطورات الاقتصادية لتشمل: الاستثمارات المالية، التدخل في السوق المالية سواء لصالحها أو لصالح زبائنها، القيام بالمعاملات الالكترونية... الخ.

الفصل الثالث:

تقنيات إدارة وقياس خطر السيولة في

البنوك التجارية والإسلامية

تمهيد:

تعد المخاطر المالية صفة ملازمة للعمل المصرفي، حيث تعمل البنوك بمختلف أنواعها على إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجيات خاصة واعتماد تقنيات وأساليب متطورة لمراقبتها وقياسها، من بين هذه المخاطر نجد خطر السيولة . حيث بينت الأزمة المالية الأخيرة (2007) التي أدت إلى اضطراب الأسواق الدور الكبير لإدارة خطر السيولة بصورة فعالة لضمان استقرار البنوك بصورة فردية، وسلامة النظام البنكي في حالة الأزمات غير المتوقعة والتي لها طبيعة نظامية. ويعد خطر السيولة صعب القياس حيث يعتمد على عدة عوامل أين يكون رأس المال غير ملائم لتجنبها، لذا يجب اعتماد إدارة سليمة لخطر السيولة تتضمن: اختبار خطر السيولة، الإطار الزمني، معرفة مصادر خطر السيولة، والسيناريوهات الاقتصادية عند ظهورها. وبعد تحليل هذه النقاط يجب تعريف وتحديد نماذج قياس هذا الخطر من خلال مؤشرات للقياس ووضع حدود عمل ملائمة تسمح بتحديد احتمال أزمة سيولة. سيتم من خلال هذا الفصل التطرف لأهم الطرق والتقنيات المستعملة في إدارة وقياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية.

I- التقنيات المشتركة لإدارة السيولة في البنوك التجارية والإسلامية

I-1 مفهوم وإدارة خطر السيولة

أدت التطورات المالية والاقتصادية الأخيرة إلى ارتفاع مخاطر السيولة لكل المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك، ومنها البنوك الإسلامية التي تحتاج لمراقبة سيولتها حتى تضمن ملاءمتها وقياس دقيق لمخاطر السيولة. إلا أن ما يميزها عن البنوك التجارية أنها ملزمة بوضع برامج لإدارة وقياس وتحليل السيولة بما يتوافق مع خصائصها ومخاطر صيغها التمويلية مع احترام توافيقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

I-1-1 مفهوم خطر السيولة

تعبر السيولة عن قدرة البنك على تأدية التزاماته وتمثل القوة المالية للبنك، وهي مرتبطة بالتدفقات النقدية فقط، وبالمقابل فإن عدم القدرة على تأدية هذه الالتزامات يعتبر "عدم سيولة"، حيث يمكن تقسيم السيولة إلى¹: سيولة قصيرة الأجل، سيولة طويلة الأجل، وسيولة السوق .

- ✓ سيولة قصيرة الأجل: تعبر عن قدرة البنك تسديد التزاماته عند ظهورها، مع الأخذ بعين الاعتبار شروط الربحية، حيث تكون التسديدات مضمونة؛
- ✓ سيولة طويلة الأجل: تعبر عن القدرة على اقتراض تمويل كافي طويل الأجل لمواجهة نمو الأصول، حيث يكون تمويل بتكلفة معقولة؛
- ✓ سيولة السوق: وتعني التداول الدائم لمنتجات سوق رأس المال بدون تنازلات سعرية غير ضرورية أي القدرة على جعل الأصول سائلة.

ويعرف خطر السيولة بأنه نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، هذا التباين ينتج إما عن فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي يجب تمويله. كما يظهر خطر السيولة من صعوبة الحصول على النقدية الحاضرة بتكلفة معقولة. ويتعاضم هذا الخطر في البنوك الإسلامية في ظل عدم تعاملها مع عدم إمكانية

¹ Rudolf Duttweiler, **Managing liquidity in Banks: A Top Down Approach**, Wiley Finance Series, John Wiley and Sons, LTd, UK, 2009. P: 287

الاقتراض بفوائد¹، كما أن بيع الديون محرم مما يزيد من صعوبات الحصول على التمويل².

عموماً خطر السيولة هو الفرق بين الموارد والإنفاقات النقدية للبنك، حيث إذا فاقت المصادر النقدية الاستخدامات النقدية فهذا يخلق فائض (أموال راکدة يجب استثمارها)، وبالعكس عندما تفوق الاستخدامات النقدية المصادر فإن هذا يخلق شكل سيولة (عجز) مما يجعل البنك غير قادر على تخفيض الديون أو جمع أموال لزيادة الأصول، حيث قد تواجه البنوك في عملياتها تهديد ندرة سيولة كافية لتسديد حسابات الودائع، منح القروض أو تلبية أي متطلبات نقدية أخرى، وهذا ما يعرف بخطر السيولة³.
ويصنف خطر السيولة إلى 5 أنواع كما يلي:

خطر سحب السيولة (السيولة المطلوبة)، خطر السيولة الوتقي، خطر السيولة المشروطة، خطر سيولة التمويل، خطر سيولة السوق، حيث تعرف الأنواع الثلاثة الأولى كما يلي⁴:

1/ خطر سحب السيولة **Call liquidity Risk**: مرتبط بالأصول والخصوم معاً، والمتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في تواريخ مسبقة بدل تمديد آجالها، وهذا ما يجعل البنك غير قادر على مواجهة التزامات التسديد؛

2/ خطر السيولة الوتقي **Term liquidity Risk**: ينتج عن التمديد غير المتوقع لفترة التزام رأس المال في المعاملات الاقراضية، أي التأجيل غير المتوقع للسداد، حيث أن التسديدات يمكن أن تنحرف عن الشروط التعاقدية، أي الحاجة لتعويض عدم استلام التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة مثلاً: الأصول العاملة تتحول إلى أصول غير عاملة⁵؛

3/ خطر السيولة المشروطة **Contingent liquidity Risk**: وهو الخطر المرتبط بالأموال الإضافية للتمويل أو تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية للسوق.

¹ Anas, E. Mounira B. A, **Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Frame work : the case of Islamic Banks**. International Journal of Business and Management, 2008, PP: 80-81.

² Clementi, D, **Financial Markets: Implications for Financial Stability**, Balance Sheet 9 (3), 2001, P:9.

³ K.H Faghani Makrani, S. Zargar, **Identifying and Measuring the Factors Effective on Liquidity Risk in Mellat Banks of Iran**, World Applied Sciences Journal 8 (2), IDOSI, Publications, 2010, P:168.

⁴ Suresh Padmalatha, Justin Paul, **Management of Banking and Financial Services**, Second Edition, Pearson , Dorling Kindersley, India, 2011, P : 310.

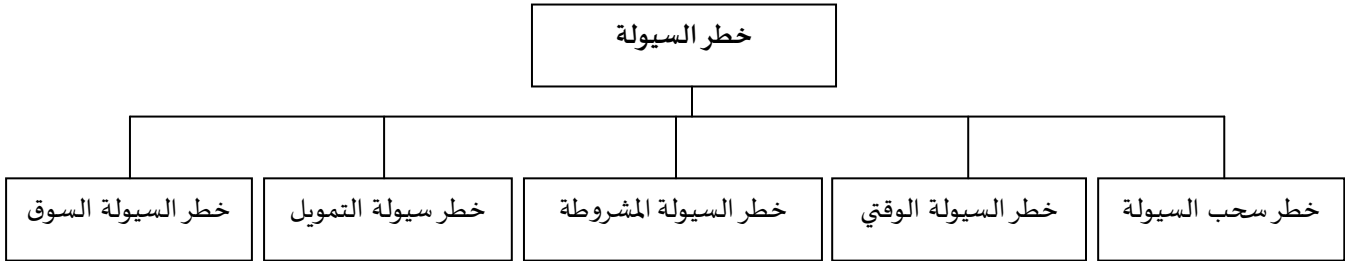
⁵ R.S Raghavan, **Risk Management in Banks**, Chartered Accountant, February 2003. At: www.icai.org/resource_file/11490p841-851.pdf

أما بالنسبة للخطر سيولة التمويل وخطر سيولة السوق فيعرفان كما يلي:

4/ خطر سيولة التمويل **Funding liquidity Risk** : ويعني عدم قدرة الأموال المتاحة على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وهو مرتبط أكثر بالإدارة النقدية¹، أي عدم قدرة البنك مواجهة التدفقات النقدية المستقبلية والحالية المتوقعة وغير المتوقعة، والاحتياجات المضمونة دون التأثير على العمليات اليومية للبنك.

5/ خطر سيولة السوق: يظهر عندما لا تستطيع المؤسسة تعويض أو التخلص من وضعية ما بسعر السوق بسبب عدم كفاية أو اختلال السوق².
يلخص الشكل الموالي أنواع خطر السيولة.

شكل رقم (14): أنواع خطر السيولة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بعض المراجع النظرية.

وعموما يمكن القول أن خطر السيولة في البنوك يصنف إلى: نقص السيولة في السوق أو عدم القدرة على الوصول للتمويل، حيث في النوع الأول الأصول غير السائلة تجعل من الصعب على البنك مواجهة الالتزامات المالية، أما في النوع الثاني يكون البنك غير قادر على الاقتراض لرفع الأموال بتكلفة معقولة عند الحاجة.

¹ Phoebus Athanassiou, **Research Handbook on Hedge Funds, Private Equity and Alternative Investments**, Edward Elgar Publishing, UK, 2012, P : 187.

² Viral V. Acharya, Stephen Schaefer, **Liquidity Risk and Correlation Risk : Implication for Risk Management**, IFRI (International Financial Risk Institute), Round Table on September 29-30- 2005, London, P : 5.

2-1-I مصادر خطر السيولة

وبالنظر إلى جانبي ميزانية البنك (الأصول والخصوم) فإن خطر السيولة يظهر كما يلي¹:

✓ من جانب الأصول: تعتمد على درجة عدم قدرة البنك تحويل الأصول إلى سيولة حاضرة دون خسارة؛

✓ من جانب الخصوم: يظهر خطر السيولة من الطلب غير المتوقع والمفاجئ على الودائع.

بالإضافة إلى أسباب أخرى هي:

❖ التغيرات غير المتوقعة لتكلفة رأس المال أو توافر الأموال؛

❖ السلوك غير الطبيعي للأسواق المالية وقت الأزمات؛

❖ الافتراضات المستخدمة لتوقع التدفقات النقدية وسوء توزيع الأصول لأرصدة سائلة؛

✓ مخاطر من مصادر ثانوية مثل:

- فشل الإستراتيجية؛

- فشل الشركات التي يتعامل معها البنك؛

- سياسات الاندماج والاستحواذ؛

✓ انهيار نظام الدفع والتسوية؛

✓ اختلال الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك هناك مصادر أخرى لخطر السيولة يمكن تلخيصها فيما يلي²:

➤ عدم التطابق: يمكن لنظام المعلومات في الإدارة أن يعرف عدم تطابق

التدفقات النقدية، فبينما لا يكون هناك عدم تأكد بظهور عدم التطابق،

فإن عدم التأكد مرتبط بقدرة البنك على الموافقة بين استحقاقات الأصول

والخصوم وغلق الفجوة يعتبر مصدر لخطر السيولة؛

➤ طبيعة التسبيقات والالتزامات المطلوبة بشكل قروض نقدية وحسابات على

المكشوف، تعتبر مصدر آخر للخطر، في هذه الحسابات تكون التدفقات

¹ Jameson, Rob, « **Who's Afraid of Liquidity Risk** », Frisk, December 2001, Frisk.com, P : 1-3.

² Meera Sharma, **Management of financial institutions with Emphasis on Bank and Risk Management**, Eastern Economy Edition, New Delhi, 2008, P : 185.

النقدية غير محددة بزمان مما يؤدي إلى عدم التأكد في دخول وخروج هذه التدفقات؛

➤ قدرة على التمويل غير كافية؛

➤ خطر الفائدة والقرض.

ويمكن تلخيص المصادر الداخلية والخارجية لخطر السيولة في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): مصادر مخاطر السيولة في البنوك

العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
*أسواق مالية ذات حساسية عالية؛	*عرض مرتفع لبنود خارج الميزانية؛
*أزمات اقتصادية مفاجئة؛	*الاعتماد بشكل كبير على ودائع الشركات
*أداء اقتصادي منخفض؛	قصيرة الأجل؛
*انخفاض الثقة في القطاع البنكي؛	*زيادة سريعة للأصول تفوق الخصوم؛
*العوامل غير الاقتصادية (الاضطرابات السياسية ... الخ)	*التركيز على الودائع قصيرة الأجل؛
*الحاجة المفاجئة للنقدية لتمويل المشاريع؛	*تخصيص أقل لوسائل السيولة الحكومية؛
*احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية	*عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويلة الأجل.

Source : Rifki Ismal, Management the Demand and Supply of Liquidity in Islamic Banking (case of Indonesia), Opcit, P: 40.

ولمواجهة هذا الخطر تقوم البنوك بإدارته بشكل جيد حيث تهدف إدارة خطر السيولة إلى:

- ❖ ضمان ملاءة البنك من خلال إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
- ❖ تحسين تكاليف إعادة التمويل والتوازن الأمثل بين السيولة والربحية؛
- ❖ تحسين إدارة التدفقات النقدية، بهدف تخفيض مصاريف الاحتياجات المالية الخارجية من خلال تقنيات تجميع النقدية؛
- ❖ تنسيق إصدار الأدوات المالية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل في البنك؛

حيث أن عمليات إدارة السيولة والأخطار المرتبطة بها، تعتمد على حجم البنك، نوع أعماله، درجة التدويل، ودرجة التعقيد، في كل الحالات هذه العمليات تتطلب قياس ومراقبة بعدين منفصلين للسيولة:¹

✓ إدارة السيولة الهيكلية: التي تهدف لضمان -على المدى المتوسط والطويل- توافق كافي بين الدخل النقدي والنفقات في أوقات مختلفة، ويكون هذا صعب بارتفاع تحويل الاستحقاقات المنجزة في البنك إذا كان متوسط الزمن المرجح للأصول أعلى من الخصوم، فإن التدفقات النقدية المتولدة من تحويل الأصول إلى سيولة في مدة معينة أقل من التدفقات النقدية اللازمة لتسديد الخصوم، وهذا ما ينذر باحتمال ظهور خطر سيولة في البنك الذي يسعى للاحتفاظ بقدرة ثابتة للاقتراض من السوق، أي القدرة على تمديد استحقاق الخصوم دون الضرر بالربحية بهدف ربط انتهاء (استحقاق) الأصول بتاريخ استحقاق الخصوم.

✓ إدارة السيولة قصيرة الأجل: التي تدعى إدارة الخزينة (الصندوق) والتي تهدف لضمان أن قدرة البنك للتعامل مع أي تسديدات متوقعة وغير متوقعة التي تنشأ من العقود التي تضع البنك في وضعية مواجهة التدفقات النقدية الخارجة. الوصول لهذا الهدف يعتمد على توفر إحتياطات نقدية كافية، وأن كل الأدوات متوفرة لاستيعاب الخلل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

وتهدف إدارة السيولة على العموم للوصول للتوازن المالي وتهدف لتسيير التدخلات العملية المصممة للتأثير على النظام الزمني للتدفقات النقدية، من خلال هذه الإدارة، فإن إدارة البنك تقوم بتحديد حدود ومعايير إدارة المكونات اللازمة للأصول، الخصوم وعناصر خارج الميزانية على المدى المتوسط والطويل وإطار العمل الواجب إنجازه في المدى القصير.

¹ Roberto Ruozi, Pierpaolo Ferrari, **Liquidity Risk Management in Banks: Economic and Regulatory Issues**, Springer Briefs in Finance, Springer Heidelberg, New York Dordrecht, London. 2012.

3-1-I مؤشرات التحذير من خطر السيولة

يمكن أن يظهر مشكل السيولة في البنك بانخفاض اتجاه الأرباح ورأس المال، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تنبؤ بإمكانية حدوث مشكل السيولة يجب على إدارة المخاطر دراستها وتحليلها من بين هذه المؤشرات¹:

* اتجاه سلبي وارتفاع الخطر في أي منتج؛

* تركيز سواء في جانب الأصول والخصوم؛

* تلف نوعية محفظة القروض؛

* تراجع في أداء الأرباح؛

* ارتفاع سريع للأصول الممولة بودائع غير مستقرة؛

* حجم كبير لبنود خارج الميزانية؛

* انخفاض أداء البنك وتقييمه من أطراف خارجية.

2-I تقنيات إدارة خطر السيولة

عملية إدارة السيولة تبدأ باشتراط وضع سياسات لإدارة السيولة من قبل مجلس إدارة البنك. فهناك متطلبات للعمل بها، منها²:

- يجب على مجلس الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي والخارجي؛

- يجب على مجلس الإدارة تحديد الموافقة على استراتيجيات، سياسات وتقنيات إدارة مخاطر السيولة؛

- يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المديرين لإدارة السيولة بشكل فعال؛

- يجب على مجلس الإدارة أن يدمج تكاليف السيولة، والمخاطر في التسعير الداخلي، قياس الأداء والمصادقة على المنتجات الجديدة.

¹ **Risk Management Guidelines for commercial Banks and DFIs**, Bank State of Pakistan Report, P : 27. Available at : www.sbg-org.uk/riskmgm.pdf.

² Bank for International Settlement, (2008b), **Principles for Sound liquidity Risk Management and Supervision**. Bank for International Settlement Paper. Basel Committee on Banking Supervision. Basel Retrieved on September 12th, 2009. Available at : <http://www.bis.org.pdf>.

I-2-1 إجراءات إدارة خطر السيولة

تتضمن إدارة خطر السيولة أنظمة لتعريف، قياس ومراقبة السيولة. ومن العناصر الأساسية لقياس ومراقبة المخاطر الحالية والمتوقعة، وجود إعلام فعال، مخطط التمويل الطارئ، تحديد مجموعة من النسب ... إلخ¹.

I-1-2-1 ضرورة إنشاء نظام إعلام

حيث يجب توفير المعلومة لإدارة السيولة يوميا ومراقبة الخطر في فترات التوتر والأزمات. هذه المعلومات يمكن أن تقدم من خلال تقارير مثل: "تحليل تدفق الأموال"، "ملخص خطة التمويل الطارئ" بالإضافة إلى التقارير الروتينية المتضمنة قائمة مصادر التمويل، تقارير فجوة التمويل أو التدفقات النقدية، جدول استحقاق الأموال بالإضافة إلى معلومات حول:

- ✓ نوعية الأصول واتجاهاتها؛
- ✓ انخفاض الأرباح؛
- ✓ نوعية وتركيب الميزانية؛
- ✓ نوعية الودائع الجديدة ومصدرها وتاريخ استحقاقها؛
- ✓ سمعة البنك في السوق وشروط السوق.

I-2-1-2 حدود ومعدلات السيولة وحدود التدفقات النقدية

حيث يقوم البنك بوضع مجموعة من المعدلات والحدود لقياس السيولة، هذه المعدلات تستخدم مقترنة مع معلومات كمية أخرى حول قدرة الإقراض مثل: الطلب المرتفع للسحب المبكر، الانخفاض في القروض، الانخفاض في حجم المعاملات أو التمويل القصير المتوفر للبنك؛

بالإضافة إلى وضع معدلات وحدود للتدفقات النقدية التي تقيس وتراقب حجم الخصوم المستحقة خلال فترة محددة بالإضافة إلى تحديد:

- حدود ومعدلات تركز الخصوم: الذي يساعد على تجنب البنك الاعتماد على مصادر تمويل قليلة، يعبر عنها بنسبة من الأصول السائلة كما قد يعبر عنها بنسبة الودائع، الأموال المشتراة أو الخصوم الإجمالية. وهناك معدلات أخرى منها: مجموع القروض/مجموع الودائع، مجموع القروض/حقوق رأس المال، الأموال المقترضة/مجموع الأصول ...

¹ Risk Management Guidelines for commercial Banks and DFIs. Opcit, P : 28.

I-2-1-3 تركيب الأصول والخصوم وتنوع الخصوم

حيث يتم خلط الأصول والخصوم للمحافظة على السيولة، ويجب أن يكون هناك تكامل بين إدارة خطر السيولة وإدارة الأصول والخصوم لتجنب التكاليف الكبيرة المرتبطة بإعادة محفظة الأصول والخصوم من ربحية عالية إلى سيولة مرتفعة. كما يجب على إدارة البنك أن تدرس مصادر التمويل وتضمن أن هناك تنوع لمصادر التمويل لمواجهة احتياجات السيولة اليومية. فالبنك يكون أكثر مرونة في مواجهة مشاكل السيولة إذا كانت خصومه (مصادر أمواله) تتكون من مصادر مستقرة.

I-2-1-4 مخطط التمويل الطارئ

هو مجموعة سياسات وإجراءات توضع لمواجهة احتياجات تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية ومصادر التمويل، يتضمن التطور القوي للأصول أو الزوال (التآكل) السريع للخصوم، حيث يقوم بتقدير التغيرات في الميزانية. كما تلجأ البنوك إلى الرقابة الداخلية وسوق ما بين البنوك كمصدر للسيولة في حالة الأزمات.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة إجراءات لقياس خطر السيولة تتمثل في¹:

- ✓ الإجراء الأول يتضمن وضع تنبؤات وتوقعات للسيولة في شكل سلم استحقاق للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الممكنة؛
- ✓ الإجراء الثاني قياس اتجاه النتائج الممكنة: هو عملية إحصائية للتنبؤ باتجاه النتائج بالاعتماد على سلم الاستحقاق؛
- ✓ الإجراء الثالث تحليل قدرة البنك على الموازنة: من خلال تحليل قدرة البنك على تنظيم الأموال عند وجود عجز في سلم الاستحقاق.

II- المعايير التنظيمية لقياس ومراقبة خطر السيولة

سيتم من خلال هذا الفرع التطرق لأهم المعايير التنظيمية الخاصة بإدارة وقياس ومراقبة السيولة الموضوعة من طرف لجنة بازل.

II-1 مبادئ السيولة

قامت لجنة بازل بمراجعة مبادئ السلامة لإدارة السيولة في المؤسسات البنكية لسنة 2000 من خلال دليل السيولة يشتمل على:

¹ Fiedler. R. E, **Liquidity Risk**, in M. Lore and L. Borodovsky (ds). **The Professional's Handbook of Financial Risk Management**, Oxford: Butterworth Heinemann. 2000, P: 443.

*أهمية تشكيل احتمال خطر السيولة؛

*الحفاظ على مستوى كافي من السيولة من خلال وسادة من الأصول السائلة؛

*ضرورة ضمان تكاليف السيولة الأرباح والمخاطر لكل الأعمال والمشاريع؛

*تعريف وقياس مخاطر السيولة، المتضمنة مخاطر السيولة المشروطة؛

*الحاجة إلى مخطط تمويل طارئ عملي وقوي؛

*إدارة خطر السيولة اليومي؛

*الكشف العام لتطوير السوق.

يؤكد هذا الدليل أهمية قياس المشرفين لإدارة كافية لخطر سيولة البنك ومستوى سيولته. كما يوضح أهمية الشراكة بين المشرفين وأطراف أخرى مثل: البنوك المركزية خاصة في أوقات الضغط.

هذا الدليل يضم 17 مبدأ لإدارة ومراقبة خطر السيولة¹ مقسمة لـ 5 مجالات كما

يلي:²

❖ المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة خطر السيولة؛

❖ حوكمة إدارة خطر السيولة؛

❖ قياس وإدارة خطر السيولة؛

❖ الكشف العام؛

❖ دور المشرفين.

II-2 وسائل الرقابة على السيولة

لتعزيز وتقوية التناسق في الإشراف الدولي على خطر السيولة قامت لجنة بازل بتطوير أدوات يستعملها المشرفون لرصد وإدارة خطر السيولة في البنوك. تشمل هذه الأدوات ما يلي³:

¹ **Principles For Sound Liquidity Risk Management and Supervision**, Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, September 2008. PP: 3-5. At: www.bis.org/publ/bcbs138.pdf

² لمزيد من التفصيل الرجاء الرجوع الى تقرير لجنة بازل حول مبادئ السيولة:

Consultative Document, **International Framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**. December 2009. <http://www.bis.org/pub/bcbs188.htm>.

³ Dietrich Domanski and Philip Turner, **The Great Liquidity Freeze: What does it Mean For International Banking?**, In: Masahiro Kawai, Eswar S. Prasad, **Asian Perspectives on Financial Sector Reforms and Regulation**, Asian Development Bank Institute, The Brookings Institution. 2012.

*عدم تطابق الاستحقاق التعاقدى **Contractual maturity Mismatch**: توفر هذه الأداة قاعدة سهلة وأساسية للالتزامات التعاقدية؛

*مراقبة تركيز مصادر التمويل **Concentration of Funding**: تتضمن تحليل تركيز التمويل الإجمالي؛

*الأصول المتاحة غير المرتبطة **Available Unencumbered Assets**: تقيس هذه

الأداة مبلغ الأصول غير المرتبطة التي يمكن للبنك استعمالها كضمان للتمويل المضمون؛

*الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة **Market-Related monitoring**

tools : تتضمن إدارة المعطيات الواسعة للسوق فيما يتعلق بأسعار الأصل، السيولة،

أسعار الأسهم، خيارات عدم القدرة على سداد القروض... الخ

وقد اقترحت اللجنة على المشرفين استعمال هذه الأدوات إلى جانب المعايير الكمية

(سيتم التطرق إليها في العنصر الموالي)، حيث على المشرفين إتباع الإجراءات اللازمة عند

ظهور مؤشرات صعوبات محتملة في السيولة، عند وجود اتجاه سلبي في هذه المقاييس أو

عند تدهور وضعية السيولة .

1-2-II عدم تطابق الاستحقاق التعاقدى **Contractual maturity Mismatch**

يبين هذا المقياس الفجوة بين التدفقات التعاقدية الداخلة والخارجة للسيولة لفترة

زمنية محددة، هذه الفجوات تبين مستوى السيولة التي سيحتاجها البنك، كما توفر نظرة

عامة حول مدى اعتماد البنك تحويل الاستحقاق في العقود الجارية.

حيث يجب على البنك أن يبين النقدية التعاقدية والتدفقات المضمونة ذات الصلة

على أساس الاستحقاق التعاقدى المتبقي. وعلى المشرفين في كل المستويات التنظيمية وضع

مخطط زمني لتقرير المعطيات اللازمة، حيث المعطيات المجمعة من عدم تطابق الاستحقاق

التعاقدى توفر الأطر الزمنية المحددة لمعدل تغطية السيولة ومعدل التمويل المستقر.

ويمكن تقسيم الفترات الزمنية لفهم وتحديد وضعية التدفقات النقدية للبنك إما بصورة

يومية 7 أيام، 14 يوم، 1، 2، 3 أشهر... الخ.

وهناك مجموعة من النقاط يجب أخذها بعين الاعتبار عند جمع المعطيات¹:

✓ يجب أن يتم إعداد تدفقات الأصول حسب آخر استحقاق ممكن؛

¹ **International Framework for Liquidity Risk Management Standards and Monitoring**, Consultative Document, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements, December 2009, PP: 25-30.

- ✓ يجب أن توضع التدفقات النقدية للخصوم حسب أول تاريخ ممكن للخروج؛
- ✓ يجب أن يتم تحليل النقدية التعاقدية المتعلقة بأي استحقاق مطلوب أو إصدار قابل للتمديد حسب أول تاريخ تسديد ممكن؛
- ✓ الأدوات (العناصر) التي ليس لها أي استحقاق محدد يتم تدوينها بصورة منفصلة بدون أي افتراضات تطبيق عند حلول الاستحقاق؛
- ✓ لا تؤخذ التدفقات الخارجة التي يمكن أن تتم في البنك من أجل حماية الامتيازات. إذا لم يكن هناك أي التزام لفعل ذلك؛
- ✓ يجب على البنوك أن تقوم بتحليل عدم تطابق الاستحقاق بناء على خطط إستراتيجية، ويجب مناقشتها مع المشرفين؛
- ✓ عندما تفكر المؤسسات في تغييرات مادية لمشاريعها، فعلى المشرفين طلب تقارير توقع عدم التطابق لقياس أثر التغييرات على الإشراف.

2-2-II مراقبة تركيز مصادر التمويل Concentration of Funding

تعني هذه الأداة تلك الموارد من التمويل الكلي، حيث أن سحب هذا التمويل يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في السيولة. ويشجع هذا المقياس تنوع مصادر التمويل المنصوح بها في مبادئ السلامة للجنة بازل ويحلل هذا المقياس ما يلي¹:

* مصادر تمويل الخصوم من كل جانب (مقابل)؛

* مصادر تمويل الخصوم من كل منتج؛

* قائمة مبالغ الأصول والخصوم بعملة مهمة .

حيث يتم حساب هذا المقياس من خلال دراسة تركيز التمويل من خلال المقابل (Counterparty)، أو المنتج، فيجب على البنوك والمشرفين رصد نسبة التمويل، والارتفاع المعترف في التركيز.

* المقابلات المهمة (الجهات) Significant Counterparty

يحسب عدد المقابلات بتجميع كل أنواع الودائع من مقابل واحد أو مجموعة مقابلات، بالإضافة إلى الافتراضات المباشرة، المضمونة وغير المضمونة التي يمكن للبنك أن يحدد رفعها من نفس الجهة.

¹ IBid.

تعرف "الجهة أو المقابل المهم" بالمقابل الفردي أو مجموعة من المقابلات المرتبطة، ويشكل أكثر من 1% من إجمالي خصوم البنك.

*المنتوج المهم Significant Product

هو منتوج أو أداة أو منتجات يكون مبلغها الإجمالي أكثر من 1% من إجمالي الخصوم.

*العملة المهمة Significant currency

تعرف بأنها الخصوم المقيمة لعملة واحدة يكون مبلغها الإجمالي أكثر من 1% من إجمالي الخصوم

يتم أيضا في هذه الأداة إعداد تقارير لأفاق زمنية إما: أقل من شهر، 1-3 أشهر، 3-6 أشهر، 6-سنة أو أكثر من سنة. حيث تعطى هذه الأداة فكرة عن مدى تركيز التمويل لعميل معين، وبعملة معينة.

3-2-II الأصول المتاحة غير المرتبطة Available unencumbered assets

توفر هذه الأداة معلومات ومعطيات حول العملة، والأصول غير المرتبطة المتاحة في البنك، يحتمل أن تستعمل هذه الأصول كضمان لرفع تمويل مضمون إضافي في السوق الثانوي و/أو أصول مؤهلة في البنوك المركزية تكون كموارد إضافية للسيولة في البنك¹. يجب على البنوك أن تبين مبلغ، نوع ومكان الأصول غير المرتبطة المتاحة المؤهلة للتمويل المضمون المرتبط بالبنوك المركزية التي يتم ترتيبها مسبقا، أو الاقتطاعات الحالية بتكلفة معقولة للتسهيلات الدائمة فقط، ويجب تحديد العملة التي يتم بها تقييم الأصول غير المرتبطة المتاحة التي تشكل أكثر من 1% من المبلغ الإجمالي المرتبط بالضمان المتاح غير المرتبط.

كما يجب على البنوك أن تبين الاقتطاع المقدر الذي يحتاجه السوق الثانوي و/أو البنك المركزي لكل أصل، بعد ذلك تبين القيمة المحولة إلى سيولة المتوقعة للضمان، ومكان الأصل وخطوط الأعمال التي يمكنها الوصول لهذه الأصول.

ويجب أن يأخذ المشرفون بعين الاعتبار أن هذه التقنية لا تقارن الأصول غير المرتبطة المتاحة بمبلغ التمويل المضمون المعلق (الذي لم يحسم بعد) أو مع أي عامل زيادة في الميزانية. لذا يجب تدعيم هذه الأداة بعدم تطابق الاستحقاق ومعطيات الميزانية الأخرى.

¹Ansagar Wittenbrink. PWC (2010), Basel III. A Risk Management Perspective. [www.pwc.com/en.LU/lu/risl-management/does/pwc-basel-III-a-risk-management-perspective.pdf](http://www.pwc.com/en/LU/lu/risl-management/does/pwc-basel-III-a-risk-management-perspective.pdf).

Market-Related monitoring الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة 4-2-II tools

بما أن هناك عدة معطيات متوفرة في السوق، يجب على المشرفين إدارة ورصد المعلومات على المستويات التالية للتركيز على الصعوبات المحتملة للسيولة¹:

❖ معلومات عامة حول السوق Market-Wide Information

يمكن للمشرفين رصد معلومات على المستوى الكلي، واتجاه الأسواق الرئيسية ومعرفة الأثر المحتمل على القطاع المالي والبنك، كما تستعمل هذه المعلومات عند تقييم خطة التمويل؛

❖ معلومات على القطاع المالي Information on the Financial Sector

لمعرفة فيما إذا كان القطاع المالي يعكس تحركات السوق أو أنه يعرف صعوبات تؤثر على السيولة، هذه المعلومات تتضمن معلومات عن سوق الأسهم والسندات للقطاع المالي... الخ.

❖ معلومات خاصة بالبنك Bank Specific Information

لرصد ومعرفة فيما إذا كان السوق يفقد الثقة في مؤسسة معينة أو أن مؤسسة ما تعرف أخطار، وهذا من خلال جمع معلومات عن أسعار الأسهم، الأسعار المتداولة في السوق النقدي، وضعية أسعار وتقلبات التمويل، أسعار سندات البنك و/أو السندات الثانوية في السوق الثانوية... الخ.²

الجدول الموالي يلخص المعايير التنظيمية لقياس ومراقبة خطر السيولة.

¹ IBid

² IBid

جدول رقم (06): المعايير التنظيمية لقياس ومراقبة خطر السيولة

مبادئ السيولة	وسائل الرقابة على السيولة
*المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة خطر السيولة	*عدم تطابق الاستحقاق التعاقدية
*حوكمة إدارة خطر السيولة	*مراقبة تركيز التمويل
*قياس وإدارة خطر السيولة	*نسبة الأصول غير المرتبطة المتاحة
*الكشوفات العامة ودور المشرفين	*الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بعض المراجع النظرية.

III- التقنيات الكمية المشتركة لقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية

لا يكتفي البنك بالتقيد بالمعايير التنظيمية في جانبها النظري فحسب، إنما يقوم بمواجهة خطر السيولة من خلال تطبيق عدة تقنيات كمية من خلال حساب مجموعة من النسب بناء على المعلومات الموجودة في تقاريره المالية، من شأنها تحديد وضعية البنك ومساعدته على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة خطر السيولة. سيتم تقسيمها إلى تقنيات تقليدية وأخرى حديثة.

III-1- التقنيات التقليدية ومعدلات لجنة بازل III الخاصة بالسيولة

III-1-1 إدارة الأصول والخصوم

تعتبر إدارة الأصول والخصوم من التقنيات المعتمدة لإدارة خطر معدل الفائدة وخطر السيولة معا، أي أنها تركز على العمليات التجارية في البنك وتتضمن إدارة الأصول والخصوم. الأدوات والتقنيات والطرق التي تهتم بخلق القيمة ومراقبة المخاطر، حيث يقوم البنك بتطبيق تقنيات إدارة الأصول والخصوم لرفع العوائد من خلال التغطية ضد المخاطر، ومن جهة أخرى تخفيض الخسائر الناتجة عن المعاملات. ولقياس أحسن لإدارة الأصول والخصوم في البنك يجب الفهم العميق والدقيق للأصول والخصوم، العملاء، المحيط الاقتصادي، وظروف المنافسة¹.

¹ Bijan Bidabad, Mahmoud Allahyarifard, **Assets and Liabilities Management in Islamic Banking**, 3rd International Conference on Islamic Banking and Finance, Karachi, Pakistan, 24-25 March, 2008.

ويعتبر الهدف الرئيسي لإدارة الأصول والخصوم هو إنتاج دخل صافي عالي الجودة، مستقر ومتزايد، ويرتبط هذا الهدف بتحقيق التركيب بين مستوى الأصول والخصوم والمخاطر المالية¹.

وتستخدم سياسات إدارة الأصول والخصوم متغيرين: - دخل الفائدة والقيمة الحاضرة الصافية (Net Present Value) للأصول ناقص الخصوم. حيث جدول الفائدة المستقبلي يتغير خطياً بتغير القيمة الحاضرة الصافية. الفرق الأساسي هو أن القيمة الحاضرة الصافية تتعلق بالسير الكامل للتدفقات النقدية في المستقبل المتأتمية من المحفظة، في حين دخل الفائدة مرتبط بفترة أو فترات عديدة².

وبالموازاة مع إدارة الأصول والخصوم، تنشأ البنوك أجهزة خاصة لتنظيم سياسات إدارة السيولة في المستويات الدنيا تسمى "بلجنة الأصول والخصوم" تعمل على تطبيق سياسات إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع لجنة إدارة مخاطر الصناعة، لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر المالية، حيث تقوم بما يلي³:

➤ إدارة ومراقبة وضعية السيولة اليومية في جانبي الأصول والخصوم؛

➤ تحديد استراتيجيات للتقليل من عدم توازن السيولة؛

➤ المحافظة على علاقات جيدة مع أطراف خارجية لإدارة وتوقع ضغوطات

السيولة.

III-1-2 طريقة الفجوات

يتم تقييم وقياس خطر السيولة بدلالة العجز بالسيولة وهو عبارة عن الانحرافات الموجودة بين الاستخدامات والموارد المصرفية في تاريخ معين. التقنية المعتمدة لتسيير السيولة تعتمد على الفجوة التي تمثل الفرق بين استحقاق الخصوم والأصول. حيث تحتوي ميزانية البنك على أصول وخصوم تختلف في الحجم (المبالغ) وفي تواريخ الاستحقاق. الفرق بين الأصول والخصوم في كل التواريخ المستقبلية يعرف بفجوة السيولة « Liquidity Gap » هذه الفجوة يتم إدارتها بطريقة تضمن بأن العجز في التمويل المتوقع يمكن أن يقابل تحت ظروف عادية.

¹ Hennie Van Grenning, Zamir Iqbal, Risk analysis for Islamic Banks, The World Bank, Washington. D. C. 2008, P : 146.

² Joël Bessis, Risk Management in Banking, John Wiley and Sons. LTD, England, 2011, P: 131.

³ Ismal Rifki, Opcit, P: 43.

ويمكن تعريف فجوة السيولة بأنها: "الفرق الصافي بين الأصول والخصوم، وعندما يقوم البنك بتأدية أعماله كل يوم فإن أصول وخصوم جديدة تضاف وبالتالي فإن وضعية الفجوة تتغير".

وهناك نوعين من الفجوات¹:

❖ **فجوة موجبة Positive Gap:** بين الأصول والخصوم تعني وجود عجز، حيث يعني هامش الفجوة الموجبة أن التغير الجبري في الأصول يفوق التغير في الخصوم، ومع إهلاك الأصول والخصوم عبر الزمن فإن هذه التغيرات تصبح سالبة. والفجوة الموجبة تعني تدفق صافي موجب عند استحقاق الأصل، من خلال تمويل قرض قصير الأجل عبر وديعة طويلة الأجل (أطول أجلا)، وهذه الوضعية لا تخلق خطر سيولة على اعتبار أن استحقاق الأصل قبل استحقاق الخصم (حيث يظهر خطر معدل الفائدة)؛

❖ **فجوة سالبة Negative Gap:** تظهر من خلال تمويل قرض طويل الأجل بمورد قصير الأجل أي أن استحقاق الخصم يكون قبل استحقاق الأصل وهنا يبرز خطر عدم السيولة.

ومن بين الطرق لقياس خطر السيولة حسب الفجوة نجد: الفجوة الثابتة والديناميكية²:

❖ **الفجوة الثابتة « Static Gap »:** هي التي تعتمد على الفرق بين الأصول والخصوم في فترة واحدة، حيث يتم هنا حساب مؤشر كل فترة زمنية مما يسمح للبنك من معرفة أهم استحقاقاته وموارده في فترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز الملاحظ في الفرق بين خصوم وأصول البنك، وتسمى "طريقة اللامنافذ المتتالية"؛

❖ **الفجوة الديناميكية « Dynamic Gap »:** وتظهر من خلال تجميع الأصول والخصوم لفترات معينة ثم حساب الفرق حيث يتحدد أقصى احتياج أو فائض للبنك وتسمى: "طريقة اللامنافذ المتراكمة".

غير أنه عموما يتم التركيز على الأصول والخصوم الحاضرة لحساب الفجوة (أي الفجوة الثابتة) حيث لا توجد ضرورة للحصول على تمويل مسبق لمعاملات جديدة أو

¹ Moorad Choudhry, **Global. Repo Markets : Instruments and Applications**, John Wiley and Sons LTd, Asia . 2004, P:211.

² Joël Bessis, Opcit, P : 159.

استثمار موارد لم يتم تجميعها بعد بالإضافة إلى أن الفجوة الديناميكية تعتمد على عدم التأكد¹.

III-1-3 معدلات مراقبة السيولة حسب مقررات لجنة بازل III

خلال الأزمة المالية الأخيرة 2007-2008 تم إظهار أهمية إدارة السيولة سواء للقطاع البنكي أو الأسواق المالية، فعلى الرغم من امتلاك مستويات عالية من رأس المال عرفت عدة بنوك صعوبات لأنها لم تقم بإدارة سيولتها.

لذا قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة البنكية بعدة إجراءات تخص إدارة خطر السيولة فنشرت "ورقة السيولة 2010" في ديسمبر 2010 التي تضمنت مقترحات مراجعة الإطار الأساسي لتحسين وتطوير إدارة خطر السيولة ومراقبة التعرض لخطر السيولة الموجودة في نشرة اللجنة المعتمدة في سبتمبر 2008 "مبادئ الإدارة السليمة لخطر السيولة 2008".

وتقترح "ورقة السيولة 2010" بعض التعديلات الانتقالية لتطبيق المعايير الجديدة للسيولة، كما قامت اللجنة بوضع فترة ملاحظة تعتمد لمراقبة أثر المعايير. وقد قدمت "ورقة السيولة 2010" معيارين لتحليل وإدارة السيولة كما يلي:

✓ **معدل تغطية السيولة «LCR» Liquidity Coverage Ratio**: الذي صمم لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لخطر سيولة البنك من خلال ضمان امتلاك البنك لأصول سائلة عالية الجودة لمعالجة فترة الضغط خلال 30 يوم؛

✓ **معدل صافي التمويل المستقر «NSFR» Net Stable Funding Ratio**: الذي صمم لتعزيز المرونة طويلة الأجل من خلال احتياج البنك لرأس مال أو أموال طويلة المدى تبقى لمدة سنة بضغط أقل.

III-1-3-1 معدل تغطية السيولة «LCR» Liquidity Coverage Ratio

يلزم هذا المعيار البنك الاحتفاظ بمستوى كافي من الأصول السائلة التي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة لمواجهة احتياجات السيولة خلال 30 يوم في فترة ضغط سيولة، حيث أن القواعد التي يتم تطبيقها على معدل تغطية السيولة تعرف بمخزون الأصول السائلة عالية الجودة على إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة في 30 يوم².

¹ Ibid, P : 159.

² Financing SMEs and Entrepreneurs, An OECD Scoreboard, Issue 1, 2012, P: 34.

مخزون الأصول السائلة عالية الجودة

LCR معدل تغطية السيولة = $\frac{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم القادمة}}{100\%}$

حيث فترات الضغط قد تشمل¹:

* تخفيض بثلاث درجات للتنقيط العام لمؤسسات القرض؛

* هروب نسبة من الودائع؛

* خسارة التمويل الإجمالي غير المضمون؛

* ارتفاع معتبر في اقتطاعات التمويل المضمون؛

* ارتفاع مشتقات المطلوبات المضمونة والمطلوبات المضمونة لكشوفات خارج الميزانية

التعاقدية وغير التعاقدية المتضمنة تسهيلات السيولة والائتمان.

أولا- مخزون الأصول السائلة عالية الجودة

حيث يجب على البنوك إن يكون لديها مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة² لتغطية التدفقات الخارجة الصافية الإجمالية لـ 30 يوم من فترة الضغط، وهذه الأصول يمكن أن تتحول بسهولة إلى نقود مع نقص قليل في القيمة في فترات الضغط في السوق وهناك مجموعة من الخصائص لهذا النوع من الأصول³:

✓ يجب أن تكون غير مرتبطة، ومتوفرة ويتم تسييرها بهدف وحيد وواضح لتوفير التمويل الطارئ؛

✓ لا يجب أن تكون مستعملة للاحتياط في وضعيات تجارية، ولا تكون مصممة (موضوعة) لتغطية تكاليف التشغيل؛

✓ يجب أن تكون تحت إشراف ورقابة المختصين في إدارة خطر السيولة؛

✓ جزء من الأصول يجب أن يتم تحويلها إلى نقود على أساس منتظم من خلال "الريبو" أو البيع الكامل في السوق؛

¹ John C Hull, **Risk Management and financial Institutions**, 3rd Edition, John Wiley and Sons, Hoboken, New Jersey, 2012, P: 293.

² غير مرتبط يعني غير المتعهد (سواء صراحة أو ضمناً) لتأمين أو ضمان أي معاملة، الأصول المتأثية من احتياطي الريبو، ومعاملات الأوراق المالية المقبوضة في البنك، ومتوفرة بصورة صحيحة وتعاقدية لاستعمال البنك ويمكن اعتبارها جزء من هذا المخزون، بالإضافة إلى الأصول التي تقيد كمخزون أصول سائلة عالية الجودة التي يتم التعهد بها للبنك المركزي أو هيئة عمومية ولكن غير مستعملة.

³ [www.Linklaters.com/pdfs/mkt/Basel III: Liquidity Rules.pdf](http://www.Linklaters.com/pdfs/mkt/Basel%20III:Liquidity%20Rules.pdf)

وقد بينت اللجنة أن البنوك والمشرفين يجب أن يكونوا حذرين وعلى علم أن اختبار ضغط LCR « LCR Stress Test » لا يغطي احتياجات السيولة اليومية التي تظهر خلال اليوم وتختفي في نهاية اليوم.

وتنقسم هذه الأصول إلى نوعين:

❖ المستوى I من الأصول السائلة عالية الجودة:

ويتضمن: النقدية الحاضرة، الاحتياطات في البنوك المركزية، البدائل النقدية مثل الديون الحكومية، ويمكن أن يشمل حصة غير محدودة من تجميع الأصول السائلة لأغراض LCR وغير معنية بالاقتطاع في إطار حساب LCR، بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (القابلة للتسويق) التي تمثل مطالب، أو ضمانات سيادية، البنوك المركزية، هيئات القطاع العمومي غير المركزية الممثلة بوزن خطر 0% حسب مقررات بازل¹.

❖ المستوى II من الأصول السائلة عالية الجودة:

يشمل الأوراق المالية المتداولة أو المطالبات المضمونة من: البنوك المركزية، هيئات القطاع العمومي الحكومي غير المركزي، المعنية بوزن خطر 20% حسب مقررات لجنة بازل II لخطر القرض والأوراق المالية عالية الجودة للشركات غير المالية ذات التصنيف AA، والسندات المغطاة.

لا يمكن للأصول من المستوى II أن تشكل أكثر من 40% من تجميع الأصول السائلة الكلية المستعملة لحساب LCR وسيتم تطبيق اقتطاع من قيمتها السوقية الجارية. كحد أدنى يجب تطبيق اقتطاع 15% للأصول من المستوى II².

ثانيا- إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة

يمثل الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة الإجمالية والتدفقات النقدية الداخلة الإجمالية خلال 30 يوم من فترة الضغط.

يحسب إجمالي التدفقات الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة غير المسددة لعدة أنواع من الخصوم والتزامات (تعهدات) خارج الميزانية بمعدلات توقع سحبها أو خروجها. وتحسب التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بضرب المقبوضات المعلقة بمعدلات توقع دخولها. التدفقات الداخلة المتوقعة يمكن أن تكون أكبر من 75% من إجمالي

¹ Tamara Gomes, Natasha Khan, **Strengthening Bank Management of Liquidity Risk : The Basel III Liquidity Standards**, Bank of Canada, Financial System Review, December 2011.

² Ansgar Wittenbrink, **Financial Regulation Through New Liquidity Standards and Implication for Institutional Banks, Basel III**, Master thesis, Crin, 2011, PP: 12, 13.

التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة، يعني أن البنك يجب أن يحتفظ بأصول سائلة عالية الجودة تعادل على الأقل 25% من صافي التدفقات النقدية الإجمالية المتوقعة¹.

عرفت ورقة السيولة 2010 بالتفصيل الأصول والخصوم التي تؤخذ بعين الاعتبار في الحساب، والنسبة ذات الصلة لتضمينها في الصيغة، بالإضافة إلى التدفقات الخارجة المتوقعة من الودائع المجزئة، وخسارة جزء من أنواع متعددة للأصول المؤمنة وغير المؤمنة المطلوبة خلال فترة 30 يوم².

حسب LCR فإن البنك ملزم بامتلاك أصول سائلة تعادل المبالغ التالية³:

■ 5% من قيمة الالتزامات غير المسحوبة "تسهيلات السيولة والائتمان" من عملاء تجارة التجزئة:

■ 100% من قيمة الالتزامات غير المسحوبة "تسهيلات السيولة" للشركات غير المالية، البنوك المركزية، هيئات القطاع العام، وبنوك التنمية متعددة الأطراف؛

■ 100% من الالتزامات غير المسحوبة "تسهيلات السيولة والائتمان" لهيئات أخرى، البنوك المركزية، هيئات القطاع العام، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، المؤسسات المالية (البنوك، مؤسسات الأوراق المالية، شركات التأمين).

ويعرف تسهيل السيولة حسب اللجنة، بأنه أي التزام، التسهيل الاحتياطي غير المسحوب الموضوع بهدف إعادة تمويل قرض عميل يكون في وضعية غير قادر على الحصول على الاحتياجات التمويلية من الأسواق المالية، في هذا السياق، تسهيلات رأس المال العامل للشركات (مثل التسهيلات الائتمانية المتجددة للشركات وأهداف رأس المال العامل) لا يجب أن تصنف كتسهيلات سيولة بل كتسهيلات ائتمان، وبالتالي جذب احتياج 10% أكثر من 100%. غير أنه إذا كانت التسهيلات المتجددة لغير شركة (مثل: بنوك أو هيئات قانونية

¹ Junji Nakagawa, **International Harmonization of Economic Regulation, International Economic Law**, Oxford University Press, UK, 2011, P : 247.

² لمزيد من التفصيل الرجاء الرجوع إلى تقرير لجنة بازل حول مبادئ السيولة:

Consultative Document, **International Framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**. December 2009. <http://www.bis.org/pub/bcbs188.htm>

³ **International Framework for liquidity Risk measurement, Standards and monitoring**, Consultative Document, opcit.

أخرى ستجذب احتياج امتلاك أصول سائلة 100% بغض النظر إذ كانت مصنفة كتسهيل سيولة أو ائتمان¹.

III-1-3-2 معدل صافي التمويل المستقر « NSFR »

صمم هذا المعدل لتشجيع البنوك على تمويل نفسها بالخصوم التي تقابل الأصول التي تمولها. وبالتالي يمكنها البقاء أكثر لتجنب وضعية تدفقات خارجة تفوق التدفقات الداخلة، للاحتفاظ بمبلغ أدنى مقبول من التمويل المستقر على أساس خصائص سيولة الأصول خلال مدة سنة.

ويهدف لإدخال تغييرات في مجال خطر السيولة بعيدا عن عدم تطابق استحقاق التمويلات قصيرة الأجل، وباتجاه تمويل طويل الأجل للأصول².

وهذه المقاربة تتطلب من البنك ما يلي:

✓ قياس كل أصوله (سواء في الميزانية أو خارج الميزانية):

✓ تعريف وتحديد النسبة غير السائلة لكل أصل التي يحتمل أن لا يمكن تحويلها إلى نقود خلال مدة سنة من فترة الضغط؛

✓ وبعدها يجب امتلاك رأس مال كافي أو أنواع خاصة من الديون طويلة الأجل المتوقع أن تكون موارد أكيدة للتمويل خلال سنة في ظل ظروف الضغط. هذه الأنواع من الالتزامات مجتمعة تعتبر تمويل مستقر، والقيمة المرجحة الإجمالية للأصول يشار إليها بالتمويل المستقر اللازم³، ويحسب المعدل بالعلاقة التالية:

$$NSFR = \frac{\text{المبلغ المتوفر من التمويل المستقر}}{\text{المبلغ اللازم للتمويل المستقر}} \geq 100\%$$

وقد فصلت اللجنة الأصول التي تحتاج للتمويل المستقر ومعاملاتها⁴.

¹ IBid

² Brian Scott-Quinn, Commercial and Investment Banking and the International Credit and Capital Markets, A guide to the Global Finance Industry and its Governance, Palgrave Macmillan, UK, 2012, P: 395.

³ Crockett, A, Market liquidity and Financial Stability, Banque de France, Financial Stability Review, Special Issue on Liquidity, N: 11 (February). 2008.

⁴ لمزيد من التفصيل الرجاء الرجوع الى تقرير لجنة بازل حول مبادئ السيولة: Consultative Document, International Framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring. December 2009. <http://www.bis.org/pub/bcbs188.htm>

أولاً- التمويل المستقر المتاح Available stable funding

يعرف التمويل المستقر المتوفر (المتاح) بأنواع ومبالغ حقوق الملكية والديون المتوقع أن تكون مصادر أموال مؤكدة خلال سنة من فترة الضغط وتشمل على¹ :
* رأس المال؛

* أسهم ممتازة (بتاريخ استحقاق يعادل سنة أو أكثر)؛

* خصوم تستحق لسنة أو أكثر واقتراضات مضمونة وغير مضمونة؛

* نسبة من الودائع المستقرة التي يحتفظ بها البنك على الرغم من طول فترة الضغط؛

* نسبة من إجمالي التمويل وودائع تستحق لأقل من سنة ومقدرة لتبقى في المؤسسة لمدة طويلة في فترة الضغط.

بالإضافة إلى عناصر أخرى تكون مرجحة بأوزان محددة²، حيث يحسب التمويل المستقر المتوفر بالقيمة الدفترية لكل سهم أو خصم مضروب بمؤشر « ASF Factor » خاص به يعكس مدى توفر وجودة نوع التمويل المستقر لهذا الغرض، والمجموع الإجمالي لهذه المبالغ يعبر عن التمويل المستقر للبنك.

ثانياً- التمويل المستقر اللازم Required stable funding

يحسب التمويل المستقر اللازم على أساس افتراضات رقابية تنعكس على معاملات التمويل المستقر اللازم بخصوص خطر سيولة أصول البنك، كشوفات خارج الميزانية، وبعض الالتزامات التي تشمل الضمانات، رسائل الائتمان، وبعض أدوات تمويل التجارة. وتخص معاملات RSF فئات مختلفة للأصل يقارب مبلغ الأصل الذي لا يمكن تحويله لنقود من خلال البيع أو يستعمل كضمان إقراض مضمون خلال فترة ضغط سيولة مستمر لسنة.

¹ **Policy Instruments to Learn Against the Wind in Latin America**, IMF Working Paper, Western Hemisphere Department, July 2011, P : 26.

² لمزيد من التفصيل الرجاء الرجوع الى تقرير لجنة بازل حول مبادئ السيولة:

Consultative Document, **International Framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**. December 2009. <http://www.bis.org/pub/bcbs188.htm>

تحتاج كشوفات خارج الميزانية وبعض الخصوم لتمويل فوري، لكن يمكن أن يؤدي إلى استنزاف السيولة في فترات الضغط¹. فيما يتعلق بمعاملات RSF للخصوم الموجهة لتمويل التجارة فتترك تحت تصرف السلطات الإشرافية الوطنية².

على الرغم من أهمية هاذين المعيارين إلا أن هناك بعض المآخذ في تطبيقها³:

❖ انحياز LCR للسندات الحكومية، حيث يمكن أن يعمل هذا الإجراء عكس إقراض القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

❖ السندات السيادية عالية المخاطر والتي يحتمل تعرضها لخطر عدم الدفع غير معتمدة باستمرار من قبل وكالات التنقيط؛

❖ NSFR يعتبر وسيلة غير فعالة بسبب اعتمادها على قدرة المؤسسات والمشرفين على نمذجة سلوك المستثمر بان يكون مستقر أو غير مستقر؛

❖ مقترحات السيولة تستلزم الاحتفاظ بأصول سائلة مما يخفض من العوائد.

III-2- التقنيات الحديثة

تتطلب إدارة السيولة من إدارة البنك تعريف، تحليل ومراقبة وضعياتها على أساس مستمر، بالإضافة إلى تحليل واختبار احتمال تطور الاحتياجات التمويلية. غير أن السيولة تعد صعبة القياس والتعريف لأن المتغيرات الممثلة للكشوفات يمكن أن تكون غير ثابتة "ديناميكية" وغير متوقعة. ولقياس السيولة يجب التمييز بين المقاربات التحليلية "VAR" "value at risk" التي تركز على قياس الآثار المحتملة على الربحية، ونماذج خطر السيولة التي تهدف لقياس توقعات التدفقات النقدية للأصول والخصوم، أو عدم القدرة على إدارة الأعمال كنتيجة لنقص أو انعدام القدرة التمويلية والأصول السائلة.

في مجال خطر السيولة، تطبق البنوك مجموعة من التقنيات لقياس الخطر اعتماداً على نوع الخطر المراد قياسه (مثل: خطر عدم الملاءة، خطر سيولة التمويل، خطر سيولة

¹ Kern Alexander, Rahul Dhumale, **Research Handbook on International Financial Regulation**, Edward Elgar, Publishing, UK, 2012, P: 116.

² لمزيد من التفصيل الرجاء الرجوع الى تقرير لجنة بازل حول مبادئ السيولة:

Consultative Document, **International Framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**. December 2009. <http://www.bis.org/pub/bcbs188.htm>

³ Adrian Blundell-Wignall, Paul Atkinson, **Thinking Beyond Basel III : Necessary Solutions for Capital and Liquidity**. OECD Journal Financial Market Trends. Vol 2010. Issue :1. P :9.

السوق...الخ) بدرجات مختلفة من الدقة. وحسب فريق العمل في منتدى Joint¹ لقياس الخطر ورأس المال (2006)، فإن المقاربات الأساسية لقياس خطر سيولة التمويل تتضمن² :
تتضمن² :

*مقاربة الأوراق المالية ؛

*تحليل التدفقات النقدية؛

*عدم تطابق الاستحقاق غير المعدل (المقاربات الهجينة) .

III-2-1 مقارنة الأوراق المالية

المقاربات المعتمدة على الأوراق المالية تنظر للسيولة كورقة مالية مقارنة بعناصر الميزانية، وتهدف هذه المعايير المالية لتحديد قدرة البنك على تسديد الديون قصيرة الأجل كمقياس لمبلغ الأصول السائلة التي يمكن تحويلها لسيولة من قبل البنك أو استعمالها للحصول على ديون مضمونة. ويعتبر معدل التمويل طويل الأجل ووضعية رأس المال النقدي أكثر المقاربات التي تعتمد على مخزون السيولة.

III-2-1-1 معدل التمويل طويل الأجل (Long term financing ratio- LTFR)

يعتمد معدل التمويل طويل الأجل فقط على محفظة التدفقات النقدية المتكونة من عناصر الميزانية وخارج الميزانية، ويوضح حصة الأصول التي تستحق في n سنوات أو أكثر الممولة من الخصوم التي تستحق بنفس الفترة³ ويعطى بالعلاقة التالية:

$$LTFR = \frac{\sum_i (\text{التدفقات النقدية الخارجة } > n \text{ سنوات})}{\sum_i (\text{التدفقات النقدية الداخلة } > n \text{ سنوات})}$$

في الأفق قصير المدى، معدل التمويل طويل الأجل (LTFR) كثيرا ما يكون أقل من 100% بسبب عدم تطابق الاستحقاق بين الأصول والخصوم.

III-2-1-2 وضعية رأس المال النقدي Cash Capital Position

¹ منتدى Joint : متخصص في قضايا الإشراف والرقابة البنكية، تم تأسيسه سنة 1996 باقتراح من لجنة بازل.

² The Joint Forum, **The Management of Liquidity Risk in Financial Groups**, Bank for International Settlements, Basel, 2006.

³ Moorad Choudhry, (2012), **The Principles of Banking**, John Wiley and Sons, Singapore, Pte, LTd, P: 670.

لضمان هيكله ملائمة للميزانية بالنظر لخطر السيولة فإن الأصول غير السائلة يجب أن يتم تمويلها بخصوم مستقرة وإجمالي الأصول المتداولة يجب تمويلها بالخصوم المتقلبة الإجمالية (TVL) كما هو موضح في الشكل:

شكل رقم (15): وضعية رأس المال النقدي

		الأصول	الخصوم
الأصول السائلة TLA	}	القيمة المضمونة للأصول غير المرتبطة (الأصول السائلة باستثناء الاقطاعات)	تمويل قصير الأجل (تسهيلات بنكية، قروض قصيرة... الخ)
		النقدية	الودائع غير الأساسية
		احتياطي الريبو	الريبو ¹
		إجمالي الأصول السائلة TLA	إجمالي الخصوم المتقلبة TVL
الأصول غير السائلة والأصول الأساسية	}	الأصول غير السائلة (الثابتة غير الملموسة... الخ)	تمويل الودائع الأساسية قصيرة ومتوسطة الأجل
		الاقطاعات ² Haircuts	حقوق الملكية
		إجمالي الميزانية	
		التزام على الدين	خطوط القرض المتاحة

Source : Moorad Choudhry, **The Principles of Banking**, John Wiley and Sons, Singapore, Pte, LTd, 2012, P: 670.

الفرق بين الأصول السائلة الإجمالية (TLA) وإجمالي الخصوم المتقلبة (TVL) والالتزامات على الدين (CTL) تسمى بوضعية رأس المال النقدي CCP فيكون:

¹ الريبو Repo: هو السعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية للسيطرة على المعروض النقدي (وهو سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة، أو لمدة قصيرة جدا لعملية شراء وبيع سندات حكومية من البنك المركزي)
² الإقطاعات Haircuts: المبلغ الذي يقطع من القيمة الفعلية للضمانات للمزيد من التحوط.

$$CCP = TLA - TVL - CLT$$

وبذلك الضمانات عالية السيولة (مثل: النقدية، الأصول المؤهلة ... الخ) يجب أن تكون قادرة للاستبدال بتمويل غير مضمون (التمويل الحساس للتصنيف)¹ وقياس CCP قدرة البنك على تمويل أصوله بأساس مضمون كلياً، ويضمن البنك لإدارة أعماله لفترة جيدة، فإذا كانت النتيجة سلبية فهذا يعني أن الأصول غير السائلة أكبر من التمويل طويل الأجل.

غير أن هذا المقياس له عيوب هي²:

*تم استثناء الالتزامات غير الممولة التي يجب أن يمولها البنك في أي وقت؛

*لم يأخذ بعين الاعتبار الخصوم طويلة الأجل التي تستحق خلال أفق قصير الأجل؛

*لم يتم إدخال العوائد النقدية المتولدة من أعمال البنك؛

*معدل الخصم المطبق على الأوراق المالية القابلة للتسويق يمكن أن يكون جد

منخفض وقد يرتفع في وقت عدم سيولة كبير؛

*تقسيم عناصر الميزانية إلى "سائل" و"غير سائل" لا يعطي بيانات توضح وضعيات

التحويل إلى سيولة.

III-2-2 المقاربات على أساس التدفقات النقدية

تقنية قياس الخطر هذه تعتمد على سلم الاستحقاق المستعمل لمقارنة التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية للبنك (النتيجة عن الأصول القابلة للتسويق، والأصول المؤهلة، المنتجات غير السائلة وخطوط القرض)، والتدفقات الخارجة التي تشمل (المطلوبات المستحقة، المطلوبات المشروطة، خاصة خطوط القروض التي يمكن أن تسحب) ويتم هذا على أساس يومي أو خلال فترات محددة.

هذه الشبكة تسمح بقياس عدم تطابق التدفقات النقدية أو "فجوة السيولة" غير أن هذا التحليل لا يدعم بافتراضات صريحة للسلوك المستقبلي للأصول والخصوم وعناصر

¹ التمويل الحساس للتصنيف Rating Sensitive funding: مرتبط بذلك الجزء من الموارد المالية للبنك التي تعتمد على الخطر الملاحظ.

² Moorad Choudhry, opcit, P : 671.

خارج الميزانية. وبالتالي يجب حساب الفائض التراكمي أو العجز لزم (T) لقياس السيولة كما يلي¹:

$$CFR_T = \sum_{i \leq T} NFR_T$$

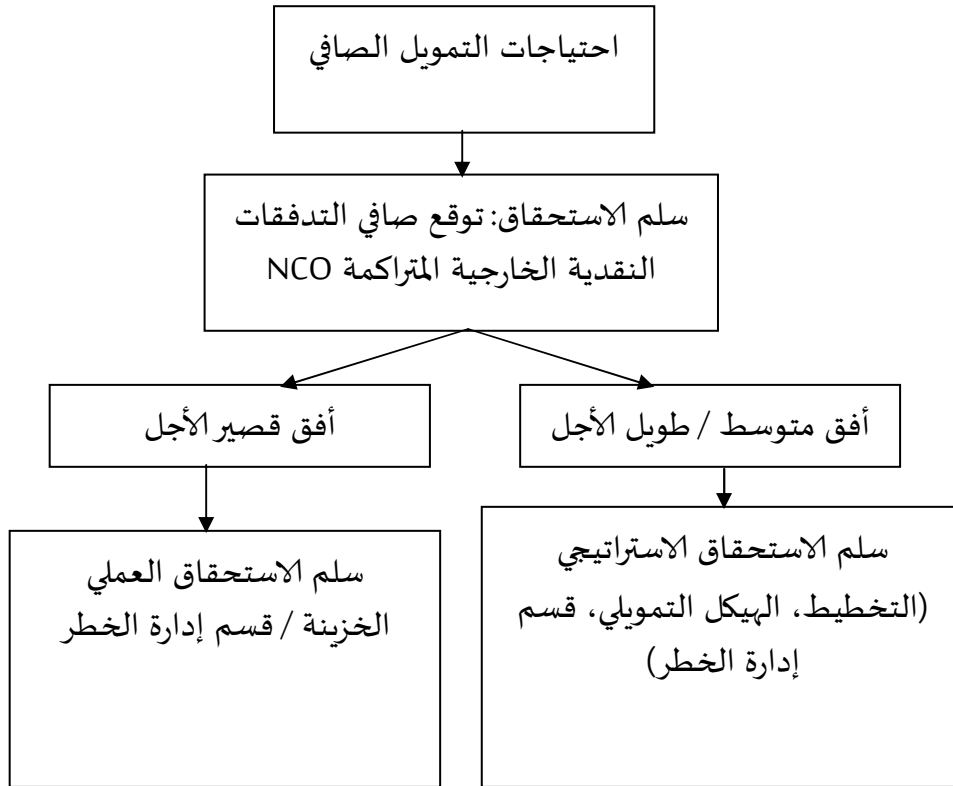
حيث:

CFR: احتياج التمويل التراكمي Cumulative Funding Requirement

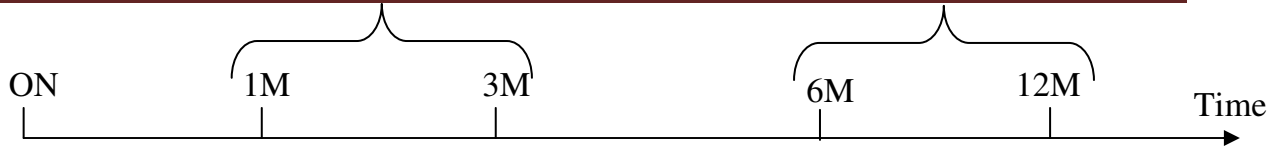
NFR: صافي احتياجات التمويل Net Funding Requirement

ويتطلب سلم الاستحقاق هياكل متعددة وتركيب التدفقات النقدية حسب أهداف مختلفة، أوقات ومستويات مختلفة (قسم الخزينة، قسم إدارة المخاطر، التخطيط المالي والاقتصادي... الخ)، فسلم الاستحقاق العملي يتطلب تعريف إستراتيجية التمويل قصير الأجل وإدارة نظام حدود الخطر، كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم (16): توقعات التدفقات النقدية



¹ Gianfranco A. Vento, Pasquale La Ganga, **Bank Liquidity Risk Management and Supervision : Which Lessons from Recent Market Turmoil ?**, Journal of Money Investment and Banking, Eurojournals, Publishing. Issue 10, 2009.



Source: Gianfranco A. Vento, Pasquale La Granga, **Bank Liquidity Risk Management and Supervision : Which Lessons from Recent Market Turmoil ?**, Journal of Money Investment and Banking, Euro journals, Publishing, Issue 10, 2009.

الهدف الأساسي لسلم الاستحقاق هو محاكاة مسار فجوات سيولة الخزينة قصيرة الأجل، بناء على افتراضات محايدة للنمو المستقبلي لعناصر الميزانية، بسبب الزمن القصير لسلم الاستحقاق التشغيلي (حتى 3 أشهر). فإن عناصر الميزانية يتم تضمينها في سلم استحقاق خاص بدفتر الخزينة: النقدية قصيرة الأجل، المشتقات، ودائع العملاء للمؤسسات وما بين البنوك، اتفاقيات إعادة الشراء، مبادلات العملاء... الخ، عناصر أخرى مثل: الأصول التجارية المتقلبة، الحسابات النقدية الجارية، بطاقات الائتمان لا يتم العمل بها في هذا التحليل لأنها تعتبر غير مستقرة¹.

III-2-3 المقاربات الهجينة Hybrid Approaches

يتم حسب هذه المقاربة تركيب عناصر تطابق التدفقات النقدية والأصول السائلة، من خلال تركيب التدفقات النقدية التعاقدية الداخلة بالإضافة للتدفقات الداخلة التي يمكن توليدها من خلال بيع الأصول، اتفاقيات إعادة الشراء أو اقتراضات مضمونة أخرى².

- تفترض إدارة السيولة على أساس هذه المقاربة مسبقاً تطور متماثل للتوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في أطر زمنية، كما يتم في مقاربة تطابق التدفقات النقدية ؛

- في مستوى ثاني: رصد وضعية السيولة قصيرة الأجل يتوخى قياس الأصول المالية التي يمكن تحويلها "لسيولة" أو يتعهد بها في إعادة تمويل العمليات التي تشمل كل الوضعيات التي يمكن إعادة تمويلها بالبنك المركزي، أو يمكن استعمالها كضمان في عمليات التمويل المضمون من خلال تقسيمها بأسعار السوق وتطبيق الاقتطاع اللازم من السلطة الإشرافية أو من خلال سياسة الخطر الداخلية للبنك³ ؛

¹ Gianfranco A. Vento, Pasquale Le Grana, Opcit.

² Dimitris N. Chorafas, **Risk Accounting and Risk Management for Accountants**, First Edition, Linacre House, Jordan Hill, Oxford, UK, 2008, P: 192.

³ Roberto Riozi, Pierpaolo, Ferrari, opcit.

- المبلغ التراكمي للتدفقات الصافية والأصول المالية تعرف بمبلغ خطر السيولة الذي يجب مواجهته في الظروف العادية؛

وفي مستوى ثالث: يجب تعريف الحدود العملية على أساس تعريف الحد الأعلى لعجز السيولة فيما يتعلق باختلاف العملات، وهذا يسمح بالتعريف الحذر لارتفاع أزمات السيولة المحتملة الكامنة في التدفقات النقدية المتوقعة.

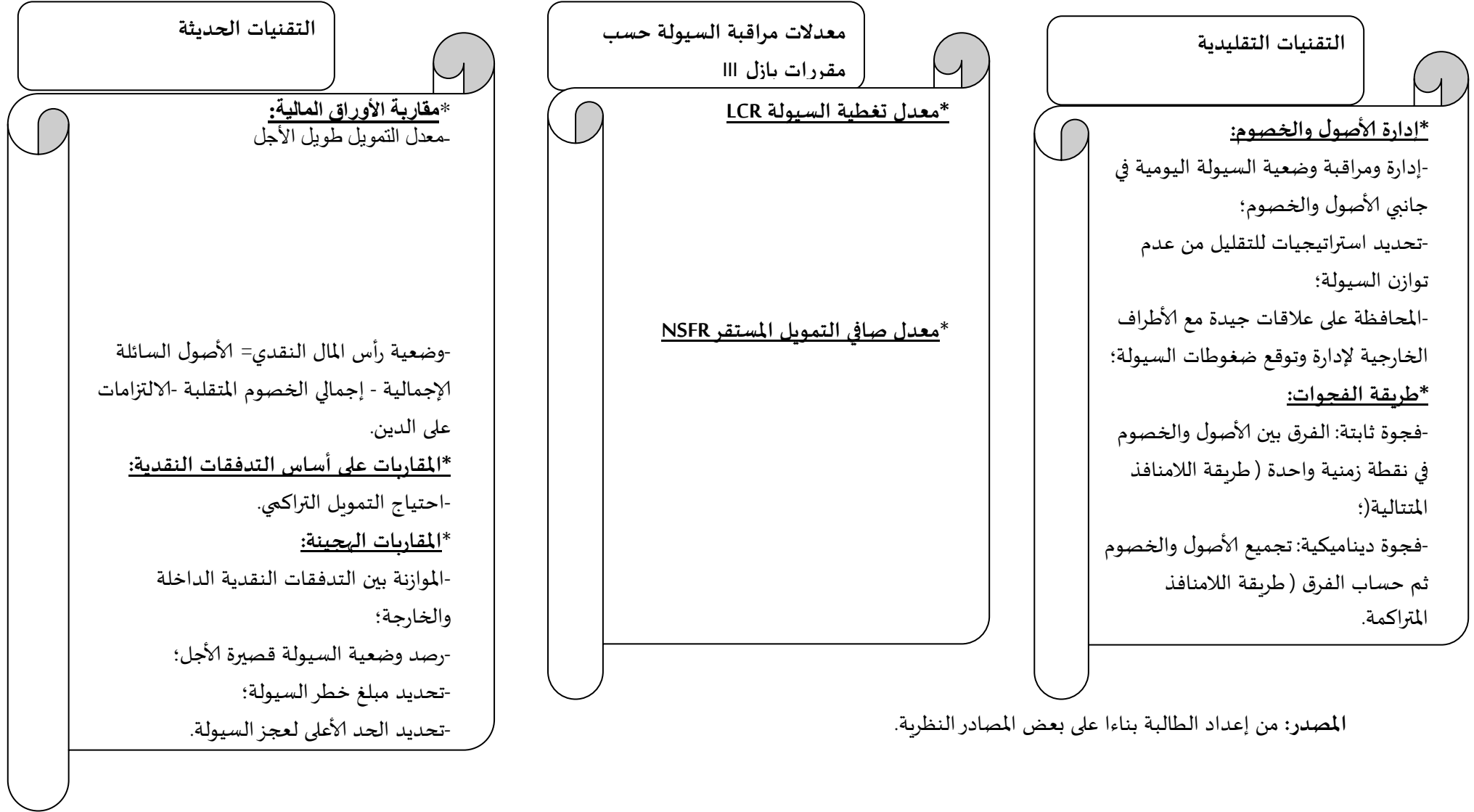
يتم استخدام هذه التقنية من خلال سلم الاستحقاق قصير الأجل وتعريف عدد الأيام قبل أن يقع البنك في وضعية يكون غير قادر على مواجهة احتياجات السيولة. القدرة على الموازنة تمثل المبالغ المعلقة للأصول المالية عالية السيولة التي يمكن بيعها أو مؤهلة لإعادة تمويل العمليات التي تشمل كل وضعيات إعادة التمويل في البنك المركزي أو يمكن استعمالها كضمان مالي للمعاملات.

بمعنى آخر يمثل "أفق النقدية" "Cash horizon" نقطة التعادل بين وضعيات الفجوة التراكمية التي تنتج من التدفقات النقدية ومخزون الأصول المالية الصافية كضمان للضمان المالي للمعاملات¹.

الشكل الموالي يوضح تلخيص لمختلف التقنيات المعتمدة لقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية.

¹ Ibid.

شكل رقم (17): التقنيات الكمية لقياس خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بعض المصادر النظرية.

IV- تقنيات إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية لها مخاطر خاصة بسبب الحاجة إلى توافق منتجاتها المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. فبالإضافة إلى الطرق والتقنيات التي تعتمدها البنوك التجارية لإدارة وتحليل خطر السيولة تقوم البنوك الإسلامية بالعمل على تكييف هذه التقنيات مع مبادئ عملها.

1-IV طبيعة خطر السيولة ومصادره في البنوك الإسلامية

على اعتبار اختلاف مبادئ العمل في البنوك الإسلامية والمميزات الخاصة بصيغ التمويل فيها، فإن خطر السيولة وإن كان نفسه كما في البنوك التجارية فإن مصادره تختلف. وهذا ما سيتم التطرق له في الفقرة الموالية.

1-1-IV تعريف خطر السيولة في البنوك الإسلامية

خطر السيولة في البنوك الإسلامية هو احتمال الخسارة التي تنتج من عدم قدرته إما على مواجهة التزاماته أو تمويل الزيادة في أصوله عند وصول الدفع دون تكبد خسائر وتكاليف غير مقبولة. لذا يجب على البنوك أن تمتلك سيولة محتملة كافية عند وجود احتياجات تمويلية (من خلال رفع الخصوم، التوريق، أو بيع الأصول) وبتكلفة معقولة. فسعر السيولة يعتبر وظيفة ظروف السوق وملاحظة السوق للمخاطر المتأصلة للمؤسسة الإقراضية، وبالتالي فإن مبلغ الأصول السائلة أو الأصول القابلة للتسويق التي يمكن أن يمتلكها البنك تعتمد على استقرار هيكل ودائعه والتوسع السريع المحتمل لمحفظة الأصول. عموماً إذا كانت الودائع متكونة من حسابات صغيرة ومستقرة فإن البنك سيحتاج سيولة أقل نسبياً. بينما يتم الاحتياج للسيولة إذا كانت نسبة من محفظة الديون متكونة من ديون طويلة الأجل، والبنك له تركيز في الودائع، أو الاتجاهات تبين انخفاضات في حسابات ودائع الشركات الكبرى، وضعيفة أخرى يجب على البنك أن يرفع من وضعيفة سيولته، عند وجود عدة التزامات في جانب الخصوم ويتوقع البنك أن العميل سيبدأ في استعمالها.

IV-1-2 مصادر خطر السيولة في البنوك الإسلامية

يمكن أن يظهر خطر السيولة في البنوك الإسلامية بنوعين¹:

❖ نقص السيولة في السوق: حيث أن الأصول غير السائلة تجعل البنك في صعوبة لمواجهة التزاماته المالية:

❖ عدم الحصول على التمويل: عندما يكون البنك غير قادر على الاقتراض أو زيادة التمويل بتكلفة معقولة في وقت الحاجة.

ويعتبر خطر السيولة من المخاطر المهمة التي تواجه البنوك الإسلامية وهناك عدة أسباب تعتبر كدافع للبنوك الإسلامية لإدارة خطر السيولة:²

✓ التواجد المحدود للسوق النقدي وسوق بين البنوك يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يضاعف من خطر السيولة:

✓ تحريم بيع الديون التي تعتمد على الفائدة في وقت الحاجة، إضافة إلى غياب سوق نقدي بين البنوك فعال، يقيد خيارات البنوك الإسلامية لإدارة وضعيات السيولة بصورة فعالة:

✓ ضالة الأسواق الثانوية يعتبر أيضا مصدر لخطر السيولة حيث أن الوسائل المالية الممكن تداولها في السوق الثانوية محدودة مثل: السندات التعاقدية التي تستعمل في البنوك التجارية:

✓ الشريعة تفرض بعض القيود لتداول الأوراق المالية إلا إذا كانت مرتبطة بأصل حقيقي، مما يجعل ضرورة تطوير الأوراق المالية المرتبطة بالأصول المعروفة بـ "الصكوك" حتى وان توفرت الوسائل، فإن المتعاملين محدودين حتى عدم تقبل تدخل البنك المركزي كملجأ أخير لأنه يتعامل بالفائدة:

✓ كما أن التعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة يجعل البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر من المفروض تنشأ من المستثمرين وليس أصحاب الديون، ويرجع السبب إلى³:

¹ Amr Mahmoud El Tiby, **Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wiley and Sons, Canada. 2011. P: 36.

² -Tarqullah Khan, Habib Ahmed, **opcit**, P: 145.

-**Risk Management in Islamic Banks**, MPRA Paper, N : 38706, May 2012, ESLSCA Business School, Master of International Business Administration, Finance.

³ Seyed Nezanuddin, **Making Risk Management and Challenges in Islamic Banks**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 2003, PP: 47-48.

*إدارة الصيغ التمويلية التي تخضع لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة أكثر تعقيدا من صيغ التمويل في البنوك التجارية، حيث تتضمن تحديد معدلات اقتسام الربح/الخسارة في المشاريع الاستثمارية لقطاعات مختلفة بالإضافة إلى المراجعة الداخلية للمشاريع الممولة لضمان الشفافية؛

*نقص وسائل الحيلة من المخاطر، تحريم الربا والغرر يعني إن عدد كبير من وسائل التحوط من المخاطر التي تعتمد على الوسائل التقليدية مثل: الخيارات، المستقبلات، الوعود ... غير متوفرة في البنوك الإسلامية؛

* البنوك الإسلامية ملزمة بالاحتفاظ بجزء كبير من أصولها كاحتياطات في البنوك المركزية وهذا ما يؤثر على ربحيتها وتنافسيتها ويجعلها أكثر عرضة للمخاطر.

✓ بعض الخصائص الإسلامية تزيد من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، مثلا: تصبح السيولة مشكل يشمل مخاطر الإلغاء في المربحة أو عدم القدرة على متاجرة المربحة أو عقود بيع السلم. تحتفظ البنوك الإسلامية بجزء معتبر من الأموال كودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية ويمكن سحبها في أي وقت. تضمن البنوك تسديد الودائع الأساسية، وأصحاب الحسابات ليس لهم الحق لإقتسام الأرباح. بعض البنوك الإسلامية تستثمر جزء صغير من أموال الحسابات الجارية وفي حالة غياب الوسائل السائلة قصيرة الأجل، تحتفظ بمستوى عالي من النقود المعطلة؛ لهذه الأسباب ، طورت عدة حكومات قائمة على اقتصاد يعتمد على نظام مالي إسلامي عدة وسائل لمعالجة خطر السيولة مثل:

البنك المركزي السوداني الذي أدخل أوراق مالية متوافقة مع الشريعة لتوفير السيولة في السوق، ماليزيا أيضا طورت سوق نقدي بين البنوك في بداية 1994 يتم فيها: شراء وبيع الأدوات المالية الإسلامية بين متعاملي السوق (مع اشتغال البنك المركزي)، أعمال استثمار بين البنوك من خلال استثمار المضاربة بين البنوك وأنظمة الدفع والمقاصة، بالإضافة إلى أداة بيع الدين سندات الرهن العقاري والمقاصة، الكمبيالات الإسلامية، الأوراق المالية الخاصة الإسلامية.

2-IV إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

هناك ارتباط بين خطر سيولة التمويل وخطر سيولة السوق، وبذلك لمواجهة نقص سيولة التمويل يمكن للبنوك الإسلامية أن تبني أصولها في السوق النقدي الإسلامي. حيث يتم تخفيض سيولة التمويل من خلال زيادة النقود من خلال بيع الأصول. غير أن عدم

كفاءة السوق الراجع لقلّة المتعاملين وكدم كفاءة كمية ونوعية الأدوات المالية في السوق يجعل من الصعب على البنك الإسلامي توليد النقود من خلال بيع الأصول، مما يساهم في زيادة خطر سيولة التمويل في ظروف الضغط، تدهور سيولة السوق يمكن أن يؤثر إما على سيولة نوع خاص من الأدوات المالية أو التأثير على فئة واسعة من الأصول في السوق.

من جهة أخرى تحتاج السيولة لأن يتم تحديدها من خلال هيكله سلم استحقاق الذي يضم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال سلسلة زمنية محددة. الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة لكل فترة توفر نقطة بداية لقياس عجز أو فائض السيولة المستقبلي للبنك. في أي نقطة زمنية عند تحديد احتياجات السيولة يجب على البنك أن يقرر كيفية تغطيتها، فيمكن للبنك أن يرفع السيولة من خلال إدارة الأصول، إدارة الخصوم.

بالنسبة للبنوك الإسلامية هناك مجموعة من النقاط تؤخذ بعين الاعتبار عند إدارة خطر السيولة:

✓ يجب أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في البنوك الإسلامية حسب نوع المنتجات في البنوك الإسلامية كما يلي:

❖ **التدفقات النقدية المعروفة:** المبالغ وتواريخ الاستحقاقات معروفة مسبقا تتضمن هذه الفئة: المقبوضات من المراجعة، الإجارة، الإجارة المنتهية بالتمليك، والمشاركة المتناقصة؛

❖ **التدفقات النقدية المشروطة والمتوقعة:** مثل (السلم، الاستصناع، المشاركة المتناقصة) المشروطة معرفة بنوع العقد أو أداء العمل بشروط ومدة متفق عليها؛

❖ **التدفقات النقدية المشروطة وغير المتوقعة:** المتعلقة باشتراكات البنوك الإسلامية أين تكون تغطية رأس المال المستثمر ومستويات العائد الممكنة مرتبطة ومشروطة بالنتائج المالية للمشروع الذي تم تمويله مثل: المشاركة والمضاربة.

ولقياس خطر السيولة يستعمل البنك الإسلامي عدة تقنيات، حسب طبيعة، حجم وتعقيد عمليات البنك الإسلامي، وعموما التقنية الأكثر استعمالا لقياس وإدارة السيولة هي فجوة الاستحقاق لحساب احتياجات التمويل الصافية.

IV-2-1 خصائص البنوك الإسلامية في مواجهة خطر السيولة

بالإضافة إلى معدلات كفاية رأس المال المقترحة في اتفاقية بازل والتي تتبعها البنوك التجارية والإسلامية على حد سواء، هناك بعض الخصائص التي تتميز بها البنوك الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة منها¹:

■ أي محاولة للبنوك الإسلامية لوضع نظام دقيق ومتمين لإدارة السيولة يجب أن يكون مرتبط بمعاملات حقيقية لأن عمليات البنوك الإسلامية متعلقة بمعاملات تعتمد على الأصول الحقيقية المرتبطة بدورة الأعمال (أي بأعمال اقتصادية حقيقية وهذا ما لا يؤدي للتضخم)، المشاركة مع المتعاملين الاقتصاديين، وإدارة جيدة لأصحاب الأسهم، وبالتالي إذا ظهر خطر السيولة في البنوك الإسلامية سيكون هناك تنافر بين الشركاء التجاريين أو صعوبة التراجع عن ظروف العمل؛

■ البنوك الإسلامية تخفض خطر السيولة من منظورين داخلي وخارجي، فمبادئ وقيم الشريعة تتعامل مع إدارة البنك، أصحاب الأسهم وأصحاب المصلحة كشركاء موثوق بهم، وهذا يخلق نظام تعاوني، تماثل المعلومات، الشفافية والتوازن في توزيع الأموال في جانبي الأصول والخصوم، أما من المنظور الخارجي فإن خطر السيولة يتقلص عبر آلية السوق المالي الإسلامي التي تتعامل بالأصول الحقيقية فقط ، لأن الشريعة الإسلامية تتطلب التعامل بالأصول الحقيقية لكل عقد في السوق المالية الإسلامية²؛

■ تعتمد البنوك الإسلامية على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر مما يخفف من خطر السيولة، فهذا المبدأ يمكن المحافظة على تساوي الأصول والخصوم معا لأن هذا المبدأ يقتضي تفهم واهتمام كل الأطراف. غير أن هناك عدم تأكد فيما يخص العائد على الودائع، فإذا كان العائد الحالي أقل من المتوقع فإن بعض المودعين يمكن أن يقوموا بسحب ودائعهم.

عموما البنوك الإسلامية لها فائض في السيولة، والامتثال للتنظيمات العامة إلى جنب الامتثال لمبادئ الشريعة ينتج عدم فعالية بسيطة في الوساطة في البنوك الإسلامية، وهذا بسبب أن أغلب البنوك الإسلامية جديدة تقوم بتحويل الأسهم إلى دخول منتجة لتوليد الأصول.

¹ Yaqoobi. N, **Shariah Finance- Questions and Answers**, Islamic Financial Review, Euromoney Year Books, 2007. P:3.

² Ismal, Rifki, Opcit, P : 61.

■ البنوك الإسلامية تشرط عدم التعامل بالفوائد، الاحتيال، الغرر، عدم التأكد... هذا يضمن عدة فوائد من خلال تغطية وتوزيع المخاطر بما في ذلك مخاطر السيولة على جميع الشركاء، مما يجعل التزامات كل طرف واضحة من البداية، وبسبب تحريم الغرر فإن المشتقات¹ التي تستعمل في البنوك التجارية كوسائل لإدارة المخاطر المالية مثل: الخيارات والمبادلات غير المسموحة في البنوك الإسلامية.

IV-2-2 تقنيات تخفيض خطر السيولة في البنوك الإسلامية

هناك مجموعة تقنيات لتخفيض خطر السيولة تعتمد في البنوك الإسلامية:

- تقنيات مواجهة الطلب المنتظم على السيولة؛
- تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة؛
- تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة.

IV-2-2-1 تقنيات مواجهة الطلب المنتظم للسيولة

أولاً- تأسيس الاحتياطات وخطة الصندوق المحتمل:

كما هو منصوص عليه في البنك المركزي فإن البنوك الإسلامية مثل البنوك التجارية تحتاج وملزمة بتأسيس احتياطي سيولة لمواجهة سحبات المودعين للسيولة العادية. هذه الاحتياطات تشبه الاحتياطات التي تؤسسها البنوك التجارية، غير أن الشريعة لا تسمح بأي مكافأة أو عائد على هذه الاحتياطات. لذا فإن العقود المتاحة لأجل احتياطات السيولة في البنوك الإسلامية هي عقود مثل: الوديعة، القرض الحسن، الكفالة؛²

ثانياً- تنظيم وقت استرداد الودائع:

بما أن التمويل الإسلامي يكون لتمويل المشاريع الحقيقية التي تحتاج لفترة محددة، فإن الفقه الإسلامي الحديث أدخل تقنية تعرف بـ"التصفية الاستدلالية"^{Constructive liquidation} هذه التقنية تقترح حساب قيم الأصل الصافية للمشروع لفترات دورية من خلال حذف كل الالتزامات من قيم الأصل، وبناء على ذلك فإن وقت سداد الودائع يتطابق مع وقت التصفية وبذلك يتم تنظيم الطلب المنتظم للسيولة؛

¹ Shakh Salman, Jalbani Amanat, **Risk Management in Islamic and Conventional Banks : A Differential Analysis**, Journal of Independent Studies and Research, Szabist, Karachi, Vol : 7, N :2, July 2009, P :73.

² Ismal, Rifki, Opcit, p :78.

ثالثا- تخفيض خسارة المشاريع والتمويل القائم على حقوق الملكية:

لتجنب خسارة المشاريع تحتاج البنوك الإسلامية لمراجعة، مراقبة وتقييم أداء المشاريع، حيث تقوم بإعادة جدولة تسديد العوائد من الشركاء بدون أي تكاليف إضافية أو إنهاء العقد ببيع أصول المشروع. واتفاقية السيولة الداخلية مع الشركة الأم حيث توافق الشركة الأم على عرض الأموال الطارئة على البنوك الإسلامية.

IV-2-2-2 تقنيات تنظيم الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة

تقدم البنوك الإسلامية أموالا إما في مشاريع حقيقية (تمويل مباشر) أو أدوات مالية إسلامية (تمويل غير مباشر). بما أن هناك طلب غير منتظم ومتوقع للسيولة. فبدلا من تنفيذ مشاريع، فإن البنوك تحول ملكية الأدوات المالية الإسلامية من خلال بيعها في الأسواق المالية.

غير أنه في بعض الأحيان يصعب بيع هذه الأوراق بسبب: العدد المحدود للبنوك الإسلامية في السوق المالية، الأدوات المالية الإسلامية المحدودة، نقص تسهيلات إعادة الشراء للأوراق المالية للبنك المركزي الإسلامي... الخ، لذا وكحل بديل تقوم البنوك الإسلامية بالاقتراض من السوق النقدي الإسلامي.

وتقوم البنوك الإسلامية بحل مشكل الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة من خلال¹:

أولا- بيع الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل:

بعض أدوات السيولة قصيرة الأجل متوفرة لتباع في السوق النقدي الإسلامي لأغراض السيولة، من بينها:

* "شهادة المضاربة الممكن سدادها" "Mudarabah Redeemable Certificate" وهي اتفاقية تمويل مشتركة بين البنوك الإسلامية مع تسهيلات لسداد الدين. حيث أن صاحب هذه الشهادة يحصل على السيولة من خلال التزام بإعادة الشراء (اتفاقية إعادة الشراء) عندما يوفر المصدر (Issuer) السيولة من خلال تصفية المشاريع أو استخدام أمواله الخاصة للحفاظ على المشاريع؛

* هناك أيضا وسيلة أخرى هي "قبول محافظي البنوك الإسلامية" "Islamic Banker's Acceptance" يتم إصدارها كضمان للدفع المستقبلي لصالح صاحبها. وفي هذه

¹ Ibid, p : 80.

الحالة يتعامل البنك الإسلامي كوكيل (Agent) ويحصل على عمولات ثابتة من صاحب هذه الوسيلة وفي حالة الحاجة للسيولة يمكن بيعها في السوق الثانوية؛

* كما يمكن للبنك أن يقوم بدور الوكيل في حالة عقد "الوكالة" حيث يقوم باستثمار أموال الموكل في أصل متفق عليه مسبقاً مع الحصول على رسم ثابت يدفع من قبل الموكل للبنك، وتسمح هذه الأداة للبنوك بالحصول على السيولة من البنوك الإسلامية والتجارية عند بيع هذه الأداة المالية في السوق النقدي وهي قابلة للتداول؛

* الوسيلة الرابعة هي المرابحة غير أن هناك اختلاف من حيث مشروعية هذه الأداة على اعتبار أنها تسمح ببيع بضاعة هي في الأصل غير مملوكة من قبل البائع لطرف ثالث وترك التزام الدين من الطرف الثاني (العميل) إلى الطرف الأول (البنك) ، ومع ذلك فهي مقبولة في السوق النقدي وتعتبر أفضل العقود لكثير من البنوك الإسلامية؛

* مبادلة العملة الإسلامية لتخفيض خطر سعر الصرف الأجنبي وتتضمن اتفاق بين طرفين لتبادل أرباح وأصل مدفوعات بعملة واحدة بأرباح وأصل مدفوعات بعملة أخرى خلال فترات عديدة محددة. هذه الأداة تسمح للمؤسسة بالحصول على تمويل بعملة محددة ومبادلتها بعملة أخرى لتخفيض التكلفة؛

* توريق الأصول الخاصة كبديل لتوريق الأصول الحقيقية طويلة الأجل في بعض العقود (مثل الإجارة) لمواجهة احتياجات السيولة الفورية، حيث تطابق هذه الأداة الطلب المتوقع للسيولة طويلة الأجل وفي نفس الوقت تنتج عائد دوري للبنك.

ثانياً- بيع الأدوات المالية الإسلامية طويلة الأجل:

لمواجهة احتياجات السيولة طويلة الأجل، من خلال شراء شهادات الاستثمار الإسلامية للبنوك المركزية أو الحكومات. هذه الشهادات قابلة للتداول في السوق الثانوية عندما يحتاج أصحابها لسيولة قصيرة الأجل مثال على ذلك: أموال استثمار التأجير الإسلامي Islamic Leasing Investment (ILIF) وهي أداة حكومية تستعمل لتمويل مشاريع عمومية في إطار عقود الإجارة وتوفير ثلاث منافع لأصحابها¹.

✓ عائد ثابت مرتبط بالقيمة الاسمية لهذه الأداة؛

✓ ربح نسبي من المشاريع؛

✓ قابلة للتداول في السوق النقدي.

¹ Ibid, P : 82.

بالإضافة إلى ذلك هناك الأوراق المالية الإسلامية الحكومية، والأدوات النقدية الإسلامية للبنك المركزي (الودائع المركزية)، الصكوك مثل: صكوك السلم، الإجارة. ثالثاً- الاقتراض من السوق النقدي الإسلامي:

يتم اللجوء لسوق ما بين البنوك للاقتراض قصير الأجل حيث يعطيها مرونة أكثر لتنظيم التدفقات النقدية قصيرة الأجل. وعموماً يمكن للبنك الدخول في السوق النقدي ما بين البنوك لتلبية احتياجاته وتغطية ومواجهة عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق. وكتأمين ضد عدم قدرته على تغطية النقص غير المتوقع للتدفقات النقدية في سوق ما بين البنوك يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة أوراق مالية قابلة للتداول التي يمكن تحويلها لسيولة بسرعة في وقت الحاجة¹.

كما أن اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير يعتمد على معدل الفائدة وبالتالي لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة منها، مما دعا لضرورة إيجاد بدائل تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

هناك ثلاث بدائل لسوق ما بين البنوك يمكن أن توفر سيولة قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية²:

❖ يمكن أن تقوم البنوك الإسلامية بالاتفاق مع بنوك أخرى لتسهيلات تمويلية مشتركة، كما يحدث في البنوك التجارية ولكن بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهذا يمكن البنوك من توظيف السيولة الفائضة، مواجهة مشكل السيولة والموازنة بين الأصول والخصوم؛

❖ يمكن أن يكون هناك ترتيب تعاوني ما بين البنوك لتمديد الكمبيالات المتبادلة لكل بنك، بشرط أن يكون الاستعمال الصافي لهذا التسهيل مساوي للصفر طول الفترة المحددة؛

❖ يمكن لهذه البنوك أن تخلق تجمع مشترك في البنك المركزي لتوفير كمبيالات تبادلية مشتركة.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، فقد تم الاتفاق على تأسيس سوق مالي إسلامي عالمي في نوفمبر 2001 من قبل محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية لماليزيا، البحرين، اندونيسيا، السودان، ورئيس بنك التنمية الإسلامي، يهدف إلى¹:

¹ Robert Hudson, **Treasury Management**, Third Edition. The Chartered Institute of Bankers, United Kingdom, 1998, P : 37.

² Abdul Rais, Abdul Majid, Opcit.

- التشجيع على تأسيس وتطوير سوق مالي عالي يتوافق مع مبادئ الشريعة؛
- حل مشاكل السيولة في البنوك الإسلامية؛
- تعزيز نطاق التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية.

3-2-2-IV تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة

وتتضمن:

- إقراض الشركات الأم؛

- إقراض أصحاب الأسهم؛

- أموال السيولة الطارئة للبنك المركزي؛

- الإنقاذ الحكومي.

الخيارين الأولين يعتبران الأسرع للحصول على السيولة غير أن ذلك يتطلب التزام صارم في البنك لأن إدارة البنك ملزمة بشرح منطقي للجوء للتمويل من الشركات الأم أو أصحاب الأسهم.

أما الخيارين الأخيرين يجب أن يكونوا كحل أخير، فالبنك المركزي ليس مؤسسة تجارية وإذا تم توفير الأموال الطارئة كقرض فإن اتفاقية بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية يجب أن تكون في إطار التبرع، لذا فإن هناك شروط حتى يمكن للبنك المركزي تقديم هذه الأموال²:

✓ يجب أن يحتفظ البنك الإسلامي بمؤشرات أداء بنكي جيدة؛

✓ أن يكون للبنك الإسلامي ضمانات سيولة؛

✓ أن يلتزم بإعادة تسديد قصيرة الأجل لأموال السيولة الطارئة؛

✓ الموافقة على العقوبة في حالة الفشل في التسديد حسب جدول محدد.

كما أن اللجوء لهذه الوسيلة يمكن أن يكون له أثر سلبي كخلق صورة سيئة حول متانة سياسة إدارة سيولة البنك، لذا فإن هناك اقتراح أنه بدل الاقتراض من البنك المركزي تقوم البنوك الإسلامية بخلق مجمع تمويل مشترك في البنك المركزي يتم اللجوء إليه وقت الحاجة للسيولة.

¹ Ibid.

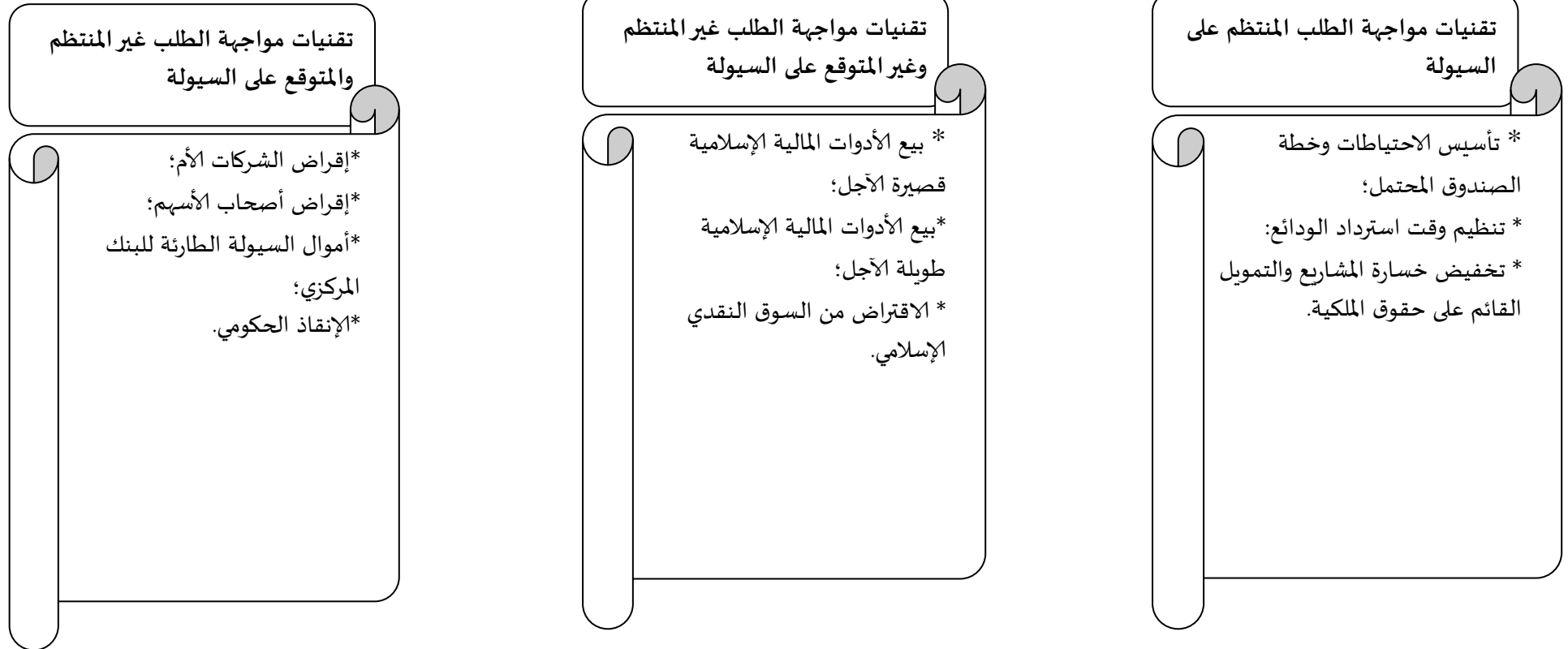
² Ismal. Rifki, Opcit, P : 85.

أما الإنقاذ الحكومي: كما حدث في الأزمة المالية 2008-2009 حيث قامت الو.م.أ بضح سيولة في البنوك لحماية المودعين والاقتصاد، غير أن هذه الوسيلة في حالة البنوك الإسلامية يمكن أن تؤدي إلى النتائج المحتملة التالية:

- إنهاء أعمال البنك؛
- إنهاء عقود الاستثمار طويلة الأجل؛
- إنهاء دور البنك في تنمية الاقتصاد.

يوضح الشكل الموالي تلخيص للتقنيات السابقة الخاصة بإدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية.

شكل رقم (18): تقنيات إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بعض المصادر النظرية.

خلاصة الفصل الثالث:

نظرا للأهمية البالغة للسيولة في البنوك التي تعتبر المحرك الأساسي لنشاطها إقراضا واقتراضا، فهي ملزمة باعتماد إجراءات صارمة في إدارتها والعمل على استخدام أحدث الاستراتيجيات والتقنيات لقياسها وإدارتها والتنبؤ بمخاطرها قبل وقوعها. والبنوك الإسلامية إضافة للطرق المعتمدة في البنوك التجارية لإدارة وقياس مخاطر السيولة فإنها تعتمد تقنيات أخرى تتماشى وطبيعة معاملاتها وموافقها للشريعة الإسلامية. ومن خلال ما جاء في هذا الفصل تم استنتاج النقاط التالية:

❖ يظهر خطر السيولة بأنه نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي

الميزانية، أو من صعوبات الحصول على النقود بتكلفة معقولة؛

❖ هناك أشكال مختلفة لخطر السيولة هي:

✓ خطر سحب السيولة والمتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في

تواريخ مسبقة بدل تمديد آجالها ؛

✓ خطر السيولة الوقتي: أي التأجيل غير المتوقع للسداد؛

✓ خطر السيولة المشروطة: وهو الخطر المرتبط بالأموال الإضافية للتمويل أو

تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية

للسوق؛

✓ خطر سيولة التمويل: ويعني عدم قدرة الأموال المتاحة موجهة الالتزامات

عند استحقاقها؛

✓ خطر سيولة السوق: يظهر عندما لا تستطيع المؤسسة تعويض أو التخلص

من وضعية ما بسعر السوق بسبب عدم كفاية أو اختلال السوق.

❖ هناك عدة مصادر لخطر السيولة منها ما هو داخلي متعلق بنشاط

البنك، ومنها ما هو خارجي؛

❖ تتضمن إدارة خطر السيولة أنظمة لتعريف، قياس ومراقبة السيولة

ومن العناصر الأساسية لقياس ومراقبة المخاطر الحالية والمتوقعة،

وجود إعلام فعال، مخطط التمويل الطارئ، تحديد مجموعة من

النسب ... ؛

- ❖ قامت لجنة بازل بمراجعة مبادئ السلامة لإدارة السيولة في المؤسسات البنكية لسنة 2010 من خلال دليل السيولة، هذا الدليل يضم 17 مبدأ لإدارة ومراقبة خطر السيولة مقسمة لـ 5 مجالات كما يلي:
 - ✓ المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة خطر السيولة؛
 - ✓ حوكمة إدارة خطر السيولة؛
 - ✓ قياس وإدارة خطر السيولة؛
 - ✓ الكشف العام؛
 - ✓ دور المشرفين.
- ❖ لتعزيز وتقوية التناسق في الإشراف الدولي على خطر السيولة قامت لجنة بازل بتطوير أدوات يستعملها المشرفون لرصد وإدارة خطر السيولة في البنوك. تشمل هذه الأدوات ما يلي:
 - ✓ عدم تطابق الاستحقاق التعاقدية؛
 - ✓ تركيز التمويل
 - ✓ الأصول غير المرتبطة المتاحة؛
 - ✓ أدوات الرصد المرتبطة بالسوق.
- ❖ يتم إدارة السيولة من خلال عدة استراتيجيات واعتماد تقنيات كمية لقياسها، منها:
 - ✓ مقارنة الأوراق المالية؛
 - ✓ تحليل التدفقات النقدية؛
 - ✓ عدم تطابق الاستحقاق غير المعدل (المقاربات الهجينة).
- ❖ بالإضافة إلى الطرق والتقنيات التي تعتمد عليها البنوك التجارية لإدارة وتحليل خطر السيولة تقوم البنوك الإسلامية بالعمل على تكييف هذه التقنيات مع مبادئ عملها.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية لمؤشرات خطر

السيولة في البنوك التجارية

والإسلامية الجزائرية

تمهيد:

عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات منذ الاستقلال مست عدة جوانب في إدارة البنوك لاسيما إدارة المخاطر البنكية وبمختلف أنواعها. ويعتبر خطر السيولة من بين المخاطر التي عنيت باهتمام السلطات الإشرافية على النظام المصرفي من خلال مختلف التعديلات والنسب الاحترازية التي فرضتها السلطات التنظيمية - متمثلة في بنك الجزائر- على البنوك للحفاظ على سيولة ملائمة تواجه بها الأخطار المحتملة، ومن جهةها اعتمدت البنوك استراتيجيات مختلفة لقياس وإدارة خطر السيولة.

سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على هيكل النظام المصرفي الجزائري وأهم النظم الاحترازية فيما يخص إدارة المخاطر مع التركيز على خطر السيولة، بالإضافة إلى دراسة حالة عينة من البنوك العمومية التجارية الجزائرية والبنوك التجارية الأجنبية العاملة بالجزائر بالإضافة لبنك البركة الإسلامي، حيث سيتم دراسة النشاط الوظيفي للبنوك محل الدراسة مع التركيز على الأنشطة ذات العلاقة باحتمال التعرض لخطر السيولة: الودائع، القروض، إجمالي الأصول، والأصول السائلة. بالإضافة إلى دراسة تطور مؤشرات خطر السيولة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2002-2011.

I-النظام المصرفي الجزائري ومعايير قياس وإدارة خطر السيولة

سيتم في هذا الجزء إعطاء نظرة مختصرة على النظام المصرفي الجزائري والتطرق لأهم النظم الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات الإشرافية مع التركيز على نسب السيولة.

I-1 - النظام المصرفي الجزائري

عرف النظام المصرفي الجزائري تجديد عميق في هيكله بداية من سنة 1990، حيث أثرت هذه التعديلات والتجديدات أيضا على تنظيم وعمليات البنوك. فقد أدى التحرير المالي منذ 1995 إلى فتح حقيقي للنظام البنكي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وتميز القطاع بصفتين: التطوير والتنوع.

✓ فمن ناحية التطوير: يتمثل في العدد الإجمالي للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. حيث مع بداية سريان مفعول قانون النقد والقرض 1990، كان النظام المصرفي أساسا مكون من 5 بنوك تجارية عمومية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، بنك الجزائر للتنمية (BAD)، مع شبكة فروع منتشرة على كامل الإقليم الوطني في القطاع البنكي العمومي. وابتداء من 1991 تم إضافة البنك المختلط "بنك البركة"، المشترك بين مجموعة البركة السعودية والبنك الجزائري للتنمية المحلية BADR.

ومنذ 1995 سجل القطاع البنكي إنشاء عدة مؤسسات مالية بهدف دعم النشاط البنكي، كما يلي¹:

❖ من اجل دعم تمويل قطاع الإسكان تم :

* تحويل CNEP من صندوق إلى بنك CNEP؛

* إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL؛

* إنشاء إعادة تمويل الرهن العقاري SRH؛

* صندوق ضمان القروض العقارية CGCI؛

¹ AFTIS Hamza, Analyse des causes de la surliquidité bancaire en Algérie et des méthodes de sa gestion, Magister en science Economiques : Monnaie, Finance, Banque, Université de Tizi-Ouzou – Algérie, 2010, pp : 157-158.

- * صندوق ضمان الترقية العقارية FGPI.
- ❖ بالنسبة لدعم قطاع التجهيز (البنى التحتية) فقد أدى إلى:
- * إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية إلى الصندوق الوطني للاستثمار؛
- * إنشاء صندوق الضمان للأسواق العمومية CGMP في 1998؛
- * إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية CNEP في 2005.

كما أن سياسة الانفتاح الاقتصادي المكرسة بمجموعة القوانين التشريعية المتضمنة قانون النقد والقرض شجعت دخول عدة بنوك عالمية إلى الجزائر بشكل شراكة أو فروع. فكمرحلة أولى وللسماع لهذه المؤسسات بالمتابعة الجيدة لتطورات الاقتصاد الجزائري، تم في 1991 فتح مكاتب للتمثيل تحت إدارة إدارات تابعة للمؤسسات الأم: مثل Citibank للقرض الليوني، BNP باريباس و Société Generale و Union Bank الذي تم اعتماده سنة 1995 كمؤسسة مالية.

غير أن الضغوطات المسجلة على الساحة السياسية خلال السنوات الموالية دفعت هذه المؤسسات للتجميد الوقي لمشاريعها البنكية، ثم ظهرت عودة قوية للاهتمام بالبنوك الأجنبية مع بداية 1997.

✓ من ناحية التنوع: يلاحظ وجود عدة مؤسسات تقوم بالأعمال البنكية ، مثل البنوك العمومية وبعض البنوك الخاصة" مثل: PNB Paribas، و Société Générale، بالإضافة إلى مؤسسات متخصصة في نوع مخصص من المنتجات أو العملاء" مثل مؤسسات الإجارة Leasing، شركة إعادة التمويل العقاري.. الخ". أما من الناحية الاقتصادية، فإن النظام المصرفي الجزائري يضم مؤسسات ذات حجم كبير، متوسط وصغير. كما أن البنوك قد تؤدي الأعمال البنكية فقط، أو قد توسع نشاطها بتنوع الخدمات المصرفية.¹

وحسب تقرير بنك الجزائر، مع نهاية ديسمبر 2012، عرفت شبكة البنوك العمومية 1091 وكالة، والبنوك الخاصة 310 والمؤسسات المالية 86 وكالة مقابل 1086 و 274 و 81 في نهاية 2011 مجموعة وكالات البنوك والمؤسسات المالية المؤسسة (المنشأة) هو 1478 وكالة بمعدل مكتب لكل 25400 ساكن. في المقابل فيما يخص عدد الحسابات المفتوحة

¹ IBID, P : 162.

من البنوك للعملاء المودعين (حسابات نشطة بالدينار والعمللة الصعبة) ومن الشيكات البريدية، بلغت سنة 2012 ما يقارب 2.6 حساب لكل شخص في سن العمل. هذه المؤشرات العامة تدل على تحسن مستوى الوساطة البنكية¹.

وفي نهاية 2013، كان القطاع البنكي الجزائري متكون من 29 بنك ومؤسسة مالية بمكاتب رئيسية في العاصمة موزعة بين القطاع العام والأجنبي². ويلاحظ أن البنوك العمومية مهيمنة بشبكة الفروع المنتشرة في كامل التراب الوطني. وعلى الرغم من انتشار البنوك الخاصة- الأجنبية- في السنوات الأخيرة، فإن التقدم المسجل لنشاط هذه الأخيرة ساهم في زيادة المنافسة لاسيما فيما يخص تعبئة الموارد، وتوزيع القروض وعرض الخدمات البنكية على العملاء.

I-2 النظم الاحترازية ومعايير السيولة البنكية في الجزائر

لقد أدخلت السلطات النقدية الجزائرية التنظيم الاحترازي إبتداء من 1 جانفي 1992 حسب الأمر رقم 09-91 المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

I-2-1 النظم الاحترازية وأهدافها

النظم الاحترازية هي عبارة عن قواعد للتسيير في الميدان المصرفي التي يجب على المؤسسات التي تقدم الائتمان احترامها من أجل ضمان سيولتها وبالتالي ملاءتها اتجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة.

وتتمثل أهداف التنظيم الاحترازي فيما يلي:

- تقوية الهيكل المالي للبنوك؛
- تحسين أمن المودعين؛
- مراقبة تطور مخاطرة البنك؛

¹ Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2012, **Chapitre VI : Intermédiation et Infrastructure Bancaire**, P : 81.

² انظر الملحق رقم (04).

- وخاصة التمكن من المقارنة بين أداء البنوك والمخاطرة المتعرض لها باستعمال معايير مشتركة (النسب القانونية) ذات تطبيق عام وإجباري.

ونجد أن المشرع الجزائري قدم توصيات في مجال المراقبة البنكية عن أهم النظم (القواعد) الاحترازية بالإضافة إلى بعض القوانين الأخرى المتعلقة بالنقد والقرض، وتثبيت التنظيم الحذر لتسير البنوك وكذلك حساب رؤوس الأموال. وقد كان التطبيق العملي لهذه النظم في بداية شهر جانفي 1992، وهذا حسب الأمر رقم 34/91 الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 1991 والمتعلق بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية¹. وتتمثل هذه النظم في:

✓ نسب الملاءة؛

✓ نسب السيولة؛ سيتم التركيز عليها؛

✓ برنامج ضمان الودائع

I-2-2 معايير السيولة البنكية في الجزائر

ينبغي على البنوك أن تكون حذرة في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي والوفاء بالتزامها اتجاه الغير من أصحاب الودائع خاصة، وذلك من خلال العمل وفق الأحكام والنظم الاحترازية التي أسسها قانون النقد والقرض كأداة رئيسية لحماية المودعين، كما تهدف أيضا لحصر عرض القروض وترشيد شروط وإجراءات تخصيص الموارد.

- نسبة السيولة:

تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية. حيث تكون هذه البنوك والمؤسسات مستعدة لتسديد ديونها في أجال استحقاقها وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير، في الوقت نفسه تقوم بتجنّبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل تصحيح وضعيتها خزيتها، ويشترط أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي 100%²، وتكلف البنوك بحسابها شهريا وإرسالها إلى بنك الجزائر.

¹ وقد تم تعديل الأمر، في تعليمة بنك الجزائر رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994.

² دريس سفيان، بحري رشيد، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني للمنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي ببشار، 24-25 أبريل 2006.

وتسمح هذه النسبة للبنك بمتابعة احتياجات أو فوائض نقدية مما يمكنه من القيام بالتعديلات اللازمة. وقد لوحظ حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2012، فيما يخص السيولة أن البنوك عرفت فائض في السيولة حيث فاقت معدلات السيولة في المتوسط ضعف النسبة المعيارية.¹

كما قد وضع بنك الجزائر عدة تعليمات فيما يتعلق بالتعريف وقياس وتحليل وإدارة خطر السيولة²:

✓ النسبة بين الأموال الخاصة والالتزامات التي تلزم البنوك على تغطية جزء من التزاماتها من أموالها الخاصة؛

✓ النسبة بين الودائع والاستثمارات (توظيف الأموال) حددت من قبل السلطات النقدية ويجب أن تكون متبعة من قبل البنوك³. كما يجب على البنوك الاحتفاظ بجزء من أموالها في شكل سائل لمواجهة التزاماتها وضمان ملائمتها أمام الأطراف الأخرى، خاصة المودعين، وهذا من خلال تسيير جيد للسيولة⁴.

II- دراسة تحليلية للبنوك محل الدراسة

يتم في هذا الجزء تحليل الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها البنوك مع التركيز على الأنشطة التي لها علاقة مباشرة باحتمالية ظهور خطر السيولة مثل: القروض، وتعبئة الموارد، بالإضافة إلى تحليل تطور إجمالي الأصول الذي يعبر عن تطور نشاط البنوك الإجمالي، وتطور الأصول السائلة. ثم في مرحلة ثانية سيتم دراسة تطور مؤشرات خطر السيولة في البنوك محل الدراسة.

¹ Rapport Annuel de la Banque d'Algérie, **Chapitre VII : Contrôle et Supervision Bancaire**, 2012, P : 110.

² انظر الملحق رقم (05) .

³ Loi n° 90-10 du 14-4-90 relative a la monnaie et au crédit.

⁴ Article 195 de la Loi n° 90-10 du 14-4-90 relative a la monnaie et au crédit.

1-II التعريف بالبنوك محل الدراسة وتحليل النشاط الوظيفي فيها

يتم من خلال هذا الجزء تقديم ملخص للبنوك محل الدراسة والمتمثلة في عينة الدراسة التي تشمل أربعة بنوك تجارية عمومية تمثلت في (BNA , BEA, CPA, BDL)، وأربعة بنوك تجارية أجنبية تمثلت في (Société Générale, BNP Paribas, Arab Banking Corporation, Natixis)، وبنك البركة الإسلامي.

حيث سيتم إعطاء نظرة عامة عن نشأة البنوك محل الدراسة، وأهم المراحل التي مرت بها فيما يلي.

1-1-II البنوك التجارية

تأخذ البنوك التجارية الحصة الأكبر في النظام البنكي الجزائري بمعدل 20 بنك موزعة بين القطاع العمومي " ستة بنوك " والقطاع الأجنبي " 14 بنك "، مقابل بنكين إسلاميين. سيتم فيما يلي التعريف بالبنوك التجارية محل الدراسة.

1-1-1-II البنوك التجارية العمومية

تم اختيار عينة من البنوك العمومية التجارية والتي أمكن الحصول على معلوماتها المالية اللازمة للدراسة، وتمثلت في: البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية.

أولا- البنك الوطني الجزائري BNA

تم تأسيس البنك الوطني الجزائري BNA في 13 جوان 1966 حيث كان تحت وصاية الدولة من خلال وزارة المالية لغاية صدور قانون 11-88 في 12 جانفي أين أصبح هيئة تتمتع بالاستقلالية القانونية بوضعية مؤسسة اقتصادية عمومية (EPE) ويقوم بوظائف البنك التجاري من تقديم القروض بمختلف أنواعها خاصة القروض الخاصة مثل (ANGEM ، ANDI ، CNAC ، ANSEI) كما يقوم بجمع الودائع، وتقديم خدمات خاصة من شأنها تحقيق رضا العملاء من خلال تحديث وسائل الدفع حيث سجل اعتماد نظام التعويض Telecompensation الذي بدأ في العمل في ماي 2006¹.

¹ <http://www.bna.dz/presentation.html>

ثانيا- البنك الجزائري الخارجي BEA

تم تأسيس بنك الجزائر الخارجي في 1 أكتوبر 1967 حسب المرسوم رقم 204-67 كشركة وطنية، وقد مر بمجموعة مراحل بعد تأسيسه. وبناء على إجراءات حكومية فقد أخذ بنك الجزائر الخارجي أعمال ومهام مجموعة في البنوك الأجنبية التي كانت تعمل في الجزائر قبل الاستقلال، هذه البنوك هي¹:

- القرض الليوني Le Crédit Lyonnaie؛
- La Société Générale؛
- Barclays Bank Limited؛
- Le Crédit du Nord؛
- La banque Industrielle de l'Algérie et de la Méditerranée.

وقد مر بمراحل أهمها:

1970: تعهد بالعمليات البنكية للشركات الصناعية الوطنية الكبرى مع الخارج؛

1986: تخصص في تمويل المؤسسات الصناعية الكبرى؛

1989: تم تحويل إطاره القانوني من شركة وطنية إلى شركة ذات أسهم؛

2007: تم تحديث نظام الإعلام الآلي لتأمين عملياته؛

2009: توجه البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-PMI وإبرام عدة اتفاقيات مع جهات عالمية لإصدار منتجات تأجيرية Leasing، استثمار رأس المال Capital Investissement وشركة تأمين Banque Assurance.

2011: فتح أول وكالة للخدمات الحرة.

¹ www.bea.dz/presentationbea/historique.html. Vu le: 13/10/2013.

ثالثا- القرض الشعبي الجزائري CPA

يعد القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مالية تتمتع بقانون البنك التجاري، وقد أنشئ بموجب المرسوم رقم 366/66 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 برأس مال تأسيسي قدره 15 مليون دينار جزائري وقد تولد عن 5 بنوك هي¹:

• البنك الشعبي الصناعي والتجاري: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة؛

وبنوك أجنبية أخرى هي:

• الصندوق المركزي للقرض الشعبي؛

• البنك المختلط: الجزائر-مصر؛

• شركة مرسيليا للقرض؛

• المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك (CFCB)

وقد مر هذا البنك بعدة مراحل، شهد خلالها عدة تطورات تماشيا مع التطورات الوطنية والدولية، حيث تم إدخال عدة تعديلات على أنشطة البنك تمثلت في ثلاث ورشات أساسية²:

- تحديث أنظمة الدفع وإدخال الإعلام الآلي خاصة في عمليات المقاصة وعمليات التجارة الخارجية، وأيضا في العمليات مع العملاء لتقديم خدمات ذات جودة عالية وفي أسرع وقت؛

- ناقشت اللجنة المصرفية مع القرض الشعبي الجزائري لتحسين أدائه من خلال تطبيق الأنظمة الجديدة، كما تم إصدار تشغيل بطاقات السحب والدفع ما بين البنوك (CIB)، مع العلم أن نظام الدفع الجديد يتوقف على:

▪ القدرة على التكيف مع حاجات العملاء؛

▪ ضرورة تخفيض المعالجة؛

▪ تحسين إجراءات المعالجة وعقلانيتها؛

¹ Rapport d'activité édité par le CPA.

² **Les bulletins mensuels**, édité par la direction Marketing et communication du CPA, n : 3-4 Mars-Avril 1992, n : 08 Février 2005 , n 09 Mars 2005, n 18-2006, n 19-2006.

▪ زيادة أمان المبادلات وتبني المعايير الدولية.

- وفي إطار مسيرته للتطورات والمعايير الدولية في مجال البنوك فقد حرص القرض الشعبي الجزائري على التقيد بالمعايير المطلوبة في التسيير البنكي، حيث قام بإمضاء عدة اتفاقيات خاصة بتسيير مخاطر القرض. ففي 2 مارس 2005 تم الإمضاء على بروتوكول اتفاق مع المؤسسة المالية الدولية (SFI) والمتضمن تحديث وسائل وإجراءات تحليل وتسيير تغطية القروض وهذه الاتفاقية مكرسة في إطار برنامج (SFI) بشراكة المؤسسة الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

رابعاً- بنك التنمية المحلية BDL

تم تأسيسه في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85/86 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري حيث أخذ 39 وكالة، المقر الاجتماعي، ويد عاملة تقدر بـ 700 عامل. وفي 20 فيفري 1989 أصبح يتمتع باستقلالية حسب القانون 04/88 تتمثل أهدافه الأساسية في¹:

- تمويل أنشطة الاستغلال والاستثمار للمؤسسات العمومية المحلية؛
- تمويل المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للجماعات المحلية؛
- تعبئة الموارد؛
- بالإضافة إلى جميع العمليات البنكية.

ويمثل حالياً بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين والخواص حيث يقوم بـ:

- تمويل المؤسسات والمهن الحرفية؛
- تمويل الجهات (الأجهزة) الخاصة (ANGEM ، ANDI ، CNAC ، ANSE)؛
- تمويل السكن (الترقية العقارية)؛
- Le E-Banking

وقد قام باستحداث وتطوير خدماته كما يلي:

2000: إصدار القروض العقارية؛

¹ www.bdl.dz. consulté le : 13/10/2013.

2005: إصدار (إطلاق) شركة فرعية¹ SRH؛

2006: إطلاق التعويض عن بعد Telecompensation؛ تطبيق نظام دفع التجزئة
؛ Paiement de masse

2009: إطلاق بطاقة La carte visa؛ 2010: إنشاء شركة فرعية للتأجير Leasing SNL؛
2011: إطلاق E-Banking.

II-1-1-2 البنوك الأجنبية

أولا - Société Générale:

تم تأسيسه في سنة 1999 برأس مال قدره 500 مليون دينار، وهو بنك تجاري تابع
100% لمجموعة ل Société Générale الفرنسية. قام بعدة تطويرات في نشاطه أهمها²:

- تم سنة 2000 بدا التعامل بصيغة الإيجار التمويلي مع المؤسسات؛
- تم سنة 2003 إطلاق الخدمة عن بعد banque a distance، والقرض العقاري؛
- تم سنة 2004 إصدار القرض الخاص.

ثانيا - بنك PNB Paribas:

هو فرع من الشركة الأم في فرنسا. كان تواجده في الجزائر كبداية بفتح مكتب
تمثيل، وتم اعتماده كبنك يقوم بكل العمليات البنكية في جانفي 2002.

ثالثا - Natixis:

بنك فرنسي تم اعتماده في سنة 1999 كبنك عالمي ويعمل كبنك استثمار.

رابعا- المؤسسة العربية المصرفية Arab Banking Corporation Algeria :

المؤسسة العربية المصرفية، هي فرع من الشركة الأم المتواجدة في البحرين، ويعتبر أول
بنك عالمي خاص تم إعطاؤه ترخيص مزاولة النشاط في الجزائر بمرسوم رسمي من قبل

¹ Société de Refinancement Hypothécaire.

² www.societegenerale.dz

مجلس النقد والقرض في سبتمبر 1998. وقد تم بدا ممارسة نشاطه رسميا في 2 ديسمبر 1998 برأس مال متكون من:¹

- المؤسسة العربية المصرفية BSC بنسبة 87.62%؛
- المؤسسة العربية للاستثمار-الرياض- TAIC بنسبة 4.81%؛
- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR بنسبة 2.09%؛
- الشركة المالية العالمية IFC-واشنطن- بنسبة 1.85%؛
- مستثمرين جزائريين خواص بنسبة 4.26%.

II-1-2 البنوك الإسلامية: وتتمثل في بنك البركة

بنك البركة - الجزائر-

تأسس بنك البركة الإسلامي في سنة 1990 بموافقة مجلس النقد والقرض، للقيام بكل عمليات البنك والاستثمار، حسب مبادئ الشريعة الإسلامية. وبدا نشاطه الفعلي في 1 ديسمبر 1991. ويعد أول بنك برأس مال مختلط وطني وأجنبي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة السعودية). بالإضافة إلى أعمال البنك يقوم بنك البركة الإسلامي بأنشطة اجتماعية وتضامنية، بالإضافة إلى تسيير صناديق الزكاة.²

ويقدم جميع المنتجات التمويلية الإسلامية. وقد طور بالإضافة إلى ذلك التمويل المصغر حسب مبادئ الشريعة ، بالشراكة مع GTZ التنظيم التقني للشركة الألمانية، شركة الخدمات Algeria-FIDES ، والوزارة المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³

II-2 تحليل النشاط الوظيفي للبنوك محل الدراسة

سيتم تحليل النشاط الوظيفي للبنوك محل الدراسة من خلا دراسة تطور أهم الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بالسيولة وهي: جمع الودائع، منح القروض، تطور الأصول

¹ www.arababnking.com/en/abcworld/africa/algeria/Pages/default.aspx

² Hideur Nasser, **Gestion des risques spécifiques en finance islamique. Experience de la Banque AL BARAKA d'Algerie.** at : www.iefpedia.com/France/up-content/uploads/2010/04/Gestion-des-risques-specifiques-en-finance-islamique-nacer-hideur.pdf

³ **Guide des banques et établissement financiers en Algerie.** KPMG. Edition 2012. P :15. www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf

الإجمالية للبنك. اعتمادا على الإحصائيات الموجودة في التقارير السنوية للبنوك وإحصائيات قاعدة البيانات¹ Bankscope.

II-2-1 تحليل النشاط الوظيفي للبنوك التجارية العمومية

II-2-1-1 تطور الودائع في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة

تقوم البنوك بتعبئة الموارد ثم إعادة استثمارها في شكل قروض تشكل مع استثمارات أخرى محفظة أصولها. ومن خلال تحليل تطور الودائع في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة خلال الفترة (2002-2011) يلاحظ ما يلي:

BNA: عرفت الودائع تطور مستمر خلال طول فترة الدراسة؛

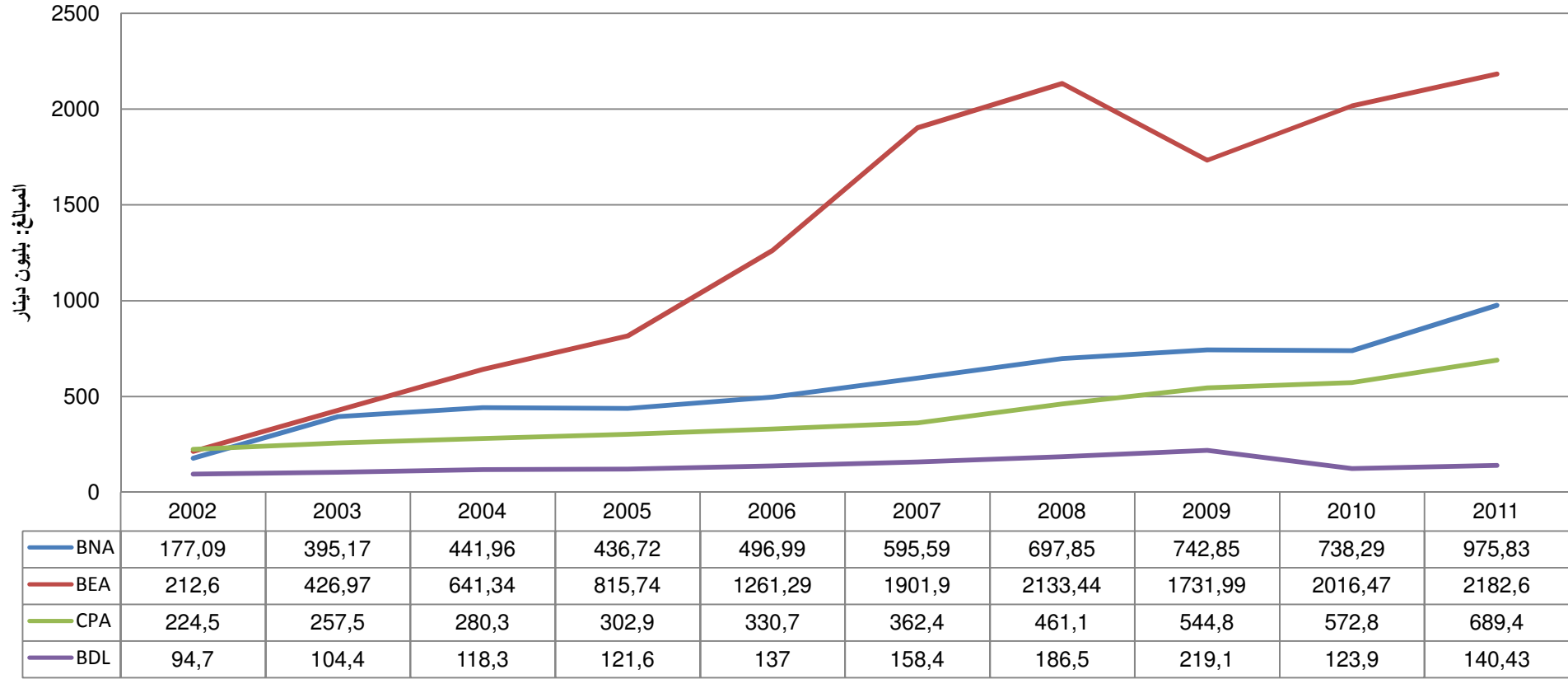
BEA: ارتفعت الودائع خاصة خلال الفترة 2002-2008 ثم انخفضت سنة 2009 واستمرت في الارتفاع في السنتين الموالتين؛

CPA: سجل ارتفاع مستمر للودائع خلال فترة الدراسة ولكن بوتيرة متباطئة؛

BDL: عرفت الودائع ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2009 ثم انخفضت بعدها الشكل رقم (21) يوضح هذه التغيرات.

¹ قاعدة بيانات تحتوي على بيانات ما لا يقل عن 29000 بنك (عمومي، خاص، إسلامي، تجاري) ومؤسسة مالية عبر جميع دول العالم- لكن تبقى بعض البنوك بياناتها ناقصة.

شكل رقم (19): تطور إجمالي الودائع في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

من خلال الشكل (19) نلاحظ أن هناك تفاوت ملحوظ في جمع الودائع بين البنوك، مما يدل على وجود منافسة شديدة في جلب العملاء من خلال تحسين الخدمات المقدمة، وإن كانت الودائع تحت الطلب حسب التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة تأخذ النسبة الأكبر من إجمالي الودائع. ويلاحظ تقارب في متوسط حجم الودائع بالنسبة ل: BNA, CPA, BDL في حين أن حجم الودائع كان مرتفع في بنك الجزائر الخارجي الذي يعتبر أكبر بنك في الجزائر من حيث العمليات، وصنف ثالث أكبر بنك في دول المغرب العربي والثامن إفريقيا¹. أما عن تحليل تطور الودائع يلاحظ أن هناك تزايد مستمر خلال طول فترة الدراسة وإن كانت بوتيرة متباطئة في كل من: BNA, BDL, CPA إلا أنها كانت متزايدة بسرعة وبنسب كبيرة في بنك الجزائر الخارجي الذي عرفت ودائعه انخفاض سنة 2009 لترتفع في السنتين الموالتين.

II-2-1-2 تطور القروض في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة

بعد تجميع الموارد تقوم البنوك باستخدامها في مجالات عديدة منها منح القروض، التي تعتبر أهم استثمارات البنوك التجارية. فمن خلال الشكل رقم (20) نلاحظ تغيرات في حجم القروض الممنوحة حيث نجد بنك الجزائر الوطني (BNA) يأخذ الحصة الأكبر في منح القروض، يليه بنك الجزائر الخارجي (BEA)، والقرض الشعبي الجزائري، في حين نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة من بنك التمنية المحلية ضعيفة جدا. وتحليل القروض يلاحظ:

BNA: سجلت القروض انخفاض سنة 2005 مقارنة بالسنوات السابقة ثم ارتفعت بصورة كبيرة إلى غاية سنة 2009 ثم انخفضت سنة 2010 لترتفع في السنة الموالية؛

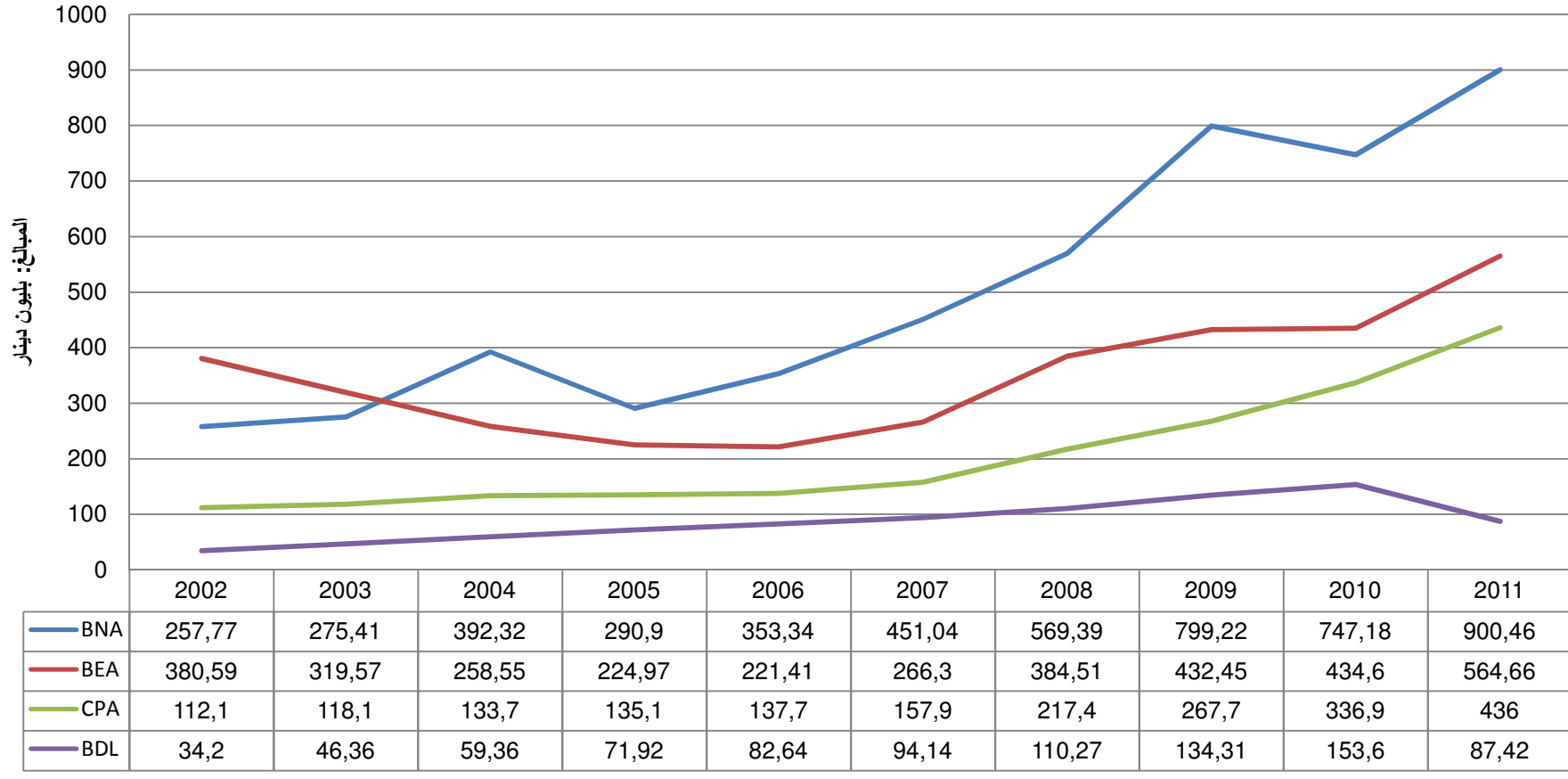
BEA: شهدت القروض انخفاض خلال الفترة 2002-2006 ثم بدأت في الارتفاع في السنوات الموالية؛

CPA: سجل ارتفاع مستمر للقروض خلال فترة الدراسة وإن كانت بنسب قليلة؛

BDL: عرفت القروض ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2010 ثم انخفضت بعدها.

¹ <http://www.algerie1.com/actualite/la-bea-troisieme-plus-grande-banque-au-magreb/>. Consulté le : 15/11/2013.

شكل رقم (20): تطور إجمالي القروض في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

II-2-1-3 تطور الأصول في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة

تبين الأصول تطور حجم البنك بصفة عامة، وعلى العموم يلاحظ أن هناك تطور لإجمالي الأصول في البنوك العمومية. حيث كانت التغيرات في كل بنك كما يلي:

BNA: عرفت الأصول تطور مستمر خلال طول فترة الدراسة حيث ارتفعت بنسبة 238.72% ؛

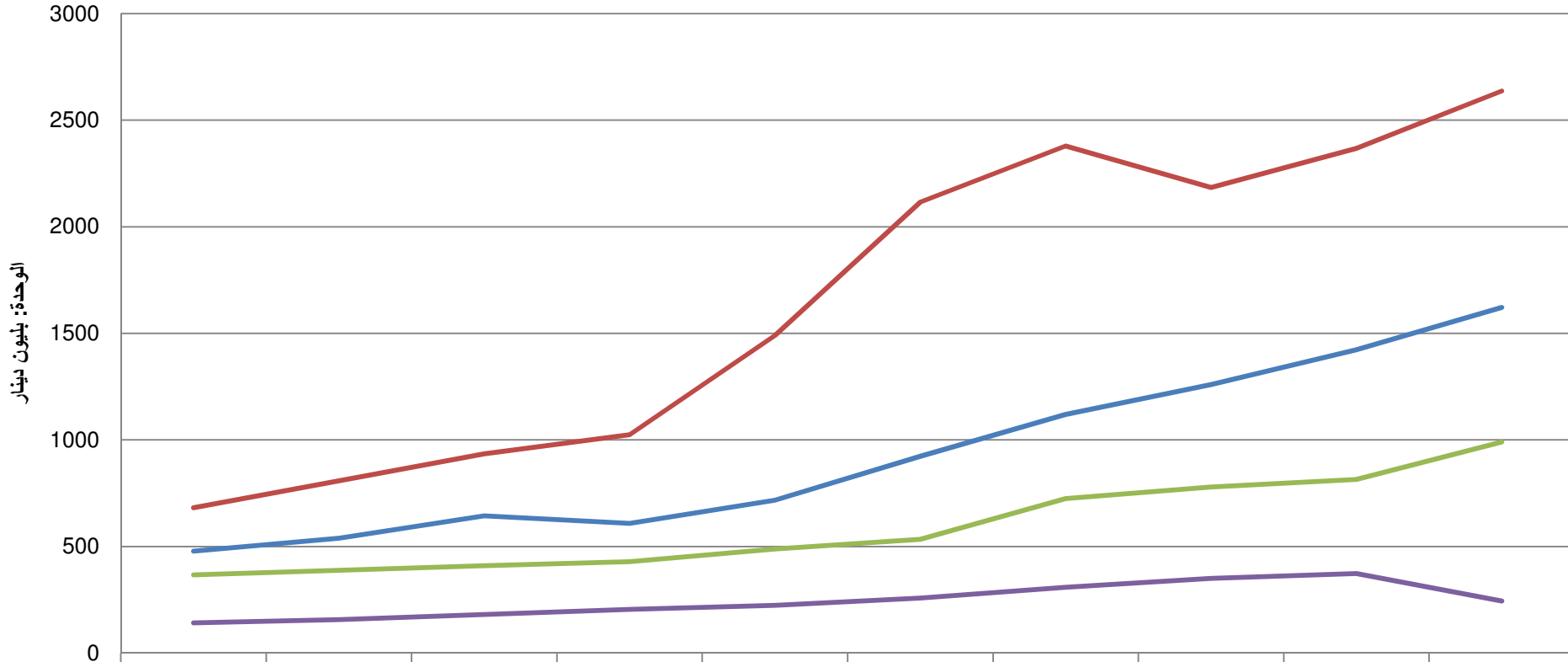
BEA: ارتفعت الأصول بوتيرة متزايدة خلال الفترة 2002-2008 ثم انخفضت سنة 2009 وعادت للارتفاع في السنتين الموالتين؛

CPA: سجل ارتفاع مستمر للأصول خلال فترة الدراسة ولكن بوتيرة متباطئة؛

BDL: عرفت الأصول ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2010 ثم انخفضت بعدها.

يوضح الشكل الموالي تطورات الأصول في البنوك العمومية خلال الفترة (2002-2011).

شكل رقم (21): تطور إجمالي الأصول في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)



	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
BNA	478,46	539,64	644,07	609,06	716,99	922,92	1119,28	1258,77	1421,68	1620,66
BEA	681,68	808,4	935,12	1024,99	1490,04	2115,97	2379,22	2183,72	2367,6	2636,7
CPA	367	388,8	409,5	428,8	487,9	534,4	724,5	779	814,7	990,4
BDL	142,3	157,4	181,5	205,1	224,4	258,1	308	350	372,7	244,38

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

على العموم من خلال تحليل النشاط الوظيفي للبنوك العمومية بتحليل الودائع، القروض وإجمالي الأصول، يلاحظ أن هناك انتعاش في نشاط البنوك خلال فترة الدراسة خاصة في منح القروض المتزايد إذا ما قورن بالودائع المجمعة، حيث كانت نسبة القروض الممنوحة إلى الودائع في المتوسط لكل بنك كما يلي: BNA: 66.6 %، BEA 47.85 %، CPA 49.16 %، BDL 61.54 % مما قد يعرض البنوك لخطر سيولة في حالة السحوبات الكبيرة للودائع.

II-2-2-2 تحليل النشاط الوظيفي في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة

II-2-2-2-1 تطور الودائع في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة

يلاحظ ارتفاع الودائع خلال الفترة (2002-2011) ، وهذا راجع لتحسن الخدمات المقدمة للعملاء، كما يلاحظ من خلال الشكل رقم (22) تطور الودائع في البنوك الأجنبية محل الدراسة كما يلي:

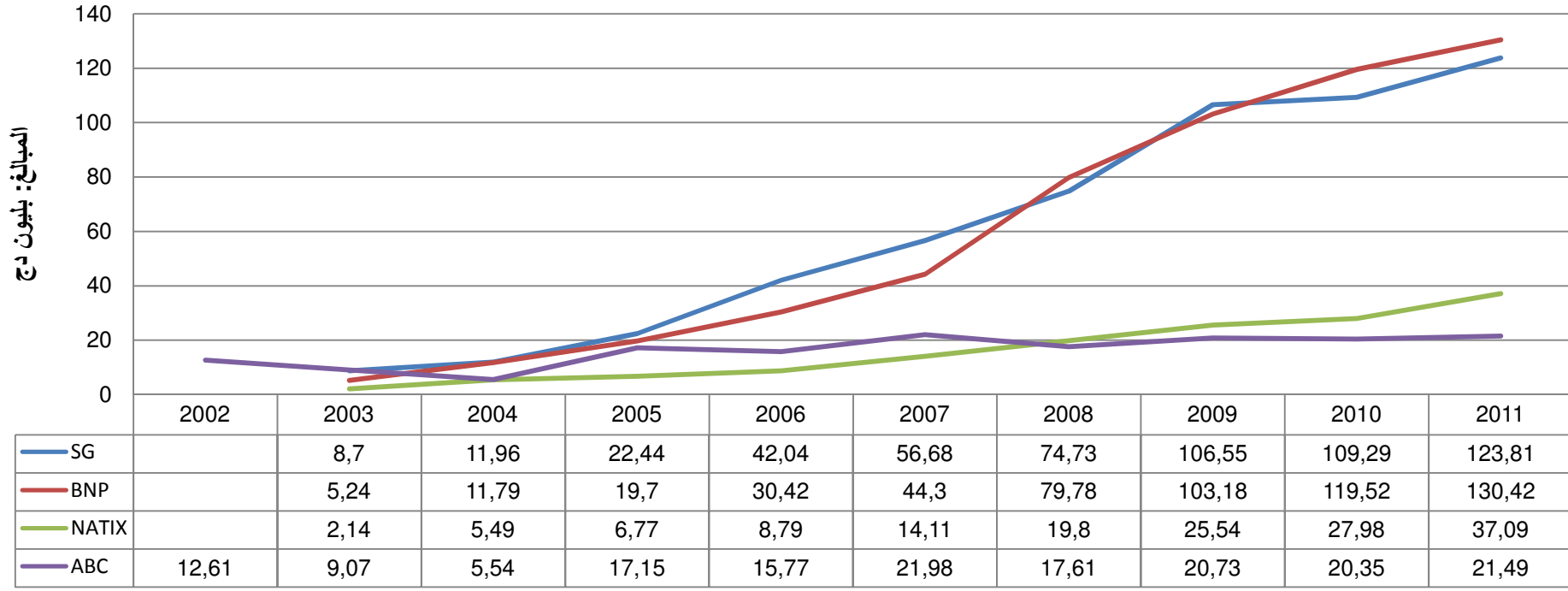
SG: ارتفعت الودائع بشكل مستمر على طول فترة الدراسة ؛

BNP: شهدت الودائع ارتفاع مستمر خلال طول الفترة؛

NATIXIS: سجلت الودائع ارتفاع خلال طول فترة الدراسة ولكن بوتيرة متباطئة ؛

ABC: عرفت الودائع في هذا البنك تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2002-2007 ثم انخفضت بعدها لترتفع سنة 2008 ويستمر الارتفاع بصورة متباطئة.

شكل رقم (22): تطور إجمالي الودائع في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)

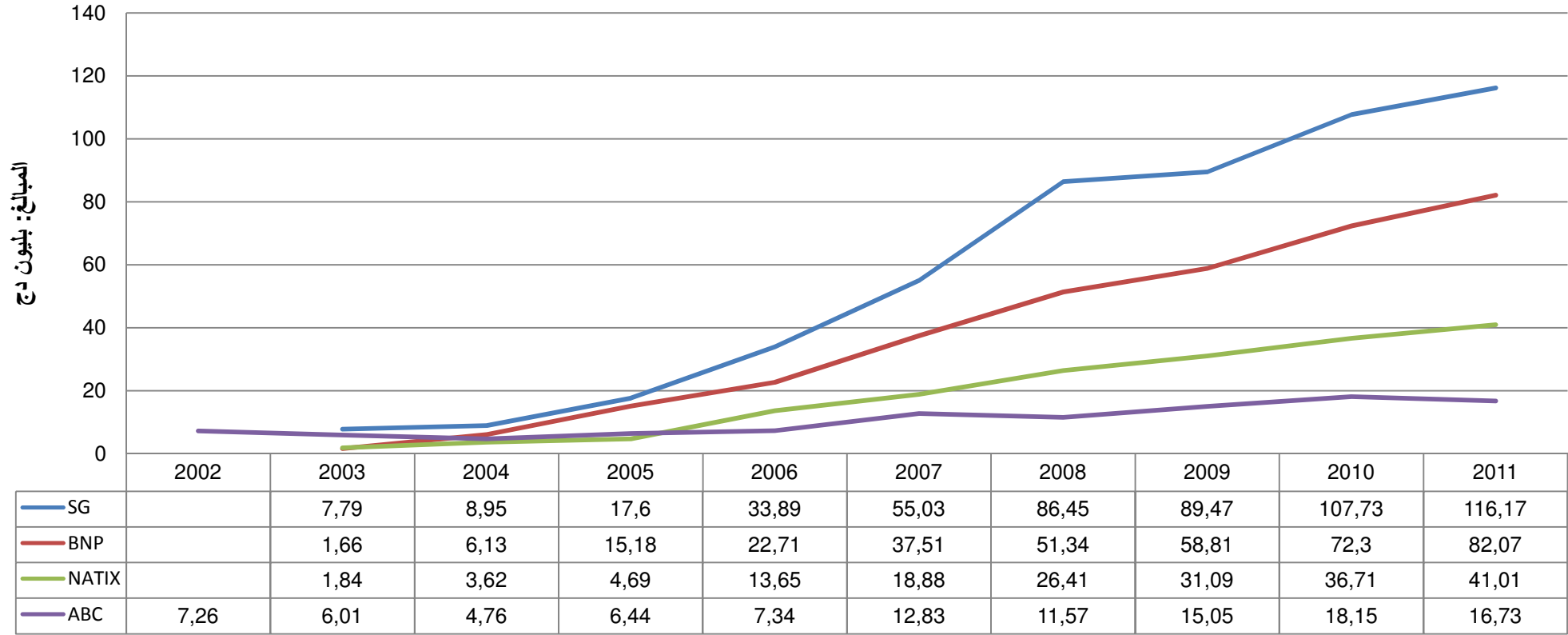


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

II-2-2-2 تطور القروض في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة

ارتفعت القروض الممنوحة في البنوك الأجنبية طول فترة الدراسة بوتيرة متزايدة وهذا في كل البنوك الأجنبية محل الدراسة. ويرجع السبب لتزايد مشاريع الاستثمار نتيجة السياسة المنتهجة في الاقتصاد لتشجيع الاستثمار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (23): تطور القروض في البنوك التجارية الاجنبية (2011-2002)

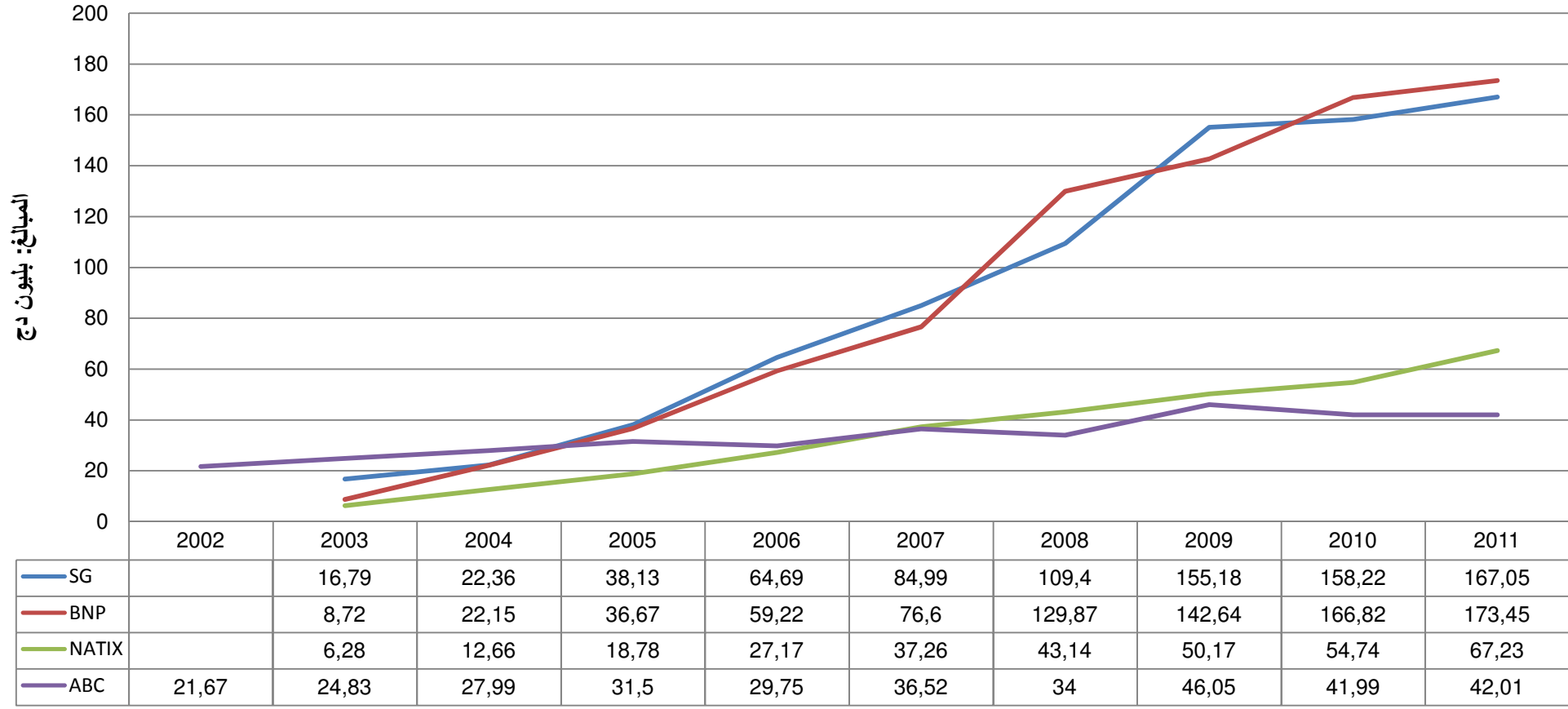


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

II-2-2-3 تطور الأصول في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة

يوضح الشكل الموالي تطور الأصول في البنوك الأجنبية محل الدراسة، حيث ارتفعت بشكل كبير خاصة في بنك Societe Generale و BNP Paribas ، Natixis ، في حين كان ارتفاع الأصول في ABC بوتيرة متباطئة. وبمقارنة البنوك الأجنبية محل الدراسة يلاحظ أن حجم الأصول كان كبير في كل من بنك SG و BNP مقارنة مع البنكين الآخرين. كما يلاحظ أن تطور الأصول في المؤسسة المصرفية العربية ABC كان متزايد بنسب ضعيفة جدا.

شكل رقم (24): تطور إجمالي الأصول في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)



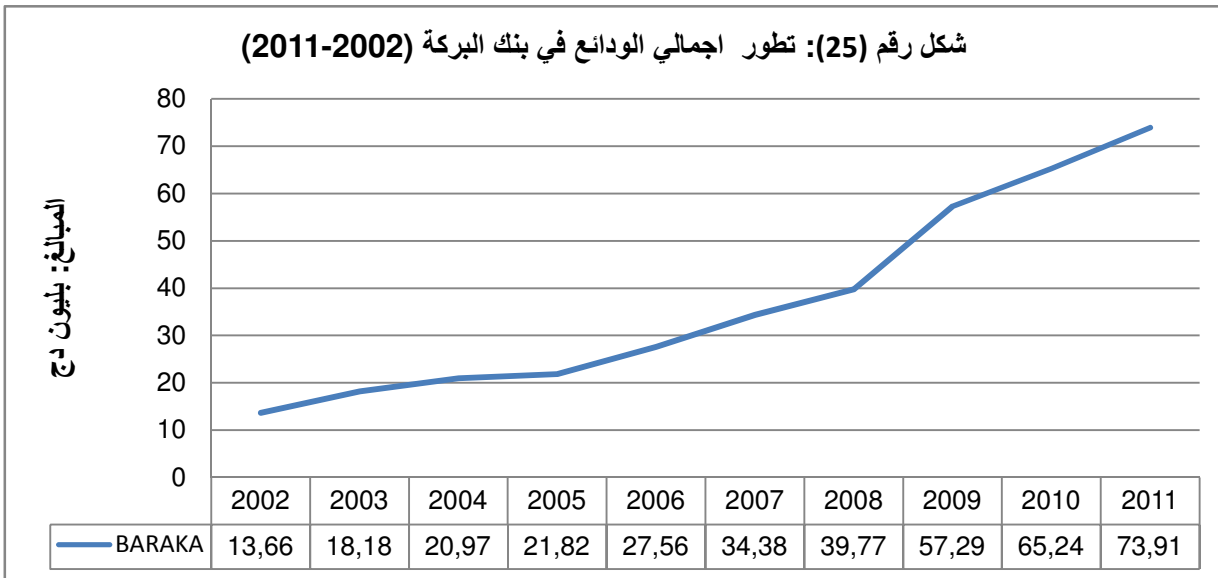
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

II-2-3 تحليل النشاط الوظيفي لبنك البركة الإسلامي

يقوم البنك الإسلامي بنفس وظائف البنوك التجارية أخذا بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية – كما تم التطرق لها في الفصل الثاني-

II-2-3-1 تطور الودائع في بنك البركة –الجزائر-

تعتبر وظيفة جمع الودائع الوظيفة الأساسية لكل بنك سواء كان تجاري أو إسلامي، غير أن مبدأ العمل يختلف، حيث تقوم البنوك الإسلامية بقبول ودائع العملاء دون فائدة. يوضح الشكل الموالي تطور الودائع في بنك البركة خلال فترة الدراسة.

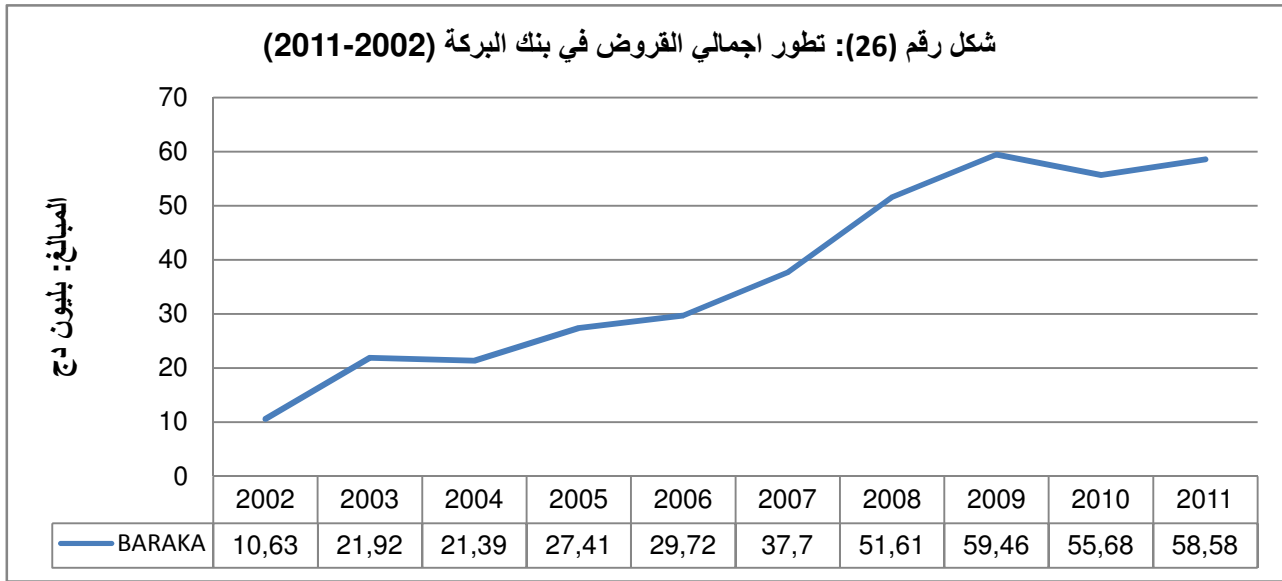


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

يلاحظ تزايد كبير في ودائع بنك البركة خلال طول فترة الدراسة حيث ارتفعت بنسبة 441.06 % سنة 2011 مقارنة بسنة الأساس 2002، ويرجع ذلك إلى الإستراتيجية العامة للبنك التي تسعى لتشجيع العملاء على الإقبال على المنتجات الإسلامية والتي جزء منها يكون من الودائع.

II-2-3-2 تطور القروض في بنك البركة – الجزائر-

تختلف القروض في طبيعتها بين البنوك الإسلامية والتجارية، حيث يتعلق الأمر في بنك البركة فيما يخص القروض بالمدفوعات الآجلة في عقود المساومة، المربحة والاستصناع، أو تأخير تسليم البضائع في عقود السلم. كما ينطبق الائتمان هنا على عقود الوكالة، والمشاركة والمضاربة، حتى وان كانت ليس لها علاقة بالدين. الشكل الموالي يوضح تطور القروض في بنك البركة خلال فترة الدراسة.



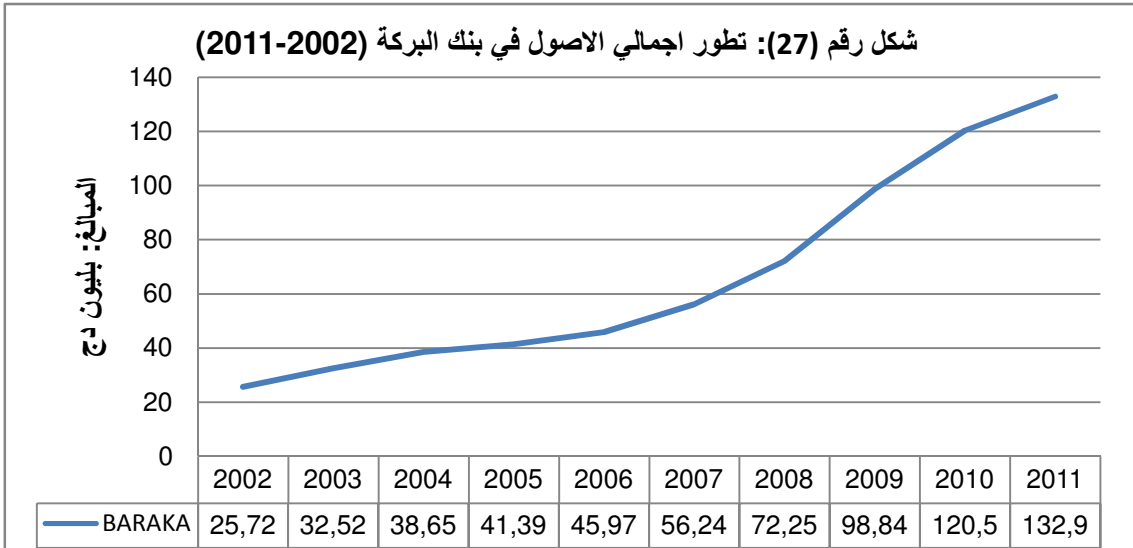
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

يلاحظ من خلال الشكل رقم (26) ارتفاع القروض سنة 2003 ثم انخفاضها سنة 2004 لترتفع بعدها بوتيرة متسارعة إلى غاية سنة 2009 ثم انخفضت سنة 2010 لترتفع في السنة الموالية، وقد بلغت نسبة الارتفاع سنة 2011 ب 451.08% مقارنة بسنة 2002.

II-2-3-3 تطور الأصول في بنك البركة – الجزائر-

ارتفعت الأصول خلال الفترة (2011-2002) في بنك البركة بصورة متزايدة خاصة بعد سنة 2006 ويرجع ذلك لارتفاع تعاملات البنك خاصة في إطار المربحة¹ (بيع السيارات). والشكل الموالي يبين هذا التطور بشكل أوضح.

¹ <http://www.lautomarche.com/?module=news&sid=38>



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III- مؤشرات خطر السيولة في البنوك محل الدراسة

سيتم من خلال هذا الجزء التعرف على أهم المؤشرات المعتمدة في قياس خطر السيولة، وتحليلها في البنوك محل الدراسة للفترة (2011-2002). وقبل ذلك سيتم تحليل تطور الأصول السائلة التي تعبر عن قدرة البنك على مواجهة احتمالية ظهور مشاكل في السيولة، حيث كلما ارتفعت الأصول السائلة في البنك كلما ارتفعت قدرة البنك على مواجهة التزاماته وتجنب خطر السيولة، غير أن ذلك يؤثر على ربحية البنك نتيجة احتفاظه بأموال مجمدة غير موظفة في استثمارات مربحة.

III-1 تطور الأصول السائلة في البنوك محل الدراسة

تتمثل الأصول السائلة في الأصول الممكن تحويلها إلى سيولة بسهولة وبتكلفة أقل، وتتميز هذه الأصول بكونها منخفضة الخطر مثل (السندات الحكومية) ولها أجال استحقاق قصيرة، وتتضمن: النقدية الحاضرة، الاحتياطات النقدية، الأوراق المالية (السندات الحكومية، الأوراق التجارية، وقروض ما بين البنوك بتاريخ استحقاق قصير الأجل)¹. وكما سبق الإشارة إليه فإن البنك ملزم بالاحتفاظ بأصول سائلة لمواجهة مشاكل السيولة، حيث يرجع ذلك للمعايير التنظيمية المفروضة على البنوك لمواجهة خطر السيولة.

¹ Guillermo, Alger, Ingela Alger, **Liquid Assets in Banks : Theory and Practice**, November 1999, available: www.bc.edu/EC-P/wp446.pdf.

III-1-1 تطور الأصول السائلة في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة

يوضح الشكل الموالي تطور الأصول السائلة في البنوك العمومية محل الدراسة حيث يلاحظ ما يلي:

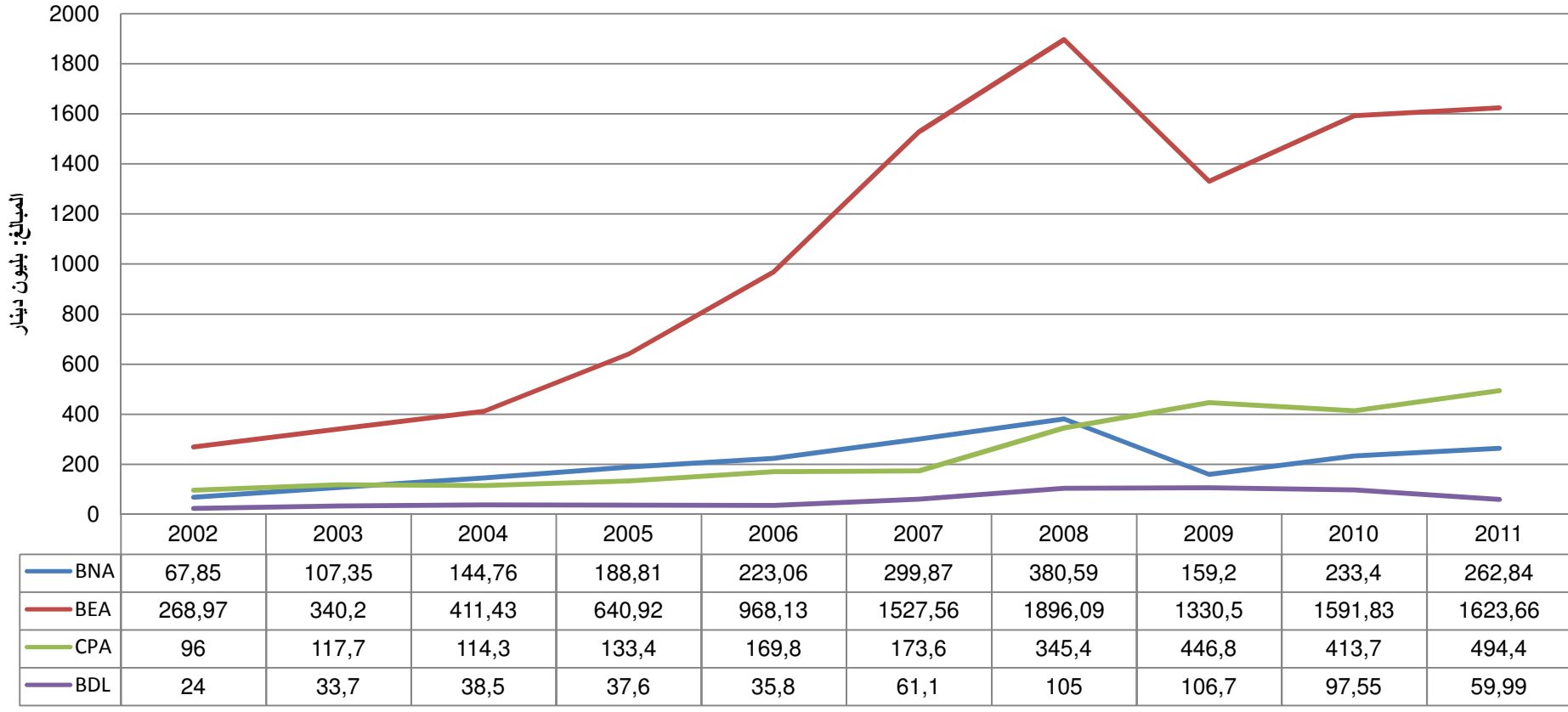
BNA: سجلت الأصول السائلة ارتفاع خلال الفترة 2002-2008 ثم انخفضت بشكل كبير سنة 2009، لترتفع في السنتين الموالتين؛

BEA: ارتفاع الأصول السائلة بوتيرة متزايدة إلى غاية 2008 ثم سجلت انخفاض سنة 2009، لتبدأ بعدها بالارتفاع في السنتين الموالتين ولكن بنسبة قليلة؛

CPA: عرفت الأصول السائلة ارتفاع بوتيرة متباطئة خلال الفترة 2002-2007، ثم ارتفعت بعدها سنة 2009 بصورة كبيرة؛

BDL: شهدت الأصول السائلة ارتفاع بوتيرة متباطئة خلال الفترة 2002-2006، ثم ترتفع بصورة أسرع في الفترة الموالية.

شكل رقم (28): تطور إجمالي الأصول السائلة في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-1-2 تطور الأصول السائلة في البنوك التجارية الأجنبية محل الدراسة

عرفت الأصول السائلة تغيرات بين الارتفاع والانخفاض في البنوك الأجنبية محل الدراسة خاصة: SG, NATIXIS , ABC مما قد يؤثر على قدرة البنوك على مواجهة احتمال ظهور خطر السيولة، في حين شهدت الأصول السائلة ارتفاع متزايد خاصة بعد سنة 2007، في بنك BNP.

SG: سجلت الأصول السائلة انخفاض سنتي 2008، 2010؛

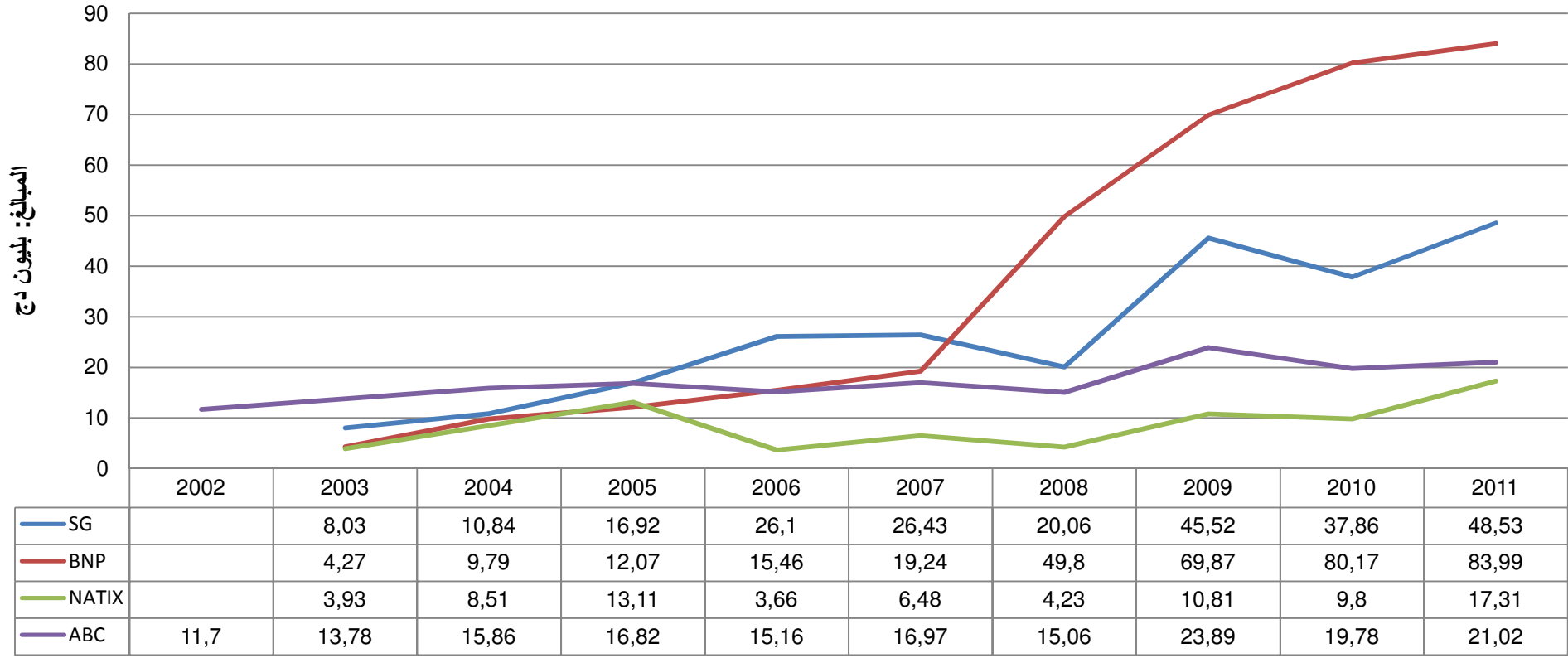
BNP: عرفت الأصول السائلة ارتفاع بوتيرة منخفضة في الفترة 2003-2007، لترتفع بعدها بنسب كبيرة حيث بلغت نسبة الارتفاع 336.53% سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2007؛

Natixis: عرفت الأصول السائلة ارتفاع في السنتين الأولى، ثم انخفضت سنة 2005، لترتفع بعدها غير أن الارتفاع كان بنسب قليلة؛

ABC: عرفت الأصول السائلة ارتفاع بوتيرة متباطئة خلال فترة الدراسة.

يوضح الشكل الموالي تطور الأصول السائلة في البنوك الأجنبية خلال فترة الدراسة.

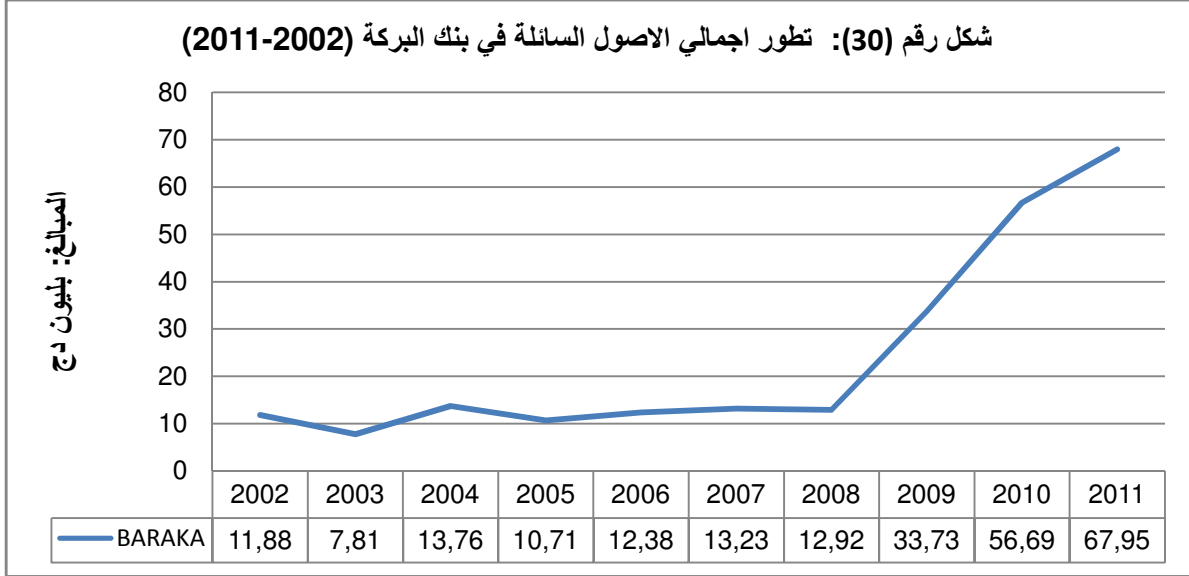
شكل رقم (29): تطور إجمالي الأصول السائلة في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-1-3 تطور الأصول السائلة في بنك البركة الإسلامي- الجزائر-

يوضح الشكل الموالي تطورات الأصول السائلة في بنك البركة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

يلاحظ من الشكل رقم (30) أن الأصول السائلة في بنك البركة سجلت انخفاض سنة 2003 ثم ارتفاع متباطئ خلال الفترة 2004-2008 على الرغم من ارتفاع إجمالي الأصول المسجل، وارتفاع القروض والودائع، ليرتفع بشكل كبير سنة 2009 ويستمر في الارتفاع خلال السنتين المواليين.

III-2 تحليل نسب ومؤشرات خطر السيولة

يقاس خطر السيولة في البنوك من خلال بعدين أساسيين: الفجوة أو نسب السيولة.

- فجوة السيولة أو الفجوة المالية: تعرف بالفرق بين الأصول والخصوم وبصورة أدق الفرق بين القروض والودائع. عندما تكون هذه الفجوة موجبة، يقوم البنك بتغطيتها من خلال أمواله الخاصة، بيع الأصول النقدية والاقتراض من السوق النقدية. وبالتالي يمكن تقدير هذه الفجوة بطرح الأموال المقترضة من الأصول النقدية، وعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود والسوق المالي يطلب التمويل النقدي، يكون البنك أكثر عرضة لخطر السيولة¹.
- بالنسبة لنسب السيولة، فهناك عدة نسب مالية تحسب بناء على بنود الميزانية، يحدد من خلالها وضعيتها واتجاهات السيولة في البنك. هذه النسب تبين أن البنك يجب أن يكون متأكد من توفر مصادر تمويل قليلة التكلفة في وقت قصير، ويمكن ذلك من خلال امتلاك محفظة أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة (أو بيعها) مثل: احتياطات نقدية، أوراق حكومية ...، وامتلاك خصوم مستقرة.

من أهم هذه النسب والتي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة²:

$$LR_1 = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{النسبة الأولى}$$

$$LR_2 = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الودائع+التمويلات قصيرة الأجل}} = \text{النسبة الثانية}$$

$$LR_3 = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{النسبة الثالثة}$$

$$LR_4 = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع+التمويلات قصيرة الأجل}} = \text{النسبة الرابعة}$$

¹ Saunders A, Cornett MM, (2007), **Financial Markets and Institutions: An Introduction to the Risk Management Approach**, McGraw, Hill, Boston.

² Pavla, Vodova, **Determinants of Commercial Bank's liquidity in the Czech Republic**, www.researchgate.net/pdf.

بالإضافة إلى ذلك هناك نسبة أخرى كمؤشر لخطر السيولة وتتمثل في معدل ما بين البنوك: حيث يعبر عن التعاملات بين البنوك (الأموال الممنوحة لبنوك أخرى/ الأموال المقترضة من بنوك أخرى). وارتفاع هذه النسبة تعني أن البنك أصبح مقرض، وهي وضعية مفضلة لدى البنك حيث لا يكون ملزم بالبحث عن مصادر مكلفة لمواجهة احتياجاته التشغيلية¹. وقد زاد الاهتمام بهذه النسبة خاصة بعد الأزمة المالية 2007، حيث أن سوق ما بين البنوك يوفر للبنوك الحصول على تمويل (خاصة احتياجات السيولة قصيرة الأجل) من البنوك الأخرى التي لها فائض سيولة وقي، غير أنه بعد أوت 2007 أصبح سوق ما بين البنوك أضعف لفترة طويلة²، وعليه فإن اعتماد البنوك على التمويل من سوق ما بين البنوك يمكن أن يؤدي لصعوبات في تأدية التزاماتها، وعليه يفترض أن تكون هناك علاقة عكسية، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفض خطر السيولة. وقد تم استبعادها في هذه الدراسة حيث أنه بحسب هذه النسبة وجد أنها كانت تفوق 10000% بكثير أي أنها غير إحصائية.

كما أن البنوك ملزمة بالالتزام بمعايير لجنة بازل من خلال احترام النسب المعيارية الخاصة بالسيولة (نسبة LCR، ونسبة NFSR) لتحديد درجة خطر السيولة. تجدر الإشارة انه لم يتم اعتمادها في هذه الدراسة لعدم توفر المعلومات الكافية لحسابها. كما أن البنوك محل الدراسة حاليا لا تطبق معايير لجنة بازل III.

III-2-1 تحليل النسبة الأولى في البنوك محل الدراسة

$$LR_1 = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

حيث تعطى هذه النسبة مدى قدرة البنك على امتصاص أزمة السيولة، فعموما كلما كانت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول عالية، كانت قدرة البنك على تخطي أزمة السيولة أعلى، غير أن ارتفاع هذه النسبة يمكن أن يترجم بعدم الكفاءة بما أن الأصول السائلة تولد مدخول ضعيف، مما يتطلب ضرورة التوفيق بين السيولة والربحية³.

¹ Hassan, M.K and Bashir, A.M, (2002), **Determinants of Islamic Banking Profitability**, ERF Paper.

² Afonso, G, A. Kovner, A. Shoar, (2011), **Stressed, Not Frozen**, The Federal Funds Market in the Financial Crisis, Journal of Finance, 66 (4), 1109-1139.

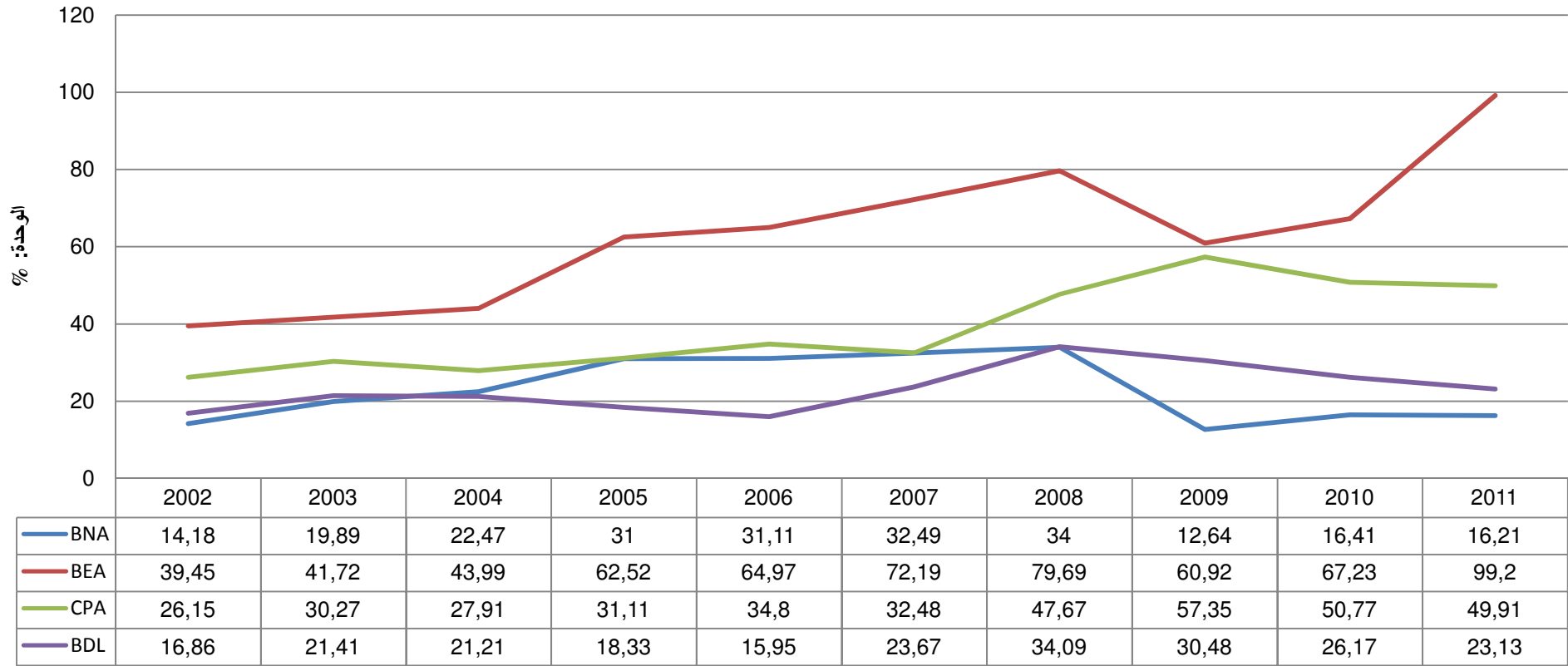
³ How, et al, (2005), **Islamic Financing and Bank Risk: The Case of Malaysia**, Thunderbird International Business Review, Vol: 47 (January).

III-1-2-1 البنوك التجارية العمومية

نلاحظ من الشكل رقم (31) تغير نسبة LR_1 في البنوك العمومية محل الدراسة خلال الفترة (2002-2011) كما يلي:

- **BNA**: سجل ارتفاع للنسبة في الفترة 2002-2008 لينخفض بعدها سنة 2009، ثم يرتفع في السنتين الموالتين لكن بنسب قليلة. وتحليل النسبة فيلاحظ أن البنك سجل نسب منخفضة خلال فترة الدراسة لم تتعد في المتوسط 23.04% وهي نسبة ضعيفة مما يدل أن البنك لا يحتفظ بأصول كافية تتناسب مع إجمالي أصوله التي سجلت ارتفاعا خلال نفس الفترة، مما يرفع من احتمال تعرض البنك لخطر السيولة؛
- **BEA**: سجلت النسبة ارتفاع خلال الفترة 2002-2008 ثم انخفضت سنة 2009 بسبب انخفاض الأصول السائلة، لترتفع في السنتين الموالتين؛ وعلى العموم فإن نسبة LR_1 كانت مرتفعة مقارنة مع البنوك الأخرى، حيث بلغت في المتوسط 63.18% ومن خلال تحليل تطور كل من إجمالي الأصول والأصول السائلة يلاحظ أن البنك يرفع من الأصول السائلة كلما ارتفعت الأصول الإجمالية خاصة خلال الفترة 2005-2008؛
- **CPA**: شهدت النسبة ارتفاع بوتيرة بطيئة خلال الفترة 2002-2007 ثم ارتفعت بنسبة كبيرة غاية سنة 2009 وبدأت بعدها في الانخفاض، وتحليل النسبة يمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى 2002-2007 أين سجلت النسبة معدلات منخفضة لم تتجاوز في المتوسط 30.45%، ثم بدأت في الارتفاع بعدها (2008-2011) أين ارتفع في المقابل إجمالي الأصول؛
- **BDL**: سجلت النسبة انخفاض خلال الفترة 2003-2006 ثم بدأت في الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2008 ثم تنخفض خلال السنوات الموالية، ويلاحظ أن النسبة كانت منخفضة على العموم لم تتعد في المتوسط 23.13%، أي أن البنك لا يحتفظ بأصول سائلة كافية لمواجهة احتمال خطر السيولة.

شكل رقم (31): تطور نسبة LR1 في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-1-2- البنوك التجارية الأجنبية

يلاحظ من خلال الشكل رقم(32) تطور نسبة LR_1 في البنوك الأجنبية خلال الفترة (2011-2002) حيث يلاحظ ما يلي:

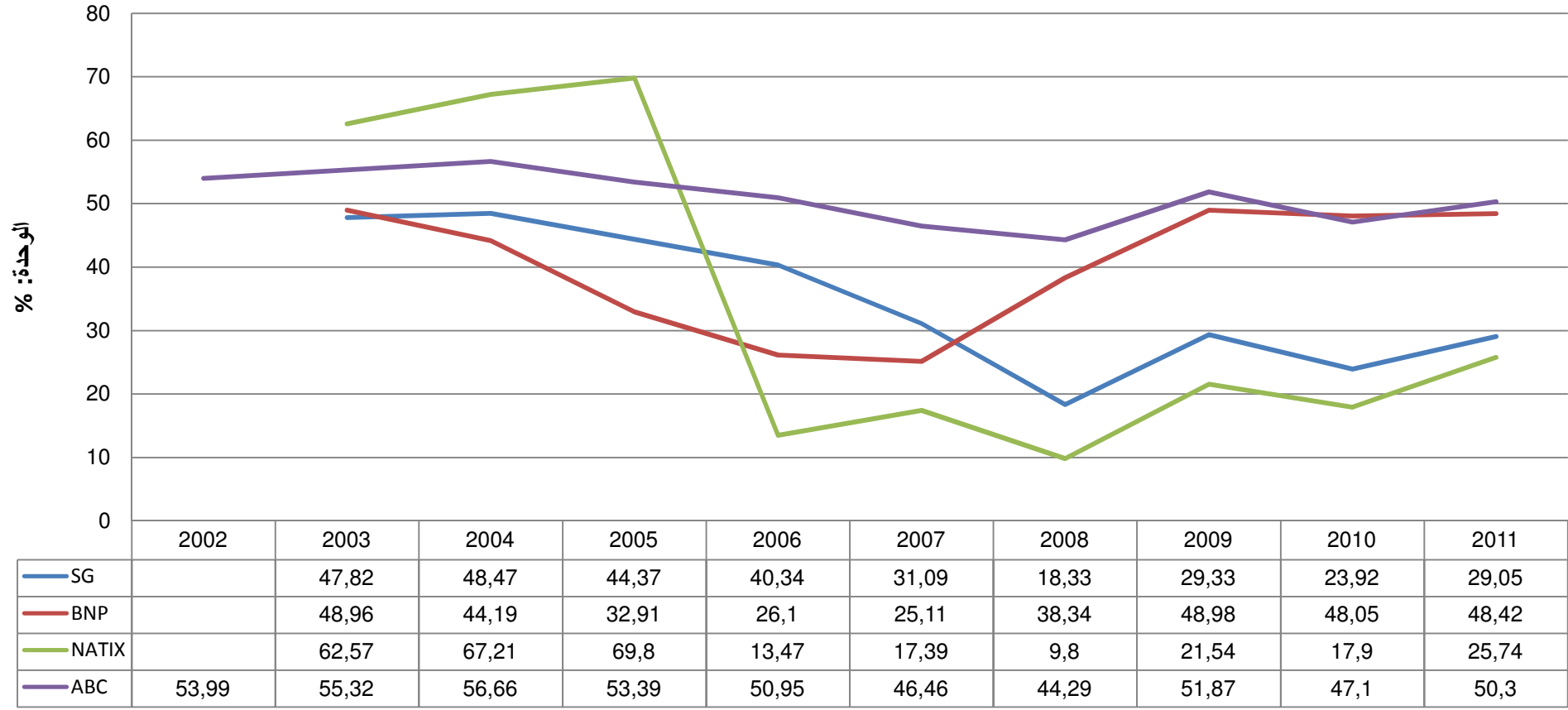
SG: سجلت نسب مقبولة في الفترة 2006-2002 لتبدأ بعدها في الانخفاض بصورة كبيرة على الرغم من الارتفاع الكبير لإجمالي الأصول، مما يخفض من قدرة البنك على مواجهة احتمال خطر السيولة؛ وقد بلغت النسبة في المتوسط 34.74% مما يضعف من وضعية سيولة البنك ؛

BNP: سجلت النسبة انخفاض في الفترة 2007-2003 لتبدأ بعدها في الارتفاع حيث عرفت الأصول الإجمالية ارتفاع كبير خلال هذه الفترة. وعلى العموم فإن النسبة كانت متوسطة خلال فترة الدراسة حيث بلغت في المتوسط 40.11% ؛

NATIXIS: سجلت النسبة انخفاض كبير سنة 2006 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2009 أين بدأت في الارتفاع بوتيرة متباطئة. وبالنظر للنسبة فهي منخفضة لم تتعد في المتوسط 33.93% خلال فترة الدراسة، مما يجعل البنك في وضع حرج لمواجهة خطر السيولة؛

ABC: عرفت النسبة انخفاض متواصل خلال الفترة 2008-2004 ثم بدأت بعدها في الارتفاع. وعلى العموم يمكن القول أن البنك سجل نسب مرتفعة ل LR_1 مما يدعم وضعية البنك لمواجهة خطر السيولة لاحتفاظه بأصول سائلة تتوافق مع ارتفاع حجم أصوله الإجمالية، حيث بلغت النسبة في المتوسط 51.03%.

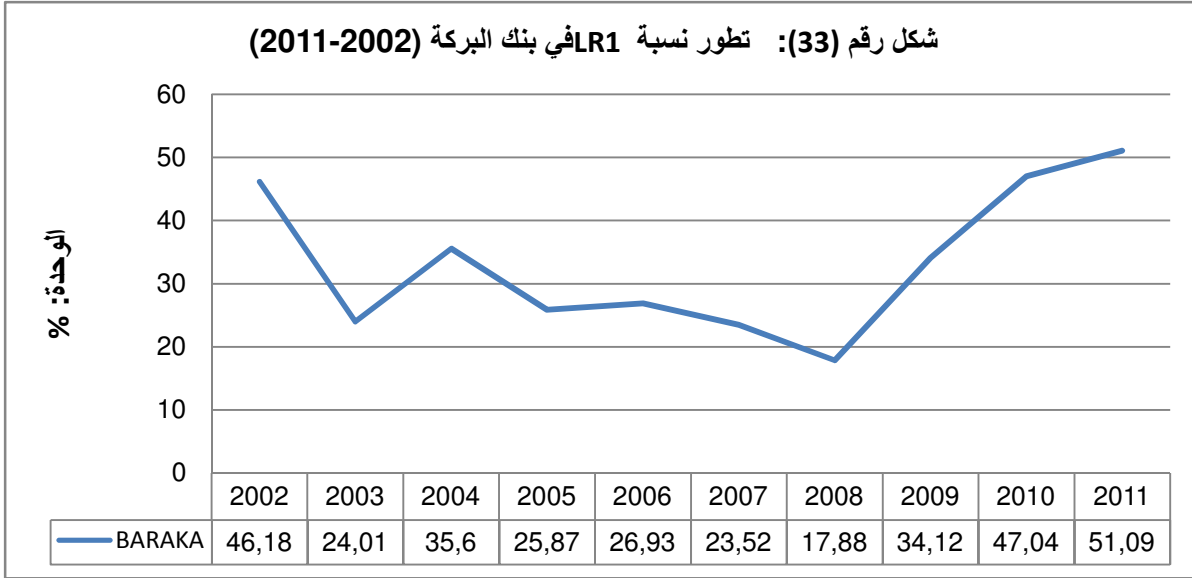
شكل رقم (32): تطور نسبة LR1 في البنوك التجارية الاجنبية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-1-3 بنك البركة الإسلامي- الجزائر-

يوضح الشكل التالي تطور نسبة LR_1 في بنك البركة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

حيث يلاحظ أن النسبة سجلت انخفاض سنة 2003 لترتفع في السنة الموالية ثم تنخفض مرة أخرى إلى غاية سنة 2008 لتبدأ بعدها بالارتفاع، وهي الفترة التي ارتفعت فيها الأصول الإجمالية حيث كان هناك توافق بين الأصول السائلة التي تم رفعها هي الأخرى في هذه الفترة. وعلى الرغم من ارتفاع النسبة في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى منخفضة على العموم مما يرفع من احتمال خطر السيولة حيث بلغت في المتوسط 33.22%.

III-2-2 تحليل النسبة الثانية في البنوك محل الدراسة

$$LR_2 = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الودائع + التمويلات قصيرة الأجل}}$$

تركز هذه النسبة على مدى حساسية البنك لأنواع المختارة من مصادر التمويل (كل الودائع بما ذلك ودائع المؤسسات المالية حيث يمكن للبنك مواجهة التزاماته فيما يتعلق بأنواع مصادر التمويل (الودائع والتمويلات قصيرة الأجل) إذا كانت النسبة أكبر أو تساوي 100% أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فيعني احتمال التعرض لخطر السيولة في حالة سحب الودائع¹.

III-2-2-1 البنوك التجارية العمومية

يلاحظ من خلال تطور هذه النسبة في البنوك التجارية العمومية ما يلي:

BNA: عرفت النسبة ارتفاع خلال الفترة 2002-2005 ثم انخفضت سنة 2006 لترتفع في السنتين الموالتين وتعود للانخفاض بنسب كبيرة سنة 2009. وعلى العموم فقد سجلت النسبة معدلات منخفضة ل LR_2 خلال طول فترة الدراسة مما يعني أن الأصول السائلة التي يحتفظ بها البنك لا تكفي لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، مما يجعله في وضعية حرجة في حالة السحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع والالتزامات قصيرة الأجل، حيث بلغ متوسط النسبة خلال فترة الدراسة 30.19%؛

BEA: سجلت النسبة ارتفاع مستمر لغاية سنة 2009 ثم انخفضت بعدها. على العموم فقد سجلت نسب مرتفعة ل LR_2 وان كانت لم تصل 100% حيث بلغت في المتوسط 70.67% مما يعزز وضعية البنك في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل؛

CPA: ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ إبتداء من سنة 2007 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2009 حيث بلغت 62.10%. وقد بلغت النسبة في المتوسط 46.33%؛

¹ Mabwe Kumbirai, Robert .Webb, A Financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa, African Review of Economics and Finance, Vol 2, N:1, Dec 2010, P: 40.

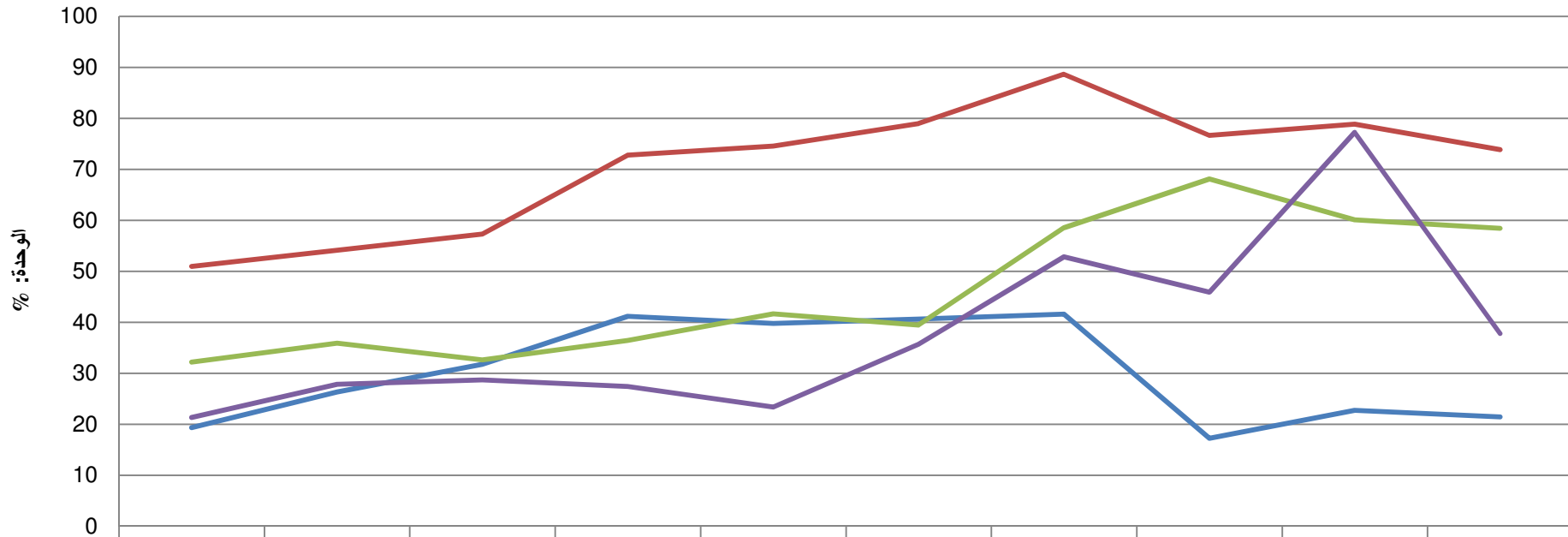
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية

BDL: عرفت النسبة ارتفاع بعد سنة 2006 ثم انخفضت سنة 2009. وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 حيث وصلت 77.23%. وتحليل النسبة على العموم، يلاحظ أن النسبة كانت منخفضة في الفترة 2002-2007 لتبدأ في التحسن في الفترة الموالية، مما يجعل البنك في وضعية ضعيفة لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل حيث بلغت النسبة في المتوسط 37.78% خلال فترة الدراسة؛

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي .

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية

شكل رقم (34): تطور نسبة LR2 في البنوك التجارية العمومية (2002-2011)



البنك	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
BNA	19,29	26,33	31,76	41,18	39,79	40,65	41,62	17,21	22,69	21,41
BEA	50,95	54,12	57,3	72,76	74,54	78,98	88,65	76,67	78,88	73,87
CPA	32,18	35,9	32,63	36,43	41,64	39,46	58,53	68,1	60,1	58,4
BDL	21,3	27,8	28,69	27,36	23,37	35,66	52,79	45,89	77,23	37,78

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-2-2 البنوك التجارية الأجنبية

من خلال ملاحظة تطور نسبة LR2 في البنوك التجارية الأجنبية يلاحظ ما يلي:

SG: انخفضت النسبة خلال الفترة 2004-2008 بصورة متسارعة ثم ارتفعت في السنة الموالية. وعلى العموم كانت نسب منخفضة في السنوات الأربعة الأخيرة من فترة الدراسة بلغت في المتوسط 47.48%، حيث أن نسبة الأصول السائلة التي يحتفظ بها البنك تغطي نسبة قليلة من التزاماته قصيرة الأجل وهذا يضعف من وضعيه البنك في مواجهة خطر السيولة؛

BNP: سجلت النسبة انخفاض مستمر خلال الفترة 2004-2007 ثم ارتفعت في السنوات الموالية. وعلى العموم فقد كانت نسب مقبولة حيث بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة 63.59%؛

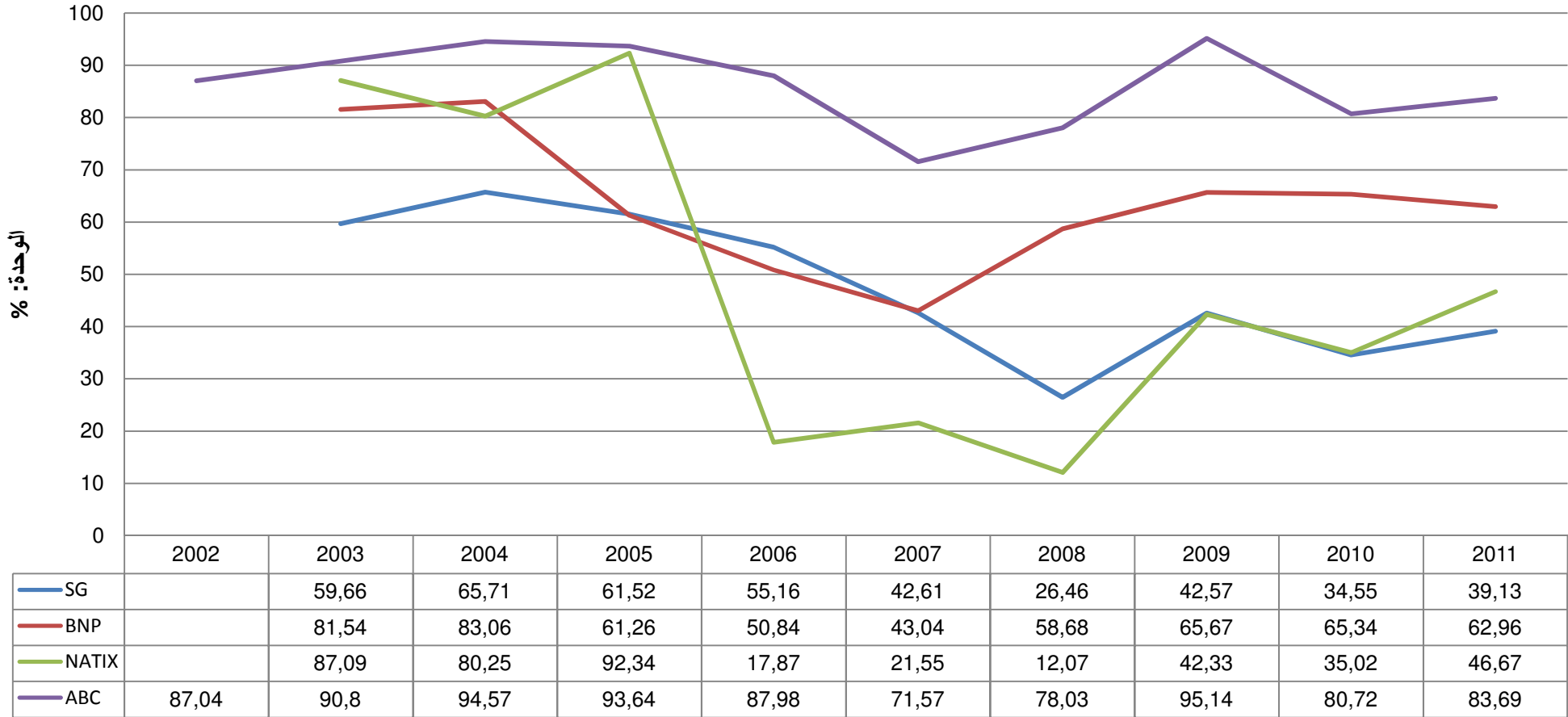
NATIXIS: سجلت نسبة LR₂ أعلى مستوى لها سنة 2005، ثم تنخفض بشكل كبير سنة 2006، وتستمر في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الموالية دون أن تصل إلى النسبة المحققة سنة 2005. ومن خلال تحليل النسبة يلاحظ أنها كانت منخفضة جدا خلال الفترة 2006-2008 أي أن الأصول السائلة التي يحتفظ بها البنك لا تكفي لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل مما يعرض البنك لخطر سيولة في حالة السحب الكبير والمفاجئ للودائع أو المطالبة بالالتزامات قصيرة الأجل؛

ABC: سجلت النسبة انخفاض مستمر خلال الفترة 2004-2007 ثم ارتفعت بعدها لتصل أعلى قيمة سنة 2009 قدرت ب 95.14%. وعلى العموم فإن النسبة جيدة في البنك خلال فترة الدراسة حيث بلغت في المتوسط 86.31% مما يجعل البنك في وضعية مريحة.

هذه التغيرات موضحة في الشكل الموالي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية

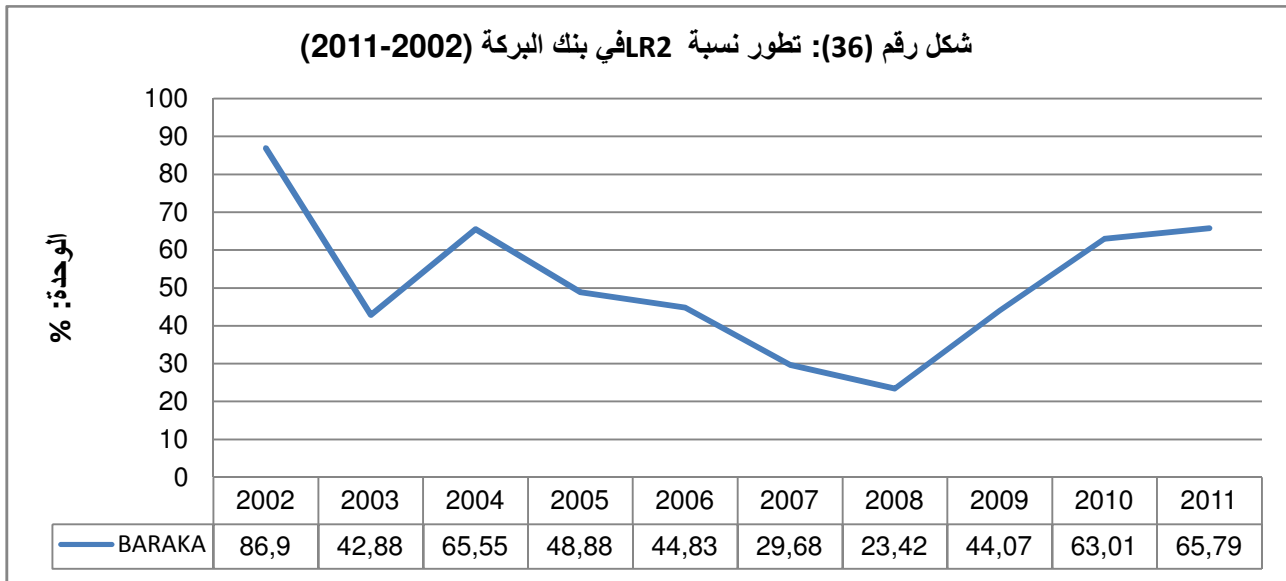
شكل رقم (35): تطور نسبة LR2 في البنوك التجارية الأجنبية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-2-3 في بنك البركة الإسلامي - الجزائر-

سجلت النسبة LR_2 انخفاض سنة 2003 وكذلك خلال الفترة 2004-2008 لترتفع بعدها بوتيرة متزايدة . وتحليل النسبة خلال طول فترة الدراسة يلاحظ أنها منخفضة خاصة خلال السنوات 2007، 2008، أي أن البنك في هذه الفترة لم يحتفظ بأصول سائلة كافية لتغطية مصادر التمويل قصيرة الأجل، مما يجعل البنك في وضعية حرجة في مواجهة خطر السيولة. كما يبينه الشكل الموالي.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-3 تحليل النسبة الثالثة في البنوك محل الدراسة

$$LR_3 = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تقيس هذه النسبة حصة القروض من إجمالي الأصول، حيث تبين نسبة أصول البنك الموظفة في أصول (قروض) غير سائلة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض سيولة البنك، وارتفاع خطر السيولة.

III-2-3-1 البنوك التجارية العمومية

سجل بنك الجزائر الوطني نسب LR_3 مرتفعة، في حين كانت النسبة منخفضة لم تتعد في المتوسط 40% في بقية البنوك. ومن خلال الشكل (37) يلاحظ ما يلي:

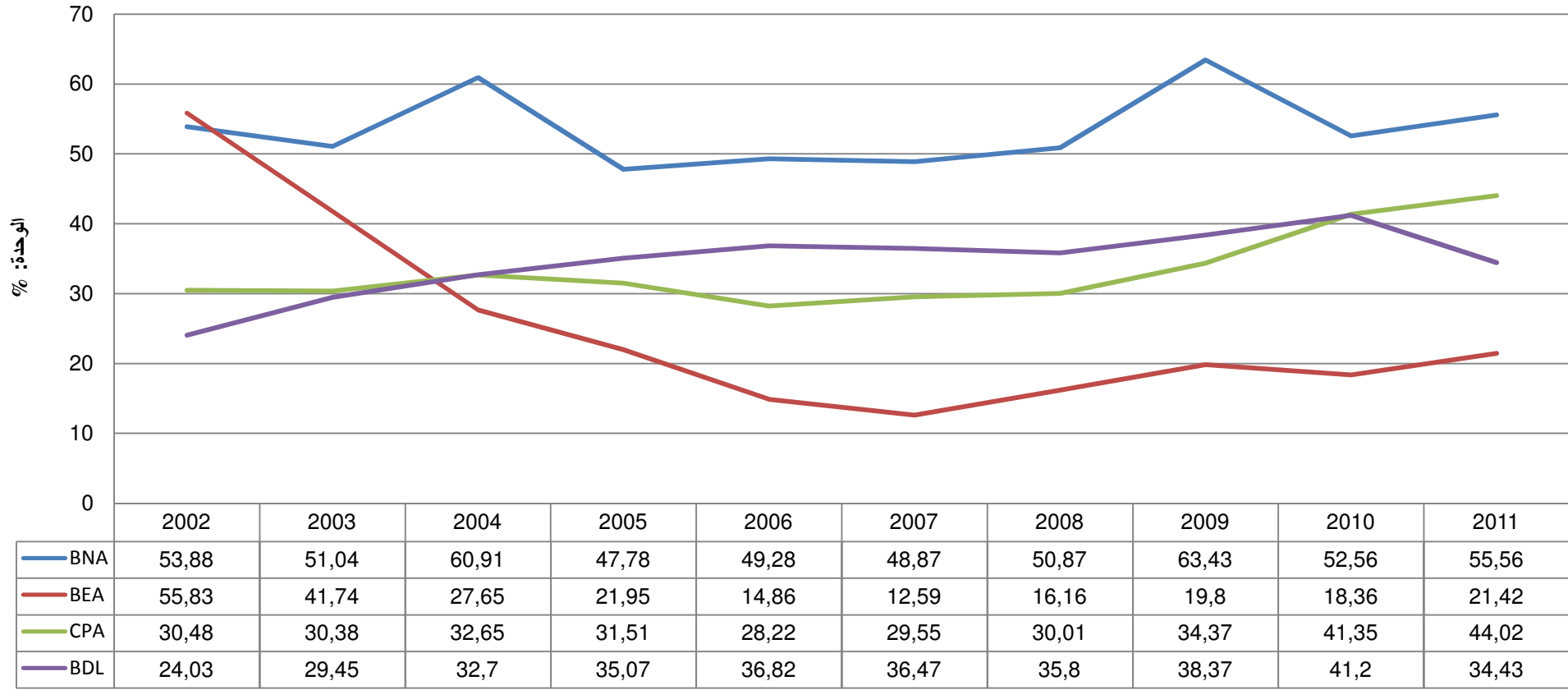
- **BNA**: سجلت النسبة انخفاض في بداية الفترة ثم ارتفعت سنة 2004 لتعود للانخفاض سنة 2005 ثم تبقى مستقرة تقريبا إلى غاية سنة 2009 حيث وصلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة وصلت إلى 63.43% ثم تنخفض بعدها. وعلى العموم يمكن القول أن القروض غير السائلة شكلت جزء كبير من الأصول الإجمالية للبنك حيث بلغت النسبة في المتوسط خلال فترة الدراسة 53.41% مما يعني انخفاض سيولة البنك؛

- **BEA**: سجلت النسبة انخفاض مستمر لغاية سنة 2007 ثم تبدأ في الارتفاع في السنوات الموالية. وعلى العموم يلاحظ أن النسبة كانت منخفضة خلال فترة الدراسة، مما يعني أن البنك لا يوظف أصوله في القروض بشكل كبير، وهذا يدعم وضع سيولة البنك، حيث شكلت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في المتوسط خلال فترة الدراسة 25.03%؛

- **CPA**: يلاحظ استقرار نسبي للنسبة في الفترة 2002-2008 حيث كانت التغيرات بالارتفاع والانخفاض متقاربة، ثم تبدأ النسبة في الارتفاع بوتيرة متسارعة. أما بتحليل النسبة فيلاحظ أنها كانت متوسطة حيث بلغت في المتوسط 33.25%، وهذا يدعم سيولة البنك؛

- BDL: سجلت النسبة ارتفاع بوتيرة متباطئة خلال الفترة 2002-2010، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 قدرت ب 41.20% لتتخفص بعدها. ويلاحظ أن النسبة كانت متوسطة حيث بلغت في المتوسط 34.43%.

شكل رقم (37): تطور نسبة LR3 في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-3-2 البنوك التجارية الأجنبية

يلاحظ من خلال الشكل رقم (38):

SG: سجل البنك نسب مرتفعة خلال فترة الدراسة حيث بلغت في المتوسط 57.66% مما يعني أن البنك يعتمد على القروض بشكل كبير في استثماراته، مما قد يعرض البنك لخطر سيولة في حالة ظهور خطر المقابل؛

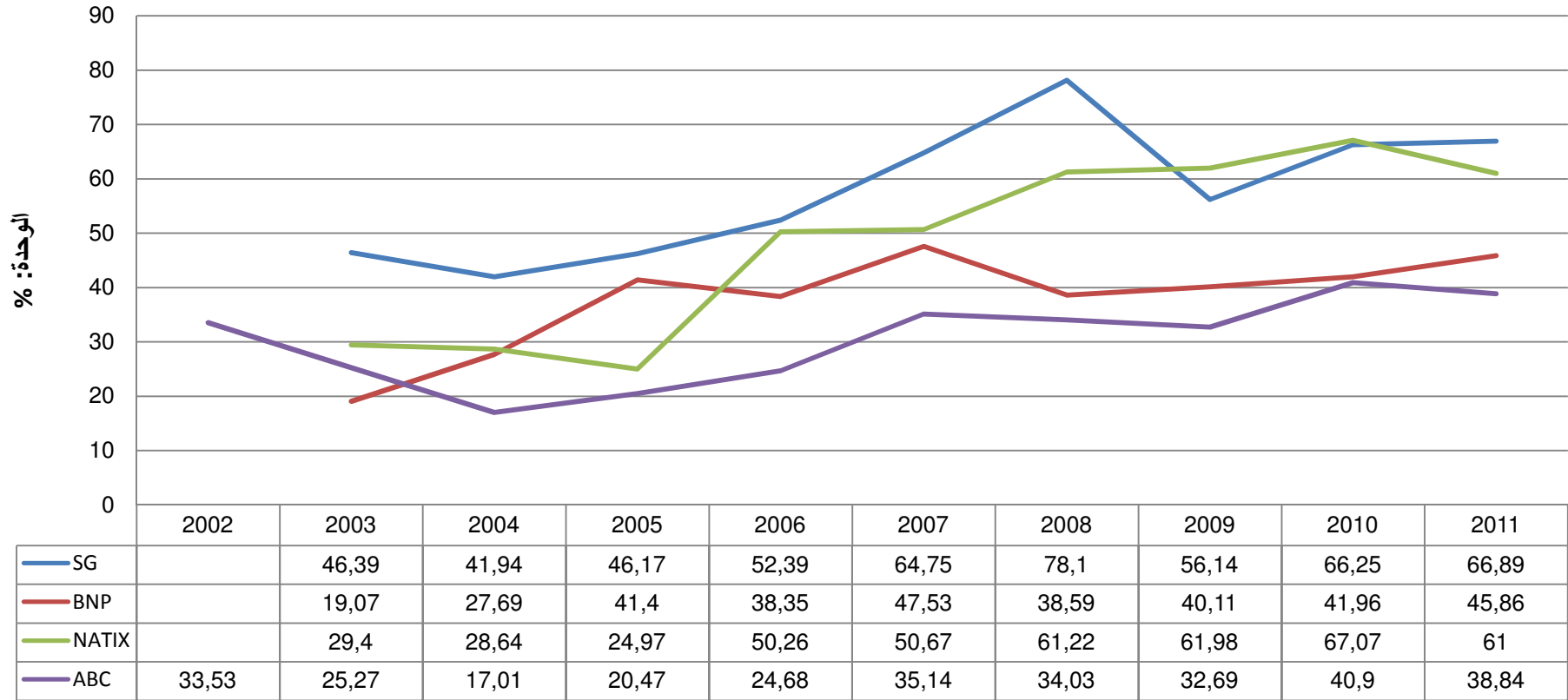
BNP: اعتمد البنك على القروض في محفظة أصوله بنسب عالية خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط 37.84%، وهذا ما يضعف من وضعية البنك في مواجهة خطر السيولة؛

NATIXIS: سجلت نسب مرتفعة ل LR_3 خاصة بعد سنة 2006 حيث كانت القروض تشكل أكثر من نصف إجمالي الأصول، أي أن البنك يوظف أصوله في استثمارات غير سائلة، مما يجعل البنك في وضعية حرجة في حالة ظهور خطر المقابل بسبب ضعف سيولته. وقد بلغت النسبة في المتوسط 48.35% خلال فترة الدراسة وهي نسبة مرتفعة؛

ABC: ارتفعت النسبة منذ سنة 2006، حيث شكلت القروض جزء معتبر من محفظة أصول البنك خلال الفترة الموالية وهذا ما يرفع من احتمال تعرض البنك لخطر السيولة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية

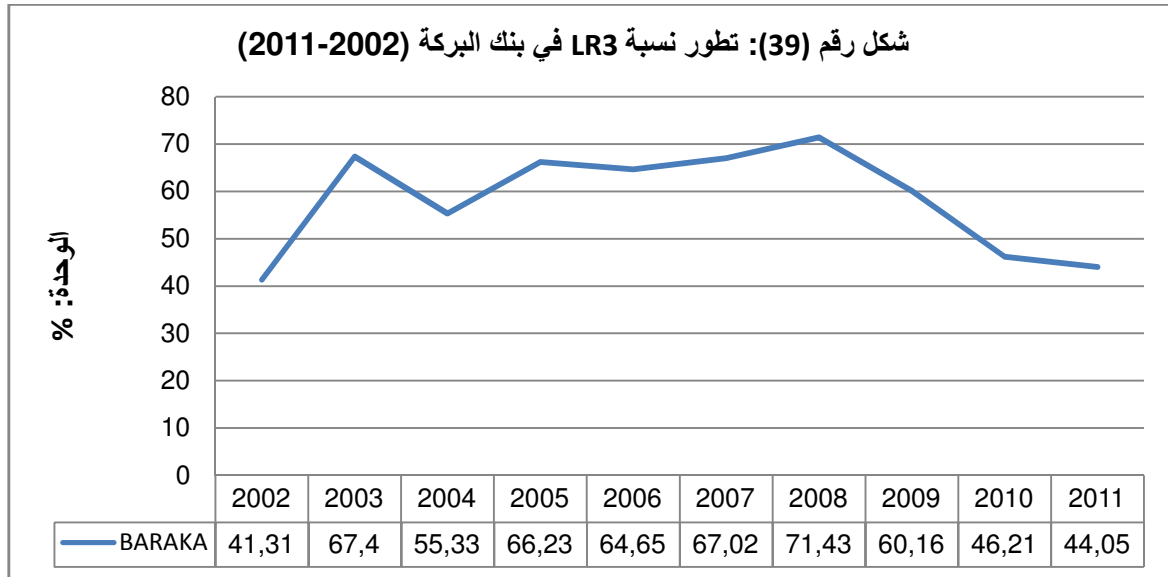
شكل رقم (38): تطور نسبة LR3 في البنوك التجارية الاجنبية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-3-3 بنك البركة الإسلامي- الجزائر-

انخفضت النسبة سنة 2004 لترتفع بعدها لغاية سنة 2008 ثم انخفضت بصورة كبيرة لتستمر بعدها في الانخفاض. وتحليل النسبة يلاحظ أنها كانت مرتفعة حيث فاقت 50% خلال سنوات الدراسة (ما عدا 2002-2010-2011)، مما يعني أن البنك يعتمد على القروض بصورة كبيرة في محفظة أصوله، حيث بلغت النسبة في المتوسط خلال فترة الدراسة 58.37%، وهذا يرفع من احتمال تعرض البنك لخطر السيولة. الشكل الموالي يوضح تغيرات هذه النسبة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-4 تحليل النسبة الرابعة في البنوك محل الدراسة

$$LR_4 = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع} + \text{التمويل قصيرة الأجل}}$$

ترتبط هذه النسبة الأصول غير السائلة بالخصوم السائلة، حيث تقيس الفرق أو الاختلال بين القروض الممنوحة والموارد قصيرة الأجل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان البنك أكثر عرضة لخطر السيولة، لأن توسع أو زيادة محفظة القروض في البنك مرتبطة بموارد قصيرة الأجل غير مستقرة¹.

III-2-4-1 البنوك التجارية العمومية

يلاحظ من خلال الشكل رقم (40) تغيرات النسبة LR₄ في البنوك التجارية العمومية كما يلي:

BNA: من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة LR₄ بدأت في الانخفاض بعد سنة 2004 واستمرت في الانخفاض لغاية سنة 2008 بوتيرة متباطئة، ثم ارتفعت بعدها لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2009 حيث بلغت 86.45%. أما عن تحليل النسبة فنجد أنها كانت مرتفعة بصورة كبيرة خلال طول فترة الدراسة، حيث بلغت في المتوسط 70.91% مما يزيد من احتمال تعرض البنك لخطر السيولة بالنظر لزيادة محفظة القروض وارتباطها بموارد قصيرة الأجل غير مستقرة؛

BEA: شهدت النسبة انخفاض مستمر إلى غاية سنة 2007 ثم تبدأ في الارتفاع بعدها. وتحليل النسبة خلال فترة الدراسة، نجد أنها كانت منخفضة حيث بلغت في المتوسط 30.86% وهذا في صالح البنك؛

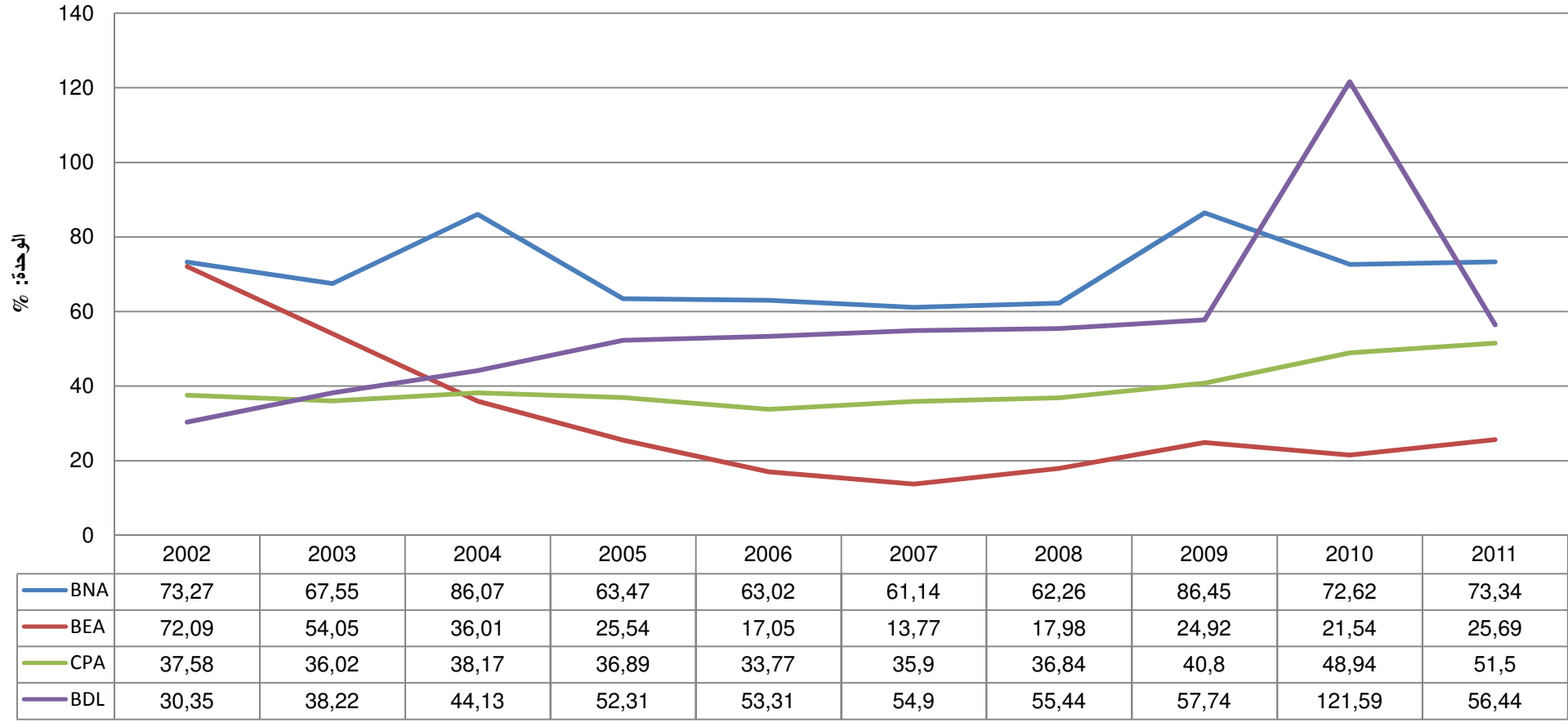
CPA: عرفت النسبة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب متقاربة خلال الفترة 2002-2006 ثم ارتفعت بعدها. ويلاحظ أن نسبة LR₄ كانت مرتفعة نوعا ما خلال فترة الدراسة حيث بلغت في المتوسط 39.64%، مما يعني أن سيولة البنك منخفضة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل حيث أن أصوله موظفة بنسبة كبيرة في أصول غير سائلة "قروض"؛

¹ Laurent Fresard, **The Performance of banks during the financial crisis, A study of European banks market and operational drivers from the bust of the subprime crisis to the end of 2009.** Master thesis, 2011, HES Paris, P : 19.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية

BDL: شهدت النسبة ارتفاع بوتيرة متباطئة خلال الفترة 2002-2009، ثم ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2010 أين وصلت 121.59% وهي نسبة كبيرة جدا، لتتخفض بعدها في السنة الموالية. وتحليل النسبة يلاحظ أنها مرتفعة على العموم خلال طول فترة الدراسة، حيث بلغت في المتوسط 56.44% مما يضعف من سيولة البنك في مواجهة التزاماته قصيرة الأجل وبالتالي ارتفاع احتمال تعرضه لخطر السيولة.

شكل رقم (40): تطور نسبة LR4 في البنوك التجارية العمومية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-4-2 البنوك التجارية الأجنبية

يلاحظ من خلال الشكل (41) تطور النسبة كما يلي بالنسبة لكل بنك:

SG: انخفضت النسبة سنة 2004 ثم بدأت في الارتفاع بوتيرة متزايد خلال الفترة 2004-2008 ثم انخفضت سنة 2009، لتعود للارتفاع في السنوات الموالية. وبالنظر إلى النسبة خلال فترة الدراسة يلاحظ أن البنك يعتمد بصورة كبيرة على القروض في محفظة أصوله مما يجعله في وضعية صعبة لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل، وهذا قد يعرضه لخطر السيولة في حالة السحوبات الكبيرة والمفاجئة للودائع، حيث بلغت النسبة في المتوسط 79.8%؛

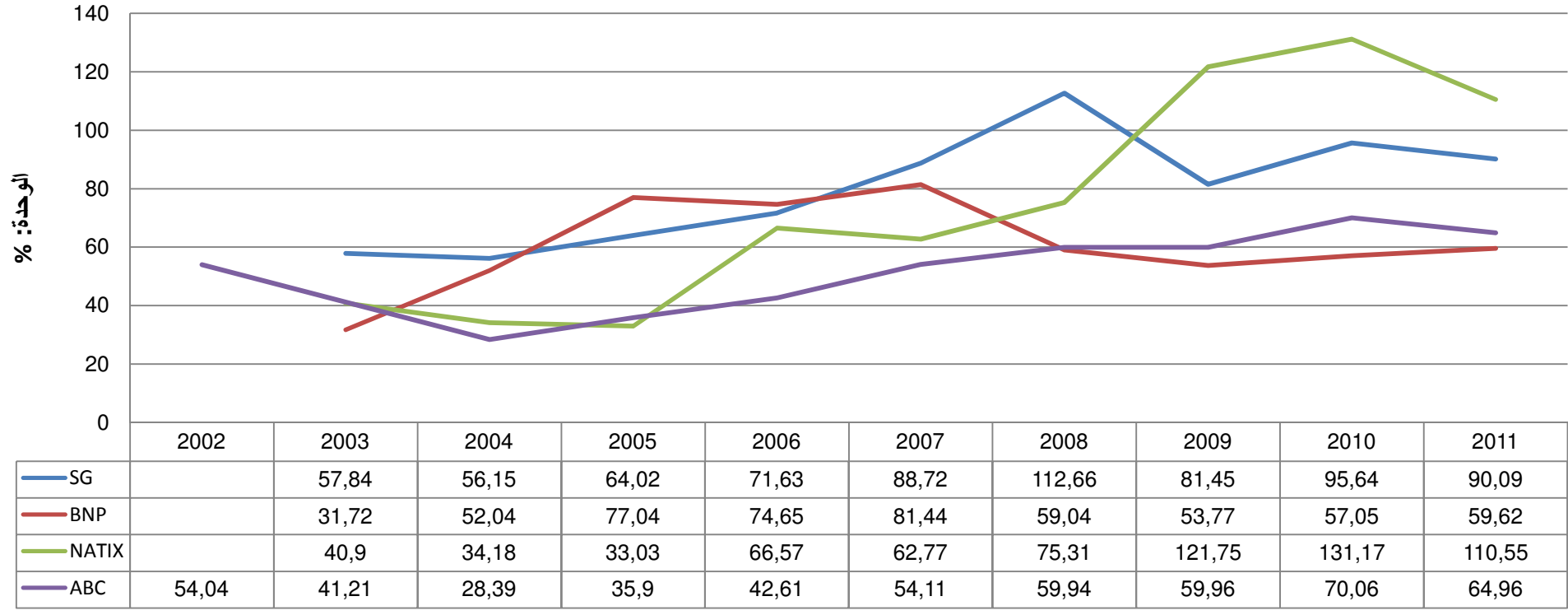
BNP: عرفت النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة 2006-2008 ثم بدأت بالانخفاض. وعلى العموم فإن النسبة كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط 60.70%. وهو ما يضعف من سيولة البنك؛

NATIXIS: عرفت النسبة ارتفاع بعد سنة 2005 وهو ما يضعف من سيولة البنك، حيث بلغت في المتوسط 75.13% بسبب اعتماد البنك على القروض بصورة كبيرة في محفظة أصوله مقارنة مع الخصوم وموارد التمويل قصيرة الأجل السائلة، مما يرفع من احتمال ظهور خطر السيولة في حالة استحقاق أو المطالبة بالخصوم قصيرة الأجل؛

ABC: انخفضت النسبة سنة 2004 ثم بدأت في الارتفاع إلى غاية سنة 2010 لتتخفض في السنة الموالية. وما يلاحظ في هذا البنك هو ارتفاع هذه النسبة حيث بلغت في المتوسط 51.11%، وبالتالي انخفاض سيولة البنك بارتفاع أصوله غير السائلة مقارنة مع التزاماته قصيرة الأجل غير المستقرة.

الشكل الموالي يوضح تغيرات نسبة LR₄ في البنوك الأجنبية خلال فترة الدراسة.

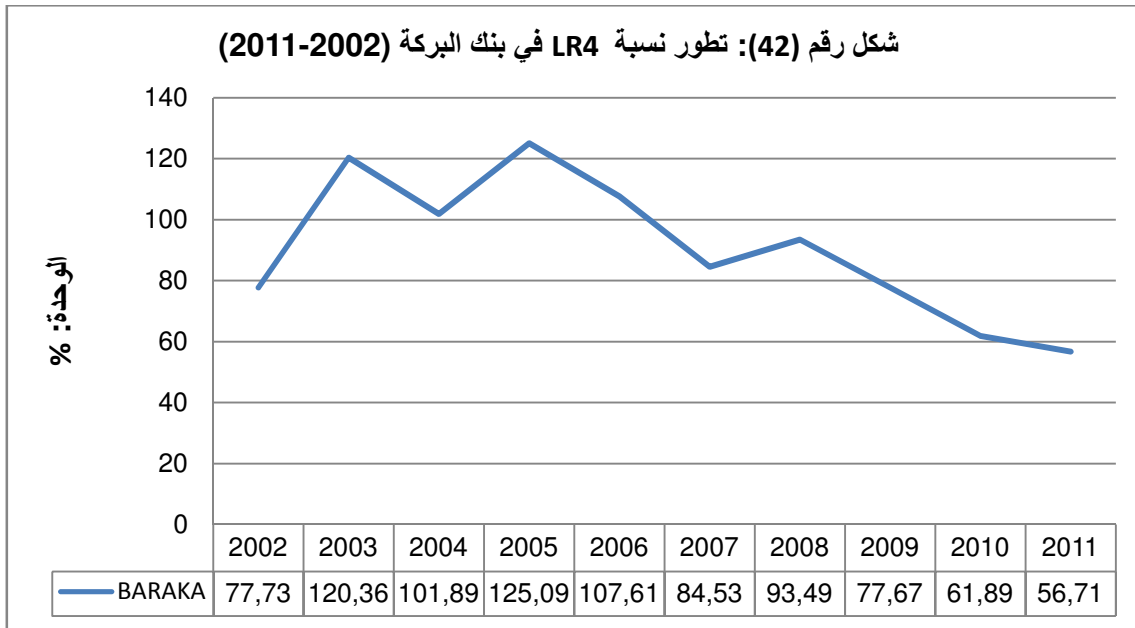
شكل رقم (41): تطور نسبة LR4 في البنوك التجارية الاجنبية (2011-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

III-2-4-3 بنك البركة الإسلامي- الجزائر-

على الرغم من أن النسبة عرفت انخفاض متواصل خاصة بعد 2005 إلا أنه يلاحظ من تحليل النسبة على العموم أنها كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في المتوسط 90.69 % أي اعتماد البنك على القروض غير السائلة بشكل كبير في محفظة أصوله ، الأمر الذي يجعل البنك في وضعية حرجة لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل. ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة LR_4 في بنك البركة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

على العموم يلاحظ أن مؤشرات خطر السيولة بالنظر للمتوسط لم تكن في صالح البنوك سواء التجارية أو بنك البركة الإسلامي، مما يجعل البنوك أكثر عرضة لاحتمال خطر السيولة، بسبب توظيف أصولها في قروض غير سائلة وعدم احتفاظها بأصول سائلة كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل. يمكن تلخيص حدود مؤشرات خطر السيولة في البنوك محل الدراسة في الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية

جدول رقم (07): حدود مؤشرات السيولة في البنوك التجارية والإسلامية محل الدراسة في الفترة (2011-2002) الوحدة (%)

		LR4			LR3			LR2			LR1	
المتوسط	أدنى نسبة	أكبر نسبة	المتوسط	أدنى نسبة	أكبر نسبة	المتوسط	أدنى نسبة	أكبر نسبة	المتوسط	أدنى نسبة	أكبر نسبة	
70.91	61.14	86.45	53.41	47.78	63.43	30.19	17.21	41.62	23.04	12.64	32.49	BNA
30.86	13.77	72.09	25.03	12.59	55.83	70.67	50.95	88.65	63.18	39.45	99.2	BEA
39.64	33.77	51.5	33.25	28.22	44.02	46.33	32.18	68.1	38.84	26.15	57.35	CPA
57.08	30.35	121.59	34.65	24.03	41.2	37.78	21.3	77.23	23.13	15.95	34.09	BDL
79.8	56.15	112.66	57.66	41.94	66.89	47.48	26.46	65.71	34.74	18.33	48.47	SG
60.70	31.72	81.44	37.84	19.07	45.86	63.59	43.04	81.54	40.11	25.11	48.98	BNP
75.13	33.03	131.17	48.35	24.97	67.07	84.35	12.07	92.34	33.93	9.8	69.8	NATIXIS
51.11	28.39	70.06	30.25	17.01	38.84	86.31	71.57	95.14	51.03	44.29	56.66	ABC
92.13	56.71	125.09	60.27	44.05	71.43	47.56	23.42	65.79	33.22	17.88	51.09	BARAKA

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

خلاصة الفصل الرابع:

تناول الفصل دراسة لتطور الودائع، القروض، والأصول في البنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى أهم مؤشرات خطر السيولة، وتتلخص الملاحظات في ما يلي:

✓ ويلاحظ على العموم تطور حجم الودائع خاصة خلال السنوات (2004-2011) في البنوك محل الدراسة، مما يدل على زيادة ثقة العملاء في البنوك، وإن كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على العملاء في ذلك منها معدلات الفائدة التي تعتبر محفز مهم للعملاء للاحتفاظ بأموالهم في البنوك، تحسن المستوى المعيشي للأفراد... الخ؛ وفي المقابل كان هناك ارتفاع في القروض الممنوحة خلال نفس الفترة. كما يلاحظ أن البنوك التجارية العمومية كانت مهيمنة سواء بحجم الودائع أو القروض؛ بالنسبة لمؤشرات خطر السيولة فيتبين ما يلي:

❖ بالنسبة للمؤشر LR1 سجل في المتوسط نسبة 37.78% لإجمالي البنوك خلال فترة الدراسة. حيث كان المتوسط ضعيف لكل من بنك BNA, BDL لم تتعد 23.5% في المتوسط، مما يرفع من خطر السيولة في هذين البنكين، حيث نسبة الأصول السائلة منخفضة. أما عن البنوك (CPA, SG, BNP, NAT) فقد كان متوسط النسبة خلال فترة الدراسة مقبول نوعاً ما تجاوز 33.5% في كل بنك. في حين بلغت النسبة متوسط مرتفع في كل من BEA, ABC بمتوسط فاق 51%، مما يدعم وضعيتهم هذين البنكين لتغطية خطر السيولة الأصول السائلة المحتفظ بها؛ أما عن بنك البركة فقد سجل متوسط قدره 33.22% وهي نسبة ضعيفة أي أن حجم الأصول السائلة في البنك منخفض؛

❖ بالنسبة للمؤشر LR2 سجل في المتوسط نسبة 53.40% لكل البنوك محل الدراسة، ويلاحظ أنها كانت مرتفعة لكل من بنك (ABC, Natixis, BNP, BEA) حيث سجل متوسط قدره 70.67%، 63.60%، 84.35%، 86.32%، على الترتيب. أما عن بقية البنوك فقد كان متوسط مقبول تجاوز 47.5%، ما عدا بنك BNA الذي قدر متوسط النسبة فيه 30.19% مما يضع البنك في وضع حرجة لعدم كفاية الأصول السائلة لتغطية التمويلات والودائع قصيرة الأجل؛ أما عن بنك البركة فقد سجل في المتوسط 47.56%؛

❖ بالنسبة للمؤشر LR3 بلغ متوسط النسبة 42.08% لكل البنوك. كما سجلت نسب مرتفعة في المتوسط لكل من بنك (BARAKA ، NAT ، SG ، BNA) فاقت في المتوسط 50% مما يجعل هذه البنوك في وضعية حرجة لمواجهة احتياجات السيولة نظرا لاستثمار جزء كبير من أصولها في قروض غير سائلة. في حين كانت النسبة في المتوسط مقبولة لبقية البنوك:

❖ بالنسبة للمؤشر LR4 عرفت النسبة متوسط مرتفع قدر ب 61.71% للعينة، ويلاحظ أن النسبة كانت مرتفعة جدا في كل من بنك (BNP ، SG ، BDL ، BNA ، BARAKA ، ABC ، NAT) حيث بلغت النسبة في المتوسط (70.92% ، 56.51% ، 79.81% ، 60.71% ، 75.14% ، 51.12% ، 90.70%) على الترتيب مما يرفع من خطر السيولة في هذه البنوك. في حين كان متوسط النسبة اقل في كل بنك BEA ، CPA ، 30.86% ، 39.64% على الترتيب.

على العموم فان مؤشرات خطر السيولة تبين وضعيات غير ملائمة في البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للمؤشرين LR3 ، LR4.

الفصل الخامس:

محددات خطر السيولة في
البنوك التجارية والإسلامية في
الجزائر، دراسة قياسية للفترة
2002-2011.

تمهيد:

سيتم من خلال هذا الفصل دراسة مختلف العوامل المؤثرة والمسببة لخطر السيولة في البنوك في الجزائر (التجارية العمومية المتمثلة في أربعة بنوك: البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية. : وأربعة بنوك تجارية أجنبية: Société Générale, PNB Paribas, Natixis, Arab Banking Corporation) باستخدام نماذج البائل، بالإضافة إلى بنك البركة الإسلامي في الجزائر من خلال نموذج الانحدار المتعدد. حيث ستم الدراسة بتحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة في البنوك التجارية ككل، ثم في بنك البركة كبنك إسلامي، ثم تحليل النتائج والمقارنة.

I- نماذج الدراسة

يقصد بتعيين النموذج، صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معالمها باستخدام الطرق القياسية. حيث يتم تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الاقتصادي القياسي. فالصياغة الرياضية لنماذج الدراسة تسهل عملية تقدير وتقييم معالم النموذج باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية¹.

تهدف هذه الدراسة لتقدير محددات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية محل الدراسة وذلك باستخدام تحليل بيانات البانل «Panal Data Analysis» بالنسبة للبنوك التجارية، وتحليل الانحدار المتعدد باستخدام السلاسل الزمنية بالنسبة لبنك البركة.

I-1- أهمية نماذج البانل Panal Data Analysis:

تعتبر بيانات البانل «Panal Data» إحدى أنواع البيانات الطولية «Longitudinal Data» حيث تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية الكامن في بيانات عينة الدراسة. والمقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية مثل: المنتجات، البنوك ... الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية.

ويتفوق تحليل البانل «Panal Data Analysis» على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الايجابيات، حيث من أهم فوائد تحليل البانل²:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك

¹ النشرة الاقتصادية لمجموعة سامبا المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية، أبريل 2011، ص15.
² عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010.

- بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل¹؛
- توفر نماذج البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل: البطالة، الفقر...إلخ، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينية ونقطة زمنية أخرى؛
 - تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted Variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة « biased estimates » في الانحدارات المفردة؛
 - وتبرز أهمية استخدام بيانات البائل أيضا في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" Unobserved heterogeneity الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

I-2- أساليب تحليل البيانات حسب نموذج البائل Panel Data Analysis Models

هناك ثلاثة أساليب معتمدة في تحليل بيانات البائل هي:

- نموذج الانحدار المجمع « Pooled Regression Model » PRM؛
 - نموذج الآثار الثابتة "Fixed Effects Model" FM؛
 - نموذج الآثار العشوائية « Random Effects Model » REM.
- وبهدف معرفة أي من هذه النماذج ينبغي اختياره واستخدامه في التحليل سوف يتم تطبيق اختبارين: أولهما يسمى اختبار H المقترح من جانب "Hausman (1978)"، ويستخدم من أجل الاختيار بين FEM وREM. والاختبار الثاني يسمى اختبار "Wald" من أجل الاختيار بين PRM وFEM أو REM.

وتجدر الإشارة أن هناك نوعين من تحليل البائل Panel، حيث يتوقف هذا التمييز على عدد الملاحظات للبيانات المقطعية، فنجد البائل المتوازن « Balanced Panel » والبائل غير

¹ Baltagi, Badi H. Econometric Analysis of Panel Data, 2nd Edition, John Wiley and Sons, Ltd, 2005, PP :4-9.

الموازن « Unbalanced Panel ». أين يستعمل النوع الأول « Balanced Panel » عندما تكون البيانات المقطعية لها نفس الفترة (السلسلة) الزمنية للملاحظات، أي أن العينات المفردة أخذت بياناتها لنفس السلسلة الزمنية، في حين إذا كان عدد المشاهدات يختلف في مفردات العينة يصبح « Unbalanced Panel ».

1-2-I نموذج الانحدار المجمع « PRM » : حيث يمكن كتابة نموذج الانحدار المجمع حسب المعادلة التالية:

$$Y_{it} = Z'_i \alpha + X' \beta_{ki} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (A_1)$$

$$i = 1, 2, \dots\dots\dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots\dots\dots, T$$

$$k = 1, 2, \dots\dots\dots, k$$

$$TN = T * K$$

$Z'_i \alpha =$ الآثار الفردية أو عدم التجانس حيث يحتوي Z_i على الحد الثابت ومجموعة متغيرات فردية أو مجموعة خاصة التي يمكن أن تكون ملاحظة بين مفردات العينة مثل: الحجم، عدد العمال، عدد الوكالات... الخ، أو غير ملاحظة مثل: فعالية إدارة المخاطر، تطبيق الرقابة... الخ، ويتم أخذها كثابت خلال الفترة.

فمثلا حسب الدراسة تكون:

i : البنك؛

t : الفترة الزمنية؛

k : المتغير المستقل محل الدراسة؛

N : عدد البنوك المكونة للعينة محل الدراسة؛

T : عدد الفترات الزمنية للدراسة؛

TN : عدد المشاهدات المستخدمة في التقدير وهو عبارة عن حاصل ضرب $N * T$ ؛

K : عدد المتغيرات المستقلة وهو عدد معاملات الانحدار المقدرة باستثناء معامل الحد
الثابت؛

γ : متجه عمودي للمتغيرات التابعة ($1 * TN$)؛

X : مصفوفة المتغيرات المستقلة ($k * TN$)؛

α : معامل الحد الثابت؛

β : متجه عمودي لمعاملات الميل Slope.

ε : متجه عمودي لحدود الخطأ العشوائي التي يفترض عدم ارتباطها ($1 * K$).

حيث لاعتماد هذا النموذج هناك مجموعة من الفرضيات هي ¹:

- ثبات معاملات الحد الثابت ($\alpha_{i/s}$) ومعاملات الميل (β'_s) لكل البنوك، وعبر الزمن؛
- تجانس بيانات حدود الخطأ العشوائي بين البنوك محل الدراسة ($\sigma_i^2 = \sigma_\varepsilon^2$) مع وجود
تغاير قدره صفر بين هذه البنوك $[Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{js})]$ حيث أن $(i \neq j)$.

وهنا توفر طريقة المربعات الصغرى تقديرات متناسقة وفعالة للمعامل α المشترك
والميل β ، مع افتراض أن النموذج يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي
المتعدد ².

في المعادلة السابقة (A_1) التقدير يعتمد على مجموعة افتراضات حول: الحدود
الثابتة ($\alpha_{i/s}$) ومعاملات الميل (β'_s) والخطأ العشوائي (ε_{it}) وبالتالي تكون هناك عدة
احتمالات ¹:

¹ مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ملتقى دولي حول: رأس المال
الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف: 13-14 ديسمبر 2011.

² للمزيد من التفصيل حول شروط الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى انظر:
- أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS. قسم الإحصاء والرياضيات والتأمين،
جامعة المنوفية، القاهرة. ص ص: 106-107.
- سعيد زغول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
العراق 2003. ص: 165.

- ✓ يفترض أن الحد الثابت ومعاملات الميل هي ثابتة خلال الزمن والحد العشوائي يعطي اختلافات في الزمن ومفردات العينة؛
- ✓ معاملات الميل ثابتة، لكن الحد الثابت يختلف عند مفردات العينة؛
- ✓ معاملات الميل ثابتة، لكن الحد الثابت يختلف مع الوقت ومفردات العينة؛
- ✓ كل المعاملات (الحد الثابت ومعاملات الميل) تختلف بين مفردات العينة؛
- ✓ الحد الثابت ومعاملات الميل تتغير بين مفردات العينة والزمن.

ويلاحظ من هذه الافتراضات أنها تجعل النموذج أكثر تعقيد في تقدير نماذج الانحدار لبيانات البانل « Panal Data Regression Models » وتزيد درجة التعقيد عند إضافة متغيرات جديدة للنموذج بسبب إمكانية وجود ارتباط ذاتي بينها (سيتم في هذا الجزء التطرق للاحتتمالات الأربعة الأولى فقط).

I-2-2 نموذج الآثار الثابتة « FEM »:

ما يلاحظ في نموذج الانحدار المجمع أنه إذا كان هناك فروق أو اختلافات واضحة بين البنوك المكونة للعينة محل الدراسة، فإن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار للنموذج الناتجة عن استخدام طريقة OLS ستكون متحيزة. ولعلاج هذه المشكلة توجد عدة بدائل في الاقتصاد القياسي منها²: الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين البنوك محل الدراسة من خلال استخدام المتغيرات الصورية لكل بنك من البنوك محل الدراسة في فترة زمنية معينة، لكي يعكس الآثار الثابتة للبنوك محل الدراسة ككل في فترة الدراسة في نموذج يسمى بنموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبنك.

ويستعمل نموذج الآثار الثابتة عندما نكون مهتمين بتحليل أثر متغيرات تتغير عبر الزمن، حيث يبحث هذا النموذج عن العلاقة بين متغيرات النتيجة (المتغيرات المستقلة) والمقدر (Predictor) ضمن مفردات العينة (دولة، شركات، بنوك ... الخ)، فكل مفردة عينة لها مميزات خاصة بها يمكن أن يؤثر على متغيرات المقدر (Predictor Variables) مثلا: الجنس: ذكر/أنثى يمكن أن يؤثر على الرأي بخصوص بعض القضايا، أو النظام السياسي

¹ Gujarati, **Basic Econometrics**, Forth Edition, The McGraw-Hill, Companies, 2004, P : 641.

² مجدي الشوربجي، مرجع سابق.

لدولة معينة يمكن أن يكون له أثر على التجارة والنتائج المحلي الإجمالي... الخ، أو ممارسات إدارية لمؤسسة ما يمكن أن تؤثر على أسعار الأسهم (...). الهدف هو دراسة أسباب التغيرات ضمن مفردات العينة.

وبالتالي في هذه الحالة عندما يكون Z_i غير ملاحظ لكنه مرتبط بالمتغيرات المستقلة X_{it} ، فإن معاملات الانحدار β تكون متحيزة وغير متناسقة، نتيجة للمتغير المهمل « Omitted Variable » ويصبح النموذج كما يلي¹:

$$Y_{it} = X'_{it}\beta + \alpha_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (A_2)$$

حيث:

$\alpha_i (i = 1 \dots \dots n)$: هو الحد الثابت الخاص بكل مفردة (بكل بنك)؛

y_{it} : المتغير التابع للبنك i في الزمن t ؛

X_{it} : المتغيرات المستقلة؛

β_i : معامل المتغيرات المستقلة؛

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

حيث: $Z'_i \alpha = \alpha_i$ وتشمل كل الآثار غير الملاحظة* وتحدد المتوسط الشرطي. ويتم في هذا النموذج أخذ α_i كحد ثابت لمجموعة محددة group-specific constant term في نموذج الانحدار. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "ثابت Fixed" يستعمل في هذا النموذج للإشارة إلى الارتباط بين C_i و X_{it} وهذا لا يعني أن C_i غير ستوكاستيكي « nonstochastic ». بمعنى آخر أن الآثار الثابتة ترجع إلى أنه على الرغم من أن الحد الثابت « intercept » يمكن أن يكون مختلف بين العينات المفردة "البنوك في هذه الدراسة" إلا أن الحد الثابت لكل عينة مفردة "لكل بنك" تبقى ثابتة خلال فترة الدراسة، أي ثبات الزمن « Time Invariant » .

¹ **Models For Panal Data**: <http://people-stern-nyu.edu/wgreene/lugano2013/Greene-chapter-11-pdf>.

* الآثار غير الملاحظة: تختلف من بنك لآخر ولكن ليس عبر الزمن.
~200~

وعند استخدام نموذج الآثار الثابتة هناك مجموعة افتراضات¹:

- بعض الخصائص ضمن مفردة العينة (مثلا: خصائص كل بنك) يمكن أن تؤثر على متغيرات المقدر (Predictor) أو المتغيرات التفسيرية، هذه الأسباب وراء افتراض الارتباط بين حد الخطأ العشوائي للمفردات «Entity's Error Tertm» ومتغيرات المقدر «Predictor Variables». حيث أن نموذج الآثار الثابتة يلغي أثر هذه الخصائص لثبات الزمن من متغيرات المقدر على المتغير التابع «Predictor» وبالتالي يمكن حساب الأثر الصافي للمقدر؛
- افتراض آخر لنموذج الآثار الثابتة هو أن خصائص ثبات الزمن هي خاصة بكل مفردة في العينة، ويجب أن لا تكون مرتبطة بخصائص المفردات الأخرى، وبالتالي فإن كل وحدة (كل مفردة في العينة، كل بنك في هذه الدراسة) هي مختلفة وعليه فإن حد الخطأ العشوائي الخاص بكل مفردة (بنك) والحد الثابت يجب أن لا يكونا مرتبطين بحد الخطأ العشوائي والحد الثابت للمفردات الأخرى. وإذا كان المتغير غير الملاحظ لا يتغير عبر الزمن، فإن أي تغيرات في المتغير التابع تكون بسبب تأثيرات أخرى غير الخصائص الثابتة².

ويطلق على نماذج الآثار الثابتة المشتتمل على متغيرات صورية Least Squares with Dummy Variables Model «LSDV» حيث يتم تقدير هذه المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ويكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدره عبارة عن عدد معاملات انحدار المتغيرات الصورية المساوية لعدد البنوك المكونة للعينة محل الدراسة (الآثار الثابتة للبنوك) ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

¹ Oscar Torrens- Reyna, **Panel Data Analysis : Fixed and Random Effects (Using Stata 10x) Ver 4-1**. <http://dss.princeton.edu/training/Panel101.pdf>.

² James H. Stock, Mark W. Waston, **Introduction to econometrics**, 2nd ed. Boston : Pearson Addison Wesley. 2007, PP :289-290.

« REM » Random Effect Model الآثار العشوائية 3-2-I

يمكن تمثيل نموذج الآثار العشوائية بالمعادلة التالية¹:

$$y_{it} = \alpha + X'_{it}\beta + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(A_3)$$

$$i = 1, 2, \dots \dots \dots$$

$$t=1, 2, \dots \dots \dots T$$

حيث يتعامل هذا النموذج مع الآثار المقطعية (μ_i) والزمنية على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة.

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات²:

- الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية إلى حد الخطأ العشوائي للنموذج؛
- عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية (أي أن كل بنك أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي)؛
- يشار إليه كنموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) أو مكونات التباين نظراً لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي.
حيث يكون³:

$$E(\varepsilon_i \mu_{it}) = 0 , \quad E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 , \quad (i \neq j)$$

$$E(\mu_{it} \mu_{is}) = E(\mu_{it} \mu_{it}) = E(\mu_{is} \mu_{is}) = 0$$

$$Var(W_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_\mu^2 \quad , \quad (i \neq j , t \neq s)$$

$$W_{it} = \varepsilon_i + \mu_{it}$$

¹ Alexiou, C, **Effective Demand And Unemployment, The European Case : Evidence From Thirteen Countries**, 2001, P:6. <http://www.epic.ac.uK/documents/ICAlaxion.pdf>.

² عابد العبدلي، مرجع سابق.

³ Gujarati, Opcit, P : 648.

حيث: μ_{it} : حد الخطأ الخاص بالبنك i ؛

E: القيمة المتوقعة.

كما يفترض أن تكون مكونات الخطأ لمفردات العينة (لكل بنك) غير مرتبطة مع بعضها، لا يوجد ارتباط ذاتي autocorrelated عبر وحدات المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية.

II-3 المفاضلة بين نماذج تحليل بيانات البائل

هناك مجموعة من الاختبارات لاختيار النموذج الأنسب للدراسة، وتعتمد هذه الأسس على اختبارات إحصائية كما يلي:

III-3-1 من أجل الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية والآثار الثابتة REM و FEM :

هناك عدة اعتبارات تؤثر على الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية منها¹:

✓ ما هي طبيعة المتغيرات التي تم حذفها (إهمالها) من النموذج:

- عندما لا توجد متغيرات مهملة-أو عندما نتأكد من أن المتغيرات المهملة غير مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية الموجودة في النموذج- فإن نموذج الآثار العشوائية يكون أفضل، حيث تكون تقدير غير منحازة للمعاملات؛
- عندما تكون هناك متغيرات مهملة، وهي مرتبطة بمتغيرات النموذج، فإن نموذج الآثار الثابتة يوفر وسيلة لمراقبة تحيز المتغير المهمل. حيث في نموذج الآثار الثابتة مهما كانت آثار المتغيرات المهملة في زمن معين فستبقى نفس الآثار في الأوقات اللاحقة، وبالتالي فإن هذه الآثار تبقى ثابتة. غير أن هذا مرتبط بشرط أن تكون المتغيرات المهملة لها قيم الزمن الثابت ضمن آثار الزمن ثابت (قيم الوقت الثابت بمعنى أن قيم المتغير لا تتغير

¹ **Panel Data 4 : Fixed Effects vs Random Effects Models:** www3-nd.edu/~rwilliam/stats3/Panel04-FixedVsRandom.pdf.

عبر الزمن (مثلا: الجنس، العرق... الخ)، أما آثار الوقت الثابت Time-invariant effects تعني أن المتغير له نفس الأثر عبر الزمن مثلا: أثر الجنس على الدخل في زمن $t=1$ هو نفسه في الزمن $t=5$).

✓ ما هي التقلبات (التغيرات) التي تحدث ضمن المتغيرات:

● إذا كانت المواضيع تتغير بنسبة قليلة أو لا تتغير على الإطلاق عبر الزمن فإن نموذج الآثار الثابتة لا يكون فعال.

✓ هل الهدف هو تقدير أثر المتغيرات التي لها قيم تتغير عبر الزمن، أو الهدف لمراقبة هذه الآثار.

● في نموذج الآثار الثابتة لا تقوم بتقدير آثار المتغيرات التي قيمتها لا تتغير عبر الزمن، وإنما يتم السيطرة والتحكم في هذه الآثار.

● في نموذج الآثار العشوائية يتم تقدير آثار المتغيرات في الوقت الثابت، غير أن هذه التقديرات يمكن أن تكون متحيزة بسبب عدم السيطرة على المتغيرات المهمة.

و يتم استخدام اختبار (Hausman Test) المقترح من قبل (Hausman 1978) حيث صمم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وبالتالي فإن تقديرات β في نموذج الآثار الثابتة ($\hat{\beta}_{EF}$) يجب أن تكون مشابهة لتقديرات β في نموذج الآثار العشوائية ($\hat{\beta}_{RE}$) حيث يمثل اختبار H الفرق بين التقديرين:¹

H =

حيث:

H_0 : مقدره الآثار العشوائية متسقة (*consistent*) وكفاءة (*effecient*)؛

H_1 : مقدره الآثار العشوائية غير متسقة.

ويستخدم في اختبار إحصائية (H) توزيع (χ^2) بدرجة حرية K (عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج). إذا كان قيمة P (*P-Value*) أصغر من 5% ($P < 0.05$) يتم القول بأن

¹ S-Clark, Drew A. Linzr. Should I Use Fixed or Random Effects, January 30,2013 : <http://usewww.service.emovy.edu/~tclark7/randomeffects.pdf>

النموذجين مختلفين، أي رفض فرضية العدم وبالتالي فإن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب. أما إذا كانت ($P > 0.05$) فإنه يتم قبول فرضية العدم أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب.

في الدراسة تكون الفرضيات كما يلي:

H_0 : عدم وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للبنوك والمتغيرات المستقلة في النموذج (أي عدم وجود آثار ثابتة لكل بنك على حده)؛

H_1 : وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للبنوك والمتغيرات المستقلة في النموذج.

III-2-3 الاختيار بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية

بعد المفاضلة بين نمودجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية، سيتم في مرحلة ثانية الاختيار بين النموذج الأنسب في المرحلة الأولى ونموذج الانحدار المجمع. باستخدام اختبار Wald، حيث الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي¹:

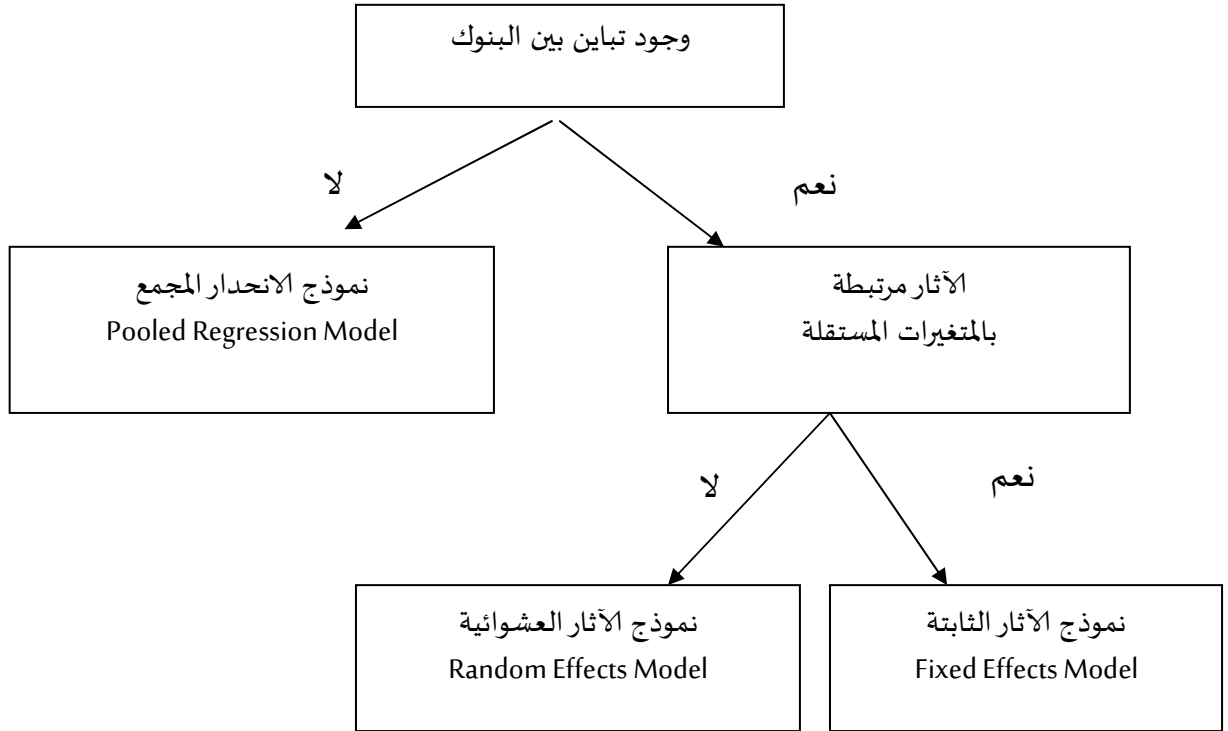
ويستخدم في اختبار إحصائية (Wald) توزيع (χ^2) بدرجة حرية K (عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج). بمستوى معنوية 5%. وحسب الدراسة تكون الفرضيات كما يلي:

H_0 : لا يوجد تباين بين مفردات العينة (البنوك)- أي أن نموذج الانحدار المجمع هو الأنسب؛

H_1 : وجود تباين بين مفردات العينة (البنوك)- أي أن النموذج المختار حسب اختبار H هو الأنسب.

¹ Yves Croissant, Giovanni Millo, **Panel Data Econometrics in R: The plm Package**, cran.r-project.org/web/packages/plm/.../plm.pdf.

شكل رقم (43): أسس الاختيار بين النماذج REM ، FEM ، PRM



المصدر: من إعداد الطالبة

نموذج الآثار العشوائية \Leftarrow لا يوجد ارتباط بين i و X_{it} ؛

نموذج الآثار الثابتة \Leftarrow يوجد ارتباط بين i و X_{it} ؛

نموذج الانحدار المجمع \Leftarrow عدم وجود تباين بين مفردات العينة.

II- العينة وفترة الدراسة

تمتد فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2011. وتشمل الدراسة دراسة حالة مجموعة من البنوك في الجزائر (أربعة بنوك تجارية عمومية تمثلت في البنوك العمومية الجزائرية (BNA , BEA, CPA, BDL)، وأربعة بنوك تجارية أجنبية تمثلت في (Société générale, BNP Paribas, Arab Banking Corporation, Natixis)، وبنك البركة الإسلامي.

II-1 أسباب اختيار العينة

على الرغم من أن النظام المصرفي الجزائري متكون من 20 بنك "عمومي، أجنبي، ومشارك" كما سبقت الإشارة إليه، فقد تم اختيار أربعة بنوك عمومية تجارية، على اعتبار أنها بنوك جزائرية 100%، وأربعة بنوك أجنبية، وبنك البركة، للأسباب التالية:

❖ من جانب البنوك الإسلامية، فكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن النظام المصرفي الجزائري يضم بنكين إسلاميين 100%" بنك البركة الإسلامي برأس مال مختلط (جزائري- سعودي)، وبنك السلام الإماراتي، الذي بدأ مزاولة نشاطه رسميا في 20-2008-10. وبما أن فترة الدراسة تمتد من 2002 إلى 2011، ونظرا لعدم وجود معلومات كافية خلال طول المدة، فقد تم استبعاد بنك السلام؛

❖ ومن جهة أخرى، بالنسبة للبنوك التجارية العمومية فقد تم استبعاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وبنك التوفير والاحتياط CNEP Banque، لسببين رئيسيين هما:

● عدم توفر المعلومات اللازمة كليا بالنسبة لبنك CNEP، ونقص في معطيات عدة سنوات بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

❖ بالنسبة للبنوك الأجنبية، تم اختيار البنوك التي كانت تزاوّل نشاطها خلال فترة الدراسة، والتي كان بالإمكان الحصول على بياناتها اللازمة لتشكيل نموذج الانحدار.

❖ في الأخير سيتم مقارنة نتائج تحليل نموذج الانحدار الخاص بالبنوك التجارية وبنك البركة الإسلامي، لتحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة في كلا النوعين من البنوك.

II-2 أسباب اختيار فترة الدراسة

❖ توفر المعلومات اللازمة للدراسة القياسية بصورة مستمرة في كل البنوك محل الدراسة.

وعليه فقد تم اختيار هذه البنوك خلال هذه الفترة طبقا لمعيار توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة أو لمعظم سنوات هذه الفترة. ومن ثم فإن هذه الدراسة تستخدم بيانات سلاسل زمنية مقطعية غير متوازنة Unbalanced Panel Data ، ويتوقف عدد المشاهدات (N) على عدد السنوات (T) التي يتوافر فيها بيانات للمتغيرات محل الدراسة الخاصة بكل بنك. حيث أن عدد المشاهدات يختلف بين البنوك فنجد ستة بنوك لها نفس السلسلة الزمنية من 2011-2002 وهي: (AL-BARAKA, ABC CPA, BDL, BEA, BNA) في حين ثلاثة بنوك لها عدد مشاهدات في الفترة 2011-2003 وهي: (Natixis, BNP, SG).

II-3 تحديد متغيرات الدراسة

أهم خطوة في بناء هذا النموذج هي تحديد المتغيرات. حيث هناك عدة دراسات استخدمت عدة نسب لحساب خطر السيولة وعدة متغيرات كمحددات لخطر السيولة، سيتم فيما يلي التطرق لأهم هذه الدراسات ليتم في الأخير اختيار متغيرات الدراسة بناءً على هذه الدراسات، بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وما توفر من معطيات من البنوك، وبناءً على خصائص البنوك محل الدراسة. وفيما يلي أهم الدراسات السابقة: ✓ دراسة Joes Berrospide¹ لتحديد أسباب الاحتفاظ بالسيولة: حيث تم قياس الارتباط بين خطر السيولة محسوب كنسبة بين الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى متغيرات مستقلة: حجم البنك (إجمالي الأصول)، نسبة حقوق الملكية الحقيقية إلى إجمالي الأصول الحقيقية، نسبة الودائع إلى الأصول، ونسبة الخصوم غير المستخدمة إلى القروض. كما تم اقتراح نسب أخرى في النموذج تتمثل في خسائر الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول ونسبة احتياطات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، كمؤشرات

¹ Joes Berrospide, **Liquidity Hoarding and the Financial Crisis : An Empirical Evaluation**, April 2012. www.bis/bcb/events/bhbibe/berrospide.pdf.

مفسرة في نموذج الانحدار. وتم التوصل إلى النتائج التالية: تعتبر مصادر التمويل المستقرة مثل الودائع ورأس المال كمحددات رئيسية للاحتفاظ بالسيولة. خلال فترة الضغط المالي فإن وجود رأس مال كبير وودائع كبيرة يساهمون في الاحتفاظ بالسيولة، الاحتفاظ بأصول سائلة له علاقة عكسية مع حجم البنك، الخصوم غير المستخدمة تعتبر مصدر لخطر السيولة (عناصر خارج الميزانية).

- ✓ دراسة Muhammad Farhan et al¹ حيث تم دراسة إدارة خطر السيولة ومحدداته في 12 بنك تجاري وإسلامي في باكستان خلال الفترة 2006-2009، أين تم قياس خطر السيولة بنسبة النقدية إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى متغيرات مستقلة تمثلت في حجم البنك (إجمالي الأصول)، رأس المال العامل (نسبة الالتزامات قصيرة الأجل ناقص الديون قصيرة الأجل على الأصول الصافية)، العائد على حقوق الملكية، معدل كفاية رأس المال، العائد على الأصول، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- علاقة عكسية بين حجم البنك وخطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية لكن بدون دلالة إحصائية ورأس المال العامل أيضا؛
 - علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة في البنوك التجارية، وعلاقة عكسية أيضا لكن لا توجد دلالة إحصائية في البنوك الإسلامية؛
 - هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين العائد على الأصول وخطر السيولة في البنوك التجارية، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في البنوك الإسلامية؛
 - تقوم البنوك التجارية بإدارة جيدة لخطر السيولة أحسن من البنوك الإسلامية.
- ✓ دراسة حول قياس وتحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة لبنك Mellat الإيراني، من خلال تحليل تقارير السيولة لـ 15 يوم في 2005 حيث تم وضع ثلاث فرضيات

¹ Muhammad Farhan Akhtar, Khizer Ali, Shama Sadaqt, **Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan**, Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol: 1, Issue: 1, January 2011.

رئيسية هي: خطر السيولة في بنك Mellat (2000 فرع) يمثل معادلة خطية لمجموعة متغيرات هي: 1- الأصول النقدية، الخصوم النقدية (السائلة)، العوائد النقدية والمصاريف النقدية، 2- هناك علاقة ارتباط مباشرة بين عدم تطابق الأصول النقدية والخصوم النقدية وخطر السيولة في بنك Mellat، 3- هناك علاقة ارتباط مباشرة بين عدم تطابق (تناقض) العوائد والمصاريف النقدية وخطر السيولة في بنك Mellat وقد تم التوصل للنتائج التالية: صدق الفرضية الأولى والثانية والثالثة حيث عند ارتفاع عدم تطابق الأصول والخصوم النقدية يرتفع خطر السيولة وأيضا عند ارتفاع العوائد والمصاريف النقدية يرتفع خطر السيولة لذا على البنك محاولة المطابقة بين هذه النقديتين لتخفيض خطر السيولة من خلال استخدام عدة تقنيات مثل التخلص من المصاريف غير المهمة أو رفع وزيادة عوائد إضافية. كما تم ملاحظة أنه عند دراسة المتغيرات في نموذج واحد (الانحدار المتعدد) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (التابعة والمستقلة) غير أنه عند دراسة علاقة كل متغير مستقل على حدى بالمتغير التابع تم إيجاد علاقة قوية بين مستوى الأصول النقدية والخصوم النقدية ومستوى خطر السيولة مما يبين ضرورة دراسة معمقة للقرارات حول علاقة الأصول والخصوم النقدية ومستوى خطر السيولة في البنك محل الدراسة¹.

✓ دراسة Ritab Al-Khoury² حول قياس الخطر والأداء في القطاع البنكي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث هدفت الدراسة لتحليل أثر مخاطر البنوك والمحيط البنكي على أداء 43 بنك تجاري في الدول الستة لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2008-1998. وتم قياس أداء البنوك بمؤشرين العائد على الأصول تضمنت متغيرات خاصة بالبنك متمثلة في: خطر القرض، خطر السيولة، خطر رأس المال، حجم

¹ K.H.Faghani, Makrani, S. Zargar, **Identifying and Measuring the Factors Effective on Liquidity Risk in Mellat Banks of Iran**, World Applied Sciences Journal. 8(2). 2010. ISSN 1818-4952.

² Ritab Al-Khoury, **Assessing the Risk and Performance of the GCC Banking Sector**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 65 (2011) ISSN 1450-2887.

البنك، وملكية الحكومة. حيث تم قياس خطر السيولة بنسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، خطر القرض بتقلب العائد على الأصول (الانحراف المعياري) بالإضافة إلى المصاريف الإدارية والعامّة كنسبة للدخل الصافي. أما المتغيرات الخارجية فتمثلت في درجة تركيز السوق، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، رسملة السوق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية: علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خطر القرض، خطر رأس المال، حجم البنك والعائد على الأصول، في حين أن خطر السيولة وملكية الحكومة يرتبطون سلباً مع العائد على الأصول، وعند قياس الربحية بالعائد على حقوق الملكية، فإن هناك علاقة إيجابية بين معدل العائد على حقوق الملكية وخطر السيولة وحجم البنك. أما خطر القرض وخطر رأس المال لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية فيما يخص المتغيرات

الخاصة بالاقتصاد الكلي فقد بينت الدراسة أن رسملة السوق هو العامل الوحيد الذي يؤثر في الربحية.

✓ دراسة Naveed Ahmed et al¹ حيث تم دراسة محددات خطر السيولة المحسوب كنسبة بين الأصول الجارية إلى إجمالي الخصوم، ومجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم البنك (لوغاريتم إجمالي الأصول)، نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (الرافعة)، نسبة العائد على الأصول، عمر البنك (الفرق بين سنة التأسيس وسنة الملاحظة)، حيث تم التوصل إلى أن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة وخطر السيولة أي أن البنوك الإسلامية تتعرض أكثر لخطر السيولة

¹ Naveed Ahmed, Zulfquar Ahmed, Imran Haider Naquir, **Liquidity Risk and Islamic Banks : Evidence from Pakistan**, Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol: 1, Issue 9, September, October, 2011

كلما ارتفعت نسبة المديونية، وجود علاقة طردية بين نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول وخطر السيولة بمستوى دلالة 1% أي أن وجود أصول ثابتة عالية في البنوك الإسلامية يؤدي لرفع خطر السيولة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمر البنك وخطر السيولة أي أن البنوك القديمة أكثر عرضة لخطر السيولة، وحسب الدراسة التي شملت 6 بنوك إسلامية خلال الفترة 2006-2009 فإن حجم البنك والربحية لا تعتبر كمحددات أساسية لخطر السيولة.

بالإضافة إلى دراسات أخرى بينت أن هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على خطر السيولة. من بين هذه الدراسات نجد: [(+) أثر إيجابي و (-) أثر سلبي].

✓ حسب الدراسة التحليلية للفرضية حول أثر معدلات الفائدة على تعرض البنك للخطر وقرار الاحتفاظ بالسيولة في الدول الأوروبية¹: فإن خطر السيولة المحسوب بمؤشرات مختلفة للسيولة يتأثر ب: سلوك البنك في سوق ما بين البنوك، حيث كلما كان البنك له سيولة عالية فإنه سيكون مقرض (+)، السياسة النقدية المتعلقة بمعدل الفائدة كمقياس لقدرة البنك على توفير القروض للعملاء (-)، نسبة القروض لإجمالي الأصول ونسبة مخصصات خسائر القروض لصافي إيرادات الفوائد، كمقياس لسلوك البنك اتجاه الخطر (-)، حجم البنك المقاس بإجمالي أصول البنك (+)؛

✓ حسب دراسة Bunda and Desquils في دراسة محددات خطر السيولة للبنوك في الاقتصاديات الناشئة، فإن خطر السيولة يفترض أن يكون تابع لمجموعة عوامل²: إجمالي الأصول كمقياس لحجم البنك (-)، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول كمقياس لكفاية رأس المال (+) وجود قواعد الحيطة والحذر التي تلزم البنك ليمتلك سيولة كافية (+)، معدل فائدة الإقراض كمقياس لربحية القروض (-) نسبة النفقات

¹ M. Lucchetta, What Do Data Say About Monetary Policy, Bank Liquidity and Bank Risk Taking?, Economic Notes by Banca Monte dei Paschi di Siena SPA, Vol 36, N 2, 2007, PP: 189-203.

² I.Bunda, J.B Desquilbet, The Bank Liquidity Smile Across Exchange Rate Regimes, International Economic Journal, Vol 22, N° 3, 2008, PP: 361-386.

العامه للنتائج المحلي الإجمالي كمقياس لعرض الأصول السائلة (+)، معدل التضخم الذي يزيد من حساسية البنك للقيمة الاسمية للقروض الممنوحة للعملاء (+)، الأزمة المالية التي يمكن أن تكون بسبب السيولة الضعيفة للبنوك (-).
✓ حسب دراسة Rauch حول خلق السيولة من طرف بنوك الادخار العمومية الألمانية، فإن خطر السيولة يمكن أن يحدد بالعوامل التالية: السياسة النقدية الخاصة بمعدلات الفائدة، حيث أن السياسة النقدية المتشددة تخفض من سيولة البنك (-) معدل البطالة، المرتبط بالطلب على القروض (-)، ارتفاع الادخار (+) مستوى السيولة في الفترات السابقة (+)، حجم البنك المحسوب بعدد عملاء البنك (-)، ربحية البنوك (-).¹

✓ بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات² التي حددت مجموعة من المتغيرات كمحددات لخطر السيولة، تمثلت في: معدل ما بين البنوك (IR)، تقلب الودائع (DEPVOL)، تقلب القروض (LVOL)، رأس مال البنك (CAP) معدل نمو الأصول (GTA)، معدل القروض إلى الودائع (LDR).

حيث تم من خلال هذه الدراسات توقع أن معدل تقلب الودائع، معدل تقلب القروض، ومعدل القروض إلى الودائع تكون لها علاقة ايجابية مع خطر السيولة، فحالة عدم التأكد من الودائع والقروض تنقص من قدرة البنك على مواجهة السحوبات المتزايدة للودائع، وطلبات القروض المتزايدة.

• دراسة (Dermirguc-Kumt et al (1998) أين تم تحليل محددات أرباح البنوك وهامش الربح الصافي، من خلال مجموعة متغيرات شملت خصائص البنوك، الهيكل المالي، والمعايير التشريعية والتنظيمية للبنوك في 80 دولة. وتم قياس خطر السيولة كنسبة القروض إلى إجمالي الأصول، حيث تم التوصل إلى أن البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية في الدول النامية، والعكس في الدول المتقدمة، كما أظهرت النتائج

¹ C. Rauch, S. Steffen, A. Hackethal, M. Tyrell. **Savings Banks, Liquidity Creation and Monetary Policy**, 2009, Available: http://paper.ssm.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1343595.

²- How, et al (2005) opcit,

- Ahmad, N. H and Amed, S.H, **Key Factors Influencing Credit Risk of Islamic Bank: A Malaysian Case**, Proceedings of the Nation Seminars in Islamic Banking and Finance (iBAF) 2004, Malaysia: Intel Multimedia and Publications.

-**The relationship between Islamic Financing with Risks and Performance of Commercial Banks in Indonesia**, at: <http://dspace.fsktm.um.edu.my/.../utt-8>thesis-summary.pdf.

- العامة للدراسة وجود علاقة عكسية بين هامش الربح الصافي وخطر السيولة، وعلاقة طردية بين العائد على الأصول الداخلية وخطر السيولة في البنوك¹.
- دراسة (Berger (1995) في البحث عن علاقة ربحية البنوك بخطر السيولة حيث تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين خطر السيولة في البنك والعائد على إجمالي الأصول².
 - دراسة (Chen et al (2010) تم دراسة خطر سيولة البنك وأدائه من خلال تحليل معطيات البنوك التجارية لـ 12 دولة متقدمة خلال فترة 1996-2004، حيث وجد أن خطر السيولة هو محدد داخلي endogenous بطيء لأداء البنوك، حيث أسباب خطر السيولة تتضمن مكونات الأصول السائلة، التبعية للتمويل الخارجي، عوامل تنظيمية وإشرافية، وعوامل متعلقة بالاقتصاد الكلي³.
 - دراسة (Alper and Andar (2011) حيث تم دراسة متغيرات كلية وخاصة لبنوك تركيا خلال الفترة 2010-2002، وقد بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية لكل من حجم البنك، السيولة، وعائد الفائدة على ربحية البنك، وعلاقة سلبية بين خطر القرض والقروض على ربحية البنوك⁴.
 - حسب دراسة لمحددات ربحية البنوك الإيرانية (15 بنك) خلال الفترة (2010-2003) المتمثلة في العائد على الأصول، ومجموعة عوامل حجم البنك، خطر السيولة، خطر القرض، معدل كفاية رأس المال، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، حيث بينت الدراسة وجود علاقة سلبية بين خطر السيولة وأداء البنك. حيث خطر السيولة يؤدي لتخفيض ربحية البنوك حيث عندما لا يمتلك البنك سيولة كافية لا يحصل على تمويل كافي، وللموافقة بين الاحتياجات والطلب، يتم استعمال رأس المال والأصول النقدية أو

¹ Dermirguc-Kunt. A, Levine R, Min HG, **Opening to Foreign Banks: Issues of Stability, Efficiency and Growth**, 1998, In S. Lee, ed, **The Implications of Globalization of World Financial Markets**. Seoul: Bank of Korea.

² Berger, AN, **The Relationship between Capital and Earnings in Banking**, Journal of Money Credit and Banking, 27 (2): 1995, PP:432-456.

³ Chen YK, Shen CH, Kao LF, **Bank Liquidity and Performance**, Journal of Financial Regulation, 2010, 20 (2).

⁴ Alper D, Andar A, **Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey**, Business and Economics Research Journal, 2, 2011, PP:139-152.

الاستثمارات الخارجية، وكنتيجة لذلك ينخفض مستوى الاستثمارات والقروض وهذا ما يخفض أداء البنوك. حيث تم في هذه الدراسة قياس ربحية البنوك بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما خطر السيولة فتم قياسه من خلال نسبة الفرق بين الخصوم والودائع إلى إجمالي الأصول¹.

وعليه فقد تم اختيار متغيرات النموذج بناء على الدراسات السابقة، بالإضافة إلى ما تم استنتاجه من الجانب النظري. وتم تقسيم متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

1- المجموعة الأولى: تتمثل في المتغيرات التابعة وهو مؤشر خطر السيولة المحسوب من خلال معدلات السيولة التي تم الإشارة إليها سابقا: LR_1, LR_2, LR_3, LR_4 . (حيث لم يتم الاعتماد على مؤشرات السيولة حسب مقررات بازل لعدم توفر المعلومات اللازمة لحسابها في البنوك محل الدراسة، سواء من البنوك أو من مصادر أخرى).

2- المجموعة الثانية: تتمثل في المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

*حجم البنك (مجموع الأصول)، معدل كفاية رأس المال، معدل نمو القروض، نسبة القروض إلى الودائع، معدل العائد على الأصول.

الجدول الموالي يوضح شرح لمتغيرات الدراسة.

¹ Naser Ail Yadollahzadeh Tabir, Mohammad Ahmadi, Ma'Someh Emami, **The Effects of Liquidity Risk on The Performance of Commercial Banks**. International Research Journal of Applied and Basic Sciences., Vol 4 (6), 1624-1631. 2013.

جدول رقم (08): متغيرات الدراسة

الشرح	المتغيرات	الرمز
تم حسابه من خلال النسب المشار إليها في الفقرة III-2 من الفصل الرابع	مؤشرات خطر السيولة (المتغيرات التابعة)	LR1, LR2, LR3, LR4
إجمالي أصول البنك	حجم البنك	TA
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	معدل كفاية رأس المال	CA
نسبة التغير في حجم القروض لكل سنة مقارنة بالسنة السابقة مباشرة؛	معدل نمو القروض	CG
فحالة عدم التأكد من الودائع والقروض، تنقص من قدرة البنك على مواجهة السحوبات المتزايدة للودائع، وطلبات القروض المتزايدة. فارتفاع هذه النسبة يرفع من التعرض لعدم القدرة على مواجهة السحوبات الكبيرة من الودائع. مما يؤدي لزيادة خطر السيولة. حيث أن البنك سيكون مقرض بمصادر غير مستقرة؛	نسبة القروض إلى الودائع	CTD
يبين قدرة إدارة البنك على الحصول على ودائع بتكلفة معقولة وتوظيفها في استثمارات مربحة. تمثل هذه النسبة مقدار الدخل الصافي الذي تم توليده من كل وحدة نقدية مستثمرة من الأصول. ارتفاع النسبة تدل على ربحية البنك. ¹ ويحسب بنسبة الدخل الصافي إلى إجمالي الأصول.	العائد على الأصول	ROA

المصدر: من إعداد الطالبة

¹ Mabwe Kumbirai, Robert Webb, A Financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa, African Review of Economics and Finance, Vol.2, N°.1, Dec 2010, p : 39.

II-4 خطوات الدراسة ومصادر البيانات

تمت الدراسة بإتباع المراحل التالية:

- تم جمع البيانات المالية من خلال (قائمة المركز المالي- الميزانية- ، وقائمة الدخل)، للبنوك محل الدراسة في الفترة (2011-2002)، بناءً على معلومات وإحصائيات التقارير السنوية للبنوك، وقاعدة البيانات Bankscope ؛
- تم حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المالية للبنوك لحساب الخطر ومحدداته؛
- تم تفرغ نتائج النسب المالية والمتغيرات المستخدمة¹ بواسطة برنامج (Excel) على برنامج (Eviews) وقياس أثرها على خطر السيولة.

III- تعيين نماذج الدراسة

يمر أي نموذج قياسي بأربع مراحل أساسية هي:²

*المرحلة الأولى: تتمثل في تعيين النموذج "Specification of the model"، أو كما تسمى مرحلة إعداد الفروض؛

*المرحلة الثانية: وهي مرحلة تقدير معاملات النموذج "Estimation of the model" أو مرحلة اختبار الفروض؛

*المرحلة الثالثة: وتتمثل في تقييم معاملات النموذج "Evaluation of the model"؛

*المرحلة الرابعة: تتمثل في اختبار صلاحية النموذج "Validity of the model"، ومقدرته بالتنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تهدف إلى التنبؤ.

¹ انظر الملحق رقم (06).

² نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2012-2013، ص: 209.

III-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض تحديد أهم العوامل المسببة والمحددة لخطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2002) تم استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) ، حيث:

- سيتم تقدير محددات خطر السيولة للبنوك التجارية محل الدراسة (8 بنوك) على حده، والعوامل المؤثرة في خطر السيولة لبنك البركة الإسلامي على حده؛
- عند القيام بتقدير نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المستخدمة، يتم الأخذ في الاعتبار ما يلي:

❖ أن تكون النتائج خالية من مشاكل الاقتصاد القياسي؛

❖ أن يكون النموذج جيد من الناحية الإحصائية، وذلك كما يلي:¹

* عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين Hetercedasticity الذي يشير إلى تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، وهو ما يؤثر على كفاءة المعلمات المقدرة بطريقة المربعات الصغرى. ومن بين الاختبارات المستخدمة للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين اختبار Pagan and Breush الذي يعتمد على قيمة التوزيع χ^2 ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية يقبل وجود مشكل عدم ثبات التباين. وقد تم معالجة مشكلة عدم ثبات التباين Heterocedasticity باستخدام مصفوفة التباين المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين Hetersedasticity Consistent Covariance Matrix (HCCM) حيث أن استخدام هذه المصفوفة يؤدي إلى تعديل القيم المقدرة للأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار طبقاً لأخطاء عدم ثبات التباين، ومن ثمة تسمح المصفوفة المذكورة باستخدام نتائج التقدير في اختبار الفرضيات محل الدراسة في ظل وجود مشكلة عدم ثبات التباين؛

* عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation ويعتبر هنا اختبار "دربين- واتسون" "Durbin-Watson" من أهم الاختبارات المستخدمة في التأكد من سلامة المعادلة من مشكلة الارتباط

¹ لمزيد من التفصيل انظر:

- Haubert Kempf, **Econométrie : Théorie et applications**, Edition Economica, Paris, 2008, PP : 149-224.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000. ص ص: 393-445.

الذاتي، غير انه يشترط حجم عينة أكبر من 15، وهو شرط متوفر حيث أن عدد المشاهدات أكبر من ذلك. وكلما كانت قيمة D-W المحسوبة قريبة من القيمة الجدولية للاختبار ولأصغر عينة بعدد معين من المتغيرات التفسيرية بمستوى معنوي 1%، كلما تم قبول فرضية العدم (أي عدم وجود ارتباط ذاتي). ويستخدم الاختبار بحساب d وتقرن القيمة المحسوبة مع القيم الجدولية ل d_1 و d_2 المتحصل عليهما من الجدول الإحصائي، ثم تجرى المقارنة لاتخاذ القرار الإحصائي اللازم.

حيث تكون المعادلة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي إذا تحقق الشرط: $d_1 < d < d_2$
- عدد المتغيرات التفسيرية). وقد تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) في تقدير النماذج؛

- لاختبار عما إذا كان هناك مشكلة ازدواج خطي Multicollarity في النماذج أم لا، تم تقدير معامل الارتباط بين كل متغيرين من المتغيرات المستقلة، حيث يتم حذف المتغير الذي يكون لديه ارتباط مع بقية المتغيرات ؛
- تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في كل نموذج.

قبل ذلك سيتم تحليل متغيرات الدراسة باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية.

III-1-1 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة :

يتم في هذه الفقرة التعرف على أداء هذه المؤسسات البنكية محل الدراسة، من خلال تتبع حركة قيم المتغيرات المعتمدة وباستعمال مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي كمقارنة المتوسطات، اختبار التباين الأحادي واختبار Leven لتجانس التباين، بالاعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية المبينة في الجدول رقم (08) أدناه والمحسوبة لمتغيرات الدراسة، وبالاستعانة بالأشكال البيانية المرافقة الموضحة لتطور متوسط قيم هذه المتغيرات، نخلص إلى ما يلي:

الفصل الخامس: محددات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2011-2002

جدول رقم (09): متوسط متغيرات قيم الدراسة

Bank	disb	(%)LR1= الأصول السائلة/إجمالي الأصول	(%)LR2= الأصول السائلة/الودائع+ التمويلات قصيرة الأجل	(%)LR3= القروض/ إجمالي الأصول	(%)LR4= القروض/ الودائع+ التمويلات قصيرة الأجل	(بليون دج) إجمالي=TA الأصول	(%)CA= حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	معدل=CG (%) نمو القروض	(%)CTD= القروض/ الودائع	(%)ROA= الدخل الصافي/ إجمالي الأصول
BNA	1	23.04	30.19	53.42	70.92	933.16	6.19	13.03	90.30	1.09
BEA	2	63.19	70.67	25.04	30.86	1662.34	4.72	5.78	47.86	0.60
CPA	3	37.59	44.70	33.25	39.64	592.50	9.31	16.06	49.17	0.97
BDL	4	23.13	37.79	34.54	56.51	244.39	4.75	20.90	61.54	0.28
SG	5	34.75	47.49	57.67	79.80	90.76	8.80	44.40	90.28	1.30
BNP	6	40.12	63.60	37.84	60.71	90.68	10.28	77.37	62.76	2.40
NATIXIS	7	33.94	48.35	48.36	75.14	35.27	17.11	56.12	111.92	1.31
ABC	8	51.03	86.32	30.26	51.12	33.63	17.68	18.46	66.30	1.12
BARAKA	9	33.22	51.50	58.38	90.70	66.51	10.98	20.74	104.16	2.09
Moyenne		37.78	53.40	42.08	61.71	416.58	9.98	30.32	76.03	1.24
Écart type		12.76	17.35	12.55	19.40	559.73	4.78	23.73	23.67	0.66
CV% ¹		33.79	32.49	29.82	31.44	134.36	47.85	78.26	31.13	53.65
Maximum		63.19	86.32	58.38	90.70	1662.34	17.68	77.37	111.92	2.40
Minimum		23.04	30.19	25.04	30.86	33.63	4.72	5.78	47.86	0.28

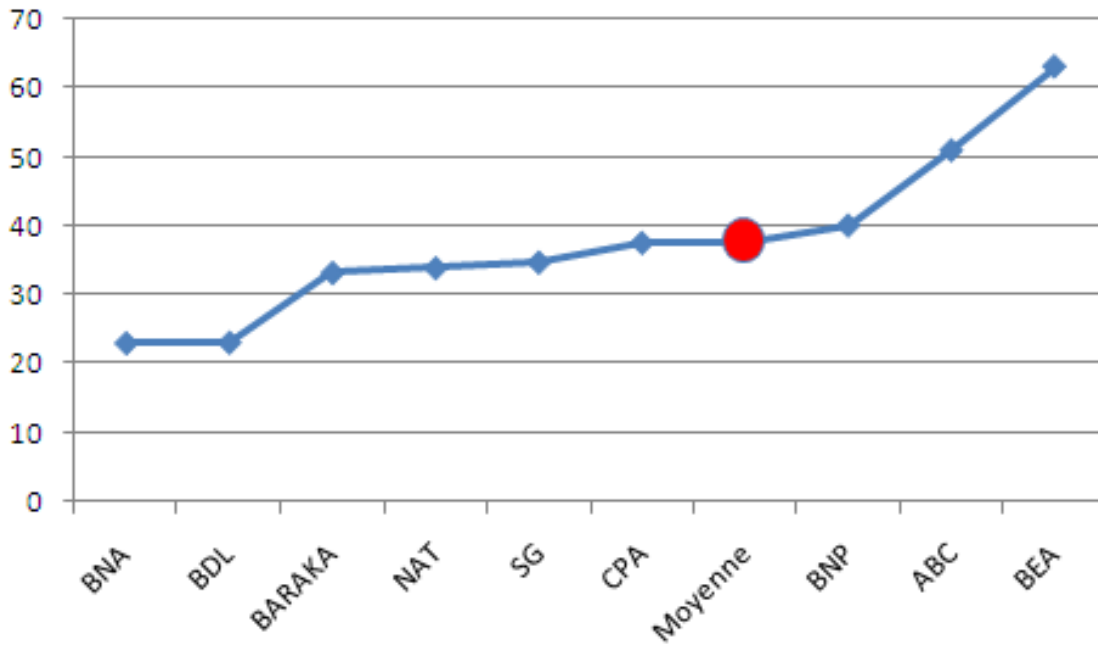
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

¹ - معامل الاختلاف (coefficient de variation) = (الانحراف المعياري للسلسلة/المتوسط الحسابي) * 100 وكلما قلت قيمته عن 15% كلما دل ذلك على تجانس قيم المتغيرة، أنظر :

Gérald Baillargeon (1989) : PROBABILITES STATISTIQUE ET TECHNIQUES DE REGRESSION, LES EDITIONS SMG, Québec Canada, PP 31-32.

- بالنسبة لمتغيرة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LR1 : تعبر عن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وهي تعكس مدى احتفاظ البنك بأصول سائلة في محفظة أصوله لمواجهة الأخطار المحتملة للسيولة مثل السحب المفاجئ للودائع وبالتالي فكلما كانت النسبة كبيرة هي في صالح البنك فيما يخص مواجهة خطر السيولة، لكن ارتفاعها له اثر سلبي من حيث عدم مردودية الأصول. ويتبين من قيم هذه المتغيرة أنها كانت محصورة بين أقل متوسط 23.04 مسجلة لبنك BNA وأعلى متوسط 63.19 مسجلة لبنك BEA، بمتوسط عام بلغ 37.78 وبانحراف معياري 12.76، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 33.79% الذي يؤشر على التذبذب الشديد لمتوسطات قيم هذه المتغيرة بالنسبة لهذه البنوك، كما يُبيّن الشكل أدناه. كما أن ما نسبته 66.66% من هذه البنوك كانت أقل من المتوسط.

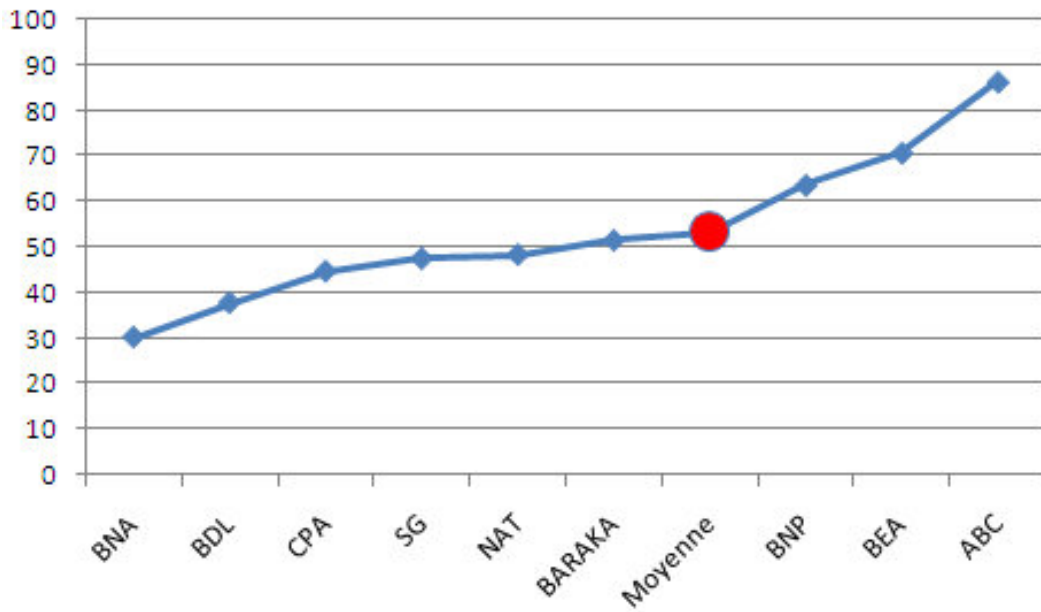
شكل رقم (44) : تطور متوسط النسبة LR1 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- بالنسبة لمؤشر خطر السيولة LR2 : والذي يقيس مدى حساسية البنك للأنواع المختارة من التمويل، يتبين أنها كانت محصورة بين اقل متوسط قدره 30.19% المسجل ببنك BNA، وأعلى متوسط 86.32% المسجل ببنك ABC. بمتوسط عام قدره 53.40%، وانحراف معياري قدره 17.35. حيث بلغ مقدار معامل الاختلاف 32.49% مما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم هذه المتغيرة بالنسبة لهذه البنوك. كما يوضحه الشكل رقم(45). وعلى العموم فان 66.66% من البنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة اقل من المتوسط (ستة بنوك من تسعة). مما يزيد من احتمالية تعرض البنوك لخطر السيولة لعدم كفاية الأصول السائلة في حالة السحوبات المفاجئة للودائع أو وصول آجال استحقاق الالتزامات قصيرة الأجل.

الشكل (45) : تطور متوسط النسبة LR2 (الوحدة %)

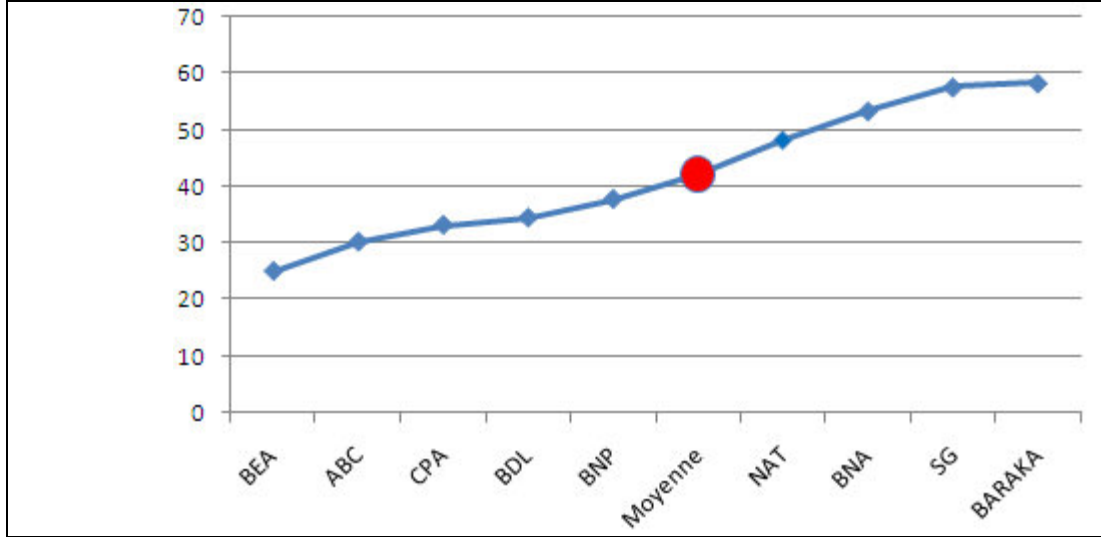


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- بالنسبة لنسبة خطر السيولة LR3: والتي تقيس مدى توظيف البنك لأصول غير سائلة (قروض) في محفظة أصوله، وارتفاعها يمثل مؤشر سلبي لاحتمال تعرض البنك لخطر السيولة. من خلال الجدول رقم(09) يلاحظ أنها كانت محصورة بين

اقل متوسط قدره 25.04% المسجل في بنك BEA ، واعلي متوسط المسجل في بنك AL-BARAKA والمقدر ب 58.38%، بمتوسط عام بلغ 42.08%، وانحراف معياري قدره 12.55. أما معامل الاختلاف فقد بلغ 29.82%. وهذا مؤشر لتذبذب متوسطات قيم هذه المتغيرة بالنسبة للبنوك. ويلاحظ أن 44.44% من البنوك محل الدراسة كانت فيها النسبة اكبر من المتوسط (أربعة بنوك من تسعة)، مما يزيد من احتمال التعرض لخطر السيولة فيها. الشكل الموالي يوضح تطور متوسطات قيم LR3 في البنوك محل الدراسة.

الشكل (46): تطور متوسط النسبة LR3 الوحدة(%)

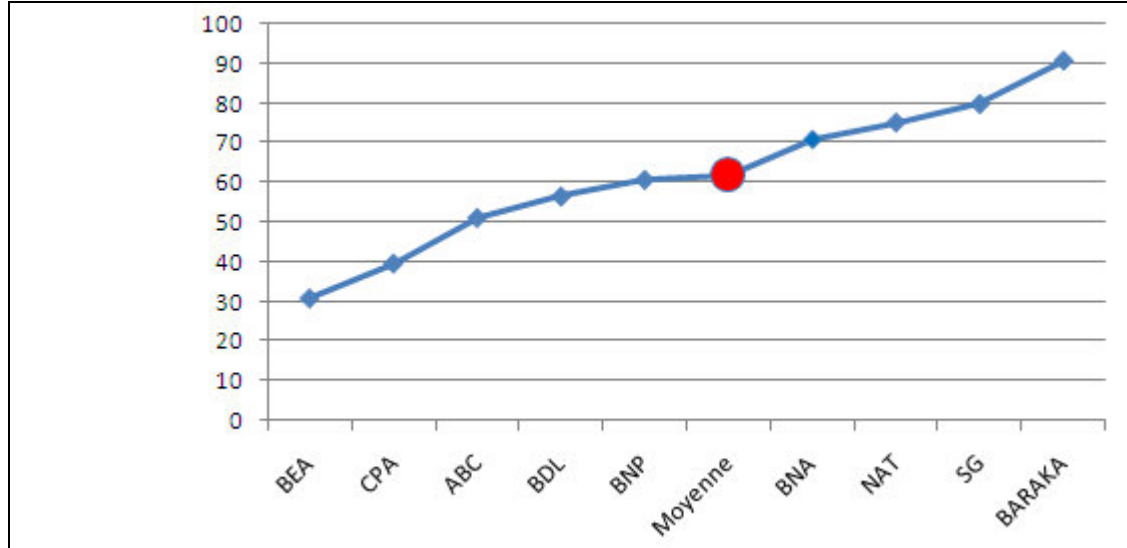


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- بالنسبة لنسبة خطر السيولة LR4: والتي تقيس الفرق بين القروض الممنوحة والموارد قصيرة الأجل، وارتفاعها يعتبر مؤشر سلبي لتعرض البنك لخطر السيولة. حيث من قيم الجدول (09) يلاحظ أن متوسطات هذه النسبة كانت محصورة بين اقل متوسط مسجل في بنك BEA بمتوسط 30.86%، وأعلى متوسط قدره 90.70% مسجل في بنك البركة. وقد بلغ المتوسط العام معدل 61.71% بانحراف معياري قدره 19.40. أي أن معامل الاختلاف يساوي 31.44، مما يعني تذبذب متوسطات قيم هذه المتغيرة بالنسبة للبنوك كما يوضحه الشكل رقم (47). ويلاحظ أن

44.44% من البنوك محل الدراسة سجلت فيهم نسبة أكبر من المتوسط، مما يدل على ارتفاع خطر السيولة في هذه البنوك وهي (BNA, SG, NAT, AL-BARAKA).

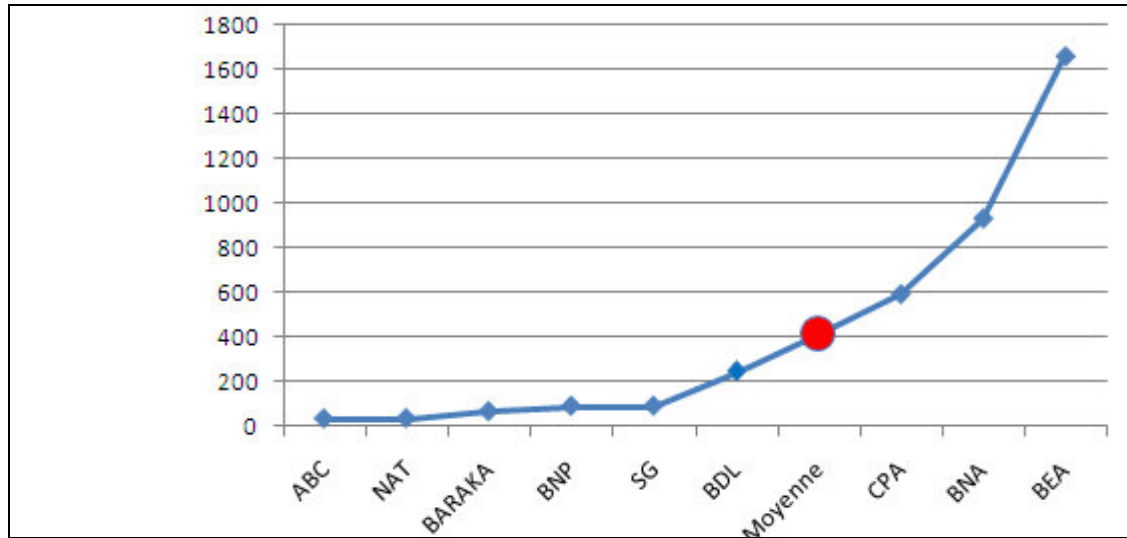
الشكل (47): تطور متوسط النسبة LR4 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- بالنسبة لإجمالي الأصول TA: والذي يعتبر مقياس لحجم البنك، حيث انحصر متوسط إجمالي الأصول بين اقل قيمة 33.63 المسجلة في بنك ABC، و أكبر قيمة 1662.34 المسجلة في بنك BEA. بمتوسط عام قدره 416.58 وانحراف معياري يقدر ب 559.73. ومنه فان معامل الاختلاف بلغ 134.36 مما يعني تذبذب متوسطات هذه القيمة بالنسبة للبنوك محل الدراسة كما يوضحه الشكل الموالي.

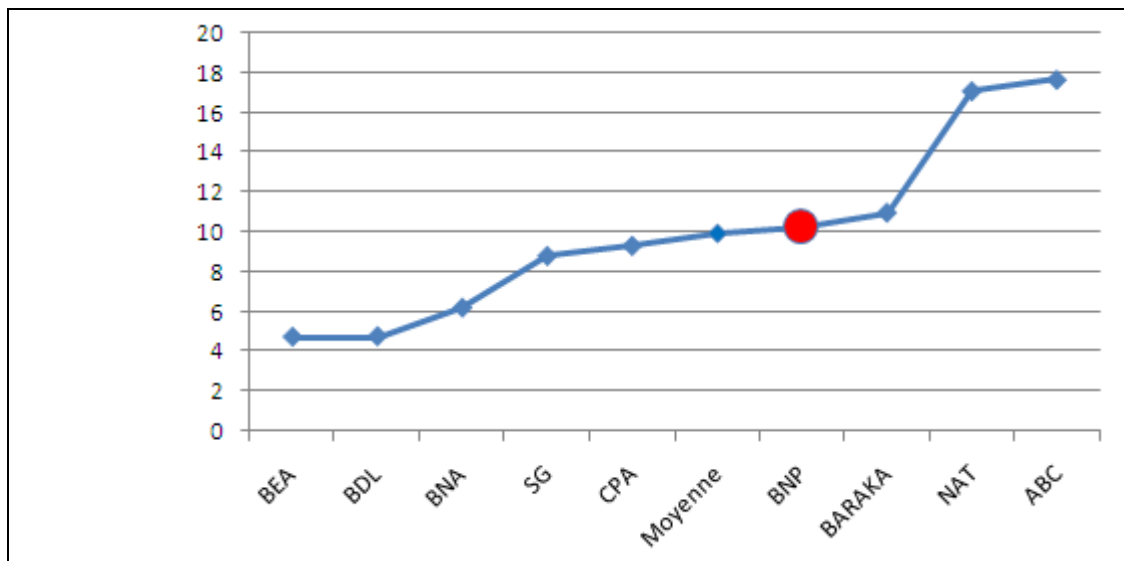
الشكل (48): تطور متوسط إجمالي الأصول (بليون دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال CA: والذي يبين مدى كفاية رأس مال البنك لتغطية التزاماته. حيث يلاحظ أنها محصورة بين اقل متوسط قدره 4.72% مسجل في بنك BEA، واكبر متوسط مسجل في بنك ABC بمتوسط 17.68%. وقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة 9.98% بانحراف معياري قدره 4.78. وعليه يكون مقدار معامل الاختلاف 47.85، مما يعني تذبذب متوسطات هذه النسبة في البنوك محل الدراسة. كما يوضحه الشكل الموالي.

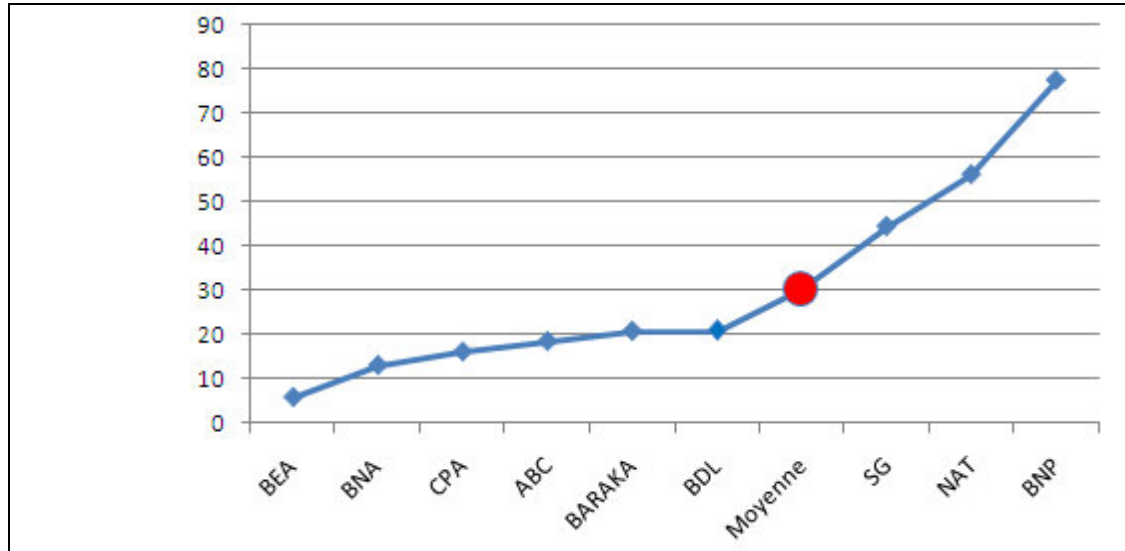
الشكل (49): تطور متوسط معدل كفاية رأس المال الوحدة (%)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- بالنسبة لمعدل نمو القروض CG: والذي من المفترض أن يكون له اثر سلبي على مؤشرات خطر السيولة خاصة LR3، وLR4 حسب ما جاء في الجانب النظري، حيث كلما ارتفعت القروض زاد من تعرض البنك لخطر السيولة في حالة السحوبات المفاجئة ووصول استحقاق الالتزامات قصيرة الأجل، نتيجة توظيف البنك لاستثماراته في أصول غير سائلة. ويلاحظ أن متوسط هذا المعدل انحصر بين اقل متوسط قدره 5.78% واكبر متوسط قدره 77.37% سجل في بنك BNP. وقد بلغ المتوسط العام للنسبة 30.32% بانحراف معياري قدره 23.73. وبذلك يكون معامل الاختلاف يساوي 78.26، مما يدل على التذبذب الشديد لمتوسطات هذه النسبة في البنوك محل الدراسة. كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل (50): تطور متوسط معدل نمو القروض الوحدة (%)

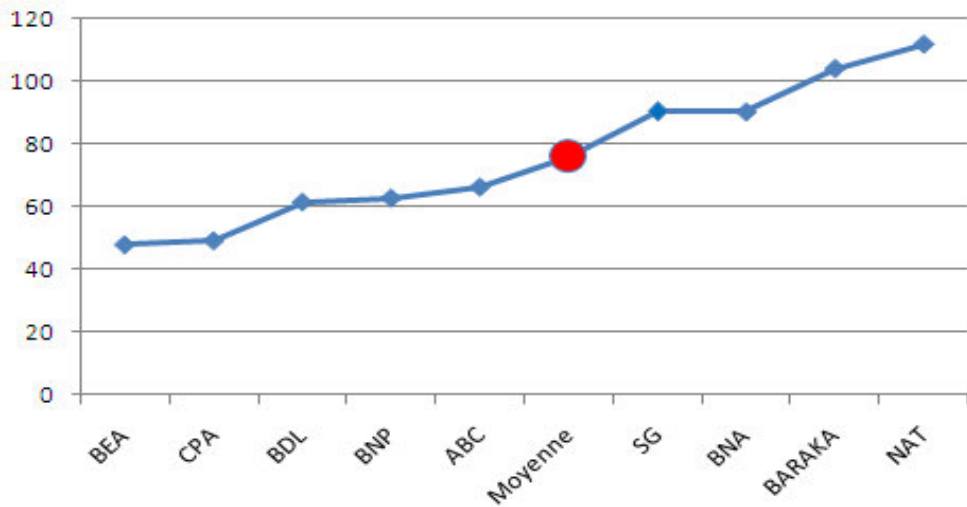


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- فيما يخص نسبة القروض إلى الودائع CTD: والتي تعبر عن مدى قدرة البنك على مواجهة السحوبات المتزايدة للودائع، وطلبات القروض المتزايدة. فكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفع تعرض البنك لعدم القدرة على مواجهة السحوبات الكبيرة من الودائع، وبالتالي زيادة خطر السيولة. ويلاحظ أنها انحصرت بين اقل متوسط قدره

47.86% مسجل في بنك BEA، وأعلى متوسط سجل في بنك Natixis قدره 111.92%. بمتوسط عام قدره 76.03% وانحراف معياري قدره 23.67، حيث يكون بذلك معامل الاختلاف مساوي لـ 31.13 مما يعني تذبذب المتوسطات في البنوك محل الدراسة، كما يوضحه الشكل الموالي.

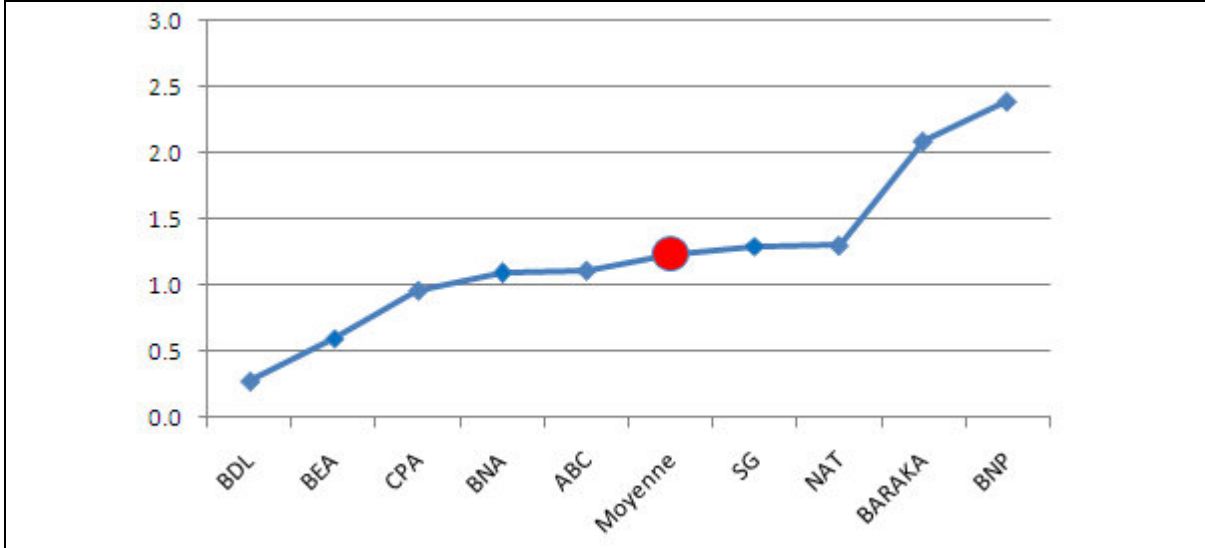
الشكل (51): تطور متوسط نسبة القروض إلى الودائع (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول ROA: والذي يبين قدرة البنك على توظيف ودائعه في استثمارات مربحة، حيث يسعى كل بنك لتحقيق معدلات مرتفعة. ويلاحظ أن المتوسط العام بلغ 1.24%، حيث انحصر بين أقل متوسط قدره 0.28% سجل في بنك BDL، وأعلى متوسط قدره 2.40% سجل في بنك BNP. أما عن معامل الاختلاف فقد بلغ 53.65 مما يعني تذبذب شديد لمتوسطات هذا المتغير في هذه البنوك.

الشكل (52): تطور متوسط معدل العائد على الأصول (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

III-1-2 تحليل التباين الأحادي (One-Way analysis of Variance) وتحليل تجانس التباين (Test of Homogeneity of Variance)

يختبر تحليل التباين الأحادي تساوي متوسط المجتمعات (population means) من خلال اختبار تباين العينات المأخوذة. حيث يسمح هذا التحليل بتحديد فيما إذا كان الفرق بين العينات ناتج عن الخطأ العشوائي (random error)، أو أن هناك آثار معالجة نظامية (systematic treatment effects) هي التي تسبب الاختلافات في المتوسطات.¹

ويقوم هذا التحليل على أساس المقارنة بين التباين بين بيانات العينة (between data samples) والذي يبين مدى اختلاف المتوسطات عن المتوسط العام. والتباين ضمن كل عينة (variation within each particular sample) الذي يبين اختلاف متوسطات العينة فيما بينها.² أما عن الفرضيات فهي كما يلي:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_n$$

$$H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \neq \dots \neq \mu_n$$

¹ **One-Way Analysis of Variance (ANOVA): Example Problem.** www.cob.ualr.edu/smartstat/topics/anov/example.pdf.

² **Analysis of Variance : General Concepts.** Research Skills for Psychology Majors. Everything you need to know to get started. My.fit.edu/~gabrenya/IntroMethods/eBook/anova.pdf.

فإذا كان التباين البيئي (between variance) كبير جدا عن التباين الضمني (within variance) هذا يعني أن متوسطات العينات المختلفة غير متساوي. والعكس صحيح.

وقبل ذلك سيتم تحليل تجانس التباين لمعرفة الانحرافات عن المتوسط، وتكون الفرضيات:

$$H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \dots = \sigma_n^2$$

$$H_1: \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \dots \neq \sigma_n^2$$

حيث يتم حساب متوسط كل متغيرة، بما أن تباين كل مجموعة مرتبط بمجموع الانحرافات عن متوسط العينة، فإن اختبار الاختلافات بين متوسطات العينة للانحرافات الكلية هو اختبار لتجانس التباين¹. ويستعمل في ذلك اختبار "Levene's Test"، حيث يوفر اختبار Levene طريقة لاختبار الفروقات في التباين، ويستعمل لقياس فيما إذا كانت العينات لها تباين متساوي أم لا، والانحراف عن المتوسط في كل مجموعة (كل بنك)، فإذا كان الانحراف كبير في مجموعة معينة مقارنة مع بقية المجموعات (في بنك مقارنة مع بقية البنوك)، يكون هناك احتمال أن العينات تنتمي لمجتمعات مختلفة². ويستعمل في ذلك اختبار فيشر (F test) لمعرفة إذا كان هناك تجانس في التباين عبر العينات. ويتم رفض فرضية العدم عندما تكون قيمة الاحتمال المحسوبة اقل من مستوى المعنوية 5%. أي أن الانحرافات غير متساوية.

من خلال تحليل متغيرات الدراسة حسب تجانس التباين وتحليل التباين الأحادي يلاحظ ما يلي:

- من خلال تحليل تجانس التباين يلاحظ أن قيم الاحتمال المحسوبة كانت اقل من مستوى المعنوية لكل المتغيرات (LR1, LR2, LR3, LR4, TA, CA, CG, CTD, ROA)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن الانحرافات غير

¹ Shuquiang Zhang. Testing Homogeneity of Variance.
www.lexjansen.com/wuss/1997/WUSS97036.pdf.

² Kultar Singh, Quantitative Social Research Methods, Sage Publications Ltd, London, 2007. P : 102.

متساوية بين العينات. الجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

جدول رقم(10): نتائج اختبار تجانس التباين لمتغيرات الدراسة

	Levene Statistic	DF1	Df2	Sig.
LR1	7.158	8	78	0.000
LR2	3.928	8	78	0.001
LR3	4.063	8	78	0.000
LR4	3.732	8	78	0.001
TA	39.038	8	78	0.000
CA	8.455	8	78	0.000
CG	4.796	8	76	0.000
CTD	3.562	8	78	0.001
ROA	3.499	8	78	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

Df1: درجة الحرية وتساوي (n-1) أي عدد البنوك -1;

Df2: درجة الحرية وتساوي عدد المشاهدات؛

Sig: مستوى الدلالة الإحصائية.

- أما فيما يخص تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار تساوي متوسطات متغيرات الدراسة في العينات، فيلاحظ أن قيم الاحتمال المحسوبة كانت أقل من مستوى المعنوية لكل المتغيرات (LR1, ROA, LR2, LR3, LR4, TA, CA, CG, CTD)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن متوسطات هذه المتغيرات غير متساوية بين العينات. الجدول الموالي يبين نتائج الاختبار.

جدول رقم (11): نتائج اختبار تحليل التباين

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
LR1	Between Groups	13003.702	8	1625.463	9.385	0.000
	Within Groups	13509.510	78	173.199		
	Total	26513.211	86			
LR2	Between Groups	23914.831	8	2989.354	10.993	0.000
	Within Groups	21210.212	78	271.926		
	Total	45125.042	86			
LR3	Between Groups	12292.216	8	1536.527	14.973	0.000
	Within Groups	8004.372	78	102.620		
	Total	20296.588	86			
LR4	Between Groups	29593.770	8	3699.221	8.941	0.000
	Within Groups	32272.778	78	413.754		
	Total	61866.548	86			
TA	Between Groups	24693422.080	8	3086677.760	33.893	0.000
	Within Groups	7103583.070	78	91071.578		
	Total	31797005.150	86			
CA	Between Groups	1771.782	8	221.473	12.797	0.000
	Within Groups	1349.908	78	17.307		
	Total	3121.690	86			
CG	Between Groups	39287.627	8	4910.953	3.073	0.005
	Within Groups	121445.622	76	1597.969		
	Total	160733.249	84			
CTD	Between Groups	43137.382	8	5392.173	7.869	0.000
	Within Groups	53450.564	78	685.264		
	Total	96587.947	86			
ROA	Between Groups	33.895	8	4.237	6.040	0.000
	Within Groups	54.719	78	.702		
	Total	88.615	86			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

F: قيمة اختبار فيشر

III-2 تقدير محددات خطر السيولة للبنوك التجارية محل الدراسة

سيتم في هذه الفقرة تحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة في البنوك التجارية محل الدراسة¹، باستخدام المؤشرات الأربعة، حيث يظهر خطر السيولة في النسبتين (LR1, LR2) إذا كانت النسبتين منخفضتين، في حين في النسبتين (LR3, LR4) يظهر خطر السيولة عندما تكون النسبتين مرتفعتين.

وعليه فإن تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وخطر السيولة سيكون كما يلي:

- بالنسبة لخطر السيولة حسب المؤشرين (LR1, LR2)، فإن العلاقة الطردية مع النسبة تعني علاقة عكسية مع الخطر، والعكس صحيح؛
- في حين بالنسبة للمؤشرين (LR3, LR4)، فإن طبيعة العلاقة مع النسبتين تتماشى مع العلاقة مع الخطر.

III-2-1 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الأول LR1 في البنوك التجارية محل الدراسة

من خلال اختبار Hausman تبين أن قيمة الاحتمال (0.36) أكبر من مستوى المعنوية وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب بالنسبة لمعادلة تقدير LR1 في البنوك التجارية.

كما بينت نتائج اختبار Wald أن قيمة الاحتمال 0.0000 أقل من مستوى المعنوية وبالتالي رفض فرضية العدم التي تقول أن نموذج الانحدار المجمع هو الأنسب، وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتقدير معادلة LR1.

بناء على ما سبق يتبين أن أسلوب الآثار العشوائية هو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة. وبالتالي تصبح معادلة التقدير LR2 على النحو التالي:

حيث كانت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ انظر الملحق رقم (07).

جدول رقم (12): نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR1 للبنوك التجارية
العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002) - (نموذج الآثار العشوائية)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	0.008 (0.04)
معدل كفاية رأس المال CA	0.26 (0.44)
معدل نمو القروض CG	0.025 (0.43)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	0.25- (0.000)
معدل العائد على الأصول ROA	0.05 (0.97)
الحد الثابت	49.33 (0.0000)
عدد المشاهدات	75
Hausman test X^2	5.48 (0.36)
Wald test X^2	42.65 (0.000)
Adjusted R^2	0.33
المعنوية الكلية للنموذج P.Value Ficher test	(0.00000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

بتحليل نتائج الجدول رقم (12) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.33 أي أن 33% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR1 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (CG، CA، TA، ROA، CTD). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
 - TA: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR1، حيث أن ارتفاع حجم الأصول يؤدي إلى ارتفاع نسبة LR1 وبالتالي انخفاض خطر السيولة؛
 - CA: هناك علاقة طردية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR1، وهي علاقة دون دلالة إحصائية؛
 - CG: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR1؛
 - CTD: وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع والنسبة LR1، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض نسبة LR1 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة؛
 - ROA: توجد علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR1، غير أنها علاقة ليس لها دلالة إحصائية، حيث أن قيمة الاحتمال تساوي 0.97 وهي أكبر من مستوى المعنوية.
- وعموماً يمكن القول أن المتغيرات المستقلة المفسرة لتغيرات LR1 تتمثل في CTD، TA، حيث هناك أثر إيجابي لإجمالي الأصول فارتفاعه يؤدي إلى انخفاض خطر السيولة، وأثر سلبي لنسبة القروض إلى الودائع، فارتفاع هذه النسبة تؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة.

III-2-2- تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثاني LR2 للبنوك التجارية محل الدراسة

من خلال اختبار Hausman تبين أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب بالنسبة لمعادلة تقدير LR2 في البنوك التجارية.

كما بينت نتائج اختبار Wald أن قيمة الاحتمال 0.0000 اقل من مستوى المعنوية وبالتالي رفض فرضية العدم التي تقول أن نموذج الانحدار المجمع هو الأنسب، وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتقدير معادلة LR2. بناء على ما سبق يتبين أن أسلوب الآثار العشوائية هو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة. وبالتالي تصبح معادلة التقدير LR2 على النحو التالي:

ونائج التقدير يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (13): نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR2 للبنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002) - (نموذج الآثار العشوائية)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	0.0014 (0.80)
معدل كفاية رأس المال CA	0.724 (0.13)
معدل نمو القروض CG	0.053 (0.23)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	0.265- (0.0006)
معدل العائد على الأصول ROA	0.586- (0.83)
الحد الثابت	63.60 (0.0000)
عدد المشاهدات	75
Hausman test X^2	3.009 (0.69)
Wald test X^2	47.07 (0.000)
Adjusted R^2	0.15
المعنوية الكلية للنموذج P.Value Ficher test	(0.00464)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

بتحليل نتائج الجدول رقم (13) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما

يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.15 أي أن 15 % فقط من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR2 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (CA،TA ، CG، CTD، ROA). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
 - TA: هناك علاقة طردية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR2، دون وجود دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول والمؤشر LR2؛
 - CA: هناك علاقة طردية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR2، دون دلالة إحصائية؛
 - CG: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR2؛
 - CTD: وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة LR2، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض نسبة LR2 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة؛
 - ROA: توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR2، غير أنها علاقة ليس لها دلالة إحصائية، حيث أن قيمة الاحتمال تساوي 0.83 وهي أكبر من مستوى المعنوية.
- وعموما يمكن القول أن المتغيرات المستقلة المفسرة لتغيرات LR2 تتمثل في CTD، واثار سلبية لنسبة القروض إلى الودائع ، فارتفاع هذه النسبة تؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة.

III-2-3 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثالث LR3 للبنوك التجارية محل الدراسة

- من خلال اختبار Hausman تبين أن قيمة الاحتمال اقل من مستوى المعنوية وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب بالنسبة لمعادلة تقدير LR3 في البنوك التجارية.
- كما بينت نتائج اختبار Wald أن قيمة الاحتمال 0.0000 اقل من مستوى المعنوية وبالتالي رفض فرضية العدم التي تقول أن نموذج الانحدار المجمع هو الأنسب، وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب لتقدير معادلة LR3.

وبناء على نتائج الاختبار الخاصة فان نموذج الآثار الثابتة هو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة. وبالتالي تصبح معادلة تقدير LR3 كما يلي:

حيث:

Y_{it} : يشير إلى مؤشر السيولة LR3؛

i : يشير إلى عدد البنوك؛

Z'_i : وتشمل المتغيرات غير المرئية التي تؤثر في خطر السيولة حسب المؤشر LR3 التي تختلف من بنك لآخر غير العوامل المدرجة في النموذج؛

α : الحد الثابت، وهو قيمة ثابتة عبر البنوك وعبر الزمن؛

β : معامل المتغيرات المستقلة للدراسة؛

X_i : المتغيرات المستقلة التي يشملها النموذج؛

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

والجدول الموالي يبين نتائج التقدير.

جدول رقم (14): نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR3 للبنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2002-2011)- (نموذج الآثار الثابتة)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	0.0022 (0.410)
معدل كفاية رأس المال CA	0.293 (0.137)
معدل نمو القروض CG	-0.031 (0.119)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	0.274 (0.000)
معدل العائد على الأصول ROA	0.830 (0.494)

الفصل الخامس: محددات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر دراسة قياسية
للفترة 2011-2002

الحد الثابت	23.23 (0.000)
Dm2	-16.751 (0.000)
Dm3	-7.843 (0.018)
Dm4	-7.123 (0.036)
Dm5	8.177 (0.037)
Dm6	-3.916 (0.395)
Dm7	-10.068 (0.023)
Dm8	-17.595 (0.0002)
عدد المشاهدات	75
Hausman test X^2	21.53 (0.0006)
Wald test X^2	77.16 (0.000)
Adjusted R^2	0.80
P.Value Ficher test المعنوية الكلية للنموذج	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

Dm: Dummy variables المتغيرات الصورية.

بتحليل نتائج الجدول رقم(14) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.80 أي أن 80 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR3 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (CG، CA،TA) ، (ROA،CTD). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
 - TA: هناك علاقة طردية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR3، دون وجود دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول والمؤشر LR3؛
 - CA: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR3 ؛
 - CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR3؛
 - CTD: وجود علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة LR3، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع نسبة LR3 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة؛
 - ROA: توجد علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR3، غير أنها علاقة ليس لها دلالة إحصائية.
- وعموما يمكن القول أن المتغيرات المستقلة المفسرة لتغيرات LR3 تتمثل في CA، CTD، حيث هناك اثر سلبي لنسبة القروض إلى الودائع ، فارتفاع هذه النسبة تؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة.

III-2-4 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الرابع LR4 للبنوك التجارية محل الدراسة

- من خلال اختبار Hausman تبين أن قيمة الاحتمال اقل من مستوى المعنوية وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب بالنسبة لمعادلة تقدير LR4 في البنوك التجارية.
- كما بينت نتائج اختبار Wald أن قيمة الاحتمال 0.0000 اقل من مستوى المعنوية وبالتالي رفض فرضية العدم التي تقول أن نموذج الانحدار المجمع هو الأنسب، وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب لتقدير معادلة LR4.

وبناء على نتائج الاختبار الخاصة فان نموذج الآثار الثابتة هو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة. وبالتالي تصبح معادلة تقدير LR4 كما يلي:

وننتج الاختبار مبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم (15): نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR4 للبنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة (2011-2002) - (نموذج الآثار الثابتة)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	0.003 (0.528)
معدل كفاية رأس المال CA	1.293 (0.002)
معدل نمو القروض CG	-0.036 (0.377)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	0.471 (0.000)
معدل العائد على الأصول ROA	0.437 (0.864)
الحد الثابت	16.00 (0.078)*
Dm2	-19.830 (0.013)
Dm3	-13.534 (0.052)
Dm4	5.134 (0.469)
Dm5	12.262 (0.137)

Dm6	5.305 (0.585)
Dm7	-14.359 (0.121)
Dm8	-19.91 (0.040)
عدد المشاهدات	75
Hausman test X^2	33.52 (0.000)
Wald test X^2	34.29 (0.000)
Adjusted R^2	0.71
P.Value Ficher test المعنوية الكلية للنموذج	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

*معنوي عند مستوى دلالة 10%.

بتحليل نتائج الجدول رقم(15) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.71 أي أن 71 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR4 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (CG، CA،TA، ROA،CTD). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
- TA: هناك علاقة طردية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR4، دون وجود دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول والمؤشر LR4؛
- CA: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR4، حيث أن ارتفاع معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة LR4، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة أي أن هناك اثر سلبي وهذا عكس ما هو متوقع؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR4؛

- CTD: وجود علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة LR4، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع نسبة LR4 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة؛
 - ROA: توجد علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR4، غير أنها علاقة ليس لها دلالة إحصائية.
- وعموما يمكن القول أن المتغيرات المستقلة المفسرة لتغيرات LR4 تتمثل في CA، CTD، حيث هناك اثر سلبي لمعدل كفاية رأس المال فارفعه يؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة، واثرا سلبي لنسبة القروض إلى الودائع، فارفعه هذه النسبة تؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة.
- الجدول الموالي يلخص المعادلات التقديرية الخاصة بخطر السيولة في البنوك التجارية والمتضمنة المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية.

جدول رقم(16): نماذج تقدير خطر السيولة في البنوك التجارية العمومية والأجنبية للفترة 2011-2002.

مؤشر خطر السيولة	النموذج	Adj R ²
LR1	$LR_1 = 51.945 + 0.009 * TA - 0.245 * CTD + \epsilon_i$	0.35
LR2	$LR_2 = 72.299 - 0.257 * CTD + \epsilon_i$	0.16
LR3	$LR_3 = 21.535 + 0.308 * CTD - 11.262 * dm_2 - 5.977 * dm_3 + 8.282 * dm_4 - 3.056 * dm_5 - 7.703 * dm_6 - 12.395 * dm_7$	0.76
LR4	$LR_4 = 17.883 + 1.493 * CA + 0.467 * CTD - 16.430 * dm_2 - 15.118 * dm_3 + 2.777 * dm_4 + 6.593 * dm_5 - 1.855 * dm_6 - 20.591 * dm_7 - 25.060 * dm_8 + \epsilon_i$	0.71

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

III-3 تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة

سيتم تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة بشكل منفصل باعتماد نماذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى¹. حيث سيتم في كل مرة التأكد من توافر شروط الانحدار وطريقة المربعات الصغرى المتمثلة في:

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي: Normality test؛
- الاستقلال الذاتي للبواقي؛
- اختبار تجانس البواقي Homoscedasticity؛
- عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة "Multicollinearity"، حيث يشكل معامل الارتباط مشكل في نموذج الانحدار إذا كان أكبر من 0.7، وذو دلالة إحصائية². ومن خلال التحليل تبين وجود ارتباط خطي بين المتغيرين "CA, TA" والمتغيرين "CA, ROA" لذا سيتم حذف المتغير CA من النماذج.

III-3-1 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الأول LR1 في بنك البركة

من خلال نتائج التحليل لتقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر LR1، تم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول رقم (17).

جدول رقم (17): نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR1 للفترة (2011-2002)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	0.14 (0.041)
معدل نمو القروض CG	-0.04 (0.357)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	-0.398 (0.011)
معدل العائد على الأصول ROA	-4.592

¹ انظر الملحق رقم (08).

² Kennedy. P, **A Guide to Econometrics**, Malden, Massachusetts : Black Well Publishing.

	(0.069)*
الحد الثابت	75.63 (0.0006)
عدد المشاهدات	10
المعنوية الكلية للنموذج P.Value Ficher test	(0.0009)
Adjusted R ²	0.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

*: معنوي عند مستوى دلالة 10%.

بتحليل نتائج الجدول رقم(17) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما

يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.93 أي أن 93 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR1 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (TA، CG، CTD، ROA). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
- TA: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR1، أي انه كلما ارتفع حجم الأصول ارتفع المؤشر LR1 وبالتالي انخفاض خطر السيولة؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR1؛
- CTD: وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة LR1، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0.011، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض نسبة LR1 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة؛
- ROA: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR1. أي كلما ارتفع العائد على الأصول انخفضت نسبة LR1 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة.

وعموما يمكن القول أن المتغيرات المستقلة المفسرة لتغيرات LR1 تتمثل في TA، CTD، ROA، حيث هناك اثر سلبي لنسبة القروض إلى الودائع والعائد على الأصول، فارتفاع هذه النسبة تؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة. **III-2-3** تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثاني LR2 في بنك البركة

من خلال نتائج التحليل لتقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر LR2، تم التوصل إلى النتائج التالية كما هي موضحة في الجدول أدناه.
جدول رقم (18): نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR2 للفترة (2011-2002)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	0.048 (0.761)
معدل نمو القروض CG	-0.145 (0.312)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	-0.591 (0.100)*
معدل العائد على الأصول ROA	-10.847 (0.11)
الحد الثابت	135.56 (0.005)
عدد المشاهدات	10
المعنوية الكلية للنموذج P-Value Ficher test	0.0001
Adjusted R ²	0.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

*: معنوي عند مستوى دلالة 10%

بتحليل نتائج الجدول رقم (18) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.79 أي أن 79 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR2 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (TA، CG، CTD، ROA). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
- TA: هناك علاقة طردية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR2، دون وجود دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول والمؤشر LR2؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR2؛
- CTD: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة LR2؛
- ROA: توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR2، غير أنها علاقة ليس لها دلالة إحصائية.

III-3-3 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الثالث LR3 في بنك البركة

من خلال نتائج التحليل لتقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر LR3، تم التوصل إلى النتائج التالية. كما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (19): نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR3 للفترة (2011-2002)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	0.051- (0.626)
معدل نمو القروض CG	0.036 (0.535)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	0.473 (0.012)
معدل العائد على الأصول ROA	2.597 (0.330)
الحد الثابت	6.28

	(0.626)
عدد المشاهدات	10
المعنوية الكلية للنموذج P.Value Ficher test	(0.003)
Adjusted R ²	0.88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews
ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

بتحليل نتائج الجدول رقم (19) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.88 أي أن 88 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR3 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (CTD، CG، TA، ROA). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
 - TA: هناك علاقة عكسية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR3، دون وجود دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول والمؤشر LR3؛
 - CG: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR3؛
 - CTD: وجود علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة LR3، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0.01، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع نسبة LR3 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة؛
 - ROA: توجد علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR3، غير أنها علاقة ليس لها دلالة إحصائية.
- وعموما يمكن القول أن المتغيرات المستقلة المفسرة لتغيرات LR3 تتمثل في CTD، حيث هناك اثر سلبي لنسبة القروض إلى الودائع، فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة.

III-3-4 تقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر الرابع LR4 في بنك البركة

من خلال نتائج التحليل لتقدير محددات خطر السيولة باستخدام المؤشر LR2، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (20).

جدول رقم (20): نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR4
للفترة (2011-2002)

المتغير المستقل	معامل انحدار المتغير المستقل
إجمالي الأصول TA	-0.045 (0.761)
معدل نمو القروض CG	-0.079 (0.538)
نسبة القروض إلى الودائع CTD	1.068 (0.011)
معدل العائد على الأصول ROA	-12.371 (0.067)*
الحد الثابت	10.061 (0.722)
عدد المشاهدات	10
المعنوية الكلية للنموذج P.Value Ficher test	(0.003)
Adjusted R ²	0.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تحليل برنامج Eviews

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى قيم الاحتمال P

*: معنوي عند مستوى دلالة 10%.

تقييم نتائج النموذج:

بتحليل نتائج الجدول رقم (20) وقيم الاحتمال لمعاملات المتغيرات المستقلة، يلاحظ ما يلي:

- معامل الارتباط المعدل يساوي 0.87 أي أن 87 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع LR4 ناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (TA، CG، CTD، ROA). أما عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيتبين ما يلي:
- TA: هناك علاقة عكسية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول والمؤشر LR4، دون وجود دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول والمؤشر LR4؛

- CA: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR4، دون دلالة إحصائية؛
 - CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض ومؤشر السيولة LR4؛
 - CTD: وجود علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة LR4، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0.02، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع نسبة LR4 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة؛
 - ROA: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ومؤشر السيولة LR4، أي كلما ارتفع معدل العائد على الأصول انخفضت نسبة LR4 وبالتالي انخفض خطر السيولة.
- وعموما يمكن القول أن المتغيرات المستقلة المفسرة لتغيرات LR4 تتمثل في CTD و ROA، حيث هناك علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR4، فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة، في حين هناك علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4.
- الجدول الموالي يلخص معادلات تقدير خطر السيولة في بنك البركة لكل المؤشرات.

جدول رقم(21): نماذج تقدير خطر السيولة في بنك البركة للفترة 2011-2002

مؤشر خطر السيولة	النموذج	Adj R ²
LR1	$LR1 = 81918. + 0.124*TA - 0.474*CTD - 3.608*ROA + \epsilon_i$	0.93
LR2	$LR2 = 138.58 - 0.836*CTD + \epsilon_i$	0.63
LR3	$LR3 = 0.568*CTD + \epsilon_i$	0.91
LR4	$LR4 = 1.116*CTD - 12.366*ROA + \epsilon_i$	0.90

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews

IV- تحليل النتائج والمقارنة

سيتم في هذه الفقرة تحليل نتائج التقدير ومقارنة العوامل المؤثرة في خطر السيولة في البنوك التجارية وبنك البركة، ثم التركيز على العوامل ذات الدلالة الإحصائية. حيث أن ارتفاع النسبتين (LR1, LR2) يعني انخفاض خطر السيولة، في حين ارتفاع النسبتين (LR3, LR4) يعني ارتفاع خطر السيولة. والعكس صحيح (كما تم توضيحه في الفقرة III -2 من هذا الفصل).

وقد أظهرت نتائج التقدير ما يلي:

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR1 في البنوك التجارية وبنك البركة:

- TA: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في البنوك التجارية وبنك البركة؛
- CA: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR1 في البنوك التجارية؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في البنوك التجارية، وهناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في البنوك التجارية، وفي بنك البركة؛
- ROA: توجد علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في البنوك التجارية، وتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة.

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR2 في البنوك التجارية وبنك البركة:

- TA: هناك علاقة عكسية دون وجود دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية وبنك البركة؛

- CA: هناك علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR2، دون دلالة إحصائية في البنوك التجارية؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية وعلاقة طردية في بنك البركة؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية وبنك البركة؛
- ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية وبنك البركة.
- ❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية وبنك البركة:
- TA: هناك علاقة طردية دون وجود دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية، وهناك علاقة عكسية دون وجود دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR3؛
- CA: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية؛ هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في بنك البركة؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في كل من البنوك التجارية وبنك البركة؛
- ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في كل من البنوك التجارية وبنك البركة.
- ❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية وبنك البركة:

- TA: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية، وهناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة؛
- CA: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في كل من البنوك التجارية وبنك البركة؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في كل من البنوك التجارية وبنك البركة؛
- ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية، في حين توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة.

IV-1 تحليل نتائج التقدير للعوامل ذات الدلالة الإحصائية

سيتم في هذه الفقرة التركيز على تحليل العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب كل المؤشرات في البنوك التجارية وبنك البركة.

IV-1-1 تحليل نتائج التقدير في البنوك التجارية

IV-1-1-1 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR1

تتمثل العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR1 في: إجمالي الأصول ونسبة القروض إلى الودائع، كما يلي:

- هناك علاقة طردية بين حجم البنك المعبر عنه بإجمالي الأصول والمؤشر LR1، أي كلما ارتفع حجم الأصول الإجمالية ارتفعت نسبة LR1 وبالتالي انخفاض خطر السيولة (حيث أن ارتفاع النسبة يعني انخفاض خطر السيولة لاحتفاظ المؤسسة بنسبة عالية من الأصول السائلة في محفظة أصولها لمواجهة احتياجات السيولة

الطارئة)، والعكس صحيح. وبالتالي وجود علاقة عكسية بين إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1؛

• توجد علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع والمؤشر LR1، حيث كلما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع انخفضت نسبة LR1، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة، والعكس صحيح. أي وجود علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR1.

IV-1-1-2 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR2

تحدد العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR2 في نسبة القروض إلى الودائع:

• توجد علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع ونسبة السيولة LR2، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض نسبة LR2، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة حسب المؤشر LR2، والعكس صحيح. وبالتالي وجود علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR2.

IV-1-1-3 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR3

من نتائج التحليل تبين أن خطر السيولة حسب المؤشر LR3 يتحدد بنسبة القروض إلى الودائع:

• هناك علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع والنسبة LR3 وبالتالي خطر السيولة حسب هذا المؤشر، حيث أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض النسبة LR3، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة حسب هذا المؤشر (حيث أن انخفاض نسبة LR3 يعني ارتفاع خطر السيولة لتوظيف البنك لأصوله في قروض غير سائلة)، والعكس صحيح.

IV-1-1-2 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR4

تتمثل العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR4 في: معدل كفاية رأس المال، ونسبة القروض إلى الودائع، كما يلي:

- توجد علاقة طردية بين معدل كفاية رأس المال والنسبة LR4 وبالتالي خطر السيولة حسب هذا المؤشر، أي كلما ارتفع معدل كفاية رأس المال ارتفعت النسبة LR4 وبالتالي ارتفاع خطر السيولة حسب هذا المؤشر (حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن البنك يعتمد في تمويل القروض على مصادر وموارد تمويل قصيرة الأجل، وبالتالي فإن ارتفاعها يعرض البنك لخطر السيولة)، والعكس صحيح؛
- توجد علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع والنسبة LR4 وبالتالي مع خطر السيولة حسب هذا المؤشر، حيث ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع نسبة LR4، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة حسب هذا المؤشر، والعكس صحيح.

IV-1-2 تحليل نتائج التقدير في بنك البركة

IV-1-2-1 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR1

يتحدد خطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة بثلاثة عوامل كما يلي: إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى الودائع ومعدل العائد على الأصول:

- توجد علاقة طردية بين إجمالي الأصول والنسبة LR1، حيث أن ارتفاع إجمالي الأصول يؤدي لارتفاع النسبة LR1 وبالتالي انخفاض خطر السيولة حسب المؤشر LR1، والعكس صحيح. أي علاقة عكسية بين إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1؛
- توجد علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع والنسبة LR1، فارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض النسبة LR1، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة حسب هذا المؤشر، والعكس صحيح. أي علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR1؛
- توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول والنسبة LR1، أي أن ارتفاع العائد على الأصول يؤدي إلى انخفاض النسبة LR1، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة حسب هذا المؤشر، والعكس صحيح. أي علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1.

IV-1-2-2 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR2

تتمثل العوامل المحددة لخطر السيولة في بنك البركة حسب المؤشر LR2 في نسبة القروض إلى الودائع:

- هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع والنسبة LR2 ، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع خطر السيولة حسب المؤشر LR2، والعكس صحيح؛ وبالتالي علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR2.

IV-1-2-3 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR3

يتأثر خطر السيولة حسب المؤشر LR3 بنسبة القروض إلى الودائع:

- توجد علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع والنسبة LR3 وبالتالي خطر السيولة حسب هذا المؤشر ، حيث ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع النسبة وارتفاع خطر السيولة حسب المؤشر LR3، والعكس صحيح؛

IV-1-2-4 العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR4

تتمثل العوامل المؤثرة في خطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة في: نسبة القروض إلى الودائع، والعائد على الأصول كما يلي:

- هناك علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع والنسبة LR4 وبالتالي خطر السيولة حسب هذا المؤشر ، أي أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يؤدي إلى ارتفاع النسبة LR4، وبالتالي ارتفاع خطر السيولة حسب هذا المؤشر، والعكس صحيح؛
- توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول والنسبة LR4 وبالتالي خطر السيولة حسب هذا المؤشر ، أي كلما ارتفع العائد على الأصول انخفضت النسبة LR4، وانخفض خطر السيولة حسب هذا المؤشر، والعكس صحيح.

IV- 2 مقارنة العوامل ذات الدلالة الإحصائية المؤثرة في خطر السيولة بين البنوك التجارية وبنك البركة

من خلال نتائج الدراسة القياسية يلاحظ أن هناك بعض الاختلافات في العوامل المؤثرة في خطر السيولة أيا كان المؤشر المستخدم بين البنوك التجارية وبنك البركة، ملخصة فيما يلي:

IV- 2- 1 العوامل المشتركة والمؤثرة في كل مؤشرات خطر السيولة:

نجد أن نسبة القروض إلى الودائع تعتبر عامل محدد لخطر السيولة في البنوك التجارية وبنك البركة على حد سواء، وفي كل المؤشرات (LR1, LR2, LR3, LR4)، حيث هناك علاقة طردية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة (في كل المؤشرات)، وترتبط هذه النسبة بأهم عاملين مسببين لخطر السيولة وهما: القروض والودائع. حيث أن حالة عدم التأكد من الودائع والقروض تنقص من قدرة البنك على مواجهة السحوبات المتزايدة للودائع وطلبات القروض المتزايدة، فكلما ارتفعت هذه النسبة يرتفع خطر السيولة لتوسع البنوك في منح القروض مقابل الودائع المجمعة غير الكافية لتغطيتها. وعليه فعلى البنوك أن تولي اهتمام متزايد لدراسة نوعية القروض وتواريخ استحقاقها، بالموازاة مع مطابقتها لتواريخ استحقاق الودائع باستخدام الأساليب العلمية في تحليل سلم استحقاق القروض والودائع ودراسة توقعات سحب الودائع وطلب القروض بالإضافة إلى تنوع مصادر التمويل وعدم الاعتماد الكلي على الودائع.

IV- 2- 2 العوامل المؤثرة في بعض مؤشرات خطر السيولة:

هناك عوامل تؤثر في خطر السيولة تختلف بين البنوك التجارية وبنك البركة وتختلف حسب المؤشر المستخدم في قياس خطر السيولة، كما يلي:

* LR1: بالإضافة إلى نسبة القروض إلى الودائع، فإن إجمالي الأصول يعتبر أيضا عامل مؤثر مشترك في كل من البنوك التجارية وبنك البركة، حيث هناك علاقة عكسية، وحتى تكون زيادة حجم الأصول في صالح البنوك لتخفيض خطر السيولة يجب في المقابل زيادة مستوى الأصول السائلة. أما في بنك البركة: بالإضافة إلى هذين المتغيرين (TA, CTD) فإن خطر السيولة حسب المؤشر LR1 يتأثر بمعدل العائد على الأصول بعلاقة طردية، وهو

عكس النظرية الاقتصادية، مما يتطلب العمل على دراسة تشكيلة الأصول، والبحث عن مشاريع واستثمارات مربحة لتخفيض خطر السيولة؛
* LR4: إضافة إلى نسبة القروض إلى الودائع، فإن خطر السيولة حسب المؤشر LR4 يتحدد بمعدل كفاية رأس المال بعلاقة طردية في البنوك التجارية، وهو عكس النظرية الاقتصادية حيث من المفترض أنه بارتفاع معدل كفاية رأس المال ينخفض خطر السيولة. كما يتأثر بمعدل العائد على الأصول في بنك البركة بعلاقة عكسية، مما يدعم الفرضية الاقتصادية، وعليه يجب العمل على دراسة تشكيلة محفظة الأصول وزيادة كفاءتها ومردوديتها لتخفيض خطر السيولة.

ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (21): محددات خطر السيولة ذات الدلالة الإحصائية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2011-2002)

بنك البركة	البنوك التجارية محل الدراسة	
TA(-) CTD(+) ROA(+)	TA(-) CTD(+)	خطر السيولة حسب المؤشر LR1
CTD(+)	CTD(+)	خطر السيولة حسب المؤشر LR2
CTD(+)	CTD(+)	خطر السيولة حسب المؤشر LR3
CTD(+) ROA(-)	CA(+) CTD(+)	خطر السيولة حسب المؤشر LR4

المصدر: من إعداد الطالبة.

(+) علاقة طردية

(-) علاقة عكسية

خلاصة الفصل الخامس:

تم من خلال هذا الفصل تقدير محددات خطر السيولة في البنوك محل الدراسة باستخدام نماذج تحليل الاقتصاد القياسي، حيث تم دراسة العوامل المؤثرة في خطر السيولة في البنوك التجارية محل الدراسة في نموذج خاص بالاعتماد على أساليب تحليل بيانات البانل، ثم تحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة في بنك البركة. وذلك باستخدام المؤشرات الأربعة لقياس خطر السيولة (LR1، LR2، LR3، LR4)؛

ما يمكن استنتاجه من هذه النماذج:

❖ أن نسبة القروض إلى الودائع متغير مفسر ومؤثر على خطر السيولة في كل من البنوك التجارية وبنك البركة، وفي كل المؤشرات، وهذا ما يتناسب ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، وعليه يتطلب الأمر تحكما أكبر ودراسة معمقة لحجم ونوعية وسلم استحقاق القروض الممنوحة بالموازاة مع دراسة نوعية وسلم استحقاق الودائع المجمعة؛

❖ أما بالنسبة لحجم الأصول، فعلى البنوك التجارية وبنك البركة رفع حجم أصولها، حيث لوحظ وجود علاقة عكسية بين إجمالي الأصول وخطر السيولة المقاس بالمؤشر LR1، وبما أن المؤشر LR1 مرتبط بالأصول السائلة، يجب على البنوك رفع الأصول السائلة لمواجهة احتياجات السيولة، وبالتالي تخفيض احتمال التعرض لخطر السيولة؛

❖ بالنسبة لمعدل العائد على الأصول الذي يظهر كمتغير مفسر ومؤثر أيضا في خطر السيولة حسب المؤشرين LR1، LR4 في بنك البركة، بعلاقة عكسية، وهذا أيضا يتناسب ويتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع معدل العائد على الأصول يعني فعالية الأصول، وبالتالي يتطلب على بنك البركة اختيار محفظة الأصول بهدف رفع مردوديتها؛

❖ بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال فان هناك علاقة طردية مع خطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية وهو عكس النظرية الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر السيولة عن القوة المالية للبنك، حيث زاد الاهتمام بإدارة السيولة خاصة بعد الأزمة المالية 2007، التي اعتبرت أزمة سيولة بالدرجة الأولى في النظام البنكي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية، ومصادرها، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات والتقنيات المعتمدة من قبل البنوك سواء التجارية أو الإسلامية لإدارة هذا الخطر.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة، أن هناك عدة أنواع لخطر السيولة (خطر السحب، خطر السيولة الوقي، خطر السيولة المشروطة، خطر سيولة التمويل، وخطر سيولة السوق)، كما أن هناك عدة مصادر مسببة لهذا الخطر. وقصد مواجهة خطر السيولة تطلب الأمر وضع استراتيجيات فعالة تهدف لتعريف، قياس ومراقبة السيولة، من خلال معايير تنظيمية داخلية في البنك، أو مفروضة من قبل السلطات الإشرافية والرقابية المحلية منها والدولية على البنوك. حيث تم التطرق إلى أهم الإجراءات المفروضة من قبل لجنة بازل للإشراف والرقابة البنكية التي تضمنتها التعديلات الأخيرة " بازل III -2010- " والتي ركزت بصورة خاصة على خطر السيولة، من خلال وضع نسب ومعايير جديدة خاصة بالسيولة تمثلت في (معدل تغطية السيولة LCR، ومعدل صافي التمويل المستقر NFSR). بالإضافة إلى ذلك تم التعرف على أهم التقنيات والأساليب التقليدية والحديثة لقياس وإدارة خطر السيولة.

كما هدفت الدراسة لتحليل خطر السيولة في البنوك الإسلامية، حيث إضافة للتقنيات المعتمدة في البنوك التجارية لإدارة وقياس هذا الخطر فإنها تعتمد تقنيات أخرى تتماشى وطبيعة معاملاتها وموافقها للشريعة الإسلامية.

وقد ركزت الدراسة التطبيقية على تحديد أهم العوامل المؤثرة في خطر السيولة، وأهم المؤشرات المعتمدة في قياسه، حيث تم التركيز على أربع مؤشرات الأكثر اعتمادا من قبل البنوك لقياس مستوى هذا الخطر ممثلة في (LR1، LR2، LR3، LR4) وقد تم التطرق لصيغ حساب هذه المؤشرات.

وانصبت الدراسة التطبيقية على حالة عينة من البنوك التجارية العمومية والأجنبية في الجزائر، بالإضافة إلى بنك البركة كبنك إسلامي، خلال الفترة 2002-2011. وعليه وبناء على الأهداف المتوخاة من الدراسة، تم استخلاص النتائج التالية:

أولا- النتائج واختبار الفرضيات:

- ❖ يتعرض محيط الأعمال للعديد من المخاطر التي تعيقه على تحقيق أهدافه وتؤثر على عوائده، مما يتطلب تحديدها وفهما جيدا والعمل على إدارتها وتحليلها وفقا لخطوات محددة؛
- ❖ تتعرض البنوك الإسلامية والتجارية لمخاطر مشتركة تتمثل في: مخاطر القرض، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، الإستراتيجية... الخ، وتندرج تحت كل نوع مخاطر فرعية، وهناك علاقة بين هذه المخاطر، فإحداها يمكن أن يؤدي لظهور بقية المخاطر. وإضافة إلى المخاطر المالية المشتركة تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر خاصة تتعلق بكل صيغة تمويلية؛
- ❖ للحفاظ على سلامة النظام البنكي سواء التقليدي أو الإسلامي يتطلب الوضع وجود أنظمة إشرافية ورقابية على المستوى المحلي والدولي أبرزها اتفاقية بازل وما مرت به من تعديلات تتماشى مع التغيرات الاقتصادية؛
- ❖ فشل النظام المالي التقليدي عزز فكرة إيجاد بدائل تمويلية لا تعتمد على نظام الفائدة، وهذا ما تقوم على أساسه البنوك الإسلامية؛
- ❖ تعدد مصادر خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية، من مصادر خاصة بالبنك متعلقة بالإدارة الداخلية، ومصادر خارجية متعلقة بالمحيط الذي يعمل فيه البنك؛
- ❖ نظرا للأهمية البالغة للسيولة في البنوك التي تعتبر المحرك الأساسي لنشاطها إقراضا واقتراضا، فهي ملزمة باعتماد إجراءات صارمة في إدارتها والعمل على استخدام أحدث الاستراتيجيات والتقنيات لقياسها وإدارتها والتنبؤ بمخاطرها قبل وقوعها؛
- ❖ تتضمن إدارة خطر السيولة أنظمة لتعريف، قياس ومراقبة السيولة. ومن العناصر الأساسية لقياس ومراقبة المخاطر الحالية والمتوقعة: وجود إعلام فعال، مخطط التمويل الطارئ، تحديد مجموعة من النسب ... ؛
- ❖ إضافة للطرق المعتمدة في البنوك التجارية لإدارة وقياس مخاطر السيولة فإن البنوك الإسلامية تعتمد تقنيات أخرى تتماشى وطبيعة معاملاتها وموافقها للشريعة الإسلامية، حيث أن البنوك الإسلامية تخفض خطر السيولة من منظورين داخلي وخارجي، فمبادئ وقيم الشريعة تتعامل مع إدارة البنك، أصحاب الأسهم وأصحاب

المصلحة كشركاء موثوق بهم (وهذا يخلق نظام تعاوني)، تماثل المعلومات، الشفافية والتوازن في توزيع الأموال في جانبي الأصول والخصوم، أما من المنظور الخارجي فإن خطر السيولة يتقلص عبر آلية السوق المالي الإسلامي التي تتعامل بالأصول الحقيقية فقط ، لأن الشريعة الإسلامية تتطلب التعامل بالأصول الحقيقية لكل عقد في السوق المالية الإسلامية؛

❖ قامت لجنة بازل بمراجعة مبادئ السلامة لإدارة السيولة في المؤسسات البنكية لسنة 2000 من خلال دليل السيولة، هذا الدليل يضم 17 مبدأ لإدارة ومراقبة خطر السيولة مقسمة لـ 5 مجالات كما يلي:

- ✓ المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة خطر السيولة؛
- ✓ حوكمة إدارة خطر السيولة؛
- ✓ قياس وإدارة خطر السيولة؛
- ✓ الكشف العام؛
- ✓ دور المشرفين.

❖ لتعزيز وتقوية التناسق في الإشراف الدولي على خطر السيولة قامت لجنة بازل بتطوير أدوات يستعملها المشرفون لرصد وإدارة خطر السيولة في البنوك. تشمل هذه الأدوات ما يلي:

- ✓ عدم تطابق الاستحقاق التعاقدية ؛
- ✓ تركيز التمويل
- ✓ الأصول غير المرتبطة المتاحة ؛
- ✓ أدوات الرصد المرتبطة بالسوق.

❖ يتم إدارة السيولة من خلال عدة استراتيجيات واعتماد تقنيات كمية لقياسها، منها:

- ✓ مقارنة الأوراق المالية ؛
- ✓ تحليل التدفقات النقدية؛
- ✓ عدم تطابق الاستحقاق غير المعدل (المقاربات الهجينة).

❖ فبالإضافة إلى الطرق والتقنيات التي تعتمد عليها البنوك التجارية لإدارة وتحليل خطر

السيولة تقوم البنوك الإسلامية بالعمل على تكييف هذه التقنيات مع مبادئ عملها، وهو ما ينفي الفرضية الأولى ، حيث على الرغم من اعتماد البنوك

الإسلامية لمؤشرات قياس خطر السيولة واستراتيجيات إدارته كما في البنوك التجارية، إلا أن الطبيعة المميزة لهذه البنوك ومبادئ عملها التي يجب أن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يجعلها تعتمد إجراءات وتقنيات إضافية لإدارة هذا الخطر خاصة بها فقط، تتمثل أساسا في تقنيات مواجهة الطلب المنتظم على السيولة، تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة، تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة. كما أن أي محاولة للبنوك الإسلامية لوضع نظام دقيق ومتمين لإدارة السيولة يجب أن يكون مرتبطا بمعاملات حقيقية لأن عمليات البنوك الإسلامية متعلقة بمعاملات تعتمد على الأصول الحقيقية المرتبطة بدورة الأعمال (أي بأعمال اقتصادية حقيقية وهذا ما لا يؤدي للتضخم)، المشاركة مع المتعاملين الاقتصاديين، وإدارة جيدة لأصحاب الأسهم، وبالتالي إذا ظهر خطر السيولة في البنوك الإسلامية سيكون هناك تنافر بين الشركاء التجاريين أو صعوبة التراجع عن ظروف العمل؛

❖ وضع بنك الجزائر عدة تعليمات فيما يتعلق بتعريف، قياس، تحليل وإدارة خطر السيولة، كما يلي:

✓ النسبة بين الأموال الخاصة والالتزامات: التي تلزم البنوك على تغطية جزء من التزاماتها من أموالها الخاصة؛

✓ النسبة بين الودائع والاستثمارات (توظيف الأموال) حددت من قبل السلطات النقدية ويجب أن تكون متبعة من قبل البنوك. كما يجب على البنوك الاحتفاظ بجزء من أموالها في شكل سائل لمواجهة التزاماتها وضمان ملائمتها أمام الأطراف الأخرى، خاصة المودعين، وهذا من خلال تسيير جيد للسيولة.

❖ بالاعتماد على الدراسة التحليلية والقياسية لمحددات خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر للفترة 2002-2011، تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ يلاحظ على العموم تطور حجم الودائع خاصة خلال السنوات (2004-2011) في البنوك محل الدراسة، مما يدل على زيادة ثقة العملاء في البنوك، وإن كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على العملاء في ذلك منها معدلات الفائدة التي تعتبر محفز مهم للعملاء للاحتفاظ بأموالهم في البنوك، تحسن المستوى المعيشي للأفراد... الخ؛ وفي المقابل كان هناك ارتفاع في القروض الممنوحة خلال نفس الفترة. كما يلاحظ أن البنوك التجارية العمومية كانت مهيمنة سواء بحجم الودائع أو القروض؛

✓ بالنسبة لمؤشرات خطر السيولة فيتبين ما يلي:

* بالنسبة للمؤشر LR_1 سجل في المتوسط نسبة 37.78% لإجمالي البنوك خلال فترة الدراسة. حيث كان المتوسط ضعيف لكل من بنك BNA, BDL لم يتعد 23.5%، مما يرفع من خطر السيولة في هذين البنكين، لأن نسبة الأصول السائلة منخفضة. أما عن البنوك (CPA, SG, BNP, NAT, BARAKA) فقد تجاوز متوسط النسبة خلال فترة الدراسة 33.5% في كل بنك. في حين فاق متوسط النسبة 51% في كل من BEA, ABC بمتوسط، مما يدعم وضعية هذين البنكين لتغطية خطر السيولة من خلال الأصول السائلة المحتفظ بها؛

* بالنسبة للمؤشر LR_2 سجل في المتوسط نسبة 53.40% لكل البنوك محل الدراسة، ويلاحظ أنها كانت مرتفعة لكل من بنك (ABC, BNP, BEA) حيث سجل متوسط قدره 70.67%، 63.60%، 86.32%، 51.50% على الترتيب. أما عن بقية البنوك فقد كان متوسط مقبول تجاوز 47.5%، ما عدا بنك BNA الذي قدر متوسط النسبة فيه 30.19% مما يضع البنك في وضعية حرجة لعدم كفاية الأصول السائلة لتغطية التمويلات والودائع قصيرة الأجل؛

* بالنسبة للمؤشر LR_3 بلغ متوسط النسبة 42.08% لكل البنوك. كما سجلت نسب مرتفعة في المتوسط لكل من بنك (BARAKA, NAT, SG, BNA) فاقت في المتوسط 50% مما يجعل هذه البنوك في وضعية حرجة لمواجهة احتياجات السيولة نظرا لاستثمار جزء كبير من أصولها في قروض غير سائلة. في حين كانت النسبة في المتوسط مقبولة لبقية البنوك؛

* بالنسبة للمؤشر LR_4 عرفت النسبة متوسط مرتفع قدر ب 61.71% للعينة، ويلاحظ أن النسبة كانت مرتفعة جدا في كل من بنك (BNP, SG, BDL, BNA)، حيث بلغت النسبة في المتوسط (BARAKA, ABC, NAT) 70.92%، 56.51%، 79.81%، 60.71%، 75.14%، 51.12%، 90.70% على الترتيب مما يرفع من خطر السيولة في هذه البنوك. في حين كان متوسط النسبة أقل في كل بنك BEA, CPA قدر ب 30.86%، 39.64% على الترتيب؛

* على العموم فإن مؤشرات خطر السيولة تبين وضعيات غير ملائمة في البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للمؤشرين LR_3 ، LR_4 .

وهذه النتائج تنفي الفرضية الثانية التي تقول " تحتفظ البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر بنسب سيولة عالية لمواجهة خطر السيولة"، حيث أن النسب المرتفعة خاصة للمؤشرين LR_3, LR_4 تعني انخفاض سيولة البنوك محل الدراسة، على الرغم من ارتفاع حجم الأصول السائلة الذي يعتبر كاحتياطي لمواجهة خطر السيولة، إلا أنه لا يوجد توافق بين موارد واستخدامات الأموال خاصة قصيرة الأجل، مما يجعل البنوك محل الدراسة في وضعية حرجة؛

✓ بالنسبة لمحددات خطر السيولة، وبناء على الدراسة القياسية فقد كانت النتائج كما يلي:

➤ نتائج تقدير محددات خطر السيولة في البنوك التجارية

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR_1 في البنوك التجارية:

- TA: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR_1 في البنوك التجارية، وهو ما يؤكد صدق الفرضية الأولى لهذا النموذج ؛
- CA: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR_1 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند صدق الفرضية الثانية لهذا النموذج؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR_1 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند صدق الفرضية الثالثة لهذا النموذج ؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR_1 في البنوك التجارية، وهو ما يؤكد صدق الفرضية الرابعة لهذا النموذج ؛
- ROA: توجد علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR_1 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الخامسة لهذا النموذج.

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR2 في البنوك التجارية:

- TA: هناك علاقة عكسية دون وجود دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الأولى لهذا النموذج ؛
- CA: هناك علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة LR2، دون دلالة إحصائية في البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الثانية لهذا النموذج ؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الثالثة لهذا النموذج ؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية، وهو ما يؤكد صدق الفرضية الرابعة الخاصة بهذا النموذج؛
- ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في كل من البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الخامسة لهذا النموذج.

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية:

- TA: هناك علاقة طردية دون وجود دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند صدق الفرضية الأولى لهذا النموذج ؛
- CA: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الثانية لهذا النموذج ؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الثالثة لهذا النموذج ؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في كل من البنوك التجارية، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الرابعة الخاصة بهذا النموذج؛

- ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في كل من البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الخامسة لهذا النموذج.

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية:

- TA: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الأولى لهذا النموذج ؛
- CA: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الثانية الخاصة بهذا النموذج ؛
- CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في كل من البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الثالثة لهذا النموذج ؛
- CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في كل من البنوك التجارية، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الرابعة الخاصة بهذا النموذج ؛
- ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في البنوك التجارية، وهذا ما يفند الفرضية الخامسة لهذا النموذج.

➤ نتائج تقدير محددات خطر السيولة في بنك البركة

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة:

- TA: هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الأولى الخاصة بهذا النموذج ؛
- CG: وهناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الثانية لهذا النموذج ؛

● CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة الخاصة بهذا النموذج ؛

● ROA: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR1 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الرابعة الخاصة بهذا النموذج.

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR2 في بنك البركة:

● TA: هناك علاقة عكسية دون وجود دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الأولى لهذا النموذج ؛

● CG: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الثانية لهذا النموذج ؛

● CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في بنك البركة، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة الخاصة بهذا النموذج ؛

● ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR2 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الرابعة لهذا النموذج.

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR3 في بنك البركة:

● TA: هناك علاقة عكسية دون وجود دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الأولى لهذا النموذج ؛

● CG: هناك علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الثانية لهذا النموذج ؛

● CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في بنك البركة، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة الخاصة بهذا النموذج ؛

● ROA: توجد علاقة طردية دون دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR3 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الرابعة لهذا النموذج.

❖ نتائج تقدير محددات خطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة:

● TA: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين حجم البنك المتمثل في إجمالي الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الأولى لهذا النموذج ؛

● CG: هناك علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة، وهذا ما يفند الفرضية الثانية لهذا النموذج ؛

● CTD: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة الخاصة بهذا النموذج ؛

● ROA: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وخطر السيولة حسب المؤشر LR4 في بنك البركة، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الرابعة الخاصة بهذا النموذج.

ثانيا- التوصيات:

تأسيسا على ما سبق، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات الموجهة إلى المسؤولين وأصحاب القرار في النظام البنكي من اجل زيادة كفاءة أداء البنوك في الجزائر وإدارة خطر السيولة بشكل فعال:

❖ ضرورة دراسة مصادر التمويل في البنوك واستخداماتها، من خلال تحليل فترات الاستحقاق والموافقة بينها، من خلال دراسة تركيبة أصول البنوك وتوظيفها في استثمارات سائلة، خاصة عندما تكون مصادر التمويل قصيرة الأجل مرتفعة لتجنب عدم تطابق الاستحقاق الذي يؤدي إلى خطر السيولة؛

❖ العمل على تطبيق التقنيات الحديثة لإدارة خطر السيولة، وضرورة اعتماد نماذج إحصائية وتحسين أنظمة المعلومات، بحيث تكون قادرة على تزويد البنوك بكل المعلومات اللازمة المتعلقة بخطر السيولة؛

- ❖ ضرورة التوفيق بين القروض الممنوحة وحجم الودائع المجمعة، حيث أثبتت الدراسة القياسية إلى وجود ارتباط كبير بين هذه النسبة وخطر السيولة في كل البنوك محل الدراسة؛ وعليه يتطلب الأمر تحكما أكبر ودراسة معمقة لحجم ونوعية وسلم استحقاق القروض الممنوحة بالموازاة مع دراسة نوعية وسلم استحقاق الودائع المجمعة؛
- ❖ العمل على تحسين محفظة الأصول من خلال الدراسة الجيدة لمحفظة القروض خاصة في بنك البركة لرفع معدل العائد على الأصول؛
- ❖ يتطلب زيادة إجمالي الأصول زيادة مقابلة في حجم الأصول السائلة كاحتياط لمواجهة احتمال خطر السيولة؛
- ❖ القيام بدورات تدريبية للمختصين في مجال إدارة خطر السيولة حول التقنيات الحديثة المستعملة لقياس والتنبؤ بهذا الخطر مثل المقاربات الهجينة ومقاربات الأوراق المالية؛
- ❖ ينبغي على البنوك أن تكون حذرة في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي والوفاء بالتزامها اتجاه الغير من أصحاب الودائع خاصة، وذلك من خلال العمل وفق الأحكام والنظم الاحترازية التي أسسها قانون النقد والقرض كأداة رئيسية لحماية المودعين، كما تهدف أيضا لخصر عرض القروض وترشيد شروط وإجراءات تخصيص الموارد؛
- ❖ العمل على التقيد بمعايير لجنة بازل الأخيرة من خلال الاحتفاظ بنسب سيولة لمواجهة الخسائر غير المتوقعة رافعة الديون، وضرورة تبني الشفافية والإشراف في الصناعة البنكية؛
- ❖ تشجيع اعتماد البنوك الإسلامية ، وفتح نوافذ خاصة بالمنتجات التمويلية الإسلامية في البنوك التجارية، خاصة تلك القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، لتوزيع المخاطر؛
- ❖ العمل على رصد كل العوامل المسببة لخطر السيولة من خلال نماذج قياسية بهدف إدارتها واتخاذ الإجراءات التحوطية، وبناء أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بالخطر قبل وقوعه.

ثالثا- آفاق الدراسة

كغيرها من الدراسات والبحوث، تحتاج هذه الدراسة إلى جهود إضافية، خاصة مع موجة الاهتمام المتزايد بمواضيع المالية الإسلامية التي تشهدها الاقتصاديات حتى تلك التي تعتمد على الفائدة في نظامها بعد أن أثبتت فشلها، ونظرا لارتباط المخاطر البنكية؛ فان آفاق الدراسة تنصب للتعمق في البحث حول مخاطر الصناعة البنكية الإسلامية لإرساء رواكز متينة لنجاحها، من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في المخاطر المالية في البنوك الإسلامية؟ وما هي استراتيجيات إدارتها لتحقيق كفاءة أعلى لأداء البنوك الإسلامية؟

وخاتمة القول أن الحمد لله الذي من عليا بإتمام هذه الرسالة، فان أكن وفققت إلى سداد الرأي فما قصدت إلا إليه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وان عرجت عن خطأ فما عصم منه أحد إلا رسل الله عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم، والكمال والعصمة لله وحده.

وأقول كما قال الشيخ خليل الأصفهاني رحمه الله: "فما كان من نقص فكملاه، وما كان من خطأ فأصلحوه، ولكم الأجر السني والمشوبة الحسنی".

واسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل المتواضع كل من قراه أو نظره أو سعى في شيء منه.

تم بحمد الله.

قائمة المراجع

I- بالعربية:

أولا- الكتب:

- 1- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، 2002-2003.
- 2- النمري خلف، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية، مصر 2000.
- 3- أسامة ربيع أمين، التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS. قسم الإحصاء والرياضيات والتأمين، جامعة المنوفية، القاهرة.
- 4- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مصر، 2002.
- 5- بشير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، 1996.
- 6- وطيان محمد، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، 2000.
- 7- زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بدون سنة نشر.
- 8- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 1997.
- 9- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999.
- 10- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن. 2010.

- 11- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- 12- محمود عيد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001.
- 14- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000.
- 15- علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، الطبعة الأولى، 2007، سوريا.
- 16- عبادة ابراهيم عبد الحلیم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، درا النفائس، الأردن، 2008.
- 17- عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- 18- سعيد زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. العراق 2003.
- 19- سمحان حسين محمد، العمليات المصرفية الإسلامية، مكتبة اسكندراني، الزرقاء، 2000.
- 20- سمحان حسين، العمليات المصرفية الإسلامية، المفهوم والمحاسبة، مطابع الشمس، ط1، عمان، 2000.
- 21- رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

- 22- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، بدون سنة نشر.
- 23- طارق عبد العال عماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 24- صالح الأمين الارباح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991.
- 25- خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2000.
- ثانيا: الرسائل الجامعية
- أ- رسائل الدكتوراه
- 1- الياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية (دراسة حالة الأردن)، أطروحة دكتوراه الاقتصاد والمصارف، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2007.
- 2- موسى عمر مبارك أبو محييميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه فلسفة، المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
- 3- محمد داود عثمان، اثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q. أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص: مصارف ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن، 2008.
- 4- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم

الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2012-

2013

5- فتحة حامد سعيد القيسي، تطبيق الجودة الشاملة في البنك الإسلامي

الأردني، أطروحة دكتوراه، اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،

2008.

6- فاطمة الزهراء طاهري، تسيير المخاطر الزراعية -دراسة حالة الجزائر،

دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010-2011.

ب- رسائل الماجستير

1- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية

العاملة في فلسطين- دراسة تحليلية- ، ماجستير إدارة أعمال، الجامعة

الإسلامية- غزة-، 2008.

ثالثا- المقالات

1- البلتاجي محمد، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك

الإسلامية، ندوة ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 3-

5 سبتمبر 2005.

2- أحمد عبد الرحمان يسري، أثر النظام المصرفي التقليدي على النشاط المصرفي

الإسلامي، ندوة التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد

الإسلامي للبحوث والتدريب، ندوة رقم 43 - ط1، 2005.

3- الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي

2004.

4- الإدارة العامة لمراقبة البنوك، إدارة التفتيش البنكي.

5- النشرة الاقتصادية لمجموعة سامبا المالية، الرياض، المملكة العربية السعودية،

أفريل 2011.

- 6- دريس سفيان، بحري رشيد، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني للمنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006.
- 7- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية- منافسة، تقنيات مخاطر- جامعة جيجل 6-7 جوان 2005.
- 8- ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 9- مشروع الاطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل، بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، القاهرة، 1999.
- 10- مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف: 13-14 ديسمبر 2011.
- 11- ناصر الغريب، التمويل المصرفي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ندوة رقم 43، ص 1، 2005.
- 12- نعيمة بن العامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة الشلف، 14-15 سبتمبر 2004
- 13- عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010.
- 14- عبد العليم محمد علي، التحوظ لمخاطر صيغ التمويل، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد: 299، أكتوبر 2005.

- 15- عبد الرزاق خليل: أحلام بوعبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازال 2، الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية " حالة الاقتصاد الجزائري " جامعة عنابة 23-24 نوفمبر 2004.
- 16- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات جامعة الشلف، 15/14 ديسمبر 2004.
- 17- قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثالثة، 2004.
رابعا- مقالات الانترنت:
- 1- ماجدة احمد شلي، الرقابة المصرفية في ظل التحويلات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل consulté www.arablowinfo.com/Research_AR/276 le:06/01/2007
-II باللغة الأجنبية:

II-1 Anglais :

A- Books :

- 1- Abdulkader Thomas, Stella Cox, Bryon Kraty, Structuring Islamic Finance Transactions, Euromoney Books, UK, 2005.
- 2- Ajaz Ahmed Khan, Islamic Microfinance, Theory, Policy and Practice, Islamic Relief Worldwide, UK, February 2008.
- 3- Andrea Resti, Andrea Sironi, Risk Management and Shareholders' Value in Banking, From Risk Measurement models to Capital Allocation Policies, John Wiley and Sons. LTd, 2007.
- 4- Amr Mahmoud El Tiby, Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability, John Wiley and Sons, Canada. 2011.
- 5- Akkizidis, I. Khandelwal, SK, Financial Risk management for Islamic Banking and Finance, New York: Palgrave. Macmillan. 2008

- 6- Baltagi, Badi H. **Econometric Analysis of Panel Data**, 2nd Edition, John Wiley and Sons, Ltd. 2005
- 7- Brain Kittell, **The Islamic Banking and Finance WorkBook : Step by Step Exercises to help you Master the Fundamentals of Islamic Banking** , Wiley Finance, 2011.
- 8- Brian Kettel, **Islamic Finance in a Nutshell, A Guide for Non- Specialists**, John Weley and Sons, UK, 2010.
- 9- Brian Scott-Quinn, **Commercial and Investment Banking and the International Credit and Capital Markets, A guide to the Global Finance Industry and its Governance**, Palgrave Macmillan, UK. 2012.
- 10- Dallas. MF, **Value and Risk Management : a guide to best Practice**, Blackwell, Oxford. 2006.
- 11- Denis Vu, Broady, Holly A- Oland, Dan Woods, **SAP. GRC, For Dummies**, Wiley Publishing, Inc, Canada, 2008.
- 12- Dietrich Domanski and Philip Turner, **The Great Liquidity Freeze: What does it Mean For International Banking?**, In: Masahiro Kawai, Eswar S. Prasad, **Asian Perspectives on Financial Sector Reforms and Regulation**, Asian Development Bank Institute, The Brookings Institution. 2012.
- 13- Dimitris N. Chorafas, **Risk Accounting and Risk Management for Accountants**, First Edition, Linacre House, Jordan Hill, Oxford, UK. 2008.
- 14- Dladay, James L. Burrow, Brad Kleindl, **Principles of Business: Finance, Marketing, Operations, Management**, Thomson, South-Western, 2011.
- 15- Donald R. Van Deventer, Kenji Imai, Mark Mesler, **Advanced Financial Risk. Rules and Techniques for Integrated Credit Risk and Interest Rate Risk management**, John Wiley and sons, Asia. 2005.
- 16- Edmund H. Conrow, **Effective Risk Management: Some Keys to Success**, 2nd Edition, American Institute of Aeronautics and Astronautics, Inc, Reston Virginia. 2003.
- 17- Erik Bauks, **The Simple Rules of Risks, Revisiting the Art of Financial Risk Management**, John Wiley and sons, England. 2002.
- 18- Fahim Khan, Mario Porzio, **Islamic Banking and Finance in the European Union. A challenge**. Studies in Islamic Finance , Accounting and Governance, Edward Elgar, PL, UK, 2010.
- 19- Fiedler. R. E, **Liquidity Risk**, in M. Lore and L. Borodovsky (ds). **The Professional's Handbook of Financial Risk Management**, Oxford: Butterworth Heinemann. 2000.

- 20- Fuad Al-Omar, Mohammad Abdel-Haq. **Islamic Banking: Theory, Practice and Challenges**, Zed Books, Islamic studies/ Economics.
- 21- Gujarati, **Basic Econometrics**, Forth Edition, the McGraw-Hill, Companies. 2004
- 22- Hans Visser, **Islamic Finance Principles and Practice**, Edward Elgar Publishing, Uk, 2009.
- 23- Haq. M. Abdelah, **Islamic Banking Theory, Practice and Challenges**, Karachi : Oxford, University Press. 2002.
- 24- Hennie Van Grenning, Zamir Iqbal, **Risk analysis for Islamic Banks**, The World Bank, Washington. D. C. 2008.
- 25- Horald Kerzner, **Project Management : A systems Approach to Planning, Scheduling and Controlling**, John Wiley and Sons, Inc Hoboken, New Jersey. 2009.
- 26- Hull, J-C, **Risk Management and Financial Institutions**, New Jersey : Pearson. 2007.
- 27- Iqbal, z. Mirakhor, A. **An Introduction to Islamic Finance: theory and Practice**, Singapore: John Wiley and Son,PTe .LTd. 2007
- 28- Jack R. Meredith, Samuel J. Mantel, JR, **Project Management : A Managerial Approach**, 8th Edition, John Wiley and Sons, USA, 2012.
- 29- James, F. Broder, Gene Tucker, **Risk Analysis and the Security Survey**, 4th Edition, Butterworth- Heimemanm, Elsevier, Inc, USA. 2012.
- 30- James H. Stock, Mark W. Waston, **Introduction to econometrics**, 2nd ed. Boston : Pearson Addison Wesley. 2007.
- 31- Jill Booker, **Comprehensive Practices in Risk and Retirement Planning**, CFTM Education Program-course3, 3rd Edition, CCH Canadian limited, USA, 2007.
- 32- Joël Bessis, **Risk Management in Banking**, John Wiley and Sons. LTD, England, 2011.
- 33- John C Hull, **Risk Management and financial Institutions**, 3rd Edition, John Wiley and Sons, Hoboken, New Jersey, 2012.
- 34- Junji Nakagawa, **International Harmonization of Economic Regulation, International Economic Law**, Oxford University Press, UK, 2011.
- 35- Kabir Hassan, Michael Mahlke, **Islamic Capital Markets : Products and Strategies**, Wiley Finance, UK. 2011.
- 36- Kern Alexander, Rahul Dhumale, **Research Handbook on International Financial Regulation**, Edward Elgar, Publishing, UK, 2012.

- 37- Kerim Dowd, **Measuring Market Risk**, Second Edition, John Willey and Sons, Ltd, England. 2005.
- 38- Khan, Tariqullah . Ahmed, Habib . '**Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry**'. Jeddah: Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank Group , 2001.
- 39- Kultar Singh, **Quantitative Social Research Methods**, Sage Publications Ltd, London, 2007.
- 40- Mahmood Ibrahim Noor, Adnan Taieh Al-Naim, **Financial and Banking Studies in English**, Daralmassira, Jordan, 1st edition, 2003.
- 41- Marc Lore, Lev Borodovsky, **The Professional's Handbook of Financial Risk Management**, Linacre House, Jordan Hill Oxford, 2000.
- 42- Meera Sharma, **Management of Financial Institutions with Emphasis on Bank and Risk Management**, Eastern Economic Edition, Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi. 2008.
- 43- Mervyn K. Lewis, Latifa M. Algaoud, **Islamic Banking**, Edward Elgar, 2001.
- 44- Moorad Choudhry, **Global. Repo Markets : Instruments and Applications**, John Wiley and Sons Ltd, Asia , 2004.
- 45- Morrison, C , **The Fundamentals of Risk Measurement** , New York, Mc Grew-Hill, 2002.
- 46- Moorad Choudhry, **The Principles of Banking**, John Wiley and Sons, Singapore, Pte, LTD, 2012.
- 47- Muhmmoud Ayub, **Understanding Islamic Finance**, John Willy and Sons, LTD, 2007.
- 48- Padmalatha Suresh, Justin Paul, **Management of Banking and Financial services**, Second Edition, Dorling Kindersley, (India), PVT, LTD, 2010.
- 49- Paul Hopkin, **Fundamentals of Risk Management Understanding, evaluating and implementing effective risk management**, 2rd Edition, The Institute of Risk Management, UK, 2012.
- 50- Paul C Dinsmore, Jeannette, Cabanis-Brewin, **The AMA Handbook of Project Management**, 3rd Edition, Amacom Books, New York, 2011.
- 51- Paul.M. Horvitz , **Monetary policy and the financial system**, fourth edition, Prentice Hall College Div. 1987.

- 52- Phoebus Athanassiou, **Research Handbook on Hedge Funds, Private Equity and Alternative Investments**, Edward Elgar Publishing, UK, 2012.
- 53- Ralf Antes. Bernard Hansjurgens. Peter Letmathe Stefan Picker, **Emissions Trading : Institutional Design, Decision Making and Corporate strategies**, 2nd Edition, Springer, Heidelberg Dordrecht ,London, 2011.
- 54- Roberto Ruozi, Pierpaolo Ferrari, **Liquidity Risk Management in Banks : Economic and Regulatory Issues**, Springer Briefs in Finance, Springer Heidelberg, New York Dordrecht, London. 2012
- 55- Roberto Ruozi, Pierpaolo Ferrari, **Liquidity Risk Management in Banks : Economic and Regulatory Issues**, Springer Briefs in Finance, Springer Heidelberg, New York Dordrecht, London, 2012.
- 56- Robert. F Bruner, et al, **The Portable MBA**, 4th Edition, John Wiley and Sons, Canada, 2003.
- 57- Robert Hudson, **Treasury Management**, Third Edition. The Chartered Institute of Bankers, United Kingdom, 1998.
- 58- Rodney Wilson, **Islamic Banking and Finance Key Legal and Regulatory Issues**, Durham University, 2007.
- 59- Rudolf Duttweiler, **Managing liquidity in Banks: A Top Down Approach**, Wiley Finance Series, John Wiley and Sons, LTd, UK, 2009.
- 60- Sampson Thomas.A, **Money banking and economic analysis** , 2nd édition. Prentice Hall, 1981.
- 61- Saunders A, Cornett MM, **Financial Markets and Institutions: An Introduction to the Risk Management Approach**, McGraw, Hill, Boston, 2007.
- 62- Shafiel A Karim, **The Islamic Moral Economy : A Study of Islamic Money and Financial Instruments**, Brown Wolker Press, USA, 2010.
- 63- Suresh Padmalatha, Justin Paul, **Management of Banking and Financial Services**, Second Edition, Pearson , Dorling Kindersley, India, 2011.
- 64- Tahar Musa, **Modern Risk Management in Banking and Finance**, Union of Arab Banks, 2004.
- 65- Visser, H, **Islamic Finance**, Amsterdam, 2004.
- 66- Usmani, T.S, **An Introduction to Islamic Finance**, Maktaba Ma' arif Al Quran, Karachi, Pakistan, 2002.

67- Yaqoobi. N, **Shariah Finance- Questions and Answers**, Islamic Financial Review, Euromoney Year Books, 2007.

B- Thesis and dissertations :

- 1- Adnan Siddiqui, Peter Hrubí, **Islamic Investments Funds versus Hedge Funds**, Diploma Thesis, Auflage, Germany, 2008.
- 2- Almutairi, Humoud, **A comparaisn between Islamic and Conventional Home Financing in Kuwait: Client Perceptions of the Facilities Offered by the National Bank of Kuwait and Kuwait Finance House**, Doctoral Thesis, Durham University, 2010.
- 3- Ansgar Wittenbrink, **Financial Regulation Through New Liquidity Standards and Implication for Institutional Banks, Basel III**, Master thesis, Crin, 2011.
- 4- Ismal Rifki, **The Management of Liquidity Risk in Islamic Banking , the case of Indonesia**, Doctoral thesis, Durham University, UK, 2010.
- 5- Laurent Fresard, **The Performance of banks during the financial crisis, A study of European banks market and operational drivers from the bust of the subprime crisis to the end of 2009**. Master thesis, HES Paris, 2011.
- 6- Mahmoud Amin El- Gamal, **A Basic Guide To Contemporary Islamic Banking and Finance**, Dissertation, Rice University, June 2000.
- 7- Mohammed Yahia. Ali – Al – Yahia, **The performance of Jordanian Islamic Banks in Comparison with Commercial Banks during 2000-2006** , Dissertation , Yarmonk University, 2008.

C- Articles :

- 1- Abdul Awwal Sarker, **Islamic Business contracts, Agency Problem and the theory of the Islamic firm**, International Journal of Islamic Financial Services, Vol : 1, N :02, 2000.
- 2- Adrian Blundell-Wignall, Paul Atkinson, **Thinking Beyond Basel III : Necessary Solutions for Capital and Liquidity**. OECD Journal Financial Market Trends. Vol 2010. Issue :1.
- 3- Afonso, G, A. Kovner, A. Shoar, **Stressed, Not Frozen**, The Federal Funds Market in the Financial Crisis, Journal of Finance, 66 (4). 2011.
- 4- Ahmad, N. H and Amed, S.H, **Key Factors Influencing Credit Risk of Islamic Bank: A Malaysian Case**, Proceedings of the Nation Seminars in Islamic Banking and Finance (IBAF) 2004, Malaysia: Intel Multimedia and Publications. 200

- 5- Ahmad, A. Rehman, K. and Saif. M.I, **Islamic Banking Experience of Pakistan: Comparasion of Islamic and Conventional Banks**, International Journal of Business and Management, Vol: 5, N: 2, 2010.
- 6- Ajmal Bhatti, **Aspects of Business Operations in Different Takaful Modalities**, HSBC, Amanah Takaful, 29th March 2007, Kuala Lumpur.
- 7- Ali Salehabadi, **Islamic Financial Instrement in Iran (With emphasis on Salam Sukuk)**. Semi-Annual Bulletin of Iranian Islamic Capital Market. Vol.4-N:1/ January-June 2012.
- 8- AL – Hawary, Sayed, **"Economic Philosophic Principles of Islamic Banking"**, International Seminar on Islamic Banking , Geneva, January 19 – 21 – 1981.
- 9- Alper D, Andar A, **Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey**, Business and Economics Research Journal, 2(2), 2011.
- 10- Ashfaq Ahmed, Asad Afzal Humayon, Uzair ul Hassan, **An Analysis of functions Performed by Islamic Bank: A case of Pakistan**, European Journal of Social Sciences. Vol: 17, November 1 ,2010.
- 11- Ashfaq Ahmad, Kashif. Ur- Rehman, Muhammad Iaqbal Saif, **Islamic Banking Experience of Pakistan: Comparasion between Islamic and Conventional Banks**, International Journal of Business and Management, Vol: 5. N:2.
- 12- Asli Demirguç-kunt, Enrica Detragiache, **The Determinants of Banking Crises In Developing And Developed Countries**, IMF Staff Papers, Vol: 45, N:1, March 1998.
- 13- Anas, E. Mounira B. A, **Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Frame work : the case of Islamic Banks**. International Journal of Business and Management. 2008.
- 14- Ausaf Ahmed, **Contemporary Practices of Islamic Financing Techniques**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Research Paper, N: 02, Saudi Arabia.
- 15- Bastiaan Verhoef, Somia Azahaf and Werner Bijikerk, **Islamic Finance and supervision: an exploratory analysis**, DNB, Occasional studies, Vol: 6, N°: 03. 2008.
- 16- BCBS(2000),**Sound Practices For Management Liquidity in Banking Organizations**(Basel:Basel Committee On Banking Supervision).
- 17- Berger, AN, **The Relationship between Capital and Earnings in Banking**, Journal of Money Credit and Banking, 27 (2). 1995.
- 18- Bijan Bidabad, Mahmoud Allahyarifard, **Assets and Liabilities Management in Islamic Banking**, 3rd International Conference on Islamic Banking and Finance, Karachi, Pakistan, 24-25 March, 2008.

- 19- Boualem Bendjilali, Tarriqullah khan, **Economics of Diminishing Musharakah**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi Arabia, Research paper, N: 31. 1995.
- 20- Chen YK, Shen CH, Kao LF, **Bank Liquidity and Performance**, Journal of Financial Regulation, 20 (2). 2010.
- 21- Cihak, M and H. Hesse, **Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis**, IMF WP 08/16. 2008.
- 22- Clementi, D, **Financial Markets: Implications for Financial Stability**, Balance Sheet 9 (3), 2001.
- 23- Complied from Islamic banks, Global HR requirements, 2009.
- 24- Crockett, A, **Market liquidity and Financial Stability**, Banque de France, Financial Stability Review, Special Issue on Liquidity, N: 11 (February). 2008.
- 25- Daniel Pruzin, **Central Bank Governors Approve: Hike in Minimum Capital Requirement for Banks**, BNA Banking Daily. Breaking News. September 12, 2010
- 26- Dermirguc-Kunt. A, Levine R, Min HG, **Opening to Foreign Banks: Issues of Stability, Efficiency and Growth**, In S. Lee, ed, **The Implications of Globalization of World Financial Markets**. Seoul: Bank of Korea, 1998.
- 27- Dominique Plihon ; **les banques (nouveaux enjeux nouvelles stratégies)**, notes et études documentaires, N°5078 , la documentation française ; 1998.
- 28- Earnst and Young, **The World Islamic Bnaking Competitiveness Report** 2012-2013.
- 29- Emily Sarah Hersh, **Islamic Finance and International Financial Regulation**, Journal of International Service, Spring 2011.
- 30- Ezzedine Mohd. Khoja, Abdul Sattar Abu Ghuddah, **Instruments of Islamic Investments**, Research and Development Department, AL-BARAKA Group Review. 2008.
- 31- **Financing SMEs and Entrepreneurs**, An OECD Scoreboard, Issue 1. 2012.
- 32- Gianfranco A. Vento, Pasquale La Ganga, **Bank Liquidity Risk Management and Supervision : Which Lessons from Recent Market Turmoil ?**, Journal of Money Investment and Banking, Eurojournals, Publishing. Issue 10, 2009.
- 33- **Guidelines on Islamic financing for Agriculture** : Islamic Banking Department, State Bank of Pakistan,

- 34- Hassan, M.K and Bashir, A.M, **Determinants of Islamic Banking Profitability**, ERF Paper. 2002.
- 35- Hasan, Mand. J Dridi, **The Effects Of The Global Crisis On Islamic And Conventional Banks: A Comparative Study**, IMF, WP10/201, 2010.
- 36- Hanif. M and Hijazi. T.S, **Islamic Housing Finance: A Critical Analysis and Comparaision with Conventional Mortgages**, Middle Eastern and Economic Issue 6, 2010.
- 37- How, et al, **Islamic Financing and Bank Risk: The Case of Malaysia**, Thunderbird International Business Review, Vol: 47 (Junnary), 2005.
- 38- I.Bunda, J.B Desquilbet, **The Bank Liquidity Smile Across Exchange Rate Regimes**, International Economic Journal, Vol 22, N° 3, 2008.
- 39- IFSB, **Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) Offering only : Islamic Financial Services, Credit Risk**, Kuala Lumpur : Islamic Financial Services Board, 2005.
- 40- Ilan Kelman, **Defining Risk, Flood Risk Net**, News letter, Issue 2, Winter 2003. Ismail R, **Assessment of liquidity Risk Management in Islamic Banking Industry**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance (Emerald series Journal), Vol: 3, n:2, 2010.
- 41- **International Framework for Liquidity Risk Management Standards and Monitoring**, Consultative Document, Basel Committee on Banking Supervision, December 2009, Bank For International Settlements,
- 42- Jameson, Rob, **« Who's Afraid of Liquidity Risk »**, Frisk December 2001, Frisk.com.
- 43- Karim Rifaat A. A, **"The Impact of the Basel Capital Adequacy Ratio Regulation on the financial and Marketing Strategies of Islamic Banks"**. The International Journal of Bank Marketing. Vol: 14 Nov. 1996.
- 44- Keith Robert Molenaar, Stuart D, Anderson Cliff, J. Schexnayder, **Guidebook on Risk Analysis Tools and Management Practices to Control transportation Project Costs**, NCHRP Report 658, National Cooperative Highway Research Program. National Academy of Sciences, Washington DC, 2010.
- 45- Kelly. Holden, **Islamic Finance : « Legal Hypocrisy » Moot Point, Problematic Future Bigger Concern**, Boston University, Low – Journal. Vol: 25, 2007.
- 46- K.H Faghani Makrani, S. Zargar, **Identifying and Measuring the Factors Fffective on Liquidity Risk in Mellat Banks of Iran**, World Applied Sciences Journal 8 (2), IDOSI, Publications, 2010.

- 47- Khwla Bourkhis, Mohamed Sami Nabi, **Have Islamic Banks Been More Resistant Than Conventional Banks To The 2007-2008, Financial Crisis?** Working Paper 616, Economic Research Forum, Egypt August 2011.
- 48- Kuwait Finance House, Third Annual Report, Kuwait, 2003.
- 49- Mabwe Kumbirai, Robert Webb, **A Financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa,** African Review of Economics and Finance, Vol.2, N°.1, Dec 2010.
- 50- Masood Mashkoo, Siddiqui, Abdul Malik, Abdul Ghafar, **An Islamic Model of Interest Free Banking,** International Journal of Economics and Management Sciences, Vol 1, N 1, 2011.
- 51- Martin Cihak, Heiko Hesse, 2008, **Islamic Banks and Financial Stability, An Empirical Analysis,** IMF Working Paper.
- 52- Md Abdul Jalil, Muhammad Khalilur Rahman, **Financial Transactions in Islamic Banking Are Viable Alternatives To The Conventional Banking Transactions,** International Journal of Business and Social Science, Vol 1, N : 3, December 2010.
- 53- M. Lucchetta, **What Do Data Say About Monetary Policy, Bank Liquidity and Bank Risk Taking?,** Economic Notes by Banca Monte dei Paschi di Siena SpA, Vol 36, N 2, 2007.
- 54- Mohamed Ali Al Gari, **Credit Risk in Islamic Banking and Finance,** Islamic Economic Studies, Vol : 10, N : 2, March 2003.
- 55- Muhammad Taqui Usmani, **An Introduction to Islamic Finance,** Arab and Islamic laws series:. 37 (2002).
- 56- Muhammad Farhan Malik, Amir Rafik, **Commercial Banks Liquidity in Pakistan: Firm Specific and Macroeconomic Factors,** The Romanian Economic Journal, June 2013.
- 57- Muhammad Farhan Akhtar, Khizer Ali, Shama Sadaqt, **Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan,** Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol: 1, Issue: 1, January 2011.
- 58- Muhamad Hanif, **Differences and Similarities in Islamic and Conventional Banking,** International Journal of Business and social Science. Vol 2, N:2. February 2011.
- 59- Naser Ail Yadollahzadeh Tabir, Mohammad Ahmadi, Ma'Someh Emami, **The Effects of Liquidity Risk on The Performance of Commercial Banks,** International Research Journal of Applied and Basic Sciences, Vol 4 (6), 2013.

- 60- Nasib, H, **Islamic Finance- A Global Proposition**, Capco Institute Bulletin, 26 -July, 2008.
- 61- Natalie. Schoon, **Islamic Finance: Risk Management and Challenges and the Impact of Basel II**, Global Association of Risk Professionals, July/ August, 7, Issue 37.
- 62- Naveed Ahmed, Zulfquar Ahmed, Imran Haider Naquir, **Liquidity Risk and Islamic Banks : Evidence from Pakistan, Interdisciplinary.** Journal of Research in Business, Vol: 1, Issue 9, September, October, 2011
- 63- Nuradhi Ridzwan Shah Bin Mohd Dali, **Islamic investments and Contemporary issues in Islamic Banking Products**, International Journal of Islamic Financial Services, Vol : 5, N : 6, 2004.
- 64- Paul Wonters, **IMF On Islamic Banks: Build Skyscrapers, Not The Titanic**, Market Report, Islamic Finance News, 14th March 2008.
- 65- Platt Gordon, **« Asia's 1 billion Muslims neckon Islamic bankers »**, Global Finance, Feb 2009.
- 66- **Policy Instruments to Learn Against the Wind in Latin America**, IMF Working Paper, Western Hemisphere Department, July 2011,
- 67- Rahul Dhumale, Anela Sabkanine, **Application of Islamic banking system principles to microfinance**, Technical note, A study by the regional bureau for Arab States, Unites Nations development program in cooperation with the middle East and North Africa Region. World Bank.
- 68- **Risk Management in Islamic Banks**, MPRA Paper, N : 38706, May 2012, ESLSCA Business School, Master of International Business Administration, Finance.
- 69- Ritab Al-Khouri, **Assessing the Risk and Performance of the GCC Banking Sector**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 65 (2011) ISSN 1450-2887.
- 70- Romzie Rosman, **“Risk Management and Performance of Islamic Banking: A Proposed Conceptual Framework”**. EABR and TLC Conferences Proceedings, Rothenberg, Germany, 2008.
- 71- Salman Syed Ali, **Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks** , Conference of Monetary Sector in Iran Structure, Performance and Challenging Issues. Tehran, February, 2004.
- 72- Sayer. P, J. Hall and I. Medowcroft , **Toward Risk -Based Flood Hazard Management in the U.K.** Proceeding of the institution of Civil Engineers, Vol: 150, Special Issue 1, 2002.

- 73- Seif I. Tag El-Din, N. Irwani Abdullah. **Issues of Implementing Islamic Hire Purchase in Dual Banking Systems: Malaysia's Experience**, Thunderbird International Business Review, Vol: 49, N:2, March-April 2007.
- 74- Seyed Nezanuddin, **Making Risk Management and Challenges in Islamic Banks**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 2003.
- 75- Shakh Salman, Jalbani Amanat, **Risk Management in Islamic and Conventional Banks : A Differential Analysis**, Journal of Independent Studies and Research, Szabist, Karachi, Vol : 7, N :2, July 2009,
- 76- Siddiqui, Muhammad Nejatullah, **Rationale of Islamic Banking**, Jeddah, Saudi Arabia: International Centre for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University, 1981.
- 77- Srend Reuse, **The Monte Carlo Simulation in Banks, Simplified Example in MS Excel and Practical Approach in German Savings Banks**, Scholarly Essay, Auflage, Norderstedt Germany, 2010.
- 78- Sudin Haron, **A Comparative Study of Islamic Banking Practices**, J-KAU: Islamic Econ. Vol: 10, 1998. Sundararajan. V. Errico. L, **Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges A head**, IMF working Paper, N: 02, 2002.
- 79- Sutan Emir Hidayat & Maryam Duaij Al-Khalifa, Alfatih Gressan Pananjung Aryasantana, **A survey on the level if Effectiveness of liquidity Risk Management of Islamic Banks in Bahrain**, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 91, 2012.
- 80- Tamara Gomes, Natasha Khan, **Strengthening Bank Management of Liquidity Risk : The Basel III Liquidity Standards**, Bank of Canada, Financial System Review, December 2011.
- 81- Tariquallah. Khan, Umer Chapra, **Regulation and Supervision of Islamic Banks**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute. Occasional Paper: 03, Jeddah- Saudi Arabia, 2000.
- 82- **The Accounting, Auditing and Governance Standards for Islamic Financial Institutions**, an AAOIFI Publication, Bahrain, [Section 4/1/3] , 2003.
- 83- The Joint Forum, **The Management of Liquidity Risk in Financial Groups**, Bank for International Settlements, Basel, 2006.
- 84- The Economist, « **Shara calling** », Vov12th 2009.
- 85- Umer Chapra, Tariquallah. Khan, **Regulation and Supervision of Islamic Banks**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute. Occasional Paper: 03, Jeddah- Saudi Arabia, 2000.

- 86- **Understanding and Managing Interest Rate Risk**, Finance and Treasury, CPA, Australia, LTD,2008.
- 87- Viral V. Acharya, Stephen Schaefer, **Liquidity Risk and Correlation Risk : Implication for Risk Management**, IFRI (International Financial Risk Institute), Round Table on September 29-30- 2005. London.
- 88- Walter. W. Eubanks. **The Status of the Basel III Capital Adequacy Accord**, Congressional Research Service, (CRS) Report for Congress, October, 28, 2010.

D- Articles from internet

- 1- Abdul Awwal Sarker, **Camels Rating in the Context of Islamic Banking: A proposed (S) for Shariaa Framework**, available at: www.ibtra.com/pdf/journal/v2_n2_article4.pdf.
- 2- Ahmed Abu-Alkheir and Vlli Spankouski, **Islamic Banking and Finance**, http://bank.uni-hohenhim.de/uploads/media/Islamic_banking_shides_copy_bw_pdf.
- 3- Alexiou, C, (2001), **Effective Demand And Unemployment, The European Case : Evidence From Thirteen Countries**. <http://www.epic.ac.uK/documents/ICAlexion.pdf>,
- 4- **Analysis of Variance : General Concepts**. Research Skills for Psychology Majors. Everything you need to know to get started. My.fit.edu/~gabrenya/IntroMethods/eBook/anova.pdf.
- 5- **Ansagar Wittenbrink. PWC (2010), Basel III. A Risk Management Perspective**. www.pwc.com/en. [LU/lu/risl-management/does/pwc-basel III-a- risk- management-perspective.pdf](http://LU/lu/risl-management/does/pwc-basel-III-a-risk-management-perspective.pdf).
- 6- Balance sheet analysis: **Islamic Vs Conventional, New Horizon Islamic Banking**, Global perspective on Islamic Banking and Insurance, January,1,2009, www.newhorizon-islamicbanking.com.pdf.
- 7- Bank for International Settlement, (2008b), **Principles for Sound liquidity Risk Management and Supervision**. Bank for International Settlement Paper. Basel Committee on Banking Supervision. Basel Retrieved on September 12th, 2009. Available at : <http://www.bis.org.pdf>.
- 8- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking supervision, Consultative Document, **Strengthening the resilience of the banking sector**. www.bis.org/publ/bcbs/164.htm
- 9- C. Rauch, S. Steffen, A. Hackethal, M. Tyrell. **Savings Banks, Liquidity Creation and Monetary Policy**, 2009, Available: http://paper.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1343595.
- 10- **Conventional vs Islamic banks** :<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/c1010.pdf>

- 11- **Commercial Banking,** at : <http://www.newagepublishers.com/samplechapter/001636.pdf>.
- 12- European Commission, (1999). **A Review of Regulatory Capital Requirements for EU, Credit Institutions and Investment Firms Consultation Document**". Market /1123/99-EN at EC website.
- 13- Faridah Najuna, Misman, Ishaq Bhatti, **Risks Exposure in Islamic Banks : A case Study of Bank Islam Malaysia**, unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/.../unpan049142.pdf
- 14- **Financing SMEs and Entrepreneurs**, (2012), An OECD Scoreboard, Issue 1, P: 34.
- 15- www.Linklaters.com/pdfs/mkt/Basel III: Liquidity Rules.pdf
- 16- Graeme Wearden, Guardian.co.Uk. Sunday 12 September, 2010. BST. <http://www.guardian.co.Uk/business/2010/sep/12.pdf>.
- 17- G. Shahul Hameed and Fayza Ahmed, **Development of Islamic Banking with reference to UAE**. http://sukuk.fr/files/20100607_developmentofislamicbanking.pdf. Visited on 1.22rd.2008.
- 18- Guillermo, Alger, Ingela Alger, **Liquid Assets in Banks : Theory and Practice**, November 1999, available: www.bc.edu/EC-P/wp446.pdf.
- 19- Hans- Perter. Burghof, **Islamic Banking and Finance**, http://Bank-uni-hohenheim.de/uploads/media/Islamic_Bankin_.shides.pdf.
- 20- Hideur Nasser, **Gestion des risques specifiques en finance islamique. Experience de la Banque AL BARAKA d'Algerie**. at : www.iefpedia.com/France/up-content/uploads/2010/04/Gestion-des-risques-specifiques-en-finance-islamique-nacer-hideur.pdf
- 21- Hugo, Nordell, Jens Ronnqvist, **Basel III: Financial Risk** (MVE 220), November,9,2010. at : www.moth.chalmers.se/rootzen/finrisk/Basel III. Ronnqvist.pdf.
- 22- Jeroen P.M.M, Thijs, **Risk Monagement in Islamic Banking**, <http://www.bankislam.com.my/en/Documents/shariah/RiskMgmtinIslamicBkg.pdf>
- 23- Joes Berrospide, **Liquidity Hoarding and the Financial Crisis : An Empirical Evaluation**, April 2012. www.bis/bcbs/events/bhbibe/berrospide.pdf.
- 24- Mahmood Ahmed, **Practice of Mudaraba and Musharaka in Islamic Banking**, www.ibtra.com/pdf.
- 25- Mahmoud Ibrahim. M. Adam, (2006), **Some Aspects of Islamic Banks Dealing with Conventional Banks Including Suggestions as to Modes of Cooperation**. http://dradanlawoffice.com/pdf/some_asperts.pdf.

- 26- **Models For Panal Data**: <http://people-stern-nyu.edu/wgreene/lugano2013/Greene-chapter-11-pdf>.
- 27- **One-Way Analysis of Variance (ANOVA): Example Problem**. www.cob.ualr.edu/smartstat/topics/anov/example.pdf.
- 28- Oscar Torrers- Reyna, **Panel Data Analysis : Fixed and Random Effects (Using Stata 10x) Ver 4-1**. <http://dss.princeton.edu/training/Panel101.pdf>.
- 29- **Panel estimation methods**, www.ub.uni-bamberg.de/elib/volltexte/2004/3/GH-Chap-2.pdf.
- 30- **Panel Data 4 : Fixed Effects vs Random Effects Models**: [www3-nd.edu/~rwilliam/stats3/Panel04-FixedVsRandom.pdf](http://www3.nd.edu/~rwilliam/stats3/Panel04-FixedVsRandom.pdf).
- 31- Pavla, Vodova, **Determinants of Commercial Bank's liquidity in the Czech Republic**, www.researchgate.net/pdf.
- 32- **Principles For Sound Liquidity Risk Management and Supervision**, Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, September 2008. PP : 3-5. At : www.bis.org/publ/bcbs138.pdf
- 33- PWC: **Basel III: A Risk Management Perspective- 2011**, at: www.pwc.iu/en/risk-management/docs/pwc-Basel-III-management-perspective.PDF visited on August 25, 2011.
- 34- R.S Raghavan, **Risk Management in Banks**, Chartered Accountant, February 2003. At: www.icaai.org/resource_file/11490p841-851.pdf
- 35- **Risk Management Guidelines for commercial Banks and DFIs**, Bank State of Pakistan Report, P : 27. Available at : www.sbj-uk.org/riskmgm. Pdf.
- 36- Risk Defining, **Risk assessment and Risk management**, available at : www.pathwats.cu.edu.eg/risk_chapter_1.pdf.
- 37- Said. S. Martan, A.F. Abdul-Fattah, **Islamic vis-a-vis Traditional Banking A "Fuzzy-set" Approach**, at : <http://www.philadelphia.edu.jo/courses/banking/Files/Banks/b087.pdf>
- 38- S-Clark, Drew A. Linzr. **Should I Use Fixed or Random Effects**, January 30,2013 : <http://usewww.service.emovy.edu/~tclark7/randomeffects.pdf>.
- 39- Shuqiang Zhang. **Testing Homogeneity of Variance**. www.lexjansen.com/wuss/1997/WUSS97036.pdf.
- 40- **Significance Of The New Basel Capital.Accord- Basel 2**. Bulletin.Ministry of finance. http://www1.finance.gov.mk/gb/bulletins/02-05/aneta_i_lila.pdf

- 41- **The relationship between Islamic Financing with Risks and Performance of Commercial Banks in Indonesia**, at: <http://dspace.fsktm.um.edu.my/.../utt-8>"thesis-summary.pdf.
- 42- The Institute of Islamic Banking and Insurance status of Islamic Banking. at: <http://www.islamicbanking.com/ibanking/statusib>. Php.
- 43- Vhomoibhi Toni Aburime, **Islamic Banking Theories, Practices and Insights for Nigeria**. www.bizresearchpapers.com/attachments.2009_01_13/26. Toni. Pdf.
- 44- Viral V. Acharya, Stephen Schaefer, **Liquidity Risk and Correlation Risk: Implications for Risk Management**. IFRI Roundtable on September 29-30, 2005. www.pages.stern.nyu.edu/sternfin/vacharya/public.../acharya_schaefer2.pdf.
- 45- Yves Croissant, Giovanni Millo, **Panel Data Econometrics in R : The plm Package**, cran.r-project.org/web/packages/plm/.../plm.pdf.
- 46- Zeinab. Mohamed EL Gawady. **Possibility of cooperation between Islamic banks and conventional banks**. at www.must.edu/publications/business_Res4. pdf.

II-2 Français

A- Ouvrages :

- 1- Ammour Ben Halima , **Pratique des techniques bancaires** , Edition Dehelb, Alger. 1997.
- 2- Mondher Bellalah, **Gestion des risques et produits dérivés classiques et exotiques**, Paris, Edition Dunod, 2003.
- 3- Causse-Broquet. G, La finance islamique, Marchés finance Collection Marchés/finance, Editions Revue Banque, 2009.
- 4- Claude.J.sunon , **les banques** , édition la découverte , Paris. 1991.
- 5- Philippe Garsuault et Stéphane Primi_ , **La banque fonctionnement et stratégies**, Edition ,Economica, Paris. 1995.
- 6- Sylvie de Coussergues , **Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie** , 3^{eme} édition , Dunod, 2002.
- 7- Z. Mikdashi , **les banques à l'ère de la mondialisation** , economica , Paris , 1998.

B- Thèses :

- 1- Mihaela Costisor, **Le risque de liquidité dans le système bancaire**, Thèse Doctorat, Sciences Economiques, Université Paris-Est. 2010.

- 2- AFTIS Hamza, **Analyse des causes de la surliquidité bancaire en Algérie et des méthodes de sa gestion**, Magister en science Economiques : Monnaie, Finance, Banque, Université de Tizi-Ouzou – Algérie, 2010.

C- Articles :

- 1- Causse-Broquet. G, **La finance islamique, Marchés finance Collection Marchés/finance**, Revue Banque éd, 2009.
- 2- **Guide des banques et établissement financiers en Algerie**. KPMG. Edition 2012.
- 3- K.M.Bensafta, **la gestion du risque de Marché : Application de la valeur –à-Risque** , séminaire national du système bancaire Algérien et les changements économiques, université de Chlef, 2004.
- 4- Martens, André, **La finance Islamique : Fondements, Théorie et Réalité** ,Cahier 2001-20, Département des sciences Economiques, Université de Montréal, Canada,
- 5- Stephane Gautrieaud, **Le risque pays: approche conceptuelle et approche pratique**, Document de travail n°72,ATER :Centre d'economie du developement-Université Montesquien Bordeaux IV.

D- Rapports :

- 1- Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2012, **Chapitre VI : Intermédiation et Infrastructure Bancaire**.
- 2- Rapport Annuel de la Banque d'Algérie, **Chapitre VII : Contrôle et Supervision Bancaire**, 2012.
- 3- Règlement de la Banque d'Algerie n° 11-04 du 24 mai 2011.
- 4- Article 195 de la Loi n° 90-10 du 14-4-90 relative a la monnaie et au crédit.
- 5- IBCA.2012. BankScoop Database, CD-Rom. Bureau Van Dyck, New York, N. Y.
- 6- **Les bulletins mensuels**, édité par la direction Marketing et communication du CPA, n : 3-4 Mars-Avril 1992, n : 08 Février 2005 , n 09 Mars 2005, n 18-2006, n 19-2006.

E- Articles d'internet :

- 1- Hideur Nasser, **Gestion des risques specifiques en finance islamique. Experience de la Banque AL BARAKA d'Algerie**. at : www.iefpedia.com/France/uploads/content/uploads/2010/04/Gestion-des-risques-specifiques-en-finance-islamique-nacer-hideur.pdf.
- 2- **Guide des banques et établissement financiers en Algerie**. KPMG. Edition 2012. www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf.

-III مواقع الانترنت:

- 1- http://www.inciraq.com/Al_Mutamar/2006/1101_1200/1109/060525_1109_4.htm.con sulté le:06/01/2007.
- 2- The Economist, « **Sharia calling** », Vov12th 2009. <http://www.economist.com/world/europe/displaystory.cfm?story.id=14859353>.
- 3- www.w3c.org/TR/1999/REC-hTm.T401-1999 1224/joose.dTd “consulté le:12//4/2006.
- 4- <http://www.economist.com/world/europe/displaystory.cfm?story.id=14859353>.
- 5- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/weodata/weorept.aspx?pr.x=57&pr.y=7&sy=2002&ey=2011&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=612&s=PCPIPCH%2CPCPIEPCH%2CLUR&grp=0&a=>
- 6- <http://data.worldbank.org/indicator/FR.INR.LEND>.
- 7- <http://data.worldbank.org/indicator/FR.INR.DPST/countries>.
- 8- www.bea.dz/presentationbea/historique.html.
- 9- www.bdl.dz .
- 10- <http://www.bna.dz/presentation.html>.
- 11- www.societegenerale.dz
- 12- www.arababnking.com/en/abcworld/africa/algeria/Pages/default.aspx.
- 13- <http://www.algerie1.com/actualite/la-bea-troisieme-plus-grande-banque-au-maghreb/>. Consulté le : 15/11/2013.

الملاحق

الملحق رقم (01)

أوزان المخاطرة المرجحة للأصول وبنود خارج الميزانية حسب بازل 1

1- أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل 1

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات مركزية في بلدان OCDE
1 إلى 5%	المطلوبات من هيئات القطاع العام - حسب ما يتقرر وطنيا-
20%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك OCDE + النقدية في الطريق
50%	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها.
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات من شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات جامعة الشلف، 15/14 ديسمبر 2004، ص 289.

2- أوزان المخاطرة لعناصر خارج الميزانية لاتفاقية بازل 1.

أوزان المخاطرة	البنود
100%	بنود مثيلة للقروض - مثل الضمانات العامة للقروض-
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء - خطابات ضمان لتنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات.
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تسمى بالتصفية الذاتية - عن الاعتمادات المستندية-

المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص 136.

الملحق رقم (02)

أوزان المخاطر المرجحة للتصنيفات الائتمانية وشرائح التوريق حسب بازل II

1- أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة حسب اتفاقية بازل 2.

الالتزامات	AAA إلى AA -	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى BB-	أقل B-	غير مصنفة
الحكومات والمؤسسات	0%	20%	50%	100%	150%	100%
المصارف خيار 1	20%	50%	100%	100%	150%	100%
خيار 2	20%	50%	50%	50%	150%	50%
OPTION 2	20%	20%	20%	50%	150%	20%

1- أوزان المخاطرة مستندة على تقليل مخاطر الدول حيث يوجد المصرف.

2- أوزان المخاطرة المستندة على تقييم المصرف المستقل.

المصدر: مشروع الاطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل، بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، القاهرة، 1999، ص 89.

2- أوزان المخاطر لشرائح التوريق.

الشرائح	أوزان المخاطر
AAA إلى AA-	20%
A+ إلى A-	50%
BBB+ إلى BBB-	100%
BB+ إلى BB-	150%
B+ أو أقل أو غير مصنفة	يخصم من رأس المال

المصدر: عبد الرزاق خليل: أحلام بوعبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازل 2، الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية " حالة الاقتصاد الجزائري " جامعة عنابة 23-24 نوفمبر 2004. ص 6.

أوزان المخاطر للالتزامات الأخرى.

أوزان المخاطر	الالتزامات
يمكن معاملاتها مثل الالتزامات على المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات على دولها.	الالتزامات على الحكومات ومؤسسات القطاع العام غير المركزية
مثل الالتزامات على المصارف	الالتزامات على مؤسسات الأوراق المالية
50%	القروض المضمونة كاملة بالرهونات العقارية
150%	الأوراق المصفقة دون مستوى B- وشرائح التوريق بين مستويات BB+ وBB-
100%	التزامات أخرى
20%	بنود خارج الميزانية
50%	- أقل من سنة - أكثر من سنة

المصدر: عبد الرزاق خليل: أحلام بوعبدلي، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازل 2، الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية " حالة الاقتصاد الجزائري " جامعة عنابة 23-24 نوفمبر 2004 ، ص: 6-7.

معدل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2

<p>إجمالي رأس المال - شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3 -</p> <p>$8 \leq$</p> <p>الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطرة السوقية * 12.5%</p>
--

الملحق رقم (03)

التعريف الجديد لرأس المال حسب بازل III

متطلبات رأس المال حسب بازل III

2019	2018	2017	2016 C	2015 c-d	2014 C	2013 C	2012 B	2011 a-b	نوع رأس المال
4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	%4,0	3,5			الأسهم العادية الدنيا معدل رأس المال
2,5	1,875	1,25	0,625						الحد الأدنى لرأس المال العازل
10,5	9,875	9,25	8,625	8,0	8,0	8,0			الحد الأدنى الإجمالي رأس المال + رأس المال العازل
2,5	1,875	1,25	0,625						الحد الأدنى للعازل لمواجهة فترات التوتر
13,0									الحد الأدنى الإجمالي رأس المال + حفظ العازل + العازل لمواجهة فترات التوتر
6,0	6,0	6,0	6,0	6,0	5,5	4,5			الحد الأدنى لرأس المال الأساسي

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Group of Governors and Heads of supervision announces higher global minimum Standard, September 12, 2010, P: 7.

a: معدل تغطية السيولة: بداية فترة العمل. b: معدل الرافعة المالية: الرقابة الإشرافية؛

c: معدل الرافعة المالية: تعمل بالتوازي من 1 جانفي 2013 إلى 1 جانفي 2017؛

d: معدل تغطية السيولة: إدخال المعيار الأدنى.

I- التعريف الجديد لرأس المال:

حددت مقررات لجنة بازل III رأس المال التنظيمي حيث يعتبر مقياس للقوة المالية للبنك ويتكون من شريحتين يشمل قواعد الملاءة الموضوعية في بازل ا:

☒ الشريحة الأولى: (رأس المال الأساسي) = حقوق المساهمين + الأرباح المعلنة + الأرباح المحتجزة + الأسهم الدائنة غير المتراكمة.

☒ الشريحة الثانية: (رأس المال التكميلي) = احتياطات غير المعلنة + احتياطات خسائر القروض + شهرة المحل + مخصصات خسائر الديون + الأسهم محددة المدة (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة)

ويمكن للبنوك أن تمتلك على الأقل 2% للأصول الخطرة وقد صادقت البنوك المركزية على سياسة متطلبات رأس المال التي ترفع من الحد الأدنى للأسهم المشتركة (Common Equity) كرأس مال من 2% إلى 4,5% سنة 2015 بالإضافة إلى مكونات أخرى بدل الأسهم الملموسة كجزء من الشريحة الأولى:

✓ خدمة حقوق الرهن العقاري (HSR (Mortgage Servicing Rights):

✓ أصول الضريبة المؤجلة (DTA (Deferred Tax Assets):

✓ حيازات الأصول المالية الأخرى Holding in other financial Assets .

وقد وافقت البنوك على أن خدمة حقوق الرهن العقاري الموجودة يمكن أن تباع بسهولة لتعويض الخسائر غير المتوقعة، بالإضافة إلى أصول الضريبة المؤجلة المستعملة لتخفيض مبلغ الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسات لفترة ضريبية المؤجلة لاحقة تضاف إلى الشريحة الأولى حيث تعتبر أكثر سيولة لتعويض الخسائر غير المتوقعة أما الأصول المالية الأخرى فهي معادلة للأسهم العادية بالبنك ويمكن أيضا بيعها بسهولة. بحيث هذه المكونات الإضافية الثلاثة يجب أن لا تفوق في الإجمال 15% من رأس المال الأساسي.

1- رأس المال العازل Capital Conservation Buffer :

هو مقدار رأس المال الذي يجب إضافته للمستوى الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال لضمان إنشاء البنوك لرأس مال عازل خارج فترات الأزمات المالية. يمكن سحبه في حال تكبد خسائر إذا كان البنك يملك احتياطي رأس مال أعلى من رأس المال الأساسي لا يوجد أي عائق عملي، لكن لا يسمح للبنوك بتوزيع الأرباح في شكل حصص للمساهمين إذا لم يكن لديها نسبة رأس مال عازل بـ 2,5%.

2- رأس المال العازل لمواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Capital Buffer:

بالإضافة للمتطلبات السابقة، قدمت مقترحات بازل III رأس مال عازل لمواجهة التقلبات الدورية يتكون من الأسهم المشتركة في مجال 0% إلى 2,5% من قيمة مجموع الأصول الرأسمالية الهدف من هذا هو حماية النظام البنكي من تزايد الائتمان الكلي حيث أن النسبة الحالية¹.

¹ Walter. W. Eubanks. The Status of the Basel III Capital Adequacy Accord, Congressional Research Service, (CRS) Report for Congress, October, 28, 2010, P: 5.

3- رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية:

لم توضع بازل II أي فرق بين أحجام البنوك، في حين التعديلات الجديدة صممت سياسات لتخفيض الخطر المرتبط بالإفلاس حيث تم الأخذ بعين الاعتبار لمحورين¹:

✓ تخفيض احتمال إفلاس بنك نظامي:

1. البنك النظامي سيواجه تنظيمات إشرافية عالية؛
2. البنك النظامي يجب أن يكون رأس مال عازل إضافي لمواجهة الخسائر.

✓ تخفيض أثر إفلاس بنك نظامي من خلال:

- 1- متطلبات لإصلاح وتصميم الخطط؛
- 2- تدابير تحضيرية ووقائية.
- 3- منح السلطة المشرفين لاتخاذ القرار قبل حدوث الأزمات (تتضمن استبدال الإدارة).
- 4- منح السلطة لفرض سيطرة مؤسسة قوية أو تحويل جزء أو كل العمليات لبنك آخر لضمان استمرارية الخدمات.

حيث توضع مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية، وتؤثر فقط في فترات نمو الائتمان الكلي واشتداد الخطر النظامي.

I-1 المتطلبات الجديدة للسيولة:

حددت بازل III حد أدنى لمتطلبات السيولة² بالتماشي مع متطلبات رأس المال، وقد وضعت معيارين لتمويل السيولة:

✓ معدل تغطية السيولة 30 يوم: يتألف من الأوراق المالية الحكومية والسيولة الحاضرة لتعزيز المرونة لتأخر السيولة المتوقع في المدى القصير:

✓ المعدل الهيكلي طويل الأجل: لمعالجة حالات عدم تطابق نسبة السيولة وتوفير حوافز للبنوك لاستعمال موارد ثابتة لتمويل عملياتها.
معدل الرافعة المالية:

أصدرت لجنة بازل هذا المعدل لتحقيق الأهداف التالية³:

✓ إعاقاة تزايد لتراكم الرافعة المالية في القطاع البنكي لتجنب عدم الاستقرار وتقليل المديونية التي تضر النظام المالي والاقتصادي .

✓ تعزيز المتطلبات القائمة على أساس المخاطر مع مقياس مساندة غير قائمة على المخاطر.

I-2 سحب الدعم المالي للحكومة:

¹ PWC: **Basel III: A risk management Perspective- 2011**, at: www.pwc.iu/en/risk-management/docs/pwc-Basel-III-management-perspective.PDF visited on August 25, 2011.

² في 12 سبتمبر 2010، وافق محافظو البنوك المركزية على تقديم معدل تغطية السيولة فعلياً في 2015 بعد فترة ملاحظة تبدأ في 2011 وتنتهي في 2014. في فترة الملاحظة هناك مخطط لعمليات الابتلاع لمراقبة المعدل وإعادة النظر في تطبيق معدل السيولة للأسواق المالية النمو الاقتصادي، وتمديد الائتمان.

³ Walter, OPcit: P: 7

كنتيجة للأزمة المالية 2007-2009 لجأت العديد من البنوك الأوروبية والأمريكية لمساعدات حكوماتها من خلال دعم رأسمالها. بعد أن كانت معرضة للإفلاس. وقد تمثلت المساعدات الحكومية في شراء الأسهم المشتركة والمفضلة للبنوك.

وقد تم - في بازل III - الاتفاق على إلغاء المساعدة الحكومية ابتداء من 1 جانفي 2013، ويتم التخلص تدريجيا من رأس المال الحكومي الذي لم تعد تنطبق عليه صفة الأسهم العادية في الشريحة الأولى أو الثانية على مدى 10 سنوات ابتداء من 1 جانفي 2013. حيث ابتداء من 2013، الاعتراف بهذه المساعدات كرأس مال يكون بـ 90% من القيمة الاسمية لكل وسيلة متأخرة لم تدفع، مع تراجع بـ 10% لكل سنة لاحقة¹.

¹ Daniel Pruzin, Central Bank Governors Approve: Hike in Minimum Capital Requirement for Banks, BNA Banking Daily. Breaking News. September 12, 2010, P: 1.

الملحق رقم (04)

قائمة البنوك في النظام البنكي الجزائري

البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة موزعة كما يلي:

- * 6 بنوك عمومية، من ضمنها صندوق التوفير؛
- * 14 بنك خاص برأسمال أجنبي، من بينها بنك برأسمال مختلط؛
- * 5 مؤسسات مالية، من بينها 2 عمومية؛
- * 5 مؤسسات خاصة للإيجار (Leasing)؛
- * تعاونية التأمين الفلاحي معتمدة لتنفيذ عمليات البنك الذي تولى في نهاية 2009 هيئة مؤسسة مالية.

بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية برأس مال عمومي:

- * بنك الجزائر الخارجي BEA؛
- * بنك الجزائر الوطني BNA؛
- * القرض الشعبي الوطني CPA؛
- * بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛
- * الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP؛
- * شركة SOFINANCE ؛
- * شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH.

بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ذات الطابع التعاوني:

- * الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية برأس مال خاص:

- * بنك البركة شراكة بين مجموعة البركة السعودية بـ 50% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 50%
- * Citibank الجزائر مفرع Citibank نيويورك؛

- * Arab banking Corporation الجزائر شركة فرعية مراقبة بـ 70% من مجموعة ABC البحرين، 10% BIRD، 10% من الشركة العربية للاستثمار (جدة) و10% مستثمرين محليين؛
- * Société Générale Algérie فرع مراقب 100% من الشركة الأم بفرنسا؛
- * Natixis Al Aman Algérie فرع من مجموعة Natixis الفرنسية (باريس)؛
- * Arab Bank Algérie PLC فرع من البنك العربي في عمان (الأردن)؛
- * La banque Nationale de Paris El djazair (Paribas) فرع 100% من المجموعة الفرنسية BNP Paribas؛
- * La Trust bank Algeria خليط من رؤوس أموال خاصة وطنية ودولية؛
- * Arab Leasing Algeria مؤسسة خاصة بالإيجار، شركة عربية من Arab Bank Corporation Algeria وCNEP؛
- * The Housing Trade and Finance شركة فرعية من البنك الأردني بنك الإسكان للتجارة والتمويل؛
- * بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria مراقب من بنك الخليج المنتهي للمجموعة الكويتية KIPCO؛
- * CETELEM مؤسسة مالية، شركة فرعية لمجموعة BNP Paribas؛
- * Maghreb Leasing مؤسسة مالية برأس مال تونسي ومستثمرين سياديين؛
- * Fransabank AL Djazair شركة فرعية للبنك اللبناني Fransabank ومجموعة CMA/CGM؛
- * Calyan Algeria شركة فرعية لمجموعة الفرنسية للقرض الفلاحي؛
- * HSBC Algeria شركة فرعية لـ HSBC France؛
- * السلام بنك، بنك برأس مال إماراتي.

(05) الملحق رقم

Identification, mesure, gestion et contrôle du risque de liquidité**Règlement de la Banque d'Algérie n°11-04 du 24 mai 2011**Source : www.droit-algerie.com**NB - Règlement de la banque d'Algérie n°11-04 du 24 mai 2011 portant identification, mesure, gestion et contrôle du risque de liquidité**

Art.1.-Les banques et les établissements financiers sont tenus de mettre en place, dans les conditions prévues aux articles suivants, un dispositif d'identification, de mesure, d'analyse et de gestion du risque de liquidité. Ce dernier est défini comme le risque de ne pas pouvoir faire face à ses engagements, ou de ne pas pouvoir dénouer, ou compenser, une position, en raison de la situation du marché, dans un délai déterminé et à un coût raisonnable .

Art.2.- Les banques et les établissements financiers doivent :

-disposer effectivement et à tout moment de liquidités suffisantes pour répondre à leurs engagements, à mesure de leur exigibilité, au moyen d'un stock d'actifs liquides ;

-veiller à assurer une diversification suffisante de leurs sources de financement par montant ,par maturité et par contrepartie ;

- tester régulièrement les possibilités d'emprunt dont ils disposent auprès de leurs contreparties, tant en condition normale qu'en situation de crise .

Art.3.-Les banques et les établissements financiers sont tenus de respecter un rapport entre , d'une part, la somme des actifs disponibles et réalisables à court terme et des engagements de financement reçus des banques, et, d'autre part, la somme des exigibilités à vue et à court terme et des engagements donnés. Ce rapport est appelé coefficient minimum de liquidité. Ses composantes et ses modalités d'établissement sont définies par instruction de la Banque d'Algérie .

Les banques et établissements financiers doivent à tout moment présenter un coefficient de liquidité au moins égal à 100 .%

Art.4.-A chaque fin de trimestre, les banques et les établissements financiers communiquent à la Banque d'Algérie :

-le coefficient minimum de liquidité du mois à venir et ceux de chacun des deux derniers mois du trimestre écoulé ;

-un coefficient de liquidité, dit d'observation, pour la période de trois mois suivant la date d'arrêté .

La commission bancaire peut demander aux banques et établissements financiers de calculer le coefficient de liquidité à d'autres dates .

Art.5.-Les éléments de calcul des coefficients de liquidité sont extraits de la comptabilité des banques et des établissements financiers .

En cas de difficultés rencontrées pour calculer les coefficients de liquidité de chacun des deux derniers mois du dernier trimestre, les banques et les établissements financiers peuvent recourir , à titre temporaire, à des modalités statistiques de calcul, sous conditions que ces modalités soient communiquées à la Banque d'Algérie et que la commission bancaire donne son accord .

Art.6.-La commission bancaire peut autoriser une banque ou un établissement financier à déroger temporairement aux dispositions du présent règlement. Dans ce cas, elle fixe à l'institution concernée un délai pour régulariser sa situation .

Art.7.-Les banques et les établissements financiers établissent un tableau dit « tableau de trésorerie prévisionnelle », qui leur permet d'assurer un suivi au moins hebdomadaire de leur situation de liquidité, y compris les nouvelles opérations .

Ce tableau est établi à partir de leurs prévisions de flux de trésorerie à une semaine .

Art.8.-Les banques et les établissements financiers déterminent les caractéristiques et les hypothèses sur lesquelles s'appuient leurs prévisions .

Art.9.-Les banques et les établissements financiers établissent et détaillent leurs prévisions à une semaine des flux bruts résultant :

- de toute opération avec la Banque d'Algérie ;
- des prêts et emprunts interbancaires ;
- des opérations d'achat, de vente, de prise et de mise en pension d'effets représentatifs de créances ;
- des titres financiers qu'ils ont émis ;
- des retraits et dépôts de la clientèle ;
- des prêts et emprunts à la clientèle ;
- ..des engagements donnés et reçus ;
- de toute opération de marché autre que celles déclarées par ailleurs, y compris les opérations de change ;
- et de tout autre élément, notamment les charges impactant de manière significative leur situation de liquidité .

Art.10.- Les banques et les établissements financiers recensent les sources supplémentaires de financement à une semaine et distinguent à ce titre :

- les actifs éligibles et non encore affectés en garantie auprès de la Banque d'Algérie ;
- les autres actifs pouvant être apportés en garantie auprès d'autres contreparties ;
- les autres actifs cessibles ;
- les accords de financement reçus ;
- toute autre source de financement disponible qui devra être précisée .

Art.11.- L'organe exécutif de la banque ou de l'établissement financier détermine :

-le niveau de tolérance au risque de l'établissement, c'est-à-dire le niveau de prise de risque qu'il accepte ;

-la politique générale de gestion de la liquidité adaptée à son niveau de tolérance au risque ;

-et les procédures, limites, systèmes et outils d'identification, de mesure et de gestion du risque de liquidité .

Art.12.-L'organe exécutif de la banque ou de l'établissement financier, veille à l'adéquation et la mise à jour des procédures, systèmes et outils d'identification, de mesure et de gestion du risque de liquidité. Il communique au moins deux fois par an les résultats de ses analyses à l'organe délibérant .

Art.13.-Les services chargés du contrôle interne s'assurent du respect des exigences du présent règlement. Ils examinent au moins une fois par an les hypothèses utilisées ainsi que les paramètres employés pour mesurer le risque de liquidité .

Art.14.-L'organe délibérant se prononce au moins une fois par an sur le niveau de tolérance au risque, la politique générale de gestion du risque de liquidité, ainsi que les méthodes utilisées pour identifier, mesurer, et limiter l'exposition au risque de liquidité .

Il est tenu informé des conclusions des revues et des analyses du risque de liquidité susvisées et approuve toute modification substantielle des méthodologies internes. Il est tenu également informé des résultats des scénarios de crise conduits en application du présent règlement et des actions prises, le cas échéant .

Le comité d'audit, lorsqu'il existe, procède à un examen régulier des méthodologies internes et des hypothèses sous-jacentes .

Art.15.-Des dispositifs internes permettent d'identifier, mesurer, gérer et contrôler, à l'aide d'indicateurs et de limites et selon des hypothèses suffisamment prudentes, les flux entrants et sortants, résultant de l'ensemble des éléments d'actifs, de passifs et de hors bilan .

Art.16.-Les banques et les établissements financiers mettent en place des méthodes et moyens pour réduire le risque de liquidité. A cet effet :

-ils disposent d'un stock d'actifs de qualité, libres de tout engagement et mobilisables à tout moment ;

-ils diversifient de manière adéquate leur structure de financement et l'accès aux sources de financement ;

-ils définissent les modalités de mobilisation rapide des sources de financement complémentaires .

Ils doivent veiller à l'examen régulier de ces méthodes et moyens .

Art.17.-Les banques et les établissements financiers mettent en place des indicateurs leur permettant d'identifier et de mesurer les actifs de qualité, libres de tout engagement et disponibles à tout moment, en particulier en situation de crise .

Ils tiennent compte de leur éligibilité au refinancement de la Banque d'Algérie, de l'entité juridique dans laquelle se trouvent les actifs et de la faculté de les rendre liquides rapidement .

Ils apprécient les risques éventuels de concentration de leurs actifs liquides .

Art.18.-Les banques et les établissements financiers définissent un ensemble de limites relatives

aux indicateurs visés aux articles 15 et 17 ci-dessus, cohérentes avec la qualité de leurs signatures et avec les conditions générales du marché .

Art.19.- Conformément aux dispositions de l'article 2 du présent règlement, les banques et les établissements financiers évaluent leurs capacités à lever des fonds auprès de chacune de leurs

sources de financement, tant en situation normale qu'en situation de crise. A cet effet, ils testent de façon périodique, directement ou par leurs entités de refinancement :

-les possibilités d'emprunt, confirmées et non confirmées, dont ils disposent auprès de leurs contreparties ;

-leurs mécanismes de refinancement auprès de la Banque d'Algérie .

Art.20.-Les banques et les établissements financiers mettent en place des procédures d'alerte et des plans d'action en cas de dépassements des limites .

Art.21.-Les banques et les établissements financiers testent leurs scénarios de façon périodique afin de s'assurer que leur exposition au risque de liquidité reste compatible avec la tolérance au risque qu'ils ont définie .

Ils procèdent à un examen périodique de la pertinence et du degré de sévérité des hypothèses qui ont servi à les établir .

Art.22.-Les scénarios permettent aux banques et aux établissements financiers de tester au minimum :

-une crise portant sur la banque ou l'établissement financier eux-mêmes et entraînant une dégradation brutale des conditions de leur financement ;

-une crise de liquidité ;

-une combinaison des deux .

Art.23.-Les banques et les établissements financiers analysent les résultats de ces tests et en tiennent compte dans la mesure et la gestion opérationnelle du risque de liquidité .

Art.24.-Les banques et les établissements financiers mettent en place des plans d'urgence formalisés qui leur permettent de se préparer et de faire face à des situations de crise. Ces plans précisent la stratégie à suivre et les procédures permettant de gérer la liquidité selon les différents scénarios .

Ces procédures définissent :

-les personnes concernées ;

-leur niveau de responsabilité et leurs tâches ;

-les solutions alternatives d'accès à la liquidité à mettre en place .

Art.25.-Les banques et les établissements financiers testent et mettent à jour leurs plans d'urgence de façon périodique, notamment au regard des résultats des

scénarios de crise, afin de s'assurer que ces scénarios sont effectivement opérationnels et adaptés .

Art.26.-Dans le rapport de contrôle interne qu'ils élaborent en application de l'article 45 du règlement n°02-03 du 14 novembre 2002, susvisé, les banques et les établissements financiers décrivent les méthodes qu'ils utilisent pour la gestion de leurs risques de liquidité ainsi que les mises à jour et tout changement significatif .

Art.27.-Les dispositions du présent règlement sont applicables à compter de la date de sa publication au Journal officiel .

Art.28.-Le présent règlement sera publié au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire .

الملحق رقم (06)

متغيرات الدراسة

Bank	Year	LR1	LR2	LR3	LR4	TA	CA	CG	CTD	ROA
BNA	2002	14,18	19,29	53,88	73,27	478,46	4,6	-22,8	145,6	1,4
BNA	2003	19,89	26,33	51,04	67,55	539,64	4,1	6,8	69,7	1,47
BNA	2004	22,47	31,76	60,91	86,07	644,07	2,8	42,45	88,8	0,11
BNA	2005	31	41,18	47,78	63,47	609,09	3,3	-25,83	66,6	-0,48
BNA	2006	31,11	39,79	49,28	63,02	716,99	3,5	21,42	71,1	0,61
BNA	2007	32,49	40,65	48,87	61,14	922,92	4,3	27,65	75,7	0,73
BNA	2008	34	41,62	50,87	62,26	1119,28	5,1	26,24	81,6	0,94
BNA	2009	12,64	17,21	63,43	86,45	1258,77	10,07	40,45	110,46	1,68
BNA	2010	16,41	22,69	52,56	72,62	1421,68	11,94	-6,57	101,2	2,29
BNA	2011	16,21	21,41	55,56	73,34	1620,66	12,2	20,52	92,28	2,15
BEA	2002	39,45	50,95	55,83	72,09	681,68	4,67	8,6	179	0,06
BEA	2003	41,72	54,12	41,74	54,05	808,4	4,09	-11,75	109,65	0,07
BEA	2004	43,99	57,3	27,65	36,01	935,12	3,51	-32,1	40,3	0,08
BEA	2005	62,52	72,76	21,95	25,54	1024,99	3,32	-12,99	27,6	0,12
BEA	2006	64,97	74,54	14,86	17,05	1490,04	2,7	-1,58	17,6	0,41
BEA	2007	72,19	78,98	12,59	13,77	2115,97	3,27	20,28	14	0,78

BEA	2008	79,69	88,65	16,16	17,98	2379,22	4,8	44,39	18	0,94
BEA	2009	60,92	76,67	19,8	24,92	2183,72	6,82	12,47	25	1,55
BEA	2010	67,23	78,88	18,36	21,54	2367,6	6,9	0,5	21,55	0,81
BEA	2011	99,2	73,87	21,42	25,69	2636,7	7,14	29,93	25,87	1,15
CPA	2002	23,05	27,67	30,48	37,58	367	7,61	8,3	49,9	0,3
CPA	2003	20,87	24,08	30,38	36,02	388,8	7,41	5,4	45,9	0,33
CPA	2004	27,91	32,63	32,65	38,17	409,5	7,42	13,21	47,7	0,34
CPA	2005	31,11	36,43	31,51	36,89	428,8	7,7	1,05	44,6	0,63
CPA	2006	34,8	41,64	28,22	33,77	487,9	9,53	1,92	41,6	1,62
CPA	2007	32,48	39,46	29,55	35,9	534,4	11,17	14,67	43,6	0,67
CPA	2008	47,67	58,53	30,01	36,84	724,5	9,88	37,68	47,2	1,39
CPA	2009	57,35	68,1	34,37	40,8	779	10,72	23,14	49,1	1,45
CPA	2010	50,77	60,1	41,35	48,94	814,7	11,23	25,85	58,82	1,58
CPA	2011	49,91	58,4	44,02	51,5	990,4	10,43	29,42	63,24	1,34
BDL	2002	16,86	21,3	24,03	30,35	142,3	1,3	21,31	36,13	0,35
BDL	2003	21,41	27,8	29,45	38,22	157,4	2,83	35,52	44,39	0,48
BDL	2004	21,21	28,69	32,7	44,13	181,5	2,95	28,04	50,15	0,29
BDL	2005	18,33	27,36	35,7	52,31	205,1	2,69	21,17	59,16	0,09
BDL	2006	15,95	23,37	36,82	53,94	224,4	2,64	14,9	60,31	0,11

BDL	2007	23,67	35,66	36,82	54,9	258,1	5,81	13,91	59,42	0,19
BDL	2008	34,09	52,79	35,8	55,44	308	8,68	17,14	59,12	0,26
BDL	2009	30,48	45,89	38,37	57,74	350	8,9	21,8	61,28	0,54
BDL	2010	26,17	77,23	41,2	121,59	372,7	6,98	14,34	123,94	0,19
BDL	2011	23,13	37,78	34,54	56,51	244,38	4,75	20,9	61,54	0,27
SG	2003	47,82	59,66	46,39	57,84	16,79	2,8		89,5	0,22
SG	2004	48,47	65,71	41,94	56,15	22,36	8,36	15	74,85	0,98
SG	2005	44,37	61,52	46,17	64,02	38,13	8,37	96,53	78,45	1,31
SG	2006	40,34	55,16	52,39	71,63	64,69	5,54	92,51	80,62	0,97
SG	2007	31,09	42,61	64,75	88,72	84,99	5,25	62,36	97,1	1,02
SG	2008	18,33	26,46	78,1	112,66	109,4	7,22	57,09	115,67	1,29
SG	2009	29,33	42,57	56,14	81,45	155,18	13,24	3,49	83,97	1,66
SG	2010	23,92	34,55	66,25	95,64	158,22	13,81	20,4	98,56	2,16
SG	2011	29,05	39,13	66,89	90,09	167,05	14,58	7,84	93,83	2,06
BNP	2003	48,96	81,54	19,07	31,72	8,72	10,9		31,7	4,81
BNP	2004	44,19	83,06	27,69	52,04	22,15	10,11	268,9	52,04	2,21
BNP	2005	32,91	61,26	41,4	77,04	36,67	11,02	147,45	77,04	1,19
BNP	2006	26,1	50,84	38,35	74,65	59,22	8,84	49,58	74,65	1,72
BNP	2007	25,11	43,04	47,53	81,44	76,6	9,5	65,17	84,67	1,99

BNP	2008	38,34	58,68	38,59	59,04	129,87	8,59	36,88	64,35	2
BNP	2009	48,98	65,67	40,11	53,77	142,64	10,84	14,55	57	2,37
BNP	2010	48,05	65,34	41,96	57,05	166,82	10,72	22,94	60,49	2,41
BNP	2011	48,42	62,96	45,86	59,62	173,45	12,02	13,52	62,93	2,86
NAT	2003	62,57	87,09	29,4	40,9	6,28	18,33	62,73	85,98	0,95
NAT	2004	67,21	80,25	28,64	34,18	12,66	10,55	96,23	66,06	1,42
NAT	2005	69,8	92,34	24,97	33,03	18,78	15,03	29,32	69,24	1,5
NAT	2006	13,47	17,87	50,26	66,57	27,17	11,08	191,12	155,3	0,66
NAT	2007	17,39	21,55	50,67	62,77	37,26	15,3	38,26	133,78	0,5
NAT	2008	9,8	12,07	61,22	75,31	43,14	14,08	39,88	133,38	0,85
NAT	2009	21,54	42,33	61,98	121,75	50,17	23,33	17,74	121,75	1,67
NAT	2010	17,9	35,02	67,07	131,17	54,74	24,29	18,06	131,22	2,41
NAT	2011	25,74	46,67	61	110,55	67,23	22,01	11,71	110,56	1,79
ABC	2002	53,99	87,04	33,53	54,04	21,67	16,9	29,8	57,6	0,19
ABC	2003	55,32	90,8	25,27	41,21	24,83	14,23	32,15	71,73	0,75
ABC	2004	56,66	94,57	17,01	28,39	27,99	11,56	-34,5	85,86	1,32
ABC	2005	53,39	93,64	20,47	35,9	31,5	10,58	35,41	37,6	1,84
ABC	2006	50,95	87,98	24,68	42,61	29,75	9,09	13,86	46,55	-2,11
ABC	2007	46,46	71,57	35,14	54,11	36,52	11,9	74,77	58,36	2,76

ABC	2008	44,29	78,03	34,03	59,94	34	14,71	-9,82	65,68	1,88
ABC	2009	51,87	95,14	32,69	59,96	46,05	25,82	30,11	72,6	2,01
ABC	2010	47,1	80,72	40,9	70,06	41,99	29,73	20,58	89,19	2,5
ABC	2011	50,3	83,69	38,84	64,96	42,01	32,31	-7,81	77,87	0,02
BARAKA	2002	46,18	86,9	41,31	77,73	25,72	7,63	-10,87	77,79	1,12
BARAKA	2003	24,01	42,88	67,4	120,36	32,52	7,21	106,28	120,53	0,76
BARAKA	2004	35,6	65,55	55,33	101,89	38,65	7,14	-2,43	102	0,8
BARAKA	2005	25,87	48,88	66,23	125,09	41,39	8,2	28,17	125,63	1,57
BARAKA	2006	26,93	44,83	64,65	107,61	45,97	10,51	8,41	107,84	2,24
BARAKA	2007	23,52	29,68	67,02	84,53	56,24	10,66	26,85	109,64	2,35
BARAKA	2008	17,88	23,42	71,43	93,49	72,25	12,39	36,9	129,77	3,69
BARAKA	2009	34,12	44,07	60,16	77,67	98,84	15,81	15,21	103,78	2,88
BARAKA	2010	47,04	63,01	46,21	61,89	120,5	15,24	-6,34	85,35	2,69
BARAKA	2011	51,09	65,79	44,05	56,71	132,98	15,02	5,2	79,26	2,84

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى إحصائيات Bankscope

الملحق رقم (07)

نتائج تقدير نماذج خطر السيولة في البنوك التجارية

LR1

Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.3600	5	5.480969	Cross-section random

Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(7, 62)	6.094236	F-statistic
0.0000	7	42.65965	Chi-square

Null Hypothesis: C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=0

Null Hypothesis Summary:

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
6.553641	23.23364	C(7)
5.775945	1.107566	C(8)
5.948510	-6.810252	C(9)
6.869557	10.00121	C(10)
8.162507	8.086557	C(11)
7.714136	13.94555	C(12)
8.011784	18.81366	C(13)

Restrictions are linear in coefficients.

LR2

Dependent Variable: LR2
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 12/20/13 Time: 17:31
Sample: 2002 2011
Periods included: 10
Cross-sections included: 8
Total panel (unbalanced) observations: 75
Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.615326	9.614456	63.60276	C
0.8028	0.250723	0.005873	0.001472	TA
0.1342	1.515430	0.477775	0.724034	CA
0.2399	1.185543	0.045417	0.053844	CG
0.0006	-3.598977	0.073690	-0.265208	CTD
0.8301	-0.215394	2.722167	-0.586338	ROA

Effects Specification			
Rho	S.D.		
0.5854	17.76832	Cross-section random	
0.4146	14.95283	Idiosyncratic random	
Weighted Statistics			
14.07866	Mean dependent var	0.213555	R-squared
16.04116	S.D. dependent var	0.156566	Adjusted R-squared
14961.01	Sum squared resid	14.72502	S.E. of regression
1.040117	Durbin-Watson stat	3.747320	F-statistic
		0.004642	Prob(F-statistic)
Unweighted Statistics			
53.20653	Mean dependent var	0.275177	R-squared
0.523347	Durbin-Watson stat	29733.99	Sum squared resid

Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.69851345		3.0095497431	
70593115	5	16993	Cross-section random

Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(7, 62)	6.724535	F-statistic
0.			
0000	7	47.07175	Chi-square

Null Hypothesis: C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=0

Null Hypothesis Summary:

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
8.995466	28.88193	C(7)
7.928008	-6.002829	C(8)
8.164869	-6.849360	C(9)
9.429088	4.576278	C(10)
11.20378	10.51932	C(11)
10.58835	4.381844	C(12)
10.99690	30.21455	C(13)

Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0006	5	21.538737	Cross-section random

Cross-section random effects test comparisons:

Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.9615	0.000004	-0.000163	-0.000264	TA
0.0138	0.013448	0.227933	0.513354	CA
0.9987	0.000050	-0.022524	-0.022513	CG
0.0335	0.000169	0.277555	0.249889	CTD
0.0131	0.186024	1.401690	0.331249	ROA

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LR3
Method: Panel Least Squares
Date: 12/20/13 Time: 17:39
Sample: 2002 2011
Periods included: 10
Cross-sections included: 8
Total panel (unbalanced) observations: 75

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.592490	3.087675	17.26779	C
0.9280	-0.090750	0.002913	-0.000264	TA
0.0204	2.380920	0.215611	0.513354	CA
0.2552	-1.148378	0.019604	-0.022513	CG
0.0000	7.830430	0.031913	0.249889	CTD
0.7780	0.283189	1.169710	0.331249	ROA

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

39.92533	Mean dependent var	0.846840	R-squared
14.54846	S.D. dependent var	0.817196	Adjusted R-squared
6.649820	Akaike info criterion	6.220279	S.E. of regression
7.051518	Schwarz criterion	2398.896	Sum squared resid
6.810213	Hannan-Quinn criter.	-236.3682	Log likelihood
1.251938	Durbin-Watson stat	28.56709	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(7, 62)	11.02289	F-statistic
0.0000	7	77.16025	Chi-square

Null Hypothesis: C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=0

Null Hypothesis Summary:

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
3.675197	-16.75136	C(7)
3.239076	-7.843976	C(8)
3.335848	-7.123388	C(9)
3.852359	8.177029	C(10)
4.577429	-3.916476	C(11)
4.325988	-10.06846	C(12)
4.492906	-17.59569	C(13)

Restrictions are linear in coefficients.

LR4 Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0000	5	33.524681	Cross-section random

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.2994	0.000031	-0.004736	0.001070	TA
0.0001	0.126021	0.138856	1.522770	CA
0.8116	0.000438	-0.023081	-0.028071	CG
0.1077	0.002070	0.518522	0.445330	CTD
0.0009	2.215038	4.793822	-0.130870	ROA

Cross-section random effects test equation:

Method: Panel Least Squares

Date: 12/20/13 Time: 17:44

Sample: 2002 2011

Periods included: 10

Cross-sections included: 8

Total panel (unbalanced) observations: 75

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0976	1.682159	6.651944	11.18962	C
0.8651	0.170560	0.006276	0.001070	TA
0.0017	3.278276	0.464503	1.522770	CA
0.5087	-0.664647	0.042235	-0.028071	CG
0.0000	6.477455	0.068751	0.445330	CTD
0.9587	-0.051933	2.519968	-0.130870	ROA

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

57.89053	Mean dependent var	0.761197	R-squared
25.10074	S.D. dependent var	0.714977	Adjusted R-squared
8.184801	Akaike info criterion	13.40068	S.E. of regression
8.586499	Schwarz criterion	11133.85	Sum squared resid
8.345195	Hannan-Quinn criter.	-293.9300	Log likelihood
1.021234	Durbin-Watson stat	16.46898	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Wald test

Wald Test:

Equation: Untitled

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0002	(7, 62)	4.899446	F-statistic
0.0000	7	34.29612	Chi-square

Null Hypothesis: C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=0

Null Hypothesis Summary:

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
7.768308	-19.83071	C(7)
6.846472	-13.53473	C(8)
7.051021	5.134301	C(9)
8.142776	12.26231	C(10)
9.675364	5.305820	C(11)
9.143891	-14.35906	C(12)
9.496707	-19.91972	C(13)

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق رقم (08)

نتائج تقدير نماذج خطر السيولة في بنك البركة

نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة

ROA	CTD	CG	CA	TA	
0.71812320875	0.41117067653	0.30389244252	0.93695690257		
08868	17698	68258	52273	1	TA
0.84674634482	0.30178742735	0.30857928794		0.93695690257	
41811	11334	86499	1	52273	CA
0.21062721987	0.66023052389		0.30857928794	0.30389244252	
81322	44349	1	86499	68258	CG
0.04903251864		0.66023052389	0.30178742735	0.41117067653	
834977	1	44349	11334	17698	CTD
	0.04903251864	0.21062721987	0.84674634482	0.71812320875	
1	834977	81322	41811	08868	ROA

LR1

Dependent Variable: LR1
Method: Least Squares
Date: 04/25/14 Time: 17:54
Sample: 1 10
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	7.552793	10.01438	75.63651	C
0.0415	2.726435	0.053514	0.145902	TA
0.3576	-1.012907	0.045279	-0.045863	CG
0.0117	-3.873567	0.102976	-0.398884	CTD
0.0691	-2.308120	1.989864	-4.592845	ROA
33.22400	Mean dependent var	0.961823	R-squared	
11.51126	S.D. dependent var	0.931282	Adjusted R-squared	
5.353643	Akaike info criterion	3.017584	S.E. of regression	
5.504935	Schwarz criterion	45.52906	Sum squared resid	
5.187675	Hannan-Quinn criter.	-21.76821	Log likelihood	
2.366639	Durbin-Watson stat	31.49231	F-statistic	
		0.000970	Prob(F-statistic)	

LR2

Dependent Variable: LR2
Method: Least Squares
Date: 04/25/14 Time: 17:54
Sample: 1 10
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0051	4.748097	28.55067	135.5614	C
0.7617	0.320337	0.152567	0.048873	TA
0.3122	-1.123684	0.129088	-0.145054	CG
0.1001	-2.014029	0.293581	-0.591281	CTD

0.1141	-1.912170	5.673041	-10.84782	ROA
51.50100	Mean dependent var	0.885526	R-squared	
18.95230	S.D. dependent var	0.793947	Adjusted R-squared	
7.448961	Akaike info criterion	8.603038	S.E. of regression	
7.600253	Schwarz criterion	370.0613	Sum squared resid	
7.282993	Hannan-Quinn criter.	-32.24480	Log likelihood	
2.373060	Durbin-Watson stat	9.669503	F-statistic	
		0.014249	Prob(F-statistic)	

LR3

Dependent Variable: LR3
Method: Least Squares
Date: 04/25/14 Time: 17:55
Sample: 1 10
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6262	0.518614	12.12651	6.288974	C
0.4618	-0.796615	0.064801	-0.051621	TA
0.5350	0.665832	0.054828	0.036507	CG
0.0127	3.797824	0.124695	0.473568	CTD
0.3302	1.078109	2.409547	2.597755	ROA
58.37900	Mean dependent var	0.938446	R-squared	
10.97756	S.D. dependent var	0.889202	Adjusted R-squared	
5.736387	Akaike info criterion	3.654023	S.E. of regression	
5.887680	Schwarz criterion	66.75941	Sum squared resid	
5.570420	Hannan-Quinn criter.	-23.68194	Log likelihood	
2.401741	Durbin-Watson stat	19.05728	F-statistic	
		0.003145	Prob(F-statistic)	

LR4

Dependent Variable: LR4
Method: Least Squares
Date: 04/25/14 Time: 17:56
Sample: 1 10
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9354	-0.084536	0.093737	-0.007924	TA
0.2655	-1.227674	0.088015	-0.108054	CG
0.0000	17.41064	0.067081	1.167917	CTD
0.0159	-3.324565	4.061637	-13.50317	ROA
90.69700	Mean dependent var	0.930847	R-squared	
23.19661	S.D. dependent var	0.896271	Adjusted R-squared	
7.149089	Akaike info criterion	7.470925	S.E. of regression	
7.270123	Schwarz criterion	334.8883	Sum squared resid	
7.016315	Hannan-Quinn criter.	-31.74545	Log likelihood	
		2.321903	Durbin-Watson stat	

ملخص:

تعد إدارة وقياس المخاطر من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية بشقيها التجاري والإسلامي. ويعتبر خطر السيولة من بين أهم المخاطر المالية التي تعترض الصناعة المصرفية، فاحتفاظ البنك بسيولة عالية سيجنبه التعرض لمخاطر السيولة، ولكن في المقابل سيقصص أمامه فرص الدخول في مشاريع واستثمارات والحصول على فوائد من خلالها. ولقد زاد الاهتمام بمخاطر السيولة خاصة بعد أزمة الرهن العقاري الأخيرة 2007 التي لم تؤثر على الاقتصاد الأمريكي فحسب، وإنما انتقلت إلى كافة النظام المالي العالمي، الذي أصبح يتميز بارتباط شديد. وأمام هذا الوضع قامت السلطات الرقابية والإشرافية على المستويين المحلي والدولي على وضع أطر ومعايير رقابية لإدارة خطر السيولة مثل مقررات لجنة بازل III الأخيرة، والتي ركزت على ضرورة إدارة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بنسب ملائمة، وضرورة قيام البنوك بقياس هذا الخطر وتحديد مستوياته بدقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

وفي ظل محيط اقتصادي يشهد تغيرات سريعة، فإن البنوك التجارية والإسلامية ملزمة على إدارة سيولتها بشكل فعال وتحديد كل العوامل المؤثرة والمسببة لمخاطر السيولة قصد تجنبها ومعالجتها، خاصة في الاقتصاديات التي لها نظام مصرفي مختلط. وفي هذا الإطار نجد الجزائر من الدول التي تضم نظام مصرفي متكون من بنوك تجارية عمومية وأجنبية وبنوك إسلامية، تعمل كلها في محيط اقتصادي متمائل، غير أن الأطر التنظيمية تختلف فيما إذا كان البنك تجاري أو إسلامي. واختلاف طبيعة البنك وخصائصه بالإضافة إلى العوامل الخارجية تؤثر بشكل مختلف في خطر السيولة بين البنوك التجارية والإسلامية.

وعليه تهدف هذه الدراسة في مستوى أول إلى توضيح مختلف المخاطر التي تعترض الصناعة البنكية الإسلامية والتجارية بصفة عامة، وتحليل دور السلطات الرقابية في الإشراف على نشاط هذه البنوك، بالإضافة إلى التعرف على مختلف الطرق والتقنيات المعتمدة في البنوك التجارية والإسلامية لإدارة خطر السيولة، و توضيح النقاط المشتركة بينها لقياس وإدارة هذا الخطر. كما هدفت إلى تحديد مؤشرات خطر السيولة وتحديد العوامل المؤثرة في خطر السيولة ، وذلك على ضوء الدراسة القياسية التي شملت عينة من البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية من اجل تقدير مخاطر السيولة فيها.

وبغية بلوغ هذه الأهداف من هذه الدراسة، تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول: تضمن الفصل الأول الإطار النظري للمخاطر في محيط الأعمال مع التركيز على المخاطر التي تعترض الصناعة البنكية التجارية والإسلامية، مع الإشارة إلى مختلف النظم الرقابية ونطاق الإشراف البنكي الدولي، وتم في الفصل الثاني عرض لأهم مميزات الوساطة المالية التجارية والإسلامية. كما تطرق الفصل الثالث لأهم المعايير التنظيمية والتقنيات الكمية لقياس ومراقبة خطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية. أما الفصلين الرابع والخامس فقد تم دراسة خطر السيولة في عينة من البنوك التجارية والإسلامية في الجزائر في شكل دراسة تحليلية وقياسية لتحديد وإبراز أهم مؤشرات قياس خطر السيولة وأهم أسبابه.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية والتجارية، المخاطر البنكية، خطر السيولة، محددات خطر السيولة.

Abstract :

Risks management and measurement is one of the most challenges of both Islamic and Conventional banking industry, and Liquidity risk is considered as one of the most important risks that face this industry. Keeping more liquidity in banks prevents them from risks, however ; that restricts the opportunities to make profitable investments.

The interest in managing liquidity risk has been increased , especially after the last financial crisis of 2007, which didn't influence the American economy only, but also the international financial system, that is characterized by the strong linkage.

Under these circumstances, both national and international supervisory authorities worked to set a series of supervisory standards for managing and controlling liquidity risk, such as : Basel III requirements which focused on the need to manage liquidity through keeping appropriate liquidity ratios, and the necessity to measure this risk for taking the right procedures on the right time.

Both Islamic and Conventional banks require to manage their liquidity, and to determine all the factors that may cause this risk, especially in the mixed banking systems. In this context, Algeria is one of the countries that have a mixed banking system that includes commercial banks (public and foreign) and islamic banks, which all work in the same economic environment. However ; the organizational rules and the banks' characteristics differ from whether it is an islamic or commercial bank. In addition to these differences, there are also external factors that impact the liquidity risk.

This study aims at identifying the different banking risks, analyzing the role of the supervisory authorities, and knowing the different used techniques to measure and manage liquidity risk. Furthermore, it aims at determining the most expressive liquidity risk indicators, and the determinants of liquidity risks in islamic and commercial banks in Algeria.

For reaching these objectives, the work has been divided into five chapters. The first chapter contains a theoretical basis of the banking risks, and the supervisory standards. The second chapter highlights the islamic and commercial banks intermediation. The third chapter treats the most organizational standars and the quantitative techniques used by both islamic and commercial banks to measure and manage liquidity risk. The forth and fiveth chapters include an analytic and econometric study of a simple of islamic and commercial banks in Algeria to determine the most factors that cause liquidity risk.

Key words : Islamic and Commercial banks, , Banking risks, liquidity risk, determinants of liquidity risk.